



المجلة الدولية للدراستات الاقتصادية

مجلة دورية علمية محكمة



ISSN (ONLINE) 2569-7366

رقم التسجيل: VR.3341.6321.B



المجلة الدولية للدراستات الاقتصادية

المركز الديمقراطي العربي



International Journal of Economic Studies

International scientific periodical journal

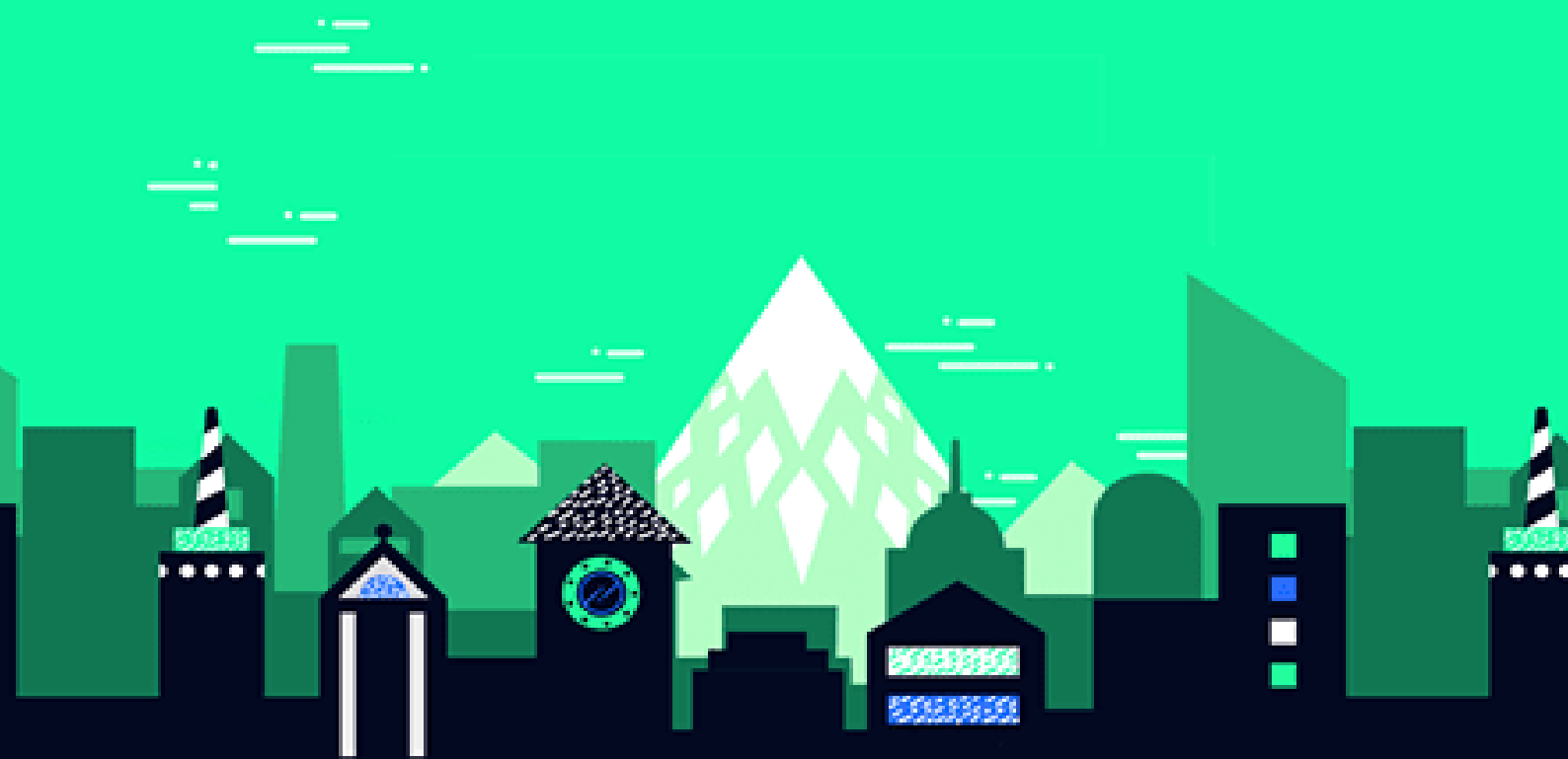


المركز الديمقراطي العربي

Democratic Arabic Center



المجلة الدولية للدراستات الاقتصادية مجلة دورية علمية محكمة



المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES



المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES



العدد 29 (أيار-حايو 2024)
المجلد السادس



الناشر:

المركز الديمقراطي العربي
للدراستات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
برلين / ألمانيا

Democratic Arab Center
For Strategic, Political & Economic Studies
Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه
في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.
جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in
any form or by any means, without the prior written permission of the publisher

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريد الإلكتروني

économie@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي

للدراستات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية - برلين

Democratic Arab Center
For Strategic, Political & Economic Studies

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

International Journal of Economic Studies

دورية علمية دولية محكمة

الرقم التسلسلي المعياري ISSN (ONLINE) 2569-7366

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية مجلة دولية علمية محكمة، ربع سنوية، تصدر من ألمانيا - برلين عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية تعنى بنشر الدراسات والبحوث في ميدان العلوم الاقتصادية في اللغة العربية والانجليزية والفرنسية. تصدر بشكل دوري ولها هيئة علمية دولية فاعلة تشرف على عملها وتشمل مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من عدة دول، حيث تشرف على تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة.

وتستند المجلة إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها، وإلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، كما تعتمد في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكمة.

أهداف ومجالات المجلة:

تهدف المجلة إلى نشر الدراسات والبحوث العلمية والفكرية التي تتبنى المعايير العلمية الرصينة في مختلف فروع المعرفة الاقتصادية لتحقيق بما يساهم في بناء فكر اقتصادي حديث وفعال لدى الاقتصاديين العرب لتحقيق التطور الاقتصادي من الناحية العلمية والتطبيقية.

تتنوع اهتمامات المجلة بشكل يضم طيفا واسعا من القضايا والمواضيع الاقتصادية الراهنة في الاقتصاد العالمي والعربي علاوةً على ذلك، مثل: السياسات الاقتصادية (النقدية، المالية، التجارية وسياسة الصرف الأجنبي)، التنسيق الدولي للسياسات الاقتصادية الكلية، سياسات واستراتيجيات التنمية وتمويلها في الدول النامية والناشئة، قضايا الفقر والبطالة والعدالة الاجتماعية، التنوع الاقتصادي والبدائل الممكنة، الأزمات (المالية، المصرفية، العملة، الديون السيادية...)، المؤسسات المالية، الأسواق المالية وإصلاح القطاع المالي، التكتلات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المؤسسات المالية الدولية وإصلاح النظام النقدي والمالي العالمي، الحروب المالية، استشراف الاقتصاد العربي والعالمى وتغير موازين القوة في الاقتصاد العالمي، وكالات التصنيف العالمية، الأمن الغذائي والطاقي، الطاقات المتجددة، اقتصاد الخدمات، اقتصاد المعرفة، الشركات متعددة الجنسيات ودورها المتعاظم في الاقتصاد العالمي، الاقتصاد والتمويل الإسلامى، الاقتصاد والأخلاق.

تمنح المجلة حيزا مهما للدراسات النقدية "critical studies" للفكر الاقتصادي السائد والليبرالية الجديدة وقضايا العولمة، وتقديم النظريات والأفكار والبدائل الجديدة المطروحة في الاقتصاد العالمي. كما ترحب المجلة بتقارير المؤتمرات والندوات الاقتصادية، ومراجعات الكتب الاقتصادية الحديثة والتعليق عليها.

**رئيس المركز الديمقراطي العربي
للدراستات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية:**

أ.عمار شرعان Amar Sharaan

رئيس التحرير:

Dr. Ahmed Bouhkou

Morocco

د. أحمد بوهكو

المغرب

رئيسة اللجنة العلمية:

Dr. Ali Mansour Saeid Ateyah

Libya

د. علي منصور سعيد عطية

ليبيا

مدير التحرير:

Dhi Yazan Elaawach

Yemen

أ. ذي يزن الاعوش

اليمن

هيئة التحرير:

Dr. Abdellah Bounaaj, Morocco

Dr. Youssef Errakay, Morocco

Dr. imane Nya, Morocco

Dr. maissam elsaghir, Algeria

د. عبد الله بونعاج، المغرب

د. يوسف الرقاي، المغرب

د. إيمان نية، المغرب

د. الصغير ميسم، الجزائر

أعضاء اللجنة العلمية:

- د. شاهر إسماعيل الشاهر
جامعة صن يات سين الحكومية، الصين
- د. منال محمود خيري
أستاذة جامعية، جامعة حلوان، مصر
- د. منير خروف
استاذ تعليم عالي، تخصص اقتصاد المعرفة والعولمة، جامعة قالمة، الجزائر
- د. سعيد بربيش
استاذ جامعي، جامعة ابن زهر، كلية الاقتصاد والتسيير، كلميم، المغرب
- د. أيمن هشام محمود عزريل
متخصص نظم معلومات محاسبية محوسبة، مديرية التربية والتعليم، سلفيت، فلسطين
- د. دوعاء ممدوح سليمان
أستاذة محاضرة، تخصص الاستثمار والتمويل والتحليل الكمي، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، القاهرة، مصر
- د. عامر شبل زيا
باحث في الشؤون الاقتصادية، مدير سابق في وزارة الثقافة العراقية، تخصص إدارة واقتصاد، العراق
- أ.م.د. حسن شاكر الشمري
أستاذ محاضر، تخصص اقتصاد، جامعة الكوفة، العراق
- د. ابو بكر خوالد
أستاذ محاضر(ب)، تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية عنابة، الجزائر
- د. ليندة فريجة
أستاذة محاضرة (أ)، تخصص علوم التسيير والتسويق، جامعة قالمة الجزائر
- د. طالب دليلة
أستاذة محاضرة، الإحصاء الوصفي والرياضي بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير؛ جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان - الجزائر
- د. يونس الشمراح
علوم اقتصادية، استاذ مؤقت بالمدرسة العليا للتجارة والتسيير، طنجة - المغرب
- د. توفيق بن الشيخ بن أحمد
أستاذ محاضر، علوم اقتصادية جامعة 8 مايو قالمة – الجزائر
- د. بوعتلي محمد
وأستاذ مؤقت في المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي، الجزائر

- **د. خليفي عبد الكريم**
القانون الدولي والعلاقات الدولية، عضو اللجنة العلمية لقسم العلوم التجارية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة امحمد بوقرة، بومرداس - الجزائر
- **د. كركوري مباركة حنان**
أستاذ مساعد (ب)، قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1 - الجزائر
- **د. زواويد لزهاري**
أستاذ محاضر (ب)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية - الجزائر
- **د. بن زيدان فاطمة الزهرة**
أستاذة محاضرة (أ)، العلوم الاقتصادية - الجزائر
- **د. ايمان بوقرة**
استاذة جامعية كلية العلوم الاقتصادية جامعة غرداية - الجزائر
- **د. مراد بودية سكينه**
استاذة اقتصاد عمومي واجتماعي، تلمسان - الجزائر
- **د. هند ابن الخياط الزكاري الحسني**
الاقتصاد وعلوم الإدارة، جامعة ابن طفيل، القنيطرة - المغرب
- **د. محمد جلول زعادي**
أستاذ محاضر (أ) قانون التعاون الدولي، جامعة أكلي محند أولحاج بالبويرة - الجزائر
- **د. ناصر ميلاد محمد بن يونس**
محاضر محاسبة، الجامعة الأسمرية الإسلامية - ليبيا
- **د. أكرم شتيح**
أستاذ محاضر (ب)، جامعة الجزائر 03 - الجزائر
- **د. المختار الطالب حنده**
أمين عام (وكيل) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - موريتانيا
- **د. الحافظ النويني**
جامعة عبد المالك السعدي - المغرب
- **د. سكينه خضراوي**
مساعد تعليم عالي بوزارة التعليم العالي - تونس
- **د. حسن المكراز**
أستاذ التعليم العالي مساعد، جامعة ابن زهر، اكادير - المغرب
- **د. ميثم منفي كاظم العميدي**
أستاذ مساعد، كلية الإمام الكاظم - العراق

- **د. بدر شحدة سعيد حمدان**
استاذ الاقتصاد المساعد، جامعة فلسطين - فلسطين
- **د. مداح عبد الباسط**
أستاذ محاضر، جامعة الجزائر 3 - الجزائر
- **د. محمد الغواطي**
أستاذ التعليم العالي محاضر مؤهل بجامعة محمد الخامس بالرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا، المغرب
- **د. يحي عبد الرحمن يحي**
استاذ التمويل والاستثمار، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية، مصر
- **د. الصغير ميسم**
أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس، الجزائر
- **د. منير عوادي**
المركز الجامعي مرسلبي عبد الله، تيبازة، الجزائر
- **د. عائشة عوماري**
جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر
- **د. هيثم حميد مطلق المنصور**
وزارة التربية، بغداد، العراق
- **د. فخاري فاروق**
أستاذ محاضر، تخصص بنوك ومالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر
- **د. الحورمي محمد**
استاذ الاقتصاد، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض مراكش، المغرب
- **د. وجدان عبدالله السوداني**
استاذة مساعدة، كلية الاقتصاد والادارة، الجامعة الإسلامية بمينيسوتا
- **د. بوخاري هشام**
أستاذ مساعد قسم، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعرييج، الجزائر
- **د. أبوبكر خليفة أبو بكر أبوجردة**
أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة وادي الشاطئ، ليبيا
- **د. الراجي أحمد**
أستاذ مساعد، كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية، أيت ملول، جامعة ابن زهر، أكادير، المغرب
- **رفار أمير عبد القادر**
أستاذ محاضر مشارك جامعة سيدي بلعباس، الجزائر

- **محمد الشرايمي**
أستاذ التعليم العالي مساعد، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، المغرب
- **صلاح محمد إبراهيم أحمد**
أستاذ التعليم العالي في الاقتصاد، جامعة النيل الأبيض، السودان
- **أحمد الرفاعي محمد أحمد إمام**
كلية العلوم السياسية والاقتصاد، جامعة مايو بالقاهرة، مصر
- **مركان محمد البشير**
أستاذ محاضر، جامعة تيسمسيلت، الجزائر
- **محمد عبدالقادر عطاالله محمد**
أستاذ بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية، مصر
- **حمادي شَرَبَار**
أستاذ مساعد بالمعهد العالي للمهن التمريضية وتقنيات الصحة، المغرب
- **د. محمد الضو**
استاذ الاقتصاد، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبدالله، فاس، المغرب
- **الشاذلي عيسى حمد عبدالله**
مدير الجامعة، جامعة النيل الأبيض، السودان
- **عبدالله التوم عبدالله محمد**
أستاذ الاقتصاد، العمل الحالي المملكة العربية السعودية
- **سعد عبدالله سيد أحمد الكرم**
أستاذ الاقتصاد، جامعة النيل الأبيض، السودان
- **محمد حزام صالح العماري**
أستاذ دكتور، بقسم الجغرافيا، جامعة ذمار، اليمن
- **حاج موسى كوكو عطا الجيد**
أستاذ الاقتصاد المساعد، جامعة النيل الأبيض، السودان
- **رشيدة عباس العوض محمد**
أستاذ الاقتصاد المساعد، جامعة النيل الأبيض، السودان
- **أحمد عبدالرحمن عمر الطاهر**
أستاذ الاقتصاد المساعد، جامعة النيل الأبيض، السودان
- **هناء فاروق التجاني عوض الله**
استاذ الاقتصاد المساعد، كلية الاقتصاد، جامعة النيل الابيض، السودان.



**International
Journal
Economic
Studies**



فكرس المكتويات

الصفحة	البحث/المقال	
16	آثر الإنفاق الحكومي والصادرات الزراعية على القطاع الزراعي اليمني دراسة تطبيقية للفترة من 1990- 2015 د. خالد قاسم جامعة صنعاء - اليمن	1
37	أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري العراقي: دراسة قياسية باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) للمدة (2004-2022) م.د. علي إسماعيل عبد المجيد النصاروي، جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد، العراق م.د. فراس حسين علي الصفار، جامعة كربلاء / مركز الدراسات الإستراتيجية، العراق	2
55	آثر تقنيات المحاسبة الرشيفة في تسعير المنتجات بالشركات الصناعية الليبية " دراسة حالة شركة رأس لانوف لتصنيع النفط و الغاز " د. إبراهيم علي حمد أمشهر محاضر - جامعة سرت، ليبيا	3
76	الاعفاءات الضريبية وأثرها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي في السودان (دراسة ميدانية في العام 2022م) د. احمد عبد الرحمن عمر الطاهر أستاذ الاقتصاد المساعد جامعة النيل الأبيض. كلية الاقتصاد والعلوم المصرفية. جامعة النيل الابيض. السودان . كوستي	4
99	البنية العقارية وطبيعة الاستغلاليات المحدد الأساسي للاقتصاد الفلاحي بالجزء الغربي للريف الشرقي (إقليم الدريوش) القلوشي محمد، دكتور في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، المغرب بلغيثري الحسن، أستاذ التعليم العالي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، المغرب مختبر التواصل، التربية، الاستعمال الرقمي والإبداع. فريق بحث، تكنولوجيا المعلومات الجغرافية وتديبر المجال	5
111	الشركات المعاصرة في ضوء الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي حمود أعمار جوده جامعة محمد الخامس - الرباط / الدولة ، موريتانيا	6
126	تطور مؤشرات الغاز الطبيعي في ليبيا خلال المدة (1985-2022) أ. ربيعة عاشور الميسوط أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد- الجامعة الأسمرية الإسلامية - ليبيا	7

144	<p>تطوير عملية تحليل الرافعة المالية باستخدام نسب يزن (17 - 23)</p> <p>ذي يزن الاعوش الجمهورية اليمنية</p>	8
158	<p>عمليات اللجوء السوري وأثرها على الأوضاع الاقتصادية في ألمانيا (2014-2022)</p> <p>علي حازم هايل الطعاني باحث دكتوراه في العلوم السياسية والقضايا الدولية، الأردن</p>	9
187	<p>معوقات تسويق المنتجات الزراعية وأثرها على تسويق محاصيل المزارعين المحليين ”دراسة ميدانية على بلديات وادي الشاطئ“</p> <p>د. ميلاد صالح خليفة عبدالرحمن، عضو هيئة تدريس بكلية التجارة والعلوم السياسية - جامعة سبها د.محمد ابوبكر امحمد بوكور، عضو هيئة تدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة الزيتونة</p>	10
206	<p>La réforme des finances publiques au Maroc The reform of public finances in Morocco</p> <p>Youssra Jay Koraichi Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, FSJES-FES, MAROC Laboratoire des Etudes Stratégiques et Analyses Juridiques et Politiques</p>	11
220	<p>The Impact of Climate Change on Food Security A Case study: Evaluation of Egyptian legislation and policies related to climate change on food security</p> <p>Mohamed Shokry University Of Salento (Italy)</p>	12



أثر الإنفاق الحكومي والصادرات الزراعية على القطاع الزراعي اليمني دراسة تطبيقية للفترة من 1990-2015

The impact of government spending and agricultural exports on the Yemeni agricultural sector An applied study for the period from (1990-2015)

د. خالد قاسم

جامعة صنعاء - اليمن

الملخص:

Abstract

Paying attention to the agricultural sector leads to achieving optimal exploitation of available resources. Therefore, achieving agricultural development goals is closely linked to the amount of spending on agriculture and its adequacy and efficiency. Accordingly, the study examined the extent of the impact of government spending on Yemeni agriculture during the period (1990-2015). The study aimed to reach a model that reflects the form of the relationship between government spending and the development of the agricultural sector. The problem of the study addressed a number of questions, the most important of which is: Is there a statistically significant relationship between spending on the agricultural sector and the agricultural domestic product? The importance of the study stemmed from arriving at an integrated intellectual framework to evaluate the effectiveness of government spending on the agricultural sector in Yemen. The study followed the historical, descriptive, quantitative and analytical approach to the data using the (Eviews) program. The study reached a number of results, the most important of which are: The study demonstrated the existence of a direct, statistically significant relationship between spending on the Yemeni agricultural sector and the gross agricultural domestic product. It also became clear from the study that the multiple regression model is the best model for public spending on the agricultural sector.

One of the most important results of the study is the presence of a positive, statistically significant relationship, as increasing government spending on agriculture by one dollar leads to an increase in the value of agricultural production by approximately 41 dollars. One of the most important recommendations of the study is expanding spending on agriculture in Yemen and increasing interest in agricultural exports because of their It has a positive impact on agricultural production.

Keywords: government spending, exports, agricultural sector, domestic product, Time Series, Yemen.

لا شك أن الاهتمام بقطاع الزراعة يؤدي إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في أي بلد. وتحقيق أهداف التنمية الزراعية يرتبط بدرجة وثيقة بحجم الإنفاق على الزراعة ومدى كفايته وكفاءته. بناء على ذلك، تناولت هذه الدراسة مدى تأثير الإنفاق الحكومي على الزراعة اليمنية خلال الفترة (1990-2015). وقد هدفت الدراسة التوصل لنموذج يعكس شكل العلاقة بين الإنفاق الحكومي وتطور القطاع الزراعي. وتناولت مشكلة الدراسة عدد من التساؤلات أهمها: هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من الإنفاق على القطاع الزراعي والصادرات وبين الناتج المحلي الزراعي؟ ونبعت أهمية الدراسة من خلال التوصل إلى إطار فكري متكامل لتقويم مدى فعالية الإنفاق الحكومي على القطاع الزراعي باليمن. اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي والكمي والتحليلي للبيانات باستخدام برنامج (Eviews) وتوصلت لعدد من النتائج أهمها: اثبات وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق على الزراعة والناتج المحلي الزراعي الإجمالي، واتضح من الدراسة أن نموذج الانحدار المتعدد المبطأ هو أفضل نموذج لقياس أثر الإنفاق العام على القطاع الزراعي. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة وجود علاقة موجبة معنوية إحصائية، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي على الزراعة بمقدار دولار واحد تؤدي لزيادة قيمة الإنتاج الزراعي بمقدار 41 دولار تقريبا، ومن أهم توصيات الدراسة التوسع في الإنفاق على الزراعة في اليمن وزيادة الاهتمام بالصادرات الزراعية لما لهما من أثر إيجابي على الإنتاج الزراعي.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي، القطاع الزراعي، الناتج المحلي، السلاسل الزمنية، اليمن.

مقدمة:

معظم نتائج الدراسات الاقتصادية والاجتماعية أكدت على التأثير القوي والفاعل للإنفاق على الزراعة في زيادة إنتاجية الموارد، والتي لها تأثير إيجابي على الدخل سواء كان على مستوى الأفراد أو على المستوى الوطني، وفي زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وعلى هذا فإن ارتباط الانفاق والاستثمار الزراعي لا شك أنه وثيق الصلة جداً ويسهم بشكل مؤكد في تحقيق النمو الاقتصادي.

المشكلة:

تشغل الزراعة مكانة هامة في الاقتصاد، ويتطلب الارتقاء بالقطاع الزراعي ورفع معدلات نموه كضرورة للنهوض بالاقتصاد الزراعي - يتطلب الاهتمام بمستوى الانفاق الزراعي ودعم برامج إعداد الكوادر الزراعية وهو ما توليه خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل البلدان أهمية كبيرة، ومن هنا تتجلى أهمية هذه الدراسة في الوقوف على الوضع الراهن لحجم الانفاق الزراعي ومدى تأثيره على نمو القطاع الزراعي اليميني. وتتمثل مشكلة البحث في التساؤلين التاليين:

- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الانفاق الحكومي على الزراعة وقيمة الإنتاج الزراعي؟
- هل تؤثر قيمة الصادرات الزراعية على قيمة الناتج المحلي الزراعي؟

الفرضيات:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين الانفاق على الزراعة وقيمة الإنتاج الزراعي خلال الفترة (1990-2015)
- وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين الصادرات الزراعية وحجم الانفاق الحكومي على الزراعة

الهدف:

يتمثل الهدف العام في دراسة أثر الانفاق الحكومي على الزراعة، وسيتم الوصول لهذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- معرفة مدى تطور حجم الانفاق الزراعي ونسبته من الانفاق الحكومي العام في اليمن
- قياس دور الانفاق الزراعي في النمو الاقتصادي الزراعي
- تحليل اتجاهات السببية بين الانفاق الزراعي والناتج المحلي الزراعي.

حدود الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق الأهداف المرجوة، تندرج الدراسة ضمن الدراسات المحلية أي في اليمن، أما الإطار الزمني فقد حاولنا دراسة الفترة (1990-2015) أسباب اختيار الموضوع:

- إن الأسباب الكامنة وراء اختيار موضوع دراسة أثر الانفاق الحكومي على الزراعة، تتلخص في النقاط الرئيسية التالية:
- الأهمية البالغة التي يحتلها النشاط الزراعي في الحياة الاقتصادية اليمنية.

- العلاقة الوثيقة التي تربط الإنفاق الحكومي مع المتغيرات الاقتصادية الزراعية، كالناتج المحلي والمخزون الرأس مالي، ومعدل الفقر بالريف اليميني، والعمالة الزراعية.
- ندرة الدراسات السابقة على المستوى المحلي في هذا المجال وبالتالي يمكن لهذه الدراسة فتح آفاق للمساهمة في إثراء المكتبة اليمينية، بالدراسات المتخصصة.

مصادر البيانات:

اعتمد البحث على بيانات ثانوية في صورة سلاسل زمنية تغطي الفترة الزمنية (1990-2015) وتم الحصول عليها من مصادر مختلفة، مثل النشرات الصادرة من البنك المركزي، والجهاز المركزي للإحصاء ومنها الكتاب الإحصائي السنوي وكذلك نشرات وتقارير وزارة الزراعة والري، ووزارة المالية، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، بالإضافة لموقع منظمة الأغذية والزراعة ومواقع الشبكة الدولية للمعلومات.

الصعوبات:

واجه البحث صعوبات في الحصول على البيانات الخاصة بالإنفاق وبخاصة البيانات خلال الفترة (2016-2023) وذلك نتيجة للزاعات الداخلية والحروب، والتي أدت لتشظي مكونات الاقتصاد اليميني. واختلاف العملات وتعدد أسعار الصرف من منطقة لأخرى، بالإضافة الى توقف إصدار العديد من التقارير الرسمية ذات الصلة بموضوع البحث.

منهجية البحث:

لتحقيق هدف البحث ومعالجة وتوصيف المشكلة البحثية، فقد اعتمد الباحث على منهجين: الوصفي الذي تم استخدامه في الإطار النظري للدراسة من خلال المعلومات التي تم جمعها من المراجع. اما المنهج التحليلي، فتم استخدامه في الجانب التطبيقي من خلال استخدام منهجية الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية الموزعة والمعروف اختصاراً بمنهجية (ARDL) باعتبارها من أكثر النماذج الملائمة مع حجم المشاهدات المستخدم والبالغ عددها (26) مشاهدة استند البحث إلى مجموعة من أساليب الاقتصاد القياسي التحليلية المتقدمة باستخدام برمجية (Eviews 7.13)، في سياق تحليل السلاسل الزمنية موضع الدراسة، للتحقق من وجود علاقة سببية بين حجم الإنفاق الزراعي وبعض متغيرات النشاط الاقتصادي الزراعي خلال الفترة (1990-2015)،

المحور الأول: الدراسات السابقة والإطار النظري

2/1: الدراسات السابقة:

- دراسة (الرسول وآخرون، 2020)¹ قامت بتقدير نموذج الانحدار المتعدد لأهم العوامل المؤثرة على إجمالي الإنفاق الحكومي على الزراعة باستخدام الصورة اللوغاريتمية المزدوجة ومن ضمن نتائج الدراسة وجود

1 الرسول، احمد أبو اليزيد وآخرون، 2020. "الإنفاق الحكومي على القطاع الزراعي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في مصر" الدراسة منشورة في موقع <https://mpr.aub.uni-muenchen.de/98296>

دلالة معنوية لعلاقة سببية ثنائية الاتجاه تمتد من اجمالي الانفاق الحكومي على القطاع الزراعي الى اجمالي الناتج المحلي الزراعي ومن اجمالي الناتج المحلي الزراعي اجمالي الناتج المحلي الزراعي.

- هدفت دراسة (الجزولي، 2022)¹ الى قياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية لسلسلة زمنية ممتدة (2010-2022) باستخدام تطبيق منهجية (ARDL) وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الاجل الطويل والقصير.
- دراسة (غيري والورفلي، 2017)² بينت وجود علاقة طردية بين الناتج الزراعي الليبي وقيمة الناتج المحلي الإجمالي، وكان من اهم نتائج تلك الدراسة وجود علاقة طردية بن الناتج الزراعي وكل من القروض الزراعية والتكوين الرأسمالي الثابت في قطاع في قطاع الزراعة.
- أشارت دراسة (لعبد القادر وآخرون، 2018)³ الى أن زيادة القروض الزراعية بحوالي مليون دينار يؤدي الى زيادة الاستثمارات الزراعية الليبية بحوالي 0.81 مليون دينار
- سعت دراسة (للبطاح وزيدان، 2006) للتعرف على أثر الاستثمار في تطور القطاع الزراعي بالعراق للمدة (1980-2000)⁴ وبينت ان هناك علاقة سلبية بين معدل النمو للناتج الزراعي والاستثمار الزراعي، والعلاقة دالة على الانعكاسات السلبية للحرب والحصار على العراق، وبالتالي أدت الحرب الى ضعف اثر الاستثمارات الزراعية على نمو الناتج الزراعي.
- دراسة (ايناس، 2020)⁵ تطرقت لطبيعة مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي، أسبابه، آثاره، عند بحث العلاقة بين الصادرات الكلية واجمالي الدخل القومي المصري خلال الفترة (1990-2017) وكانت أهم نتائج الدراسة، أن زيادة قيمة الصادرات الكلية بمليون دولار يؤدي إلى زيادة الدخل القومي بنحو 0.025 مليار دولار.
- اكدت دراسة (حمزة، 2015)⁶ إن دقة نتائج الدراسات في الاقتصاد القياسي مرهونة بدقة البيانات وبالتالي لابد من توفير معطيات شهرية أو فصلية فيما يخص المتغيرات الاقتصادية الكلية حتى تكون نتائج الدراسة أكثر مصداقية ومطابقة للواقع.

ويعتبر التعرف على نتائج البحوث والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث من الأهمية بمكان، حيث يمكن الاستعانة بها في تحديد الطريق الذي يمكن أن يسلكه الباحث لاستكمال بحثه، كما يتيح للباحث التعرف على مزيد من المعرفة

1 الجزولي، ابتهاج هاشم محمد، 2023، " قياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) خلال الفترة (2010-2022)، دراسة منشورة المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي الإصدار الثالث والخمسون، سبتمبر

2 خيرى، يوسف سعيد، الورفلي، رجب منصور، 2017، "تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج الزراعي في ليبيا (2010-1990) <https://afaq.almegib.edu.ly/index.php/afaq/article/view/102/85>

3 عبد القادر، سليمان المهدي، وآخرون، "دراسة اقتصادية تحليلية لأهم المتغيرات المؤثرة على الاستثمارات الزراعية الليبية" https://journals.ekb.eg/article_175427_fd91b3ce317d18451f595766cb018b79.pdf

4 البطاح، عباس حمودي، زيدان، اسوان عبد القادر، "القياس الكمي والتفسير الاقتصادي لأثر الاستثمار الزراعي في نمو الزراعي في العراق"، مجلة زراعة الرافدين المجلد (34) العدد (4) 2006 <https://www.iasj.net/iasj/download/4f7ca8cc97a128d0>

5 محمد، ايناس ممدوح محمود، 2020، "رفع كفاءة العلاقة بين الدخل القومي وقيمة الصادرات الكلية المصرية"، دراسة منشورة في المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي"، مجلد (30)، العدد الأول، مارس

6 محددات الانفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1980-2013)، دراسة تحليلية قياسية"، رسالة ماجستير، جامعة بوضياف-المسيلة، الجزائر

بالأساليب التحليلية التطبيقية التي يمكن الأخذ بها والاعتماد عليها في معالجة مشكلة البحث وتحقيق أهدافه، وهناك اهتمام كبير من الاقتصاديين والباحثين في الأدبيات الاقتصادية التطبيقية بدراسة العلاقة بين الانفاق والنمو الاقتصادي، ومن استقراء الدراسات السابقة أمكن استخلاص ما يلي:

- تم تناول الموضوعات ذات الصلة بموضوع هذه الدراسة في دول ومناطق مختلفة، واستخدمت أساليب بحثية متنوعة.
- معظم هذه الدراسات اعتمدت على أساليب التحليل القياسي من خلال منهجية جذر الوحدة والتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، واستندت إلى بيانات سلاسل زمنية طويلة.
- هناك إجماع في نتائج تلك الدراسات على الأثر الموجب للزراعة على التنمية الاقتصادية، لأنه يعتبر أحد العوامل الرئيسية للمقتصد الوطني. وقد أوضحت نتائج معظم الدراسات السابقة وجود علاقة إيجابية بين الانفاق على الزراعة والنمو الاقتصادي بصفة عامة، لذلك يجب على الدولة أن تضع ضمن أهم أولوياتها تعزيز وزيادة مخصصات الاستثمار في الموازنة العامة للإنفاق على جميع مكونات القطاع الزراعي بداية من التعليم الزراعي والتكنولوجيا حتى يمكنها تحقيق معدلات نمو متزايدة ومستمرة في الناتج الإجمالي وعدالة في توزيع هذا الناتج.
- أكدت نتائج العديد من الدراسات على أهمية الانفاق على التعليم الزراعي في مجال التنمية الزراعية، حيث تزداد إنتاجية العامل الزراعي بدرجة كبيرة نتيجة الانفاق على التعليم الزراعي، كما اتضح أن العامل الزراعي المتعلم يمكنه زيادة إنتاجه وتحسين نوعيته بدرجة أكبر عن نظيره غير المتعلم، وأن غالبية الدول ذات المستويات التعليمية العالية حققت زيادة كبيرة في متوسط إنتاج الموارد، مقارنة بالدول ذات المستويات التعليمية المنخفضة.
- ويلاحظ ان الدراسات السابقة اهتمت في مجملها بدراسة اثر الانفاق الحكومي على القطاع الزراعي في كثير من البلدان ولم نجد دراسات مماثلة لها في السياق اليمني، وبالتالي يمكن من خلال هذه الدراسة سد الفجوة البحثية، كما أن البحث يعتبر إضافة للدراسات السابقة ومكمل لها.

2/2. توصيف نموذج الدراسة:

يتضمن النموذج القياسي المقترح لقياس أثر الانفاق الحكومي على الاقتصاد الزراعي في اليمن خلال الفترة (1990-2015) على عدد من المتغيرات الاقتصادية المعبر عنها بدالة رياضية تم تحديدها من خلال بعض الأدبيات المتمثلة في النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية، واشتمل توصيف النموذج على ما يلي:

2/2/1. تحديد متغيرات الدراسة:

للوصول الى الهدف الرئيسي للدراسة المتمثل في قياس أثر الانفاق الحكومي الزراعي على الاقتصاد الزراعي في اليمن، فإن متغيرات الدراسة تمثلت في الاتي:

AGP_t : ويشير الى قيمة الإنتاج الزراعي كمتغير تابع، والذي يعد أحد أهم مكونات الناتج الوطني الإجمالي

$GAGexpe_t$: حجم الانفاق الحكومي على الزراعة، ويعد أحد أهم الأدوات اللازمة لتعزيز النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر في الريف اليمني.

$AGexpo_t$: قيمة الصادرات الزراعية

2/2/2. منهجية التحليل والشكل الرياضي للنموذج:

لبحث تأثير الانفاق الحكومي الزراعي على الناتج المحلي الزراعي بالإضافة لغيره من المتغيرات الاقتصادية الزراعية الأخرى التي تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي، فإن النموذج القياسي للدراسة سوف يقوم بتقدير متغيرات الدالة التالية:

$$Y_t = f(GAGexpe_t + AGexpo_t)$$

تم بناء نموذج الانحدار الخطي المتعدد اعتمادا على أهم العوامل (المتغيرات المستقلة) المحتملة في التأثير على الانفاق الزراعي (كمتغير تابع) وذلك على النحو التالي:

$$AGP_t = \beta_0 + \beta_1 GAGexpe_t + \beta_2 AGexpo_t + \mu_t$$

حيث: β_0 ثابت النمو والمعاملات β_1 , β_2 ويشير μ_t الى البواقي وتم اتباع أسلوب (Persson) كون كل متغيرات النموذج تتضمن بيانات كمية.

ولتحديد النموذج المناسب التي تتوفر فيه شروط استخدام منهجية ARDL، كان ولا بد من اجراء بعض الاختبارات الإحصائية منها:

- اختبار ديكي - فولر الموسع ADF: للتأكد من وجود جذر الوحدة URT ومعالجة استقرار او سكون السلاسل الزمنية موضع الدراسة، أي للتحقق من ان بيانات متغيرات النموذج مستقرة خلال فترة الدراسة
- اختبار: **Johansen Cointegration** ومنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL وذلك للتحقق من وجود علاقات توازنه في المدى الطويل بين المتغيرات موضع البحث.
- اختبار جرانجر للسببية GCT وذلك للتأكد من وجود سببية بين كل من المتغيرين المستقلين والمتغير التابع وتحديد اتجاه تلك العلاقات.
- اختبار **Ramsey Reset** للتحقق من مدى ملائمة النموذج وتحديد النموذج الملائم للتقدير.
- اختبار الحدود **Bound Test** لنموذج ARDL لتأكد من وجود دليل على علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات.
- اختبار **Tجانس** تبين حدود الخطأ ARCH للتحقق من ثبات التباين على طول السلاسل الزمنية.
- اختبار استقرار النموذج **Stability Test** المجموع التراكمي CUSUM للتحقق من وجود بيانات المتغيرات داخل الحدود الحرجة للنموذج

وبعد اجراء الاختبارات السابقة، استقر الباحث على استخدام الدالة الخطية لتقدير العلاقة بين متغيرين مستقلين اثنين، الأول يعبر عن الانفاق الحكومي على الزراعة ($GAGexpe$) والثاني يعبر عن قيمة الصادرات الزراعية ($AGexpo$) بهدف

التعرف على طبيعة وشكل العلاقة بينهما وبين الناتج المحلي الزراعي (AGP)، باستخدام نموذج الانحدار الخطي الذاتي للإبطاء الزمني ARDL خلال الفترة (1990-2015) وتم اختيار الصيغة الخطية بعد مقارنة نتائجها بنتائج دوال أخرى، وتأخذ الصيغة المختارة الشكل التالي:

$$\log AGP_t = \beta_0 + \beta_1 \log GAE_t + \beta_2 \log AGI_t + \mu_t$$

المحور الثاني: الوضع الراهن للقطاع الزراعي وأهميته في اليمن

3/1. الوضع الراهن للنشاط الزراعي النباتي

يتمثل النشاط الزراعي في اليمن من عدة مكونات هما: مكون الإنتاج النباتي، مكون الإنتاج الحيواني، مكون الإرشاد والخدمات الزراعية، بالإضافة إلى مكون التعليم والتدريب الزراعي. ولكل مكون مؤسسات وهيئات اعتبارية. وسوف يتركز اهتمام البحث هنا حول الوضع الراهن لمكون الإنتاج الزراعي بشقيه (النباتي والحيواني). وفي سياق ذلك يمكن استخلاص النتائج التالية:

- يمتلك القطاع الزراعي النباتي في اليمن حالياً حوالي (مليون) و (194) ألف و (371) (حائز) تقريبا، وهؤلاء يمتلكون نحو (مليون) و (400) ألف هكتار تقريبا، وتمثل (97%) من الأراضي الصالحة للزراعة والمقدرة بحوالي (مليون) و (610) ألف هكتار تقريبا، ونحو (2.53%) من مساحة اليمن، ومعظم الأراضي الزراعية قريبة من المدن والبلدات، وتمتاز بكونها متفاوتة الخصوبة وتتوفر لها الحصص المائية من الأمطار كمصدر رئيسي للزراعة (قائد، 2024).¹
- يتكون القطاع النباتي من سبع مجموعات رئيسية تشكل التركيب المحصولي في اليمن، والجدول رقم (1) يوضح توزيع المساحة بين محاصيل تلك المجموعات ومساهمة كل مجموعة في حجم الإنتاج الزراعي النباتي.

جدول رقم (1) المساحات والإنتاج لأهم المجموعات النباتية خلال الفترة (2010-2021)						
البيان	المتغير	2005	2010	2015	2020	2021
الحبوب	المساحة	689	927	586	555	577
	الإنتاج	496	1,013	460	790	879
الخضروات	المساحة	74	93	70	71	74
	الإنتاج	882	1,165	903	904	1,159
الفواكه	المساحة	83	94	70	93	95
	الإنتاج	765	1,037	903	962	1,087
البقوليات	المساحة	39	50	41	51	53
	الإنتاج	61	98	76	99	110
المحاصيل النقدية	المساحة	39	91	80	73	76
	الإنتاج	61	95	77	77	88
الاعلاف	المساحة	123	166	138	143	149

قاسم، خالد قاسم قائد، 2024، " دور الحيازات الزراعية الصغيرة في تحقيق الأمن الغذائي باليمن"، بحث مقبول للنشر في مجلة جمعية العلوم الزراعية والتنمية¹ المستدامة، المجلد الأول العدد الثاني، يونيو.

2,211	1,789	1,624	2,176	1541	الإنتاج	القات
172	170	167	160	124	المساحة	
291	241	185	176	121	الإنتاج	المجموع
1196	1156	1152	1581	1170	المساحة	
5825	4862	4228	5760	3928	الإنتاج	

المصدر: كتاب الإحصاء الزراعي السنوي الصادر عن وزارة الزراعة والري، اليمن، سنوات مختلفة

3/2. الوضع الراهن لمكون الثروة الحيوانية

تعتبر الحيازات الصغيرة والأصغر في مجال تربية الثروة الحيوانية من اهم المشاريع المربحة، نظرا للاحتياج اليها بكثرة. وتكمن أهمية المنتجات الحيوانية ليس فقط لقيمتها الغذائية، بل لكون تجاريتها ورعايتها مصدراً للرزق للملايين من الأسر اليمنية، فربية الماشية مثل الأبقار والماعز والخراف تساعد الأفراد والأسر على كسب لقمة العيش من خلال بيع اللحوم والألبان وغيرها من المنتجات الحيوانية الأخرى. وتساعد هذه المشروعات في تقليل نسبة البطالة، وتشير الأرقام المتاحة حول اعداد العاملين في قطاع الثروة الحيوانية تراجع هذا العدد من 1357 ألف عام 2002م إلى 1337 ألف عام 2012م. ويوفر النشاط الكثير من فرص العمل للأيدي العاملة المحلية وبصفة خاصة للمرأة الريفية.

الجدول رقم (2) يتضمن اهم متغيرات الثروة الحيوانية، ويلاحظ مدى التذبذب في قيم تلك المتغيرات خلال الفترة (2010-2021)، وبرغم ذلك تسلك اتجاهها عاما متزايدا عبر الزمن. ومن بيانات الجدول يمكن استخلاص النتائج التالية:

- بلغت اعداد الأغنام نحو 9688 ألف رأس في عام 2010م تراجعته بعده حتى وصلت عام 2017م إلى 8763 رأس، وبلغت أقصاها في عام 2021م بحوالي 9257 رأس ويتضح أن معدل الزيادة في اعداد الأغنام بلغ حوالي 51 ألف رأس مقارنة بعام 2010، بمعدل نمو 3.64% مقارنة بعام 2010م
- بلغت اعداد الماعز نحو 9016 ألف رأس في عام 2010م وارتفع العدد الى 9344 ألف رأس عام 2021م، بزيادة قدرها 328 ألف رأس، وبمعدل نمو بلغ 1.68%.
- تراوحت أعداد الأبقار بين حد أدنى بلغ 1413 ألف رأس عام 2019م، وحد أقصى نحو 1665 ألف رأس عام 2020م، وبلغ العدد عام 2021 حوالي 1662 بزيادة قدرها 57 ألف رأس عن عام 2010، وبمعدل نمو بلغ 3.55%.
- وتراوحت أعداد الإبل بين حد أدنى بلغ 403 ألف رأس عام 2010م، وحد أقصى نحو 458 ألف رأس عام 2020م، وقدر العدد عام 2021م بحوالي 453 ألف رأس بزيادة قدرها 50 ألف رأس عن العام 2010م، وبمعدل نمو بلغ 12.41%.

جدول رقم (2) تطور اعداد وحجم مكونات الثروة الحيوانية باليمن خلال الفترة (2019-2021)					
2021	2020	2019	2010	الوحدة	البيان
1662	1665	1413	1605	ألف رأس	أعداد الأبقار
9257	9239	8763	9206	ألف رأس	أعداد الاغنام
9344	9679	8367	9016	ألف رأس	أعداد الماعز
453	458	433	403	ألف رأس	أعداد الجمال

20716	21041	18976	20230	ألف رأس	إجمالي أعداد الثروة الحيوانية
1140	1120	1170	228	ألف رأس	عدد مذبوحات الأبقار
11215	10999	10610	3273	ألف رأس	عدد مذبوحات الأغنام والماعز
16	17	16	-	ألف رأس	عدد مذبوحات الإبل
73.1	60	60	153	كجم/رأس	متوسط وزن ذبيحة الأبقار
12.9	11.8	10.7	18.3	كجم/رأس	متوسط وزن ذبيحة الأغنام والماعز
163	158.4	157.9	-	كجم/رأس	متوسط وزن ذبيحة الإبل
83.4	90.2	70.2	34.85	ألف طن	إنتاج لحم البقر
144.7	129.9	113.8	59.65	ألف طن	إنتاج لحم الأغنام والماعز
2.6	2.7	2.5	2.56	ألف طن	إنتاج لحم الجمال
230.6	209.8	186.5	97.07	ألف طن	إنتاج اللحوم الحمراء
71.6	70.1	69.1	-	مليون طائر	عدد الدجاج
199	194.5	192	139.6	ألف طن	إنتاج لحم الدجاج
429.6	404.3	378.5	236.7	ألف طن	إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء
407.6	327.1	295.8	278.2	ألف طن	إنتاج اللبن
28.8	70.4	65.7	56.4	ألف طن	إنتاج البيض
168.2	166	168.3	-	ألف خلية	خلايا النحل
10.6	2.8	2.4	2.5	ألف طن	إنتاج العسل الطبيعي
-	49.7	53.3	85.3	ج/ف/يوم	متوسط نصيب الفرد من البروتين

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، 2023

- ويلاحظ من الجدول السابق حجم ومعدل الأثر كمحصلة لتنمية مكونات حيازات الثروة الحيوانية والمتمثل في متوسط نصيب الفرد من البروتين الحيواني، والذي بلغ حوالي 59.91 جرام/فرد/يوم، كمتوسط للفترة (2010-2022م). وهذا يؤكد أن التحسن في إنتاج الثروة الحيوانية سوف ينعكس على الإمدادات الغذائية من البروتين في اليمن.
- ويعتبر قطاع الثروة الحيوانية مستهلكاً أساسياً لمنتجات المحاصيل نظراً لحاجته للأعلاف، على الرغم من ذلك فإن الدعم المقدم للقطاع الزراعي كان لصالح إنتاج المحاصيل أكثر منها لصالح قطاع الإنتاج الحيواني. وهناك علاقة تبادلية بين الزراعة والثروة الحيوانية وبين الفروع الأخرى من قطاع الثروة الحيوانية، حيث يتنافس قطاع الإنتاج الحيواني وخاصة منتجات الألبان بشكل مباشر مع إنتاج المحاصيل على الموارد المائية والأرضية بينما تتم تربية الأغنام والماعز والإبل في مناطق لا يتم فيها أي شكل آخر من أشكال الإنتاج الزراعي أو الحيواني. ومع ذلك فإن الأغنام والماعز تتوجه في بعض أوقات السنة إلى المناطق الهامشية حيث ترعى على مخلفات المحاصيل الزراعية. ونظراً لتزايد أعداد وإنتاج الأغنام في اليمن فإنها تتنافس بشكل متزايد ومباشر مع الأبقار المنتجة للحوم والحليب وكذلك مع الدواجن على موارد الأعلاف الحيوانية المتمثلة في مخلفات المحاصيل والمركبات العلفية.

المحور الثالث: التقدير القياسي لأثر الانفاق على الزراعة

4/1. دراسة تطورا هم مؤشرات الدراسة

بالنظر الى بيانات الجدول رقم (3) والجدول (4) يمكن استخلاص النقاط التالية:

- يتبين ان قيمة الإنتاج المحلي الزراعي اتجهت نحو الزيادة بمقدار تغير سنوي معنوي احصائيا عند مستوى 0.05، بلغ حوالي 89 مليون دولار تقريبا، وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو 3.41%. وكانت قيمة معامل التحديد المعدل (R2 = 0.63) مما يشير الى أن 63% من التغير في قيمة الإنتاج الزراعي ترجع إلى متغير الزمن.
- ورغم التزايد عبر الزمن في قيمة الإنتاج الزراعي الا أن سلوك معدل النمو السنوي في الإنتاج الزراعي يختلف، حيث نلاحظ التذبذب في قيم المتغير، وقد أخذ اتجاهها عاما متناقصا بمعدل نقص معنوي عند (0.05) نحو (-0.7%) عام 2015م، مقارنة بعام 1990م، ما يمثل (-0.27%) سنويا. وكانت قيمة معامل التحديد المعدل (R2 = 0.26) مما يشير الى أن 26% من التغير في معدل نمو قيمة الناتج الزراعي ترجع لعامل الزمن.
- بدراسة تطور حجم الانفاق الحكومي على الزراعة بالدولار خلال فترة الدراسة (1990-2015)، يتبين انها اتجهت للزيادة بمقدار تغير سنوي معنوي احصائيا عند مستوى 0.05، بلغ حوالي 46 مليون دولار تقريبا، وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو 1.76%. وكانت قيمة معامل التحديد المعدل (R2 = 0.91) مما يشير الى أن 91% من التغير في حجم الانفاق الحكومي على الزراعة ترجع إلى متغير الزمن.
- يلاحظ أن قيمة الإنتاج الزراعي خلال فترة الدراسة تشكل نسبة عالية من قيمة الإنتاج الكلي، حيث تراوحت هذه النسبة بين حد أدنى 14.65% عام 2006م، وحد اقصى 64.34% عام 2015م، بمتوسط 25.63% خلال الفترة (1990-2015)، وهذا يؤكد أهمية القطاع في المقتصد الوطني، كما أن النشاط الزراعي يستمر في الإنتاج أثناء الحرب بينما توقفت بعض القطاعات مثل القطاع الصناعي وقطاع النفط والطاقة.
- في المقابل نجد أن نسبة الانفاق على الزراعة من اجمالي الانفاق الحكومي ضعيفة، ولا تنسجم مع أهمية ودور النشاط الزراعي، حيث يلاحظ من الجدول رقم (3) أن النسبة تراوحت بين حد أدنى 0.77% عام 2010م، وحد اقصى عام 1994م نحو 2.98%، بمتوسط بلغ 1.63% خلال نفس الفترة. وكانت نسبة الانفاق على الزراعة من اجمالي الانفاق الحكومي قد اخذت اتجاهها عاما متناقصا بمعدل نقص معنوي عند مستوى المعنوية (0.05) نحو (-61.25%) خلال فترة الدراسة، وهو ما يمثل (-2.36%) سنويا. في حين أن نسبة مساهمة الإنتاج الزراعي في قيمة الإنتاج الوطني الإجمالي اخذت اتجاهها عاما متزايدا بمعدل ارتفاع معنوي عند مستوى (0.05) بلغ نحو (82.32%) خلال فترة الدراسة، ونحو (2.36%) سنويا.

المتغير	قيمة الإنتاج الزراعي (مليون دولار)	حجم الانفاق الزراعي (مليون دولار)	قيمة الإنفاق الزراعي الى الانفاق الحكومي الزراعي	قيمة الإنتاج الكلي (مليون دولار)	الإنتاج الزراعي الى الإنتاج	معدل نمو الإنتاج الزراعي (%)	قيمة الصادرات الزراعية (مليون دولار)	الصادرات الى الناتج الزراعي (%)

			الكلي (%)		الحكومي (%)	(مليون دولار)			السنوات
0.55	22	12.50	35.29	11234	2.71	2584	70	3964	1990
0.35	10	-28.23	34.57	8230	2.71	1992	54	2845	1991
0.22	6	-4.32	34.40	7913	2.70	2002	54	2722	1992
0.35	8	-16.42	32.77	6943	2.98	1745	52	2275	1993
0.18	4	-1.49	35.00	6402	2.28	1577	36	2241	1994
0.97	15	-31.06	29.20	5292	2.59	1199	31	1545	1995
2.99	43	-6.80	25.55	5637	2.42	1816	44	1440	1996
3.25	53	13.19	24.46	6665	2.10	2379	50	1630	1997
3.33	60	10.67	28.09	6422	2.21	2218	49	1804	1998
3.10	56	0.06	24.37	7407	2.18	2202	48	1805	1999
4.65	91	8.37	19.26	10156	1.71	3107	53	1956	2000
3.16	66	6.90	19.70	10612	1.61	3097	50	2091	2001
3.43	75	4.64	19.03	11496	1.37	3368	46	2188	2002
3.26	76	6.63	18.52	12598	1.14	4119	47	2333	2003
4.30	110	9.64	17.84	14342	1.15	4695	54	2558	2004
5.01	140	9.19	15.95	17506	1.11	6108	68	2793	2005
3.22	102	13.57	14.65	21647	1.15	7125	82	3172	2006
3.57	132	16.65	15.19	24357	0.89	8737	78	3700	2007
4.25	184	16.95	15.14	28588	0.83	11144	93	4327	2008
3.12	156	15.53	18.26	27377	0.96	8991	86	4999	2009
4.08	211	3.48	17.72	29194	0.88	9501	84	5173	2010
3.79	232	18.21	21.20	28848	0.77	9620	74	6115	2011
3.17	211	8.86	21.57	30866	0.88	9457	83	6657	2012
3.45	252	9.57	21.97	33206	0.95	9296	88	7294	2013
3.84	298	6.53	42.28	18379	1.05	9158	96	7770	2014
3.10	232	-3.76	64.34	11623	1.14	8975	102	7478	2015

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي الصادر من وزارة الزراعة والري وكتاب إحصاءات الزراعة العربية، الصادر من المنظمة العربية للتنمية الزراعية (سنوات مختلفة)

- بالنسبة لقيمة الصادرات الزراعية: يتضح من الجدول السابق أنها اتجهت نحو الزيادة، بمقدار تغير سنوي معنوي احصائيا عند مستوى 0.05، بلغ حوالي 37 مليون دولار تقريبا، وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو 48.25%. وكانت

قيمة معامل التحديد المعدل لهذا المتغير ($R^2 = 0.37$) مما يشير الى أن 37% من التغير في قيمة الصادرات الزراعية اليمينية ترجع إلى عوامل أخرى يعبر عنها متغير الزمن.

جدول رقم (4) نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات موضع الدراسة خلال الفترة (1990 – 2015) (مليون دولار)							
المتغيرات	قيمة الناتج المحلي الزراعي (مليون دولار)	معدل نمو الناتج الزراعي	الناتج الزراعي من الإجمالي (مليون دولار)	حجم الانفاق الزراعي (مليون دولار)	(%) الانفاق الزراعي من الاجمالي	قيمة الصادرات الزراعية (مليون دولار)	(%) الصادرات الزراعية الى الناتج الاجمالي
المتوسط	3572.12	3.81	25.63	5238.9	1.63	109.42	2.87
α	413338.8-	1716.177-	286.5483	21778.42-	181.037	21778.42-	266.97-
β	208.20	0.86	0.1303-	10.93026	0.09-	10.93026	0.135
Growth Rate	3.41	0.27-	3.17	1.76	2.23-	36.71	17.65
R^2	0.62	0.26	0.008	0.91	0.86	0.91	0.50
T-test	***6.319740	*** 2.93	0.45-	*** 15.69	*** 11.94-	*** 15.69	***4.91
F-test	39.94	***8.6113	0.199	***246.08	***142.64	***246.08	***24.097
DW_Test	0.13	1.77	0.35	1.26	0.61	1.26	0.59

المصدر: نتائج تحليل البيانات باستخدام (SPSS.V.21) (***) معنوي احصائيا عند مستوى معنوي 0.05 و 0.001

• وعند حساب الأهمية النسبية لقيمة الصادرات الزراعية مقارنة بقيمة الناتج المحلي الزراعي، يلاحظ أنها ضعيفة وتتراوح بين حد أدنى حوالي 0.18% عام 1994م، وحد أقصى عام 2005م نحو 5.01%، بمتوسط بلغ 2.87% خلال فترة الدراسة. وهذا المؤشر يؤكد أن 97% تقريبا من الإنتاج الزراعي يوجه للاستهلاك المحلي.

4/2. تقدير نموذج الانحدار الذاتي المبطل

لان المتغيرات تشمل بيانات سلاسل زمنية، تم اتباع أسلوب الانحدار الخطي الذاتي للإبطاء الزمني والمعروف اختصارا بـ ARDL وتم الاستعانة بمعامل ارتباط person كون المتغيرات تتضمن بيانات كمية. وقد تمت معالجة بيانات السلاسل الزمنية واختبارها باستخدام برمجية Eviews على النحو التالي:

4/2/1. اختبار جذر الوحدة لـ Dickey-Fuller الموسع (ADF) (1981)

وجود جذر الوحدة يعني وجود حركة او اتجاه عشوائي لبيانات السلاسل الزمنية، يصعب معها التنبؤ بقيم السلاسل، ويعد سكون او ثبات السلاسل من الخصائص الأساسية للسلاسل الزمنية، لهذا كان لا بد من اختبار جذر الوحدة Unit Root Test أو السكون Stationarity بالاستعانة باختبار ديكي – فولر المعدل (ADF)، والذي يتناسب مع حجم العينة (n-26)، حيث لا يمكن تقدير أي معادلة تكون متغيراتها غير ساكنة، تجنباً للوقوع في ظاهرة الانحدار المضلل او الزائف

Superius وبالتالي احتمال الحصول على نتائج لا معنى لها. واختبار جذر الوحدة يختبر ما إذا كان متغير السلاسل الزمنية غير ثابت ويمتلك جذر الوحدة. وتكون السلسلة الزمنية مستقرة إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت مع تباين ليس له علاقة بالزمن. يكون فرض العدم (H_0) هو ان السلسلة الزمنية غير ساكنة (أي لها جذر الوحدة)، اما الفرض البديل (H_1) فهو أن ان السلسلة الزمنية ساكنة (أي ليس لها جذر الوحدة).

ويتضح من خلال الجدول رقم (5) نتائج اختبار جذر الوحدة، حيث تبين أن قيم السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج كانت غير مستقرة في مستواه (ذات جذر وحدة)، حيث أن القيم المطلقة المحسوبة لاختبار ديكي فولر الموسع (ADF) تقل عن القيم الحرجة عند مستوى معنوية 0.05، وعلى ذلك فإنه يمكن قبول الفرض الأصلي القائل بوجود جذر الوحدة أي بعدم استقرار تلك السلاسل في مستواها، لذا تم إعادة الاختبار عند الفروق الأولى للمتغيرات، وتبين أنها مستقرة أو ساكنة عند الفروق الأولى لها، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى $I(0)$ خلال فترة الدراسة. وبناءً على ذلك يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك بين الانفاق الزراعي والصادرات الزراعية وقيمة الناتج المحلي الزراعي، كونه ضرورياً لتحديد العلاقات طويلة المدى، كما تم أيضاً بعد ذلك تحديد العلاقات قصيرة المدى واشتقاق العلاقات طويلة المدى من خلال نموذج تصحيح الخطأ ECM_{t-1}

جدول رقم (5) تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل لنموذج (ARDL)

First deference		Level		Variable
Result	ADF Statistic	Result	ADF Statistic	
ساكنة	** 0.0026 (3.2048-)	غير ساكنة	**0.0850 3.3265(-)	AGp قيمة الإنتاج الزراعي (مليون دولار)
ساكنة	*** 0.0001 4.4209-	غير ساكنة	** ns 0.1338 (4.0737-)	GAGexpe حجم الانفاق الزراعي (مليون دولار)
ساكنة	**0.000 7.6329-	غير ساكنة	**0.6967 ns 1.7471-	GAGexpo قيمة الصادرات الزراعية (مليون دولار)

المصدر: نتائج تحليل بيانات الجدول (4) باستخدام (Eviews v.13)

* نموذج بثابت ** نموذج بثابت واتجاه عام *** نموذج بدون بثابت ولا اتجاه عام

4.2/2. اختبار التكامل المشترك لمتغيرات النموذج

تم إجراء اختبار التكامل المشترك على نفس المجموعة من المتغيرات باستخدام اختبار جوهانسن، والجدير بالذكر هنا أن أسلوب تحليل الانحدار يعتبر التكامل المشترك من الأساليب الاحصائية الحديثة التي تهتم بدراسة العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل حتى لو ابتعدت هذه المتغيرات عن قيم توازنها في المدى القصير، فاذا كانت الفروق بين قيم المتغيرات تسمح بإعادة الاستقرار للسلاسل الزمنية الا انها تفقد كل المعلومات المرتبطة بسلوك هذه المتغيرات في المدى الطويل (سحر إبراهيم، 2028).¹

4.2/3. اختبار التكامل المشترك لـ Johansen (1988)

يهدف هذا الاختبار الى التحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وتم تطبيق هذا الاختبار بعد التأكد من أن جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج مستقرة من نفس الدرجة (1)

إبراهيم، سحر عبد السلام، "رفع كفاءة تحليل السلاسل الزمنية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ"
https://meae.journals.ekb.eg/article_112234_28640ddaa89b107b98242208e965846d.pdf

يحتوي جدول النتائج رقم (6) على اختبارين هما: اختبار الأثر (Trace) واختبار القيمة الكامنة العظمى (Maximum Eigenvalue)، في حالة كانت القيمة المحسوبة للاختبارين أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5% نرفض فرضية العدم والتي والتي تتضمن عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات. ويلاحظ من الجدول أعلاه أن القيمة المحسوبة للاختبار الأثر والتي تقدر بـ 39.3167 أكبر من القيمة الجدولية المقدر بـ 29.79707 فيما يخص الفرضية الأولى (None) وبالتالي وجود علاقة تكامل مشترك واحدة بين متغيرات الدراسة، ويؤكد ذلك اختبار القيمة التكاملية العظمى والذي يشير الى وجود علاقة واحدة طويلة الاجل، حيث ان القيمة المحسوبة للاختبار تقدر بـ 32.0446 أكبر من القيمة الجدولية المقدر بـ 21.131 فيما يخص الفرضية الأولى (None)

جدول رقم (6) نتائج ودلالات اختبار جوهانسن

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	Prob.**
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Critical Value
None *	0.7517	39.3167	29.79707	0.0030
At most 1	0.2287	7.2722	15.4947	0.5462
At most 2	0.0550	1.2100	3.8415	0.2542
Unrestricted Cointegration Rank Test (Max-eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	Prob.**
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Critical Value
None *	0.7517	32.0446	21.1316	0.0010
At most 1	0.2287	5.9723	14.2646	0.61678
At most 2	0.0550	1.2100	3.8415	0.2542

المصدر: نتائج تحليل بيانات الجدول (4) باستخدام (Eviews v.13)

* تشير الى العدد الأمثل لفترات الإبطاء الذي يختاره كل معيار عند مستوى معنوية 5%

4.2/4. اختبار الحدود Bounds Test

بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية توصلنا إلى أن السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى (1) لهذا سوف نقوم باستخدام منهج ARDL لاختبار التكامل المشترك (منهج اختبار الحدود) لاختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات. لاختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة استخدم منهج الحدود للتكامل المشترك استنادا على نموذج الانحدار الذاتي ذو التأجيل الزمني الموزع. والجدول (7) يتضمن نتائج اختبار F-statistic وإجراء هذا الاختبار يشترط ان تكون جميع متغيرات النموذج ساكنة، وقد تم التأكيد على أنها ساكنة عند مزيج من (0) و (1). وعند مقارنة قيمة F- (Bounds Test) نجد أنها أكبر من القيم العليا الحرجة (1) وبالتالي يوجد تكامل مشترك.

Bounds Test جدول رقم (7) نتائج اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif	I(0)	I(1)
F-statistic	5.584026	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87

R² ≤ 1 1% 4.13 5

المصدر: نتائج تحليل بيانات الجدول (4) باستخدام (Eviews v.13)

ويلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيمة إحصائية التكامل المشترك المحسوبة بلغت F=5.58 وهي أكبر من الحد العلوي للقيمة الحرجة عند مختلف درجات المعنوية (1%، 5%، 10%) الموضحة في الجدول، وبالتالي نرفض فرضية عدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنه طويلة الأجل تتجه من جملة المتغيرات التفسيرية نحو المتغير التابع عند مستوى معنوية 5% إضافة إلى ذلك، تبين لنا وجود أثر موجب ومعنوي في الأجل الطويل لكل من متغير الانفاق الحكومي على الزراعة (GAGexpe) ومتغير قيمة الصادرات الزراعية (AGexpo) على الإنتاج الزراعي في اليمن.

4/2/5. اختبار Ramsy RESET

للتحقق من مدى ملائمة الصيغة الرياضية وتحديد وتصميم النموذج المقدر، تم استخدام اختبار Ramsey وأظهرت النتائج الموضحة في الجدول (8) إلى أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية F-statistic بلغت 11.72 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.04 مما يدل على قبول فرضية عدم التي تنص بصحة الشكل التالي للنموذج المقدر. وعند مقارنة قيم المعالم والتي تقول بقبل الفرض البديل وأن الدالة الخطية هي الأكثر ملائمة للتقدير، وتأخذ الصورة التالية:

$$AGP_t = \beta_2 + \beta_1 GAGexpe_t + \beta_2 AGexpo_2 + \mu_t$$

جدول رقم (8) نتائج اختبار (Ramsy RESET) للحكم على الدالة الأفضل للتقدير

المعلمات	$AGP_t = \beta_2 + \beta_1 GAGexpe_t + \beta_2 AGexpo_2 + \mu_t$			$\log AGP_t = \beta_2 + \beta_1 \log GAGexpe_t + \beta_2 \log AGexpo_2 + \mu_t$		
	Value	df	Probability	Value	df	Probability
t-statistic	3.4	22	0.0024	2.2076	22	0.0380
F-statistic	211.7	(1, 22)	0.0024	4.8735	(1, 22)	0.0380
Likelihood ratio	11.1	1	0.0009	5.2026	1	0.0226
R2		84%			83%	

المصدر: نتائج تحليل بيانات الجدول (4) باستخدام (Eviews v.13)

وبعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، يمكن تطبيق اختبار السببية بهدف معرفة اتجاه التأثير بين المتغير في الأجل الطويل.

4/2/6. تحديد درجة التأخير:

قبل إجراء اختبار السببية قمنا بتحديد درجة التأخير المثلى للنموذج، والجدول رقم (9) يتضمن نتائج اختبار (VAR Lag) والجدول رقم يبين اهم نتائج الاختبار، والتي تؤكد أن درجة الابطاء الممثلة للنموذج هي 1 وفقاً لأهم مؤشرات الاختبار وهو مؤشر (CS, HQ, FPE, LR)

جدول رقم (9) نتائج اختبار VAR Specification

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-381.7306	NA	3.11e+11	34.9755	35.12429	35.01056

1	-323.0387	96.0413*	3.43e+09*	30.4580	31.05318*	30.59826*
2	-320.6486	3.2591	6.62e+09	31.0590	32.10042	31.30430
3	-309.1807	12.5104	6.13e+09	30.8346	32.32240	31.18509
4	-293.8009	12.5835	4.70e+09	30.2546*	32.18875	30.71025

المصدر: نتائج تحليل بيانات الجدول (4) باستخدام (Eviews v.13)

* تشير الى معنوية الاختيار لفترة التأخير (lag=1)

4/2/7. اختبار السببية لـ Granger (1969):

تفترض النظرية الاقتصادية بأن تكون هناك علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ويتطلب هذا الاختبار التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام جذر الوحدة وتحديد تكامل. وفكرة الاختبار في هذا البحث بنيت على أساس أن متغير الانفاق الحكومي على الزراعة تسبب في المتغير التابع، وأن متغير الصادرات الزراعية تسبب في المتغير التابع على طول السلاسل الزمنية. ويعتمد هذا الاختبار بشكل رئيسي على احتمالية F والجدول رقم (10) يبين نتائج اختبار جرانجر لمتغيرات النموذج، ويلاحظ من الجدول أن قيمة الاحتمال (prob) للإحصائية (F-statistic) أقل من 0.05 لعلاقة المتجهات من المتغيرين المستقلين الى قيمة الناتج الزراعي، مما يعني أن الانفاق الحكومي على الزراعة وقيمة الصادرات يؤثران او يفسران التغير في قيمة الناتج الزراعي، والعكس غير صحيح. ونستنتج وجود سببية أحادية الاتجاه من المتغيرات المستقلة الى المتغير التابع.

جدول رقم (10) نتائج اختبار السببية لـ Granger لفترة ابطاء سنة واحدة

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
GAGEXPE does not Granger Cause AGP	25	4.2698	0.0508
AGP does not Granger Cause GAGEXPE		1.2519	0.2753
AGEXPO does not Granger Cause AGP	25	24.9550	0.0000
AGP does not Granger Cause AGEXPO		0.0886	0.7688
AGEXPO does not Granger Cause GAGEXPE	25	11.7193	0.0024
GAGEXPE does not Granger Cause AGEXPO		0.0204	0.8875

المصدر: نتائج تحليل بيانات الجدول (4) باستخدام (Eviews v.13)

4/2/8. تقدير نموذج تصحيح الخطأ

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة ومعرفة اتجاه التأثير فيما بينها من خلال اختبار السببية حتى تحدد المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة حسب الهدف من الدراسة يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM)، والجدول رقم (11) يبين نتائج الاختبار

جدول رقم (11) نتائج اختبار تصحيح الخطأ

Error Correction :	D(AGP)	D(GAGEXPE)	D(AGEXPO)
--------------------	--------	------------	-----------

COINTEQ1	-0.2839	-0.0021	0.0030
	0.12739	0.0048	0.0124
	[-2.2284]	[-0.4336]	[0.23849]

المصدر: نتائج تحليل بيانات الجدول (4) باستخدام (Eviews v.13)

يشير الجدول أعلاه أن معامل تصحيح الخطأ (CointEq1) سالب ومعنوي عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني أن 0.2839 من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائياً عبر الزمن لبلوغ التوازن في الأجل الطويل، أي أن يتطلب حوالي أقل من سنة تقريبا ($0.2839 \div 1 = 1$) ما يقارب ثلاثة أشهر، وهي استجابة سريعة لبلوغ قيمتهم التوازنية في الأجل الطويل.

4/2/9. اختبار تجانس تباين حدود الخطأ (ARCH)

بعد التأكد ذلك من اختبار عدم ثبات التباين (ARCH) وجد أن احتمالية ($F_statistic=0.7561$) المبينة بالجدول رقم (12) وهي أكبر من (0.05) حيث وبالتالي التباين في النموذج ثابت على طول السلسلة، وبالنتيجة فإن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

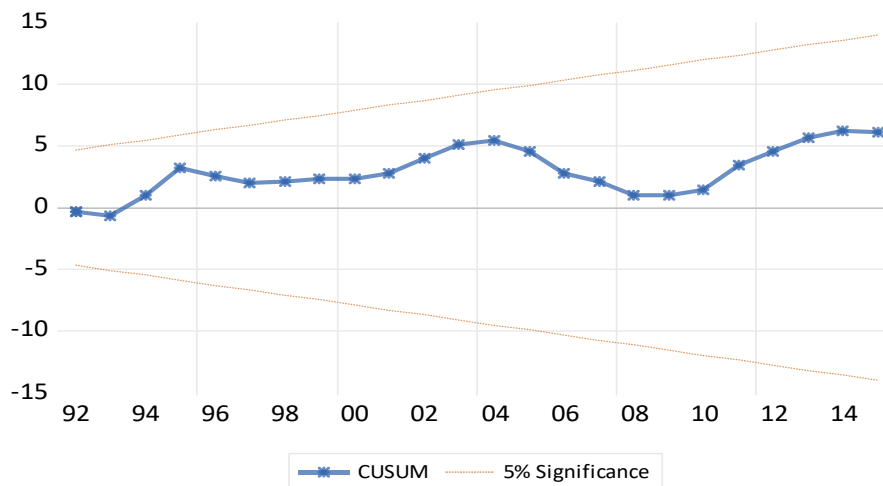
جدول رقم (12) نتائج اختبار ثبات التباين ARCH Heteroskedasticity Test:

F-statistic	0.0988	Prob. F(1,23)	0.7561
Obs*R-squared	0.1070	Prob. Chi-Square (1)	0.7436

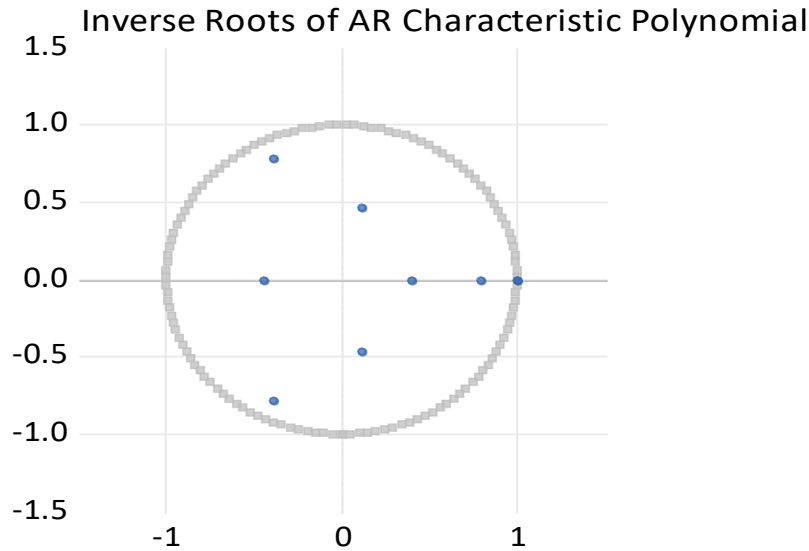
المصدر: نتائج تحليل بيانات الجدول (4) باستخدام (Eviews v.13)

4/2/10. اختبار استقرار النموذج (Stability Test)

يمكن الاستعانة بعدة اختبارات لتقييم صلاحية النموذج، مثل اختبار المجموع التراكمي (CUSUM) واختبار جذر الوحدة، وقد اتضح من خلاله أن النموذج يتسم بالثبات إذ وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبار للنموذج داخل الحدود الحرجة كما في الشكل التالي



ويتضح من الشكل التالي أن نموذج VECM المقدر يحق شرط الاستقرار إذ أن جميع الجذور تقع داخل أو في محيط دائرة واحدة



4/3. تفسير نتائج تحليل النموذج

تم استخدام منهجية (ARDL) بطريقة المربعات الصغرى العادية والحصول على النتائج الموضحة بالجدول رقم (13) ويمكن استخلاص النتائج التالية:

- يوجد تأثير إيجابي للمتغيرين المستقلين على المتغير التابع، حيث إشارة (β_1 , β_2) موجبة. وبالتالي الأثر إيجابي بينما قيمة الثابت (β_0) سالبة، فيكون اثر الثابت سلبى او عكسي على الناتج المحلي الزراعي.

جدول رقم (13) نتائج تحليل النموذج بطريقة المربعات الصغرى

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-401.5792	756.4221	-0.531	0.601
GAGEXPE (-1)	41.3495	16.2560	2.544	0.0185
AGEXPO (-1)	11.6791	3.6016	3.2428	0.0037
R-squared	0.8197	Mean dependent var		3415.880
Adjusted R-squared	0.8033	S.D. dependent var		2014.8038
S.E. of regression	837.6326	Akaike info criterion		16.4096
Sum squared resid	16176006.54	Schwarz criterion		16.5548
Log likelihood	-210.3247	Hannan-Quinn criter.		16.4514
F-statistic	60.6493	Durbin-Watson stat		0.4789
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: نتائج تحليل بيانات الجدول (4) باستخدام (Eviews v.13)

- كلا المعلمتين (β_1 , β_2) لهما إشارة موجبة ومعنوية وبالتالي لهما دلالة إحصائية، حيث القيمة الاحتمالية لهما أصغر من مستوى المعنوية (0.05) وبالتالي نرفض فرض العدم القائل بأن القيمة لكل منهما تختلف عن الصفر وبالتالي لهما معنوية او دلالة إحصائية.

- تأثير الانفاق الحكومي على الزراعة أكبر من تأثير الصادرات الزراعية، بمعنى أن زيادة الانفاق الحكومي على الزراعة بمقدار دولار واحد تؤدي لزيادة قيمة الإنتاج الزراعي بمقدار 41 دولار تقريبا، بينما زيادة قيمة الصادرات بمقدار دولار واحد يؤدي لزيادة الإنتاج الزراعي بنحو 11.6 دولار. وبالتالي زيادة كلا المتغيرين تؤدي لزيادة الإنتاج وهذا يتفق مع مبادئ النظرية الاقتصادية.
- القيمة المقدرة لمعامل فيشر ($F=50.016$) وقيمته الاحتمالية $\text{Prob}(F\text{-statistic})$ تؤول الى الصفر 0.0000 وهذا يعني كفاءة النموذج للتقدير.
- معامل التحديد المعدل ($R^2=0.82$) مما يؤكد بأن 82% من التغير في الناتج المحلي الزراعي بسبب تأثير الانفاق الحكومي على الزراعة وقيمة الصادرات الزراعية اليمنية، بينما 18% من التغير في الناتج الزراعي يرجع لعوامل أخرى يعبر عنها بتغير الزمن.

المحور الخامس: النتائج والتوصيات

أولاً: الخلاصة والنتائج

سعى البحث لمعرفة أثر الانفاق الحكومي الزراعي على الدخل المتولد من القطاع الزراعي في اليمن خلال الفترة (1990-2015). من أجل ذلك خصص المحور الأول من هذه الورقة للإطار النظري المتضمن توصيف النماذج القياسية المستخدمة في الدراسة واهمية الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع. وفي المحور الثاني تم استعراض الوضع الراهن للقطاع الزراعي اليمني ومدى التطور الزمني لمتغيرات الدراسة، وخصص المحور الثالث لتحليل وعرض نتائج متغيرات النموذج المقترح من خلال برنامج (Eviews V.13) باستخدام النماذج القياسية الأنسب لذلك، بدأ من استقرارية السلاسل الزمنية وانتهاء بتحديد الأثر بين الانفاق الحكومي على الزراعة والصادرات الزراعية (متغيرين مستقلين/ مؤثرين) وقيمة الإنتاج الزراعي (كمتغير تابع/ متأثر) باستخدام أسلوب الارتباط الذاتي المبطن،

أوضحت نتائج اختبار ديكي فولر الموسع ADF أن قيم السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات كانت غير مستقرة في مستواها (عند استخدام قيمها الاصلية)، ولكنها أصبحت مستقرة أو ساكنة عند الفروق الأولى لها (عند استخدام القيم المبطنة)، من الدرجة الأولى (1)ا.

كما أشارت نتائج اختبار التكامل المشترك إلى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات موضع الدراسة، مما يؤكد إمكانية وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

وتبين أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي أو من وجود مشكلة اختلاف التباين. وأشارت نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM) إلى أن قيمة معامل حد تصحيح الخطأ (ECM_{t-1}) بلغت 0.311 وهذا يعني أنه يتم تعديل نحو 31.1% من هذا الاختلال في الفترة التالية، وأن فترة تعديل قيمة الإنتاج الزراعي للعوامل تجاه المستوى التوازني على المدى الطويل تبلغ حوالي 3.22 سنة وهي بطيئة إلى حد ما، كما تبين من مرونة المتغيرات المستقلة مدى أهمية الانفاق على الزراعة في التأثير على الإنتاج بالقطاع الزراعي اليمني، وأن تأثير الانفاق على الزراعة كان أكبر من أثر الصادرات الزراعية. وبعد الوصول الى الصيغة الرياضية للنموذج تم تقدير معالمه على النحو التالي:

$$AGP_{t-1} = \beta_0 + \beta_1 gagexpe_{t-1} + \beta_2 agexpo_{t-1}$$

$$AGP_{t-1} = (-401.58) + 41.35gagexpe_{t-1} + 11.67agexpo_{t-1}$$

وكانت اهم النتائج كالتالي:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين الانفاق على الزراعة وقيمة الإنتاج الزراعي خلال الفترة (1990-2015) وهذا يتفق مع الفرض الأول للدراسة.
- وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين الصادرات الزراعية وحجم الانفاق الحكومي على الزراعة، وهذه النتيجة تثبت الفرض الإيجابي الثاني للدراسة
- تأثير الانفاق الحكومي على الزراعة أكبر من تأثير الصادرات الزراعية، بمعنى أن زيادة الانفاق الحكومي على الزراعة بمقدار دولار واحد تؤدي لزيادة قيمة الإنتاج الزراعي بمقدار 41 دولار تقريبا، بينما زيادة قيمة الصادرات بمقدار دولار واحد يؤدي لزيادة الإنتاج الزراعي بنحو 11.6 دولار. وبالتالي زيادة كلا المتغيرين تؤدي لزيادة الإنتاج وهذا يتفق مع مبادئ النظرية الاقتصادية.
- القيمة المقدرة لمعامل فيشر (F=50.016) وقيمته الاحتمالية Prob(F-statistic) تؤول الى الصفر 0.0000 وهذا يعني كفاءة النموذج للتقدير.
- معامل التحديد المعدل ($R^2=0.82$) مما يؤكد بأن 82% من التغير في الناتج المحلي الزراعي بسبب تأثير الانفاق الحكومي على الزراعة وقيمة الصادرات الزراعية اليمنية، بينما 18% من التغير في الناتج الزراعي يرجع لعوامل أخرى يعبر عنها بتغير الزمن.

ثانيا: التوصيات:

- زيادة الأنفاق الحكومي العام على قطاع الزراعة بما يقارب 20% من إجمالي الأنفاق العام، ليتناسب ذلك مع مساهمة القطاع في الناتج الوطني الإجمالي.
- ضرورة توثيق البيانات الرسمية في كتب الإحصاء بشكل سليم، ومعالجة التناقض والقيم الناقصة في البيانات، حيث تشكل أحد التحديات الرئيسية في بناء وتقدير نماذج الاقتصاد الكلي.
- هناك متغيرات أخرى تؤثر في قيمة الناتج المحلي الزراعي لم تدرج ضمن متغيرات النموذج يمكن إدراجها.
- ضرورة انهاء الانقسام لاقتصادي وتعزيز الاستقرار السياسي لتحفيز مناخ الاستثمار في النشاط الزراعي بهدف تعزيز وزيادة معدل النمو المطلوب للنشاط والاقتصاد الوطني
- ضرورة زيادة الاهتمام بالصادرات الزراعية لما لها من أثر إيجابي على الإنتاج الزراعي

لآئحة المراجع

1. الرسول، احمد أبو اليزيد وآخرون، 2020، " الانفاق الحكومي على القطاع الزراعي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في مصر " الدراسة منشورة في موقع <https://mpr.ub.uni-muenchen.de/98296>
2. الجزولي، ابتهاج هاشم محمد، 2023، " قياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) خلال الفترة (2010-2022)، دراسة منشورة المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي الإصدار الثالث والخمسون، سبتمبر
3. خيري، يوسف سعيد، الورفلي، رجب منصور، 2017، "تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج الزراعي في ليبيا <https://afaq.elmergib.edu.ly/index.php/afaq/article/view/102/85> (1990-2010)
4. عبد القادر، سليمة المهدي، وآخرون، " دراسة اقتصادية تحليلية لأهم المتغيرات المؤثرة على الاستثمارات الزراعية الليبية" https://journals.ekb.eg/article_175427_fd91b3ce317d18451f595766cb018b79.pdf
5. البطاح، عباس حمودي، زيدان، اسوان عبد القادر، " القياس الكمي والتفسير الاقتصادي لأثر الاستثمار الزراعي في نمو الزراعي في العراق"، مجلة زراعة الرافدين المجلد (34) العدد(4) 2006 .
<https://www.iasj.net/iasj/download/4f7ca8cc97a128d0>
6. محمد، ايناس ممدوح محمود، 2020، "رفع كفاءة العلاقة بين الدخل القومي وقيمة الصادرات الكلية المصرية"، دراسة منشورة في المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي"، مجلد (30)، العدد الأول، مارس
7. محددات الانفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1980-2013)، دراسة تحليلية قياسية"، رسالة ماجستير، جامعة بوضياف-المسيلة، الجزائر.
8. إبراهيم، سحر عبد السلام، "رفع كفاءة تحليل السلاسل الزمنية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ" https://meae.journals.ekb.eg/article_112234_28640ddaa89b107b98242208e965846d.pdf
9. الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، "كتاب الإحصاء السنوي - سنوات مختلفة
10. قاسم، خالد قاسم قائد، 2024، " دور الحيازات الزراعية الصغيرة في تحقيق الأمن الغذائي باليمن"، بحث مقبول للنشر بمجلة جمعية العلوم الزراعية والتنمية المستدامة، المجلد الأول العدد الثاني، يونيو، مصر
11. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، كتاب إحصاءات الزراعة العربية - سنوات مختلفة" <https://www.aoad.org>
12. قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة على الشبكة العنكبوتية <https://www.fao.org/common-pages/search/ar/?q=faostat>
13. قاعدة بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org/country/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%A9>

أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري العراقي: دراسة قياسية باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) للمدة (2004-2022)

The Impact of Exchange Rate on the Iraq Trade Balance Standard Study Using Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL) For the Period (2004-2022)

م.د. علي إسماعيل عبد المجيد النصاروي، جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد، العراق

م.د. فراس حسين علي الصفار، جامعة كربلاء / مركز الدراسات الإستراتيجية، العراق

الملخص:

Abstract
The research aims to measure the effect of changes in the exchange rate of the Iraqi dinar against the US dollar on the trade balance for the period (2004-2022), showing the various stages that the exchange rate went through in Iraq, and the effect of changes was measured using the ARDL autoregressive distributed slowing model. The results of the research concluded that there is a direct relationship between the nominal and parallel exchange rate and the Iraqi trade balance in the short and long terms.

Keywords: Exchange rate, Trade balance, Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL).

يهدف البحث إلى قياس أثر تغيرات سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري للفترة من (2004-2022)، مع إظهار مختلف المراحل التي مر بها سعر الصرف في العراق، وتم قياس أثر التغيرات باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع (ARDL). وخلصت نتائج البحث إلى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف الاسمي والموازي والميزان التجاري العراقي في الأجلين القصير والطويل.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، الميزان التجاري، الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع (ARDL).

مقدمة:

تعد دراسة الآثار المختلفة لتقلبات أسعار الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي بصفة عامة، وعلى وضعية الميزان التجاري بصفة خاصة من المواضيع الجوهرية التي تحظى بقدر كبير من البحث والتحليل من قبل صناعات السياسة الاقتصادية في مختلف الدول سواء كانت متقدمة أم نامية، وتأتي تلك الأهمية من خلال الآثار الاقتصادية التي يحدثها سعر الصرف على المؤشرات الكلية بشكل عام، فالدول النامية ومن بينها العراق تعاني من تغيرات سعر الصرف على ميزانها التجاري، حيث أن ارتفاع سعر الصرف الأجنبي يؤدي إلى ارتفاع أسعار صادراتها قياساً بأسعار واردتها من السلع الأجنبية، كذلك فإن ارتفاع سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية يؤدي لارتفاع أسعار الواردات مقابل انخفاض أسعار الصادرات، وهذا يؤدي لاختلال شروط التبادل التجاري، وذلك بسبب اعتماد واردات تلك الدول بشكل خاص على السلع الاستهلاكية والمواد الخام التي لا يتوفر لها بديل محلي، الأمر الذي يؤدي إلى تباطؤ النمو في تلك الدول، لذا تعد سياسة سعر الصرف من أهم الأدوات التي يعتمد عليها النظام الاقتصادي، لكونها آلية ناجعة تستطيع حماية الاقتصاد المحلي من الصدمات، وعليه تقوم الكثير من الدول بتبني السياسات التي من شأنها أن تعزز النمو الاقتصادي ومن بين هذه السياسات هي سياسة تغير سعر صرف العملة المحلية والتي ينعكس أثرها بشكل مباشر على الميزان التجاري .

1.1 مشكلة البحث:

بناءً على الجدول القائم في الفكر الاقتصادي حول علاقة سعر صرف العملة بوضعية الميزان التجاري فإن موضوع البحث سيكشف عن هذه العلاقة وعليه فالسؤال الذي يطرح نفسه في هذا البحث هو:
ما مدى تأثير تغيرات سعر صرف الدينار العراقي على الميزان التجاري في العراق للفترة (2004- 2022)
وللإجابة على الإشكالية الرئيسية، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

ما طبيعة العلاقة الموجودة بين سعر صرف الدينار العراقي والميزان التجاري؟

هل توجد علاقة تكامل مشترك بين سعر صرف الدينار العراقي والميزان التجاري؟

2.1 فرضية البحث:

هناك علاقة توازنية طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين سعر الصرف والميزان التجاري العراقي.

أن انخفاض سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي لا يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري.

3.1 أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في معرفة علاقة تغيرات أسعار الصرف وتطور رصيد الميزان التجاري في العراق انطلاقاً من الاعتماد على الجانب التطبيقي حتى يمكن لنا إعطاء حيز هام للدراسة القياسية التي من شأنها أن تعطينا فكرة شاملة عن صحة القول أن لسعر الصرف دور قوي في التأثير على الميزان التجاري وكل هذا مع عدم إغفال مميزات الاقتصاد المحلي ولعل أهمها الاعتماد الكلي على القطاع النفطي في وضع وصياغة المخططات الاقتصادية.

4.1 هدف البحث:

يرمي البحث إلى التعرف على النقاط الآتية:

التطرق للإطار النظري لسعر الصرف والميزان التجاري.

. اختبار طبيعة العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري العراقي باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة.

2: الإطار النظري لسعر الصرف والميزان التجاري

1.2. مفهوم سعر الصرف:

يعد سعر الصرف حلقة الوصل في العلاقات الدولية، كونه يمثل احد أهم العناصر الأساسية في توجيه كل المعاملات الخارجية للدول، فهو يعكس الوضع الاقتصادي لأية دولة خارجياً وداخلياً، حيث أن استقرار سعر الصرف يعد انعكاساً لمدى الأسس الاقتصادية والسياسات النقدية والمالية المتبعة، وقدرتها على التكيف والاستجابة للصدمات الخارجية التي تتعرض لها اقتصاديات البلدان، ويعرف سعر الصرف على انه أداة ربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في الاقتصاد العالمي (الطاهر لطرش: 2005، 96). كما يعرف سعر الصرف بأنه سعر عملة بصيغة عملة أخرى أو مقابل العملات الأخرى، فهو يعبر عن عدد الوحدات النقدية الذي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية (عبد المجيد قدي : 2005 ، 103) وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات .

2.2. أهمية سعر الصرف:

تكمن أهمية سعر الصرف كونه وسيلة لتسيير بعض الإجراءات الاقتصادية والتبادلات الدولية وتتجلى تلك الأهمية من خلال ما يلي (مختاري فتيحة، بلحاج فراحي : 2017 ، 5):

أ. المعاملات التجارية: حيث أن سعر الصرف هو قيمة الوحدة النقدية المحلية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية، لذا فإن قرار الشركات المحلية باستيراد بعض المواد والمعدات من دولة أجنبية سوف يترتب عليه بيع العملة المحلية مقابل الحصول على العملات الأجنبية من اجل تسديد التزاماتها الخارجية ودفع ثمن مشترياتها.

ب. الاستثمارات الأجنبية: قرار المؤسسات الأجنبية في إقامة مصنع في البلد المحلي، يتطلب ان تقوم هذه المؤسسة بتحويل العملات الأجنبية إلى عملات محلية لإنفاق منها على إنشاء المصنع والتزامات المترتبة عليه، وفي حالة بيع هذا المصنع إلى البلد المحلي يترتب عليه تحويل العملات المحلية إلى عملات أجنبية.

ج. تحويلات الفوائد والأرباح: إن الأرباح وفوائد القروض غالباً ما تتحول إلى الدولة صاحبة الحق، وذلك حسب الاتفاق بين الدول الدائنة والمدينة، فقد تمتلك إحدى المؤسسات الأجنبية مثلاً سندات على حكومة المحلية، في هذه الحالة يجب أن يحولها المستثمرون الأجانب إلى عملات أجنبية (عملة الدولة الأجنبية)، أما في حالة استدانة الحكومة المحلية من حكومة أجنبية أصبح لزاماً على الأولى أن تشتري بعملتها المحلية عملات الدولة الأجنبية ودفع فوائد هذا القرض إلى حكومة الأجنبية، وذلك ما إذا كان الاتفاق المبرم بين الحكومتين ينص على هذا الإجراء.

د. المساعدات الأجنبية: كثيراً ما تقدم إحدى الدول الغنية المساعدات لبعض الدول الأخرى، وفي هذه الحالة تحول عملة الدولة المانحة إلى عملة الدولة المتلقية للمساعدة، فالمساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة لبعض دول الشرق الأقصى وغيرها، قد يستلزم تحويل الدولارات الأمريكية إلى العملات الوطنية لتلك الدول، وفي الغالب تمنح هذه المساعدات على شكل اعتمادات في البنوك الأمريكية لشراء ما تحتاجه هذه الدول من سلع أمريكية.

هـ. نفقات السياحة والسفر: إن السفر والإقامة في دول أجنبية يستلزم الحصول على عملة هذه الدول من أجل الإنفاق وتغطية تكاليف السفر والإقامة، وهناك أسباب أخرى يترتب عليها تغيير النقود من عملة إلى عملة أخرى أجنبية ومن هذه

الأسباب نذكر على سبيل المثال الإنفاق على مستلزمات الشحن والتأمين، الإنفاق على تعليم الطلبة في الخارج ونفقات الجيوش المتحالفة التي تقيم في دولة أخرى.

كما تبرز أهمية سعر الصرف من خلال مساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية والتي تتمثل في التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي، إذ يتمثل التوازن الداخلي في استقرار الأسعار المحلية، إلى جانب تحقيق مستوى من النمو الاقتصادي، في حين يتمثل التوازن الخارجي في توازن ميزان المدفوعات والذي يظهر في مختلف المبادلات التجارية للدولة. إن دراسة سعر الصرف تهدف إلى البحث عن الوسائل والإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق الاستقرار لسعر الصرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، نستخلص من ذلك أن لسعر الصرف دور هام في النشاطات الاقتصادية الخارجية لأي دولة، سواء كان ذلك نشاطا تجاريا أو استثماريا فهو أداة وصل بين البلد المحلي والعالم الخارجي في المجال الاقتصادي إضافة إلى أن سعر الصرف يستخدم كمؤشر يقيس تنافسية البلد.

2.3. الميزان التجاري:

يعد الميزان التجاري الجزء الأساس من ميزان المدفوعات، ويعرف على أنه الفرق بين قيمة صادرات بلد ما خلال فترة ما وما بين وارداته في تلك الفترة، ويعد من المؤشرات الاقتصادية الهامة، وتكمن أهميته في تحليل مكوناته وليس في قيمته المطلقة (عبد الرحيم بلبالي: 2017، 125)

وينقسم الميزان التجاري إلى قسمين (هزاع مفلح: 2000، 221):

أ. الميزان التجاري السلعي: ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة، ويضم كافة السلع والخدمات التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا (الصادرات والواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الحركية).

ب. الميزان التجاري الخدمي: ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير المنظورة، وتضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (النقل، السياحة، التأمين، دخول العمل، فوائد رأس المال).

2.4. العوامل الاقتصادية المؤثرة في الميزان التجاري: هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على الميزان التجاري تتمثل في ما يلي (يحي حولية: 2018، 39):

أ. التضخم: يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية حيث تصبح أعلى نسبيا من الأسعار العالمية، فتتخفف الصادرات وتزداد الواردات نظراً لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محلياً.

ب. معدل نمو الناتج المحلي: تؤدي الزيادة في دخل الدولة المعنية إلى زيادة الطلب على الواردات، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض الدخل إلى انخفاض الطلب على الواردات.

ج. الاختلاف في أسعار الفائدة: ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل بهدف استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق أو خروج رؤوس الأموال إلى الخارج، حيث ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي ارتفع سعر الفائدة فيها عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعيرين.

د. سعر الصرف: يؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محلياً وتصبح أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

3: سياسة سعر الصرف في العراق:

أضحت نافذة بيع العملة الأجنبية تمثل المجال المناسب في تحديد سعر الصرف الذي ترغب فيه السياسة النقدية وتعتمده مثبتاً أسمى أو هدفاً وسيطاً لسياستها النقدية، بغية تحقيق هدفها النهائي والتمثل باستقرار المستوى العام للأسعار والحد من الضغوط التضخمية من خلال استقرار الطلب الكلي والذي يؤدي بدوره إلى استقرار المستوى العام للأسعار وخفض معدلات التضخم عبر التأثير المباشر في نمو الكتلة النقدية والسيطرة على مناسيب السيولة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي (مظهر محمد صالح : 2010 ، 2). وقد تمكنت نافذة بيع العملة الأجنبية من إشباع رغبة السوق من العملة الأجنبية وسد احتياجات القطاع الخاص لتمويل استيراده أو للأغراض الأخرى (السفر، الاكتناز)، إي أنّ السلطة النقدية استندت إلى اعتبارات قوى العرض والطلب في تحديد سعر الصرف الاسمي الذي تبتغيه وتراه مناسباً للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية عبر تدخلها المباشر في سوق النقد الأجنبي، والجدول (1) يوضح تطور سعر الصرف في العراق في السوق الرسمية والسوق الموازية.

جدول (1) أسعار صرف الدينار مقابل الدولار في العراق للمدة (2004-2022)

السنة	سعر الصرف الاسمي	سعر الصرف الموازي	نسبة الفرق بين السعرين
2004	1452	1453	0.06
2005	1469	1472	0.20
2006	1467	1475	40.5
2007	1255	1267	0.95
2008	1193	1203	0.83
2009	1170	1182	1
2010	1170	1182	1
2011	1170	1196	2.22
2012	1166	1233	5.74
2013	1166	1232	5.66
2014	1188	1214	2.18
2015	1190	1247	4.78
2016	1190	1275	7.14
2017	1190	1258	5.71
2018	1190	1208	1.51
2019	1190	1196	0.50

3.10	1227	1190	2020
0.9	1474	1460	2021
1.4	1482	1460	2022

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات (2004.2020)، صفحات متفرقة.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول (1) أنَّ هناك تحسن في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار، إذ بلغ سعر الصرف الرسمي (1452) في عام (2004) وهذا يعود بالدرجة الأساس إلى التدخل المباشر للبنك المركزي في تحديد سعر الصرف من خلال طرح كميات كبيرة من الدولار عبر نافذة بيع العملة، واستمر سعر صرف الدينار العراقي بالتحسن أزاء الدولار الأمريكي حتى بلغ (1190) عام (2020)، أنَّ هذا التحسن النسبي في قيمة الدينار العراقي جاء منسجماً مع حاجة الاقتصاد العراقي نتيجة لضعف الجهاز الإنتاجي وتراجع معدلات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وعدم قدرة القطاعات الحقيقية على تلبية متطلبات الإشباع الكلي مما يؤدي إلى انتقال نقطة التوازن بين العرض والطلب الكليين عند مستويات سعرية أعلى والذي يسبب الارتفاع في المستوى العام للأسعار، لذلك فقد تم معالجة هذا الاختلال والنقص في العرض السلعي عن طريق إزالة القيود على الواردات لسد متطلبات السوق المحلية والحفاظ على استقرار الأسعار و أيضاً تحسن سعر صرف الدينار العراقي اتجاه الدولار ينعكس على خفض تكاليف السلع المستوردة وهذا يعني رفع المستوى المعيشي للفرد من خلال رفع قيمة الدينار العراقي، في حين ارتفع سعر الصرف الاسمي إلى (1460) عام (2022) بعد قرار الحكومة بتغيير سعر الصرف.

كذلك نلاحظ هناك اتساقاً إيجابياً ما بين سعر الصرف السوقي وسعر الصرف الرسمي، ففي عام 2004 إي مع بدأ تطبيق المزاد كان الفارق نقطة واحدة ونسبة (0.06%) ما بين السعيرين، ارتفع قليلاً في عام 2005 إلى ثلاث نقاط ونسبة (0.20) %، إلا أنَّ تدخل صندوق النقد الدولي أواخر عام 2006 وطلب خفضه سعر الدولار لتقليص التضخم عبر خفض أسعار المستوردات، فانخفض سعر الدولار الرسمي تدريجياً إلى أنَّ وصل إلى (1166) عام (2012)، لكن أدى ذلك إلى التباعد ما بين السعيرين ليصل إلى (67) نقطة ونسبة (5.74%) في العام (2012)، لكنه عاود الانخفاض إلى (26) نقطة عام (2014) ونسبة (2.18%)، لكن سرعان ما ارتفع مجدداً إلى (57) نقطة في العام (2015) ونسبة بلغت (4.78%)، ومن ثم ارتفع الفارق ما بين السعيرين إلى (85) نقطة عام (2016) ونسبة بلغت (7.14%)، لكنه أخذ يتراجع بعد ذلك ليصل إلى (6) نقاط عام (2019) ونسبة بلغت (0.50%)، لكن هذا التراجع لم يستمر طويلاً إذ سرعان ما عاد ليرتفع إلى (22) نقطة عام (2022) ونسبة بلغت (1.4%) .

والملفت للنظر أنَّ هذا الابتعاد ما بين السعيرين رافقه زيادة في مبيعات البنك المركزي من الدولار عبر المزاد، وهذا يدل على أنَّ طلب الدولار من قبل القطاع الخاص أكبر من العرض عبر النافذة اليومية للبنك رغم غزارتها، وهذا يعود إلى ضخامة التحويلات الخارجية واعتماد الاقتصاد العراقي على استيراد جُلِّ السلع من الخارج في ظل اقتصاد غير مستقر اقتصادياً وأمنياً وسياسياً بالإضافة إلى انتشار ظاهرة الدولار كمكون من مكونات الثروة الشخصية فضلاً عن استثمارات للعراقيين في الخارج، علماً أنَّ الهامش المقبول دولياً ما بين السعيرين هو (2%) (عوض فاضل إسماعيل: 2015، 40).

4: الميزان التجاري في العراق

يعد الميزان التجاري المكون الرئيس في ميزان المدفوعات العراقي لما له من أهمية في تقرير المركز الخارجي للاقتصاد سواء كان في حالة فائض أم عجز، وهذه الأهمية مستوحاة من خلال تصدير النفط الخام الذي يسهم بدور بارز في تمويل الاقتصاد العراقي عن طريق توفير العملة الصعبة لتغطية قيم الاستيرادات، وفيما يخص التجارة الخارجية العراقية وعلى الرغم من أهميتها في الاقتصاد المحلي إلا أنها تعاني من اختلال وعدم توازن، ويرجع ذلك لاقتصار الصادرات الوطنية على تصدير النفط الخام مع غياب شبه تام لباقي القطاعات الأخرى المتخلفة والتي لا تستطيع أن تزيل العجز في الميزان التجاري، في المقابل نجد الاستيرادات تتنوع تنوعاً كبيراً من السلع الاستهلاكية والاستثمارية مما أدى إلى حدوث تشوه في بنية التجارة الخارجية.

جدول (2) قيمة الصادرات والاستيرادات والميزان التجاري العراقي للمدة (2004-2022) (مليون دولار)

السنة	الصادرات الكلية	الاستيرادات الكلية	صافي الميزان التجاري
2004	17,810.00	18106.95	(296.95)
2005	23,697.40	20,002.20	3,695.20
2006	30,529.40	18,707.50	11,821.90
2007	39,587.00	16,622.50	22,964.50
2008	63,726.10	30,171.20	33,554.90
2009	39,782.20	32,673.30	7,108.90
2010	51,763.60	37,328.00	14,435.60
2011	79,680.50	40,632.50	39,048.00
2012	94,208.60	50,155.00	44,053.60
2013	89,767.90	50,446.90	39,321.00
2014	83,980.90	45,200.10	38,780.80
2015	51,327.70	40,808.50	10,519.20
2016	41,298.30	29,077.00	12,221.30
2017	57,559.10	32,185.60	25,373.50
2018	86,359.90	38,875.70	47,484.20
2019	81,585.20	49,417.60	32,167.60
2020	46,829.00	40,927.30	5,901.70
2021	73,083.80	34,721.10	38,362.70

المصدر: من أعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات (2004-2021)، صفحات متفرقة.

. الأرقام بين الأقواس (قيم سالبة)

من خلال جدول (2) نلاحظ أنَّ الميزان التجاري في العراق باعتباره المكون الأكبر في ميزان المدفوعات وكما موضح في جدول أعلاه، نلاحظ بقاء قيمته موجبة معظم سنوات الدراسة باستثناء عام (2004) والتي شهدت ظروف غير طبيعية، فقد سجل الميزان التجاري عجزاً بسبب ظروف الحرب التي أدت إلى تغير النظام وشيوع حالة عدم الاستقرار الأمني وتوقف تصدير النفط لفترة زمنية من عام 2003 ثم شهد تحسن في عام 2006 ليستمر هذا الفائض الموجب حتى العام 2021.

5: النموذج المقترح للبحث

1.5. طبيعة العلاقة بين متغيرات البحث

من خلال النظريات الخاصة بالتجارة الدولية يتضح لنا أن هناك عدة متغيرات تؤثر بميزان المدفوعات وبالتحديد الميزان التجاري الذي نهتم به في هذا البحث ومن بين تلك المتغيرات التي تؤثر به سعر الصرف الذي يعد احد أهم المتغيرات الخارجية المؤثرة عليه، لكن طبيعة ومدى العلاقة بينهما تختلف باختلاف الدول ودرجة انفتاحها وحجم التبادل التجاري وطبيعة السلع من كونها أولية أو وسيطة أو سلع تامة وبناء على ما تقدم يمكن تحديد العلاقة التالية في النموذج المقترح:

$$TB = f(Ex_1, Ex_2)$$

والصيغة العامة لها:

$$TB_i = \alpha + \beta EX_1 + u_i \quad \dots(1)$$

$$TB_i = \alpha + \beta EX_2 + u_i \quad \dots(2)$$

حيث أن:

TB: صافي الميزان التجاري (صادرات السلع - استيرادات السلع).

EX₁: سعر الصرف الرسمي (الاسمي) مقابل الدولار.

EX₂: سعر الصرف الموازي (السوق) مقابل الدولار.

β, α : معاملات النموذج

U_i: المتغير العشوائي

2.5. توصيف أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

إنَّ أنموذج (ARDL) هو أحد أساليب النمذجة الديناميكية للتكامل المشترك للسلاسل الزمنية التي شاع استعمالها في الأعوام الأخيرة، إذ يقدم هذه الأنموذج طريقة لإدخال المتغيرات المتباطئة زمنياً كمتغيرات مستقلة في الأنموذج، وقد طبق هذا الأنموذج والمنهجية من لدن محمد هاشمي بيساران وشين (Pesaran and Shin, 1999) وتم تطويره من لدن بيساران وآخرون في عام 2001 (Michel Dombrecht, Saed Khalil: 2011, 2). ومن مميزات هذا الأنموذج بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، حيث يرى Pesaran أنَّ أنموذج (ARDL) يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ما إذا كانت مستقرة عند مستواها I(0) أو عند الفرق الأول I(1) أو مزيج من الاثنين، على خلاف منهج التكامل المشترك لجوهانسن (shin, Pesaran: 1995, 23)، وكذلك يقدم هذا الأنموذج

مقدرات كفاءة وغير متحيزة لأن النموذج يكون خالياً من الارتباط الذاتي، وأيضا من مميزات هذا النموذج انه يمكن استخدامه في العينات الصغيرة، والشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية (2) اي عند الفرق الثاني، يمكن تحديد الشكل القياسي لنموذج الدراسة وفقاً لنموذج (ARDL) كما يأتي :

$$\Delta TB = c + \lambda TB_{t-1} + \beta_1 EX1_{t-1} + \sum_{i=0}^m \alpha_1 \Delta TB_{t-i} + \sum_{i=0}^m \alpha_2 \Delta EX1_{t-i} + U_t$$

$$\Delta TB = c + \lambda TB_{t-1} + \beta_1 EX2_{t-1} + \sum_{i=0}^m \alpha_1 \Delta TB_{t-i} + \sum_{i=0}^m \alpha_2 \Delta EX2_{t-i} + U_t$$

حيث ان:

Δ : تمثل الفرق الأول

c: الحد الثابت

n, m: تمثل الحدود الدنيا والعليا لمدد التخلف الزمني للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع

λ : معلمة تصحيح الخطأ

β : معلمات أنموذج الأجل الطويل

a1, a2: معلمات الأجل الطويل

Ut: حد الخطأ العشوائي

6: نتائج تقدير النموذج القياسي

من أجل تقدير الأنموذج الاقتصادي قياساً وتحديد اتجاه وطبيعة العلاقة بين سعر الصرف وصافي الميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2022) سوف يتم تحليل البيانات باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، ولبيان ذلك سوف يتم استخدام البرنامج الإحصائي EViews10 وفق الخطوات التالية:

6.1. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

يعد اختبار استقرارية متغيرات الأنموذج من أهم الأمور التي يجب تطبيقها عند استخدام النماذج الاقتصادية ذات السلاسل الزمنية، كون إجراء تقدير النتائج دون إجراء اختبارات الاستقرارية (السكون) قد يؤدي لانحدار زائف للعلاقة بين المتغيرات ويتم ذلك من خلال مجموعة من الاختبار في هذا المجال وسيتم تطبيق اختبار جذر الوحدة ل(ديكي- فولر الموسع) (ADF) كونه يمتلك مجموعة من المميزات عن الاختبارات الأخرى (علي عبد الزهرة، عبد اللطيف حسن شومان: 2013، 180).

تم إجراء اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة وفق اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF)، بعد أن تم تحديد فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات وفق معيار معلومات إكيك Akiake information Criteria وذلك للقضاء على أي احتمال لوجود مشكلة الارتباط الذاتي لحد الخطأ العشوائي كما أن استخدام فترات تباطؤ أطول يسبب فقدان مشاهدات أكثر ومن ثم

درجة حرية أقل للنموذج. إذ بين المعيار ان فترات الإبطاء المثلى للمتغير (TB) هي (3) فترات إبطاء. إما المتغير (EX1) فكانت فترة الإبطاء (1) هي الفترة المثلى في حين كانت فترة الإبطاء (0) هي المثلى للمتغير (EX2). وعليه تم إجراء اختبار (ADF) وفق المعلومات أعلاه للحصول على أفضل نتائج مقدر. إذ تشير نتائج الاختبار الجدول (1) إنّ السلسلة الزمنية للمتغير المعتمد (TB) غير مستقرة بالمستوى، أي تحتوي على جذر الوحدة، وأنها استقرت عند الفرق الأول، بدون قاطع واتجاه عام وبوجود قاطع عند مستوى معنوية (1%، 5%) على الترتيب، ومن ثم تعد متكاملة من الدرجة (1)، أيضاً المتغير المستقل (EX1) فإنه لم يستقر عند المستوى، واستقر عند الفرق الأول، بوجود قاطع واتجاه عام وايضاً بدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (5%)، أي أنّ السلسلة الزمنية خالية من جذر الوحدة ومتكاملة من الدرجة (1). أمّا المتغير المستقل (EX2) فإنه استقر عند المستوى، بوجود قاطع عند مستوى معنوية اقل (1%)، وبوجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية اقل (5%)، أي أنّها متكاملة من الدرجة (0).

الجدول (3) اختبار ديكي - فولر الموسع (ADF) لمتغيرات البحث

المتغيرات	النموذج	عند المستوى		عند الفرق الاول	
		t-Statistic	Prob.	t-Statistic	Prob.
TB	قاطع	-2.046949	0.2659	-3.101110	0.0516
	قاطع واتجاه عام	-2.078621	0.5126	-2.776482	0.2286
	بدون قاطع واتجاه عام	0.199026	0.7289	-3.139608	0.0044
EX1	قاطع	-2.178590	0.2200	-1.819391	0.3584
	قاطع واتجاه عام	-0.917427	0.9296	-4.003179	0.0316
	بدون قاطع واتجاه عام	-0.182133	0.6058	-1.942629	0.0522
EX2	قاطع	-5.586296	0.0003	-5.524186	0.0004
	قاطع واتجاه عام	-3.875717	0.0359	-6.508506	0.0004
	بدون قاطع واتجاه عام	-1.259699	0.1833	-6.067324	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج الإحصائي EViews10

إن نتائج اختبار (ADF) أظهرت استقرار متغير واحد عند المستوى وبقيّة المتغيرات عند الفرق الاول، ومن ثم سيتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) كونه يستخدم عندما يكون هناك خليط بين الاستقرار في المستوى والفرق الأول وهو ما يتميز به هذا النموذج.

2.6. قياس أثر سعر الصرف على الميزان التجاري في العراق للمدة (2003-2022)

بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات عند المستوى وعند الفرق الأول، نقوم بتقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لدالة سعر الصرف (EX) وعلاقته بصافي الميزان التجاري، وكما يأتي .

النموذج الأول: قياس أثر سعر الصرف الرسمي على الميزان التجاري في العراق.

- نتائج تقدير نموذج (ARDL)

أظهرت نتائج تقدير أنموذج (ARDL) الجدول (4) معنوية العلاقة بين المتغير المعتمد الميزان التجاري (TB) والمتغير المستقل مؤشر سعر الصرف الرسمي (EX1) وعند مستوى معنوية (1%) وأن قيمة المعلمة بلغت (13.19300) ونلاحظ أن العلاقة طردية بينهما في الأجل القصير، أي أن زيادة مؤشر سعر الصرف بوحدة واحد سيؤدي إلى زيادة الميزان التجاري بـ 13.1 وحدة، كما أن المتغير المستقل الداخلة في النموذج تفسر حوالي (8%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع حسب (R^2)، كما أن النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي بحسب اختبار (DW) إذ بلغت قيمة الاختبار (1.802).

جدول (4) نتائج تقدير (ARDL) للعلاقة بين سعر الصرف الرسمي والميزان التجاري في العراق (2004-2022)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob*
TB(-1)	0.379768	0.215721	1.760461	0.0987
EX1	13.19300	4.771833	2.764765	0.0145
R-squared	0.089519	Mean dependent var		25106.74
Adjusted R-Squared	0.028821	S.D dependent var		14927.17
S.E. of regression	14710.49	Akaike info criterion		22.14064
Sum squared resid	3.25E+09	Schwarz criterion		22.23867
Log likelihood	-186.1954	Hannan – Quinn criter		22.15038
Durbin-Watson stat	1.802929			

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews10

● اختبار علاقة التكامل المشترك طويلة الأجل باستعمال اختبار الحدود (Bound Test)

تشير نتائج اختبار الحدود (Bound Test) الجدول (5) أن قيمة (F-statistic) المحتسبة والبالغة (4.43763) أكبر من القيمة الجدولية العظمى للاختبار (I1Bound) البالغة (4.11) عند مستوى معنوية (0.05)، لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين سعر الصرف الرسمي والميزان التجاري في العراق.

جدول (5) نتائج اختبار (Bound Test) للتكامل المشترك بين المتغيرات في المدى الطويل

Test statistic	Value	K
F-statistic	4.437630	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bounds
10%	2.44	3.28
5%	3.15	4.11
2.5%	3.88	4.92
1%	4.81	6.02

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews10

- اختبار أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) في الأجل الطويل بعد أن تم التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (علاقة تكامل مشترك) بين المتغيرات، سيتم تقدير معلمة تصحيح الخطأ والتي تمثل خطوة مهمة في اختبارات (ARDL) ويتم الاعتماد في هذا الاختبار على معلمة تصحيح الخطأ التي توضح أن الاختلالات قصيرة الأجل يمكن تصحيحها في الأجل الطويل فإذا كانت معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية فهذا يشير إلى أن الانحرافات في الأجل القصير تصحح اتجاه أو اختلالات القيمة التوازنية طويلة الأجل خلال السنة نفسها أو الفصل نفسه كما مبين في الجدول (6). إذ تشير نتائج التقدير إن قيمة معلمة تصحيح الخطأ كانت سالبة ومعنوية عند 1% إذ بلغت (-0.620232)، وهو تشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغيرات المستقلة بالأجل القصير عن قيمتها التوازنية بالأجل الطويل بمقدار الوحدة، أي المعدل الذي تتجه فيه العلاقة قصيرة الأجل نحو العلاقة طويلة الأجل، وان 60% من الاختلالات ستصحح في السنة.
- جدول (6) نتائج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة وطويلة الأجل بين سعر الصرف الرسمي والميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2022)

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
*TB(-1)	-0.620232	0.215721	-2.875161	0.0116
EX1**	13.19300	4.771833	2.764765	0.0145
ECM Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
CoIntEq(-1)*	-0.620232	0.201581	-3.076840	0.0077
Levels Equation				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
EX1	21.27107	4.803188	4.428532	0.0005

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews10

- اختبار الارتباط الذاتي في نموذج ARDL يتم اختبار النماذج المقدره للتأكد من خلوها من مشكلة الارتباط الذاتي (الارتباط التسلسلي بين القيم) باستعمال اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) عند مستوى معنوية (5%).
- جدول (7) اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء لمعادلة سعر الصرف الرسمي والميزان التجاري

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	0.016149	Prob. F(1,14)	0.9007
Obs*R-squared	0.019587	Prob. Chi-Square(1)	0.8887

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews10

- تشير نتائج اختبار (LM Test) الجدول (7) أن نموذج (ARDL) المقدر للعلاقة ما بين سعر الصرف الرسمي (EX1) والميزان التجاري (TB) خالي من مشكلة الارتباط الذاتي، أي نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود مشكلة الارتباط

الذاتي في النموذج، أذ أن القيم المحتسبة ل (F- statistic)، (Obs*R-squared) أقل من القيم الجدولية وأنها غير معنوية عند مستوى (5%) بحسب قيم (Prob) لجميع النماذج، أي أن الأخطاء مستقلة فيما بينها .

● اختبار عدم تجانس تباينات الأخطاء في نموذج ARDL

يتم استعمال اختبار (Heteroskedasticity Test: Breusch- Pagan – Godfrey) للتأكد من خلو النماذج المقدرّة من مشكلة عدم تجانس التباين وكما موضح في الجدول (8)، إذ تشير النتائج خلو النموذج المقدر من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين حيث كانت القيم المحتسبة للاختبار اقل من القيم الجدولية وإنها غير معنوية حسب قيم (Prob) لها إذ كانت القيم اكبر من القيمة الحرجة (0.05)، أي أن البواقي لها تباين متجانس والفروقات بين تبايناتها غير معنوية.

جدول (8) اختبار عدم تجانس التباين للأخطاء

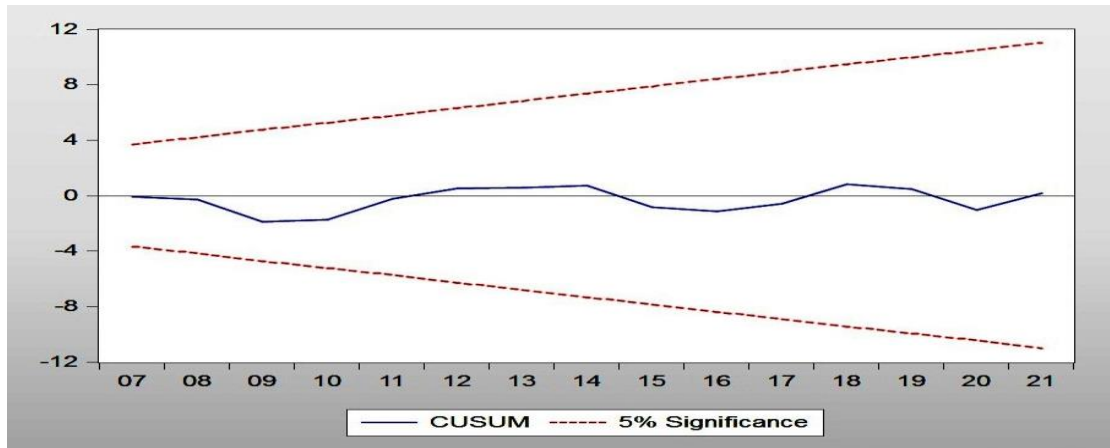
Heteroskedasticity Test: Breusch- Pagan – Godfrey			
F- statistic	0.210982	Prob . F(2,13)	0.8123
Obs*R-squared	0.497393	Prob. Chi-Square(2)	0.7798
Scaled explained SS	0.162359	Prob. Chi-Square(2)	0.9220

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews10

● اختبار استقرارية النموذج المقدر باستعمال اختبار (CUSUM, CUSUM Squares)

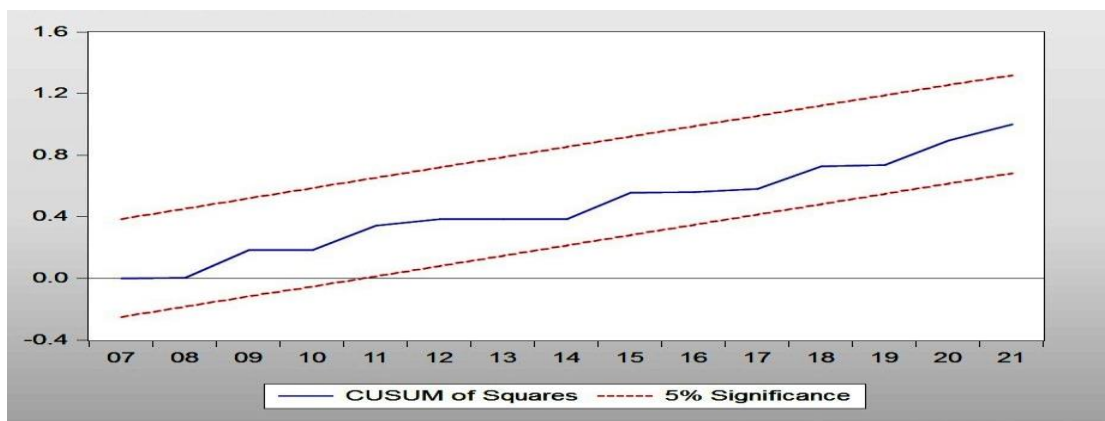
نلاحظ من خلال الشكل (1) أن المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5%)

وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدرّة.



الشكل (1) اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)

أمّا الشكل (2) فيوضح المجموع التراكمي لمربعات البواقي وهو أيضاً داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5%) وذلك يدل على استقرارية المتغيرات الداخلة في الأنموذج في الأجل الطويل .



الشكل (2) اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares)

وعليه يمكننا أن نعتد على هذا النموذج في تفسير أثر سعر الصرف الرسمي على الميزان التجاري في العراق.

النموذج الثاني: قياس أثر سعر الصرف الموازي (السوق) على صافي الميزان التجاري

• نتائج تقدير أنموذج (ARDL)

أظهرت نتائج تقدير أنموذج (ARDL) الجدول (9) معنوية العلاقة بين المتغير المعتمد الميزان التجاري (TB) والمتغير المستقل مؤشر سعر الصرف الرسمي (EX2) وعند مستوى معنوية (1%) وأن قيمة المعلمة بلغت (12.96023) إذ تشير النتائج أن العلاقة طردية بينهما في الأجل القصير، أي أن زيادة مؤشر سعر الصرف الموازي بوحدة واحد سيؤدي إلى زيادة الميزان التجاري بـ 12.9 وحدة، كما أن المتغير المستقل الداخلة في النموذج تفسر حوالي (7%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع حسب (R^2)، كما أن النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي بحسب اختبار (DW) إذ بلغت قيمة الاختبار (1.815).

جدول (9) نتائج تقدير (ARDL) للعلاقة بين سعر الصرف الموازي والميزان التجاري في العراق (2004-2022)

Variable	Coefficient	Std .Error	t- Statistic	Prob*
TB(-1)	0.1125	1.685652	0.220918	0.372390
EX2	0.0160	2.714768	4.773972	12.96023
R- squared	0.078369	Mean dependent var		25106.74
Adjusted R-Squared	0.016927	S.D dependent var		14927.17
S.E. of regression	14800.30	Akaike info criterion		22.15281
Sum squared resid	3.29E+09	Schwarz criterion		22.25084
Log likelihood	-186.2989	Hannan – Quinn criter		22.16256
Durbin-Watson stat	1.815108			

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews10

• اختبار علاقة التكامل المشترك طويلة الأجل باستعمال اختبار الحدود (Bound Test)

تشير نتائج اختبار الحدود (Bound Test) الجدول (10) أنّ قيمة (F-statistic) المحتسبة والبالغة (4.43763) أكبر من القيمة الجدولية العظمى للاختبار (I1Bound) البالغة (4.2932) عند مستوى معنوية (0.05)، لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين سعر الصرف الموازي والميزان التجاري في العراق.

جدول (10) نتائج اختبار (Bound Test) للتكامل المشترك بين المتغيرات في المدى الطويل

Test statistic	Value	K
F-statistic	4.293201	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bounds
10%	2.44	3.28
5%	3.15	4.11
2.5%	3.88	4.92
1%	4.81	6.02

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews10

- اختبار نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) في الأجل الطويل
 إذ تشير نتائج التقدير في الجدول (11) أن قيمة معلمة تصحيح الخطأ كانت سالبة ومعنوية عند 1% إذ بلغت (-0.627610)، وهو تشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغيرات المستقلة بالأجل القصير عن قيمتها التوازنية بالأجل الطويل بمقدار الوحدة، أي المعدل الذي تتجه فيه العلاقة قصيرة الأجل نحو العلاقة طويلة الأجل، وان 62% من الاختلالات ستصحح في السنة.

جدول (11) نتائج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة وطويلة الأجل بين سعر الصرف الموازي والميزان التجاري في العراق للمدة (2004-

2022)

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std .Error	t-Statistic	Prob
*TB(-1)	-0.627610	0.220918	-2.840921	0.0124
EX1**	12.96023	4.773972	2.714768	0.0160
ECM Regression				
Variable	Coefficient	Std .Error	t-Statistic	Prob
CoIntEq(-1)*	0.0085	-3.026356	0.207381	-0.627610
Levels Equation				
Variable	Coefficient	Std .Error	t-Statistic	Prob
EX1	20.65014	4.644207	4.446430	0.0005

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews10

- اختبار الارتباط الذاتي في نموذج ARDL

جدول (12) اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء لمعادلة سعر الصرف الموازي والميزان التجاري

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	0.000786	Prob . F(1,14)	0.9780
Obs*R-squared	0.000954	Prob. Chi-Square(1)	0.9754

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews10

تشير نتائج اختبار (LM Test) الجدول (12) أنّ نموذج (ARDL) المقدر للعلاقة ما بين سعر الصرف الموازي (EX2) والميزان التجاري (TB) خالي من مشكلة الارتباط الذاتي، أي نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج، إذ إن القيم المحسوبة لـ (F- statistic)، (Obs*R-squared) أقل من القيم الجدولية وإنها غير معنوية عند مستوى (5%) بحسب قيم (Prob) لجميع النماذج، أي أنّ الأخطاء مستقلة فيما بينها .

- اختبار عدم تجانس تباينات الأخطاء في نموذج ARDL

تشير النتائج في الجدول (13) خلو النموذج المقدر من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين حيث كانت القيم المحسوبة للاختبار اقل من القيم الجدولية وإنها غير معنوية حسب قيم (Prob) لها إذ كانت القيم اكبر من القيمة الحرجة (0.05)، أي أنّ البواقي لها تباين متجانس والفروقات بين تبايناتها غير معنوية.

جدول (13) اختبار عدم تجانس التباين للأخطاء

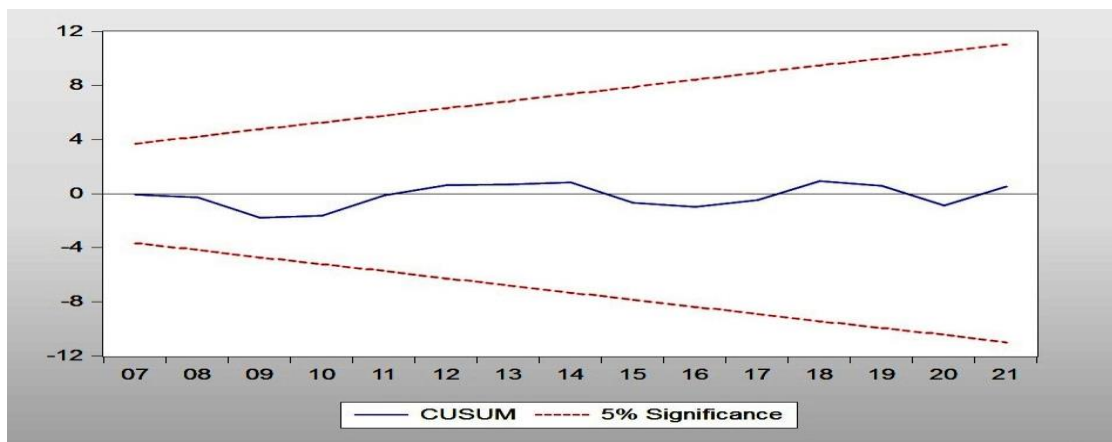
Heteroskedasticity Test: Breusch- Pagan – Godfrey			
F- statistic	0.770798	Prob . F(2,13)	0.4813
Obs*R-squared	1.686258	Prob. Chi-Square(2)	0.4304
Scaled explained SS	0.555147	Prob. Chi-Square(2)	0.7576

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews10

- اختبار استقرارية النموذج المقدر باستعمال اختبار (CUSUM, CUSUM Squares)

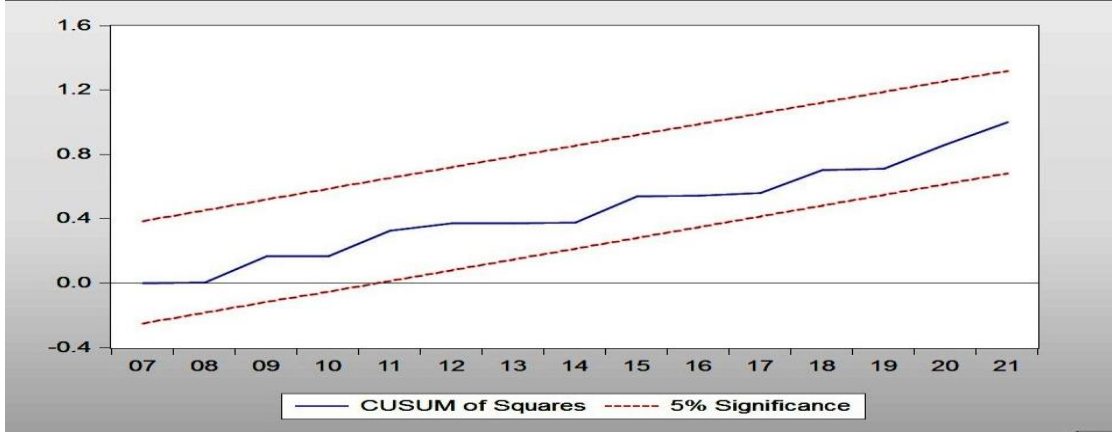
نلاحظ من خلال الشكل (3) أنّ المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5%)

وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدر.



الشكل (3) اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)

أما الشكل (4) فيوضح المجموع التراكمي لمربعات البواقي وهو أيضاً داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5) (%) وذلك يدل على استقرار المتغيرات الداخلة في النموذج في الأجل الطويل .



الشكل (4) اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares)

وعليه يمكننا أن نعتد على هذا النموذج في تفسير أثر سعر الصرف الموازي على الميزان التجاري في العراق.

خاتمة:

النتائج

1. أن تقلبات سعر صرف الدينار العراقي لا تسهم في تحسين وضع الميزان التجاري بشكل كبير، وهذا راجع الى أن الصادرات والواردات غير مرنة للتغيرات التي قد تطرأ على سعر صرف الدينار، لان صادرات العراق غالبيتها من النفط الخام والمسعرة بالدولار، وكذلك الحال مع الواردات ، وعليه أي ارتفاع في سعر صرف العملة الأجنبية يؤثر سلباً على الميزان التجاري العراقي، وذلك من خلال ارتفاع أسعار السلع المستوردة.

2. من خلال هذه البحث وانطلاقاً من جميع الاختبارات السابقة يمكن القول هنا أن نموذج (ARDL) الذي اعتمده في البحث مثالي انطلاقاً من بعض النتائج المتوصل إليها والمتمثلة في وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المفسرة باتجاه المتغير التابع، أيضاً كنتيجة أخرى يمكن تصحيح الأخطاء في الأجل الطويل بالإضافة إلى أنه لا توجد مشكلة الارتباط الذاتي لتسلسل الأخطاء كذلك لا يوجد حد تباين الخطأ ، كذلك و بعد إجراء اختبار استقرار الهيكل لمعادلة الميزان التجاري تبين أن المقدرات ثابتة عبر الزمن.

3. من خلال التحليل القياسي وجدنا أن لتغيرات سعر صرف الدينار العراقي الرسي أثر على الميزان التجاري في العراق خلال مدة الدراسة وان العلاقة طردية بينهما في الأجل القصير، كما نتائج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ تشير لوجود علاقة تكاملية بالأجل الطويل وان الانحرافات الأجل القصير عن الوضع التوازن سوف تصحح بنسبة 60% في الأجل الطويل.

4- تشير نتائج تقدير في الجانب القياسي إن سعر صرف الدينار العراقي يؤثر على الميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2022)، وان العلاقة طردية بينهما وان التغيرات في سعر الصرف الموازي ستنعكس على صافي الميزان التجاري، كما نتائج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ تشير لوجود علاقة تكاملية بالأجل الطويل وان الانحرافات الأجل القصير عن الوضع التوازن سوف تصحح بنسبة 62% في الأجل الطويل.

المقترحات

1. توفير الدعم للقطاعات الاقتصادية الأخرى خارج القطاع النفطي، والبحث عن إيجاد سبل لتصدير المنتجات العراقية في الأسواق الأجنبية.
- 2- ضرورة تنوع الصادرات العراقية، فالاعتماد على القطاع النفطي يزيد من تبعية للخارج ويقف عائق أمام تطوير باقي القطاعات.
3. تشديد الرقابة للحد من خروج وتهريب العملة الأجنبية للخارج، وإعادة النظر في تسعير النفط في الموازنة العامة، وعدم الركون فقط إلى الدولار الأمريكي وذلك لما يشهده من تقلبات دورية ومستمرة .
4. تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والتحرر التدريجي لحركة رؤوس الأموال، والاهتمام بالمنظومة المالية من خلال القيام بإصلاحات تتوافق مع الأوضاع الراهنة بالإضافة إلى تنشيط السوق المالية

لآئحة المراجع

1. الطاهر لطرش(2005)، تقنيات البنوك، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
2. عبد المجيد قدي(2005)، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية (الطبعة الثانية)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
3. عبد الرحيم بلباي(2017) الضريبة الجمركية في ظل إصلاحات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر. مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 1، العدد 3.
4. عوض فاضل إسماعيل(2015)، نحو التقارب بين سعر الصرف السوقي ومثيله الاسمي المثبت رسمياً للدينار العراقي اتجاه الدولار، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد(46).
5. علي عبد الزهرة، عبد اللطيف حسن شومان(2013) تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبار جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 34، المجلد 9.
6. مختاري فتيحة، بلحاج فراحي (2017)، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (ARDL) للفترة (1990. 2015)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 3، العدد 4.
7. مظهر محمد صالح (2010) نظام معدلات الصرف في العراق: أنموذج تشخيصي للواقع العراقي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الثامنة، العدد(25).
8. هزاع مفلح(2000)، التمويل الدولي، بيروت، دار الفكر اللبناني.
9. يعي حولية (2018)، سياسات التجارة الخارجية في الجزائر كسبيل لترقية الصادرات خارج المحروقات وتحقيق النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة(1990. 2016)، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 2، العدد 2.
- 10-Saed Khalil , Michel Dombrecht,(2011) The Autoregressive Distributed Lag Approach to co – integration testing: application to opt inflation, PMA WORKING PAPER.
- 11- Pesaran , shin ,(1995) An Autoregressive Distributed Lag Modeling Approach to Cointegration Analysis, The Norwegian Academy Of Science and letters .

أثر تقنيات المحاسبة الرشيقة في تسعير المنتجات بالشركات الصناعية الليبية " دراسة حالة شركة رأس لانوف لتصنيع النفط و الغاز "

Impact of the application of Lean accounting requirements on the pricing of products by industrial firms

د. إبراهيم علي حمد أمشهر

محاضر - جامعة سرت، ليبيا

الملخص:

Abstract

The study aimed to measure the impact of applying lean accounting techniques in pricing products in Libyan industrial companies. The study adopted a descriptive-analytical approach and used a questionnaire to collect data. A total of (115) questionnaires were distributed to include all levels of the research community at Ras Lanuf Oil and Gas Manufacturing Company, and (107) questionnaires were returned with a return rate of 93.1%. After presenting the theoretical framework and conducting the field study, the study found a weak positive correlation between value chain techniques, continuous improvement, and product pricing at Ras Lanuf Oil and Gas Manufacturing Company. Based on the results obtained, the study recommended working on providing the necessary components for lean accounting in all Libyan industrial companies, taking into consideration the obstacles facing the implementation of lean manufacturing, especially value stream and continuous improvement, while striving to provide research and product development components continuously to offer products that keep pace with the developments in the industrial business environment.

هدفت الدراسة الى قياس اثر تطبيق تقنيات المحاسبة الرشيقة في تسعير المنتجات بالشركات الصناعية الليبية، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت استمارة الاستبانة لجمع البيانات حيث تم توزيع عدد (115) استبانة على أن يشمل التوزيع جميع مستويات مجتمع البحث بشركة رأس لانوف لتصنيع النفط والغاز، وتم استرجاع (107) استبانة بنسبة استرجاع بلغت 93.1%. وبعد عرض الاطار النظري واجراء الدراسة الميدانية توصلت الدراسة الى وجود ارتباط طردي ضعيف بين تقنيتي سلسلة القيمة والتحسين المستمر، وتسعير المنتجات بشركة رأس لانوف لتصنيع النفط والغاز. بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها اوصت الدراسة بالعمل على توفير المقومات اللازمة للمحاسبة الرشيقة في كافة الشركات الصناعية الليبية مع الأخذ في الحسبان المعوقات التي تواجه تطبيق التصنيع الرشيق و بشكل خاص سلسلة القيمة والتحسين المستمر مع السعي الجاد بتوفير مقومات البحث وتطوير المنتجات بصورة مستمرة لتقديم منتجات تواكب التطور في بيئة الأعمال الصناعية.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة الرشيقة، سلسلة القيمة، التحسين المستمر، تسعير المنتجات.

Keywords: Lean accounting, value stream, continuous improvement, product pricing.

مقدمة:

في عالم الأعمال الحديث الذي تحتل فيه كفاءة التكلفة أهمية قصوى، يصبح فهم دور تقنيات المحاسبة الرشيقة في تسعير المنتجات أمراً ضرورياً. حيث توفر المحاسبة الرشيقة، وهي مفهوم متجذر في مبادئ التصنيع الرشيق، رؤى قيمة لتحديد وتخصيص التكاليف بدقة. ومن خلال تبني تقنيات المحاسبة الرشيقة، يمكن للشركات تحقيق خفض التكاليف واكتساب ميزة تنافسية في السوق.

كما إن عملية التسعير تعتبر واحدة من أهم العوامل التي تساعد الشركة في تسويق المنتج أو الخدمة التي تقدمها، لذلك فهي تدخل في استراتيجية التسويق ولها تأثير كبير على الأرباح. وتعتبر عملية اختيار استراتيجية التسعير المناسبة من الأمور المعقدة، نظراً لتشعب القرارات والخيارات التي يجب اتخاذها عند تحديد هذه الاستراتيجية. تأسيساً على ما سبق فإن المحاسبة الرشيقة تركز على الكفاءة وخفض الهدر والتركيز على الأنشطة ذات القيمة المضافة. ومن خلال القضاء على التكاليف غير المضافة للقيمة، يمكن للشركات ضمان تخصيص أكثر دقة للنفقات. حيث تساعد تقنيات المحاسبة الرشيقة على تحديد وإزالة الهدر في تسعير المنتجات، مما يؤدي إلى تبسيط العمليات وتعزيز الربحية. ومن خلال تبني تقنيات المحاسبة الرشيقة، يمكن للشركات الحصول على رؤى قيمة حول هيكل تكاليفها، التي يتيح لها اتخاذ قرارات تسعير مستنيرة بناءً على بيانات دقيقة ومحدثة.

1.1 مشكلة الدراسة:

تعد عملية تسعير المنتجات من الجوانب الأكثر تعقيداً في الشركات على اختلاف أنواعها وبصفة خاصة الشركات الصناعية وذلك بسبب المتغيرات الكثيرة التي تتضمنها وانعكاسها على جميع أنشطتها، ولكي تقوم الشركة باتخاذ القرارات السليمة لتسعير منتجاتها مما يضمن قدراتها على الإستمرارية والمنافسة وتحقيق الأرباح. لا بد لها أن ترجع لمختلف النظريات والمعايير والتقنيات المناسبة التي لها أدوار في تحقيق هذه الأهداف. لذا تمثلت مشكلة الدراسة في أثر تقنيات المحاسبة الرشيقة في تسعير المنتجات بالشركات الصناعية اللببية؟ والتي يمكن إبرازها من خلال التساؤلات التالية:

- هل تؤثر سلسلة القيمة كأحد تقنيات المحاسبة الرشيقة في تسعير المنتجات بشركة رأس لانوف لتصنيع النفط والغاز؟

- هل يؤثر التحسين المستمر كأحد تقنيات المحاسبة الرشيقة في تسعير المنتجات بشركة رأس لانوف لتصنيع النفط والغاز؟

2.1 أهمية الدراسة:

يعتبر فهم دور تقنيات المحاسبة الرشيقة في تسعير المنتجات أمراً بالغ الأهمية للشركات التي تسعى إلى تحسين كفاءة التكلفة والحفاظ على ميزة تنافسية. من خلال تبني تقنيات المحاسبة الرشيقة، يمكن للشركات تحديد وتخصيص التكاليف بدقة، مما يؤدي إلى تبسيط العمليات وخفض الهدر و التكاليف بشكل عام واستكشاف فرص مهمة لتحسين العمليات المالية.

3.1 أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى التعرف على أثر تقنيات المحاسبة الرشيقة في تسعير المنتجات بالشركات الصناعية كهدف اساسي وتتفرع منه الأهداف التالية:

- قياس أثر سلسلة القيمة في تسعير المنتجات بالشركات الصناعية الليبية.
- قياس أثر التحسين المستمر في تسعير المنتجات بالشركات الصناعية الليبية.
- الاستفادة من الدراسات السابقة ونتائج و توصيات الدراسة التي يتم التوصل إليها.

4.1 فرضيات الدراسة:

انطلاقاً من مشكلة الدراسة واهدافها تم اختبار الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى: يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين سلسلة القيمة و تسعير المنتجات بشركة رأس لانوف لتصنيع النفط والغاز.

الفرضية الثانية: يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين التحسين المستمر و تسعير المنتجات بشركة رأس لانوف لتصنيع النفط والغاز.

5.1 حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: تتمثل في شركة رأس لانوف لتصنيع النفط والغاز.
- حدود زمنية: تم إجراء الدراسة في 2023.
- حدود بشرية: شملت جميع العاملين و موظفي شركة رأس لانوف لتصنيع النفط والغاز.

6.1 منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة فقد إعتد الباحث على المنهج الوصفي بشقيه الاستنباطي والاستقرائي الذي يتناول بالدراسة والتحليل أهم الدراسات التي تناولت تقنيات المحاسبة الرشيقة و تسعير المنتجات للوقوف على خصائص تلك الدراسات ومدى شموليتها.

2. الدراسات السابقة:

1.2 عجاج، ابراهيم (2018م): هدفت الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها: التعرف على كيفية قياس وتحديد تكلفة المنتجات الصناعية. و قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن نظام الإنتاج في الوقت المحدد يوفر معلومات عن مختلف البدائل التي تسهم في تحديد وقياس تكلفة المنتجات الصناعية، كما يساهم نظام الإنتاج في الوقت المحدد على تلافي أوجه قصور الأنظمة التقليدية في قياس وتحديد تكلفة المنتجات الصناعية

(Lawal (2020) : 2.2 هدفت الدراسة إلى تحديد تأثير المحاسبة الرشيقة على الأداء المالي للمستشفيات الخاصة في ولاية كادونا. وأظهرت نتيجة التحليل أن المحاسبة المرنة لها تأثير كبير وإيجابي على الأداء المالي للمستشفيات الخاصة في ولاية كادونا. وأن نموذج الدراسة لديه قدرة كبيرة على التنبؤ بالعلاقة بين المحاسبة المرنة والأداء المالي للمستشفيات الخاصة في ولاية كادونا.

3.2 عيدان، وآخرون (2020) : هدفت الدراسة الى التعرف على تأثير أبعاد المحاسبة الرشيقة (التحسين المستمر) على ابعاد الميزة التنافسية المستدامة في شركة اسمنت الجنوب / معمل اسمنت الكوفة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج اهمها: أن المنظمة تمتلك نظام اداري ومناخ تنظيمي سليم يمكنها من تطبيق نظام المحاسبة الرشيقة بشرط ان يكون

هنالك ايمان من قبل الادارة العليا في تطبيق هذا النظام الشامل، وامتلاك المنظمة ملاكات مؤهلة ونظم معلومات فعّالة تساعد على نشر ثقافة تقليل الكلفة الى اقصى حد ممكن ورفع مستوى جودة الانتاج.

4.2 مرغني، وآخرون (2021): هدفت الدراسة إلى التعرف على المحاسبة الرشيقة كمدخل حديث للتحكم في التكاليف إلى جانب قياس مدى التحديات التي تواجه تطبيقها في المؤسسات محل الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات عينة الدراسة تتوفر على قدر معتبر من المتطلبات اللازمة لتطبيق المحاسبة الرشيقة إلا أن هناك عدد من المعوقات التي تواجه تلك المؤسسات للتحويل إلى تطبيقها.

5.2 طيبب، وآخرون (2021): هدفت الدراسة إلى معرفة اثر تطبيق المحاسبة الرشيقة وادواتها على مؤسسة سوناطراك، وتوصلت الدراسة إلى ان الأنظمة الرشيقة تساهم في تحقيق نتائج جيدة بالنسبة للمؤسسة وذلك من خلال استخدام أسلوب المحاسبة الرشيقة وأدواتها مثل التكلفة المستهدفة وصندوق الأداء وسلسلة القيمة وغيرها.

6.2 بعلاش، وآخرون (2021): هدفت الدراسة إلى التعرف على اهم الفروقات بين المحاسبة الرشيقة و المحاسبة التقليدية من خلال مجموعة المبادئ التي تركز عليها المحاسبة الرشيقة مع الممارسات التي تتماشى مع كل مبدا وكذلك الأدوات والطرق التي تستخدمها، وتوصلت الدراسة إلى ان النشاط الإنتاجي هو اهم شيء في تطبيق الفكر الرشيق، والمحاسبة الرشيقة، وهذا الأمر الذي بقدر ما يعتبر ميزة إلا انه يمكن اعتباره بمثابة عائق جعل المحاسبة الرشيقة تطبق في الاقتصاديات المتطورة.

7.1 (Alves & Others, 2022): هدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل مفهوم المحاسبة الرشيقة لتطوير رؤى حول كيفية تطور أبحاث المحاسبة الرشيقة، وتقديم نقد للأبحاث حتى الآن وتبسيط الضوء على فرص البحث المستقبلية. أظهرت النتائج أنه على الرغم من أن المحاسبة الرشيقة يبدو أنها الأسلوب الأكثر ملاءمة للشركات الرشيقة، إلا أنها تفتقر للأبحاث من حيث دور المحاسبين في المنظمات الرشيقة وكيفية دمج مفاهيمها مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً (GAAP). قام الباحث بدراسة وتحليل الدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات الدراسة وخلص إلى ما يلي:

تناولت الدراسات السابقة بعض محاور الدراسة مثل (دور المحاسبة الرشيقة في دعم القدرة التنافسية وكذلك في تخفيض تكاليف الإنتاج أو قياس وتحديد تكلفة المنتجات الصناعية)، إلا أنها لم تتطرق إلى أثر تطبيق تقنيات المحاسبة الرشيقة في التسعير المنتجات (في حدود علم الباحث)، وعلى الرغم من ثراء الدراسات السابقة بتناولها بعض جوانب الموضوع لا يزال هناك ثغرات تحتاج إلى معالجة، مما يشير إلى الحاجة إلى مزيد من التحقيق والتحليل. استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في بناء فكرة الدراسة، وكذلك اختيار منهجية وأداة الدراسة، واختيار الاساليب الاحصائية والفروض والمتغيرات ويمكن إبراز أوجه الشبه والاختلاف بين دراسة الباحث والدراسات السابقة على النحو الآتي:

أوجه التشابه:

- تتفق دراسة الباحث مع بعض الدراسات السابقة على أهمية سلسلة القيمة في تحديد تكلفة المنتجات، مع وجود اختلاف في التركيز. حيث تركز دراسة الباحث على تأثير سلسلة القيمة على تحديد التكلفة، بينما الدراسة السابقة (عجاج، 2018) تركز على دورها في قياس التكلفة.

- تشير دراسة الباحث وبعض الدراسات السابقة إلى دور التحسين المستمر في تحسين الأداء المالي، سواء من خلال تقليل التكاليف (دراسة الباحث) أو تحسين الأداء المالي. (Lawal, 2020)
- تؤكد دراسة الباحث وبعض الدراسات السابقة على أهمية المحاسبة الرشيقة في تحسين الأداء المالي للشركات. حيث تركز دراسة الباحث على تأثيرها على تسعير المنتجات، بينما الدراسات السابقة (Lawal, 2020; عيدان وآخرون, 2020; طيب وآخرون, 2021) تركز على تأثيرها على الأداء المالي بشكل عام.

أوجه الاختلاف:

- استخدمت دراسة الباحث منهجية تحليلية، بينما الدراسات السابقة استخدمت منهجيات مختلفة مثل المسح (عجاج، 2018) والتحليل الإحصائي (Lawal, 2020) والدراسة النوعية (عيدان وآخرون, 2020; طيب وآخرون, 2021)
- ركزت دراسة الباحث على الشركات الصناعية، بينما ركزت الدراسات السابقة على قطاعات مختلفة مثل المستشفيات (Lawal, 2020) وشركة اسمنت (عيدان وآخرون, 2020) ومؤسسة سوناطراك (طيب وآخرون, 2021).
- قدمت دراسة الباحث نتائج محددة حول تأثير سلسلة القيمة والتحسين المستمر على تسعير المنتجات، بينما الدراسات السابقة تقدم نتائج عامة حول تأثير المحاسبة الرشيقة على الأداء المالي.

3. الإطار النظري

1.3 مفهوم المحاسبة الرشيقة :

يعتبر مفهوم المحاسبة الرشيقة من المفاهيم الحديثة وتعد مفتاحاً للتقدم، وتنبع المحاسبة الرشيقة من التصنيع الرشيد الذي هو في الأصل منهج ياباني، أما فيما يتعلق بالمحاسبة الرشيقة وهي تعني الرقابة، والقياس والأساليب الإدارية التي تعكس حقيقة التفكير الرشيد والممارسات الرشيقة، حيث تساعد المحاسبة الرشيقة في صناعة أفضل القرارات بواسطة أدواتها المحكمة والمفهومة وتفعيل التكاليف والمعلومات المرهبة، كما أنها توفر الوقت والمال بواسطة القضاء على أغلب الضياعات المقترنة بالمحاسبة التقليدية ونظم الرقابة، فضلاً عن ذلك تدفع المحاسبة الرشيقة نحو التحسين الرشيد طويل الأجل بواسطة تجهيز القياسات وتقارير المعلومات بشكل كامل، وذلك من خلال عدة أدوات تركز على قيمة الزبون والتحسين المستمر لنمو الأعمال والقضاء على التكاليف الزائدة وتحسين الربحية (مجيد، وآخرون 2013م). كما عرف Crandall نظام المحاسبة الرشيقة على أنه "هو النظام الذي يقلل من استهلاك الموارد التي لا تضيف أي قيمة للمنتج من خلال الاستفادة من مجموعة من الأدوات الرشيقة، ثم يحدد ما يمثل الرقابة بأنها النظام المحاسبي الذي يوفر معلومات دقيقة مفهومة في الوقت المناسب لكي تحفز وتدعم التحول للرشاقة في جميع مستويات المؤسسة، وتحسين اتخاذ القرارات والنمو والربحية والتدفقات النقدية (العفيف، 2017م).

أشار Ross Maynard إلى مفهوم المحاسبة الرشيقة: على أنها مجموعة من المهارات التي سيكون الطلب عليها كثيراً عما قريب والمحاسبون الإداريون المعتمدون سوف يستغلونها كفرصة، كما أشارت دراسة Maskell and Baggley أجريت عام (2004) إلى أن المحاسبة الرشيقة تزود المديرين بالمعلومات الملائمة والتي تدعم بيئة الإنتاج الرشيد

بالإضافة إلى أن المبادئ التي تعتمد عليها تطبق على الرشيد بأنها مفهوم ليعكس أداء مالي عن كل عمليات الأعمال (Maskell & Others 2004).

وتنوع أهمية المحاسبة الرشيقة في أنها توفر معلومات لاتخاذ قرارات أفضل، وتؤدي هذه القرارات لتحسين الإيرادات والربحية، كما أنها تخفض الوقت والتكلفة، والتخلص من العمليات غير الضرورية والفاقد، وتحدد المنافع المالية المتوقعة من تطبيق فكرة المحاسبة الرشيقة، والتركيز على الاستراتيجيات التي تحقق هذه المنافع. كما أنها تشجع التحسينات طويلة الأجل عن طريق تقديم المعلومات والإحصائيات، وكذلك التركيز على قيمة العميل عن طريق الربط بين قياس الأداء وبين مسببات خلق القيمة، وذلك لتعظيم قيمة العميل (عوض، 2010م).

مما سبق يتضح ان المحاسبة الرشيقة اسلوب أو نظام حديث يتكون من مجموعة من الأدوات الرشيقة التي تدعم نظم الرقابة على الانتاج مما يقلل من هدر الموارد واستغلالها بشكل امثل ليعكس اداء مالي يتسم بالكفاءة والفعالية.

تهدف المحاسبة الرشيقة الى تحقيق المساعدة في الحد من الضياع في العمليات المحاسبية ودعم الثقافة الرشيقة من خلال تحفيز العاملين، وتوفير المعلومات الملائمة، وتشجيع التحسين المستمر في كل مستويات الوحدة الاقتصادية. العمل على زيادة القيمة، لأنها توفر معلومات جيدة لاتخاذ القرارات، فإذا تم استخدام معلومات التكلفة المعيارية لاتخاذ قرارات التسعير والربحية والصنع أو الشراء واستثمار رأس المال، وتقديم منتج جديد غالباً ما تكون قرارات خاطئة، فالتكاليف المعيارية تكون أخطاؤها واضحة في هذا النوع من القرار، او لمنظمات الرشيقة تحتاج إلى أداة جيدة لإتخاذ القرارات الرشيقة مثل أداة تكلفة تيار القيمة (المسعودي، 2016م).

تحفز المحاسبة الرشيقة على التحسين الرشيد في الأمد الطويل من خلال استخدام المعلومات والمقاييس المهمة للرشيد، فمقاييس الأداء الرشيد هي حجر الزاوية للإدارة المرئية للرقابة على خلايا الإنتاج الرشيد وتيارات القيمة الكلية وغيرها. (Davis & Others, 2012).

اهتم العديد من الكتاب والباحثين بدراسة المزايا المترتبة على تحول الوحدات الاقتصادية من تطبيق نظم الإنتاج التقليدية المعتمدة على إنتاج الحجم الكبير إلى نظم الإنتاج في ظل مدخل النظام الرشيد، وكان من أهم النتائج الناجمة عن هذا التحول ان تضاعف إنتاجية العمالة المباشرة سواء الإنتاجية أو الفنية أو الإدارية، مع انخفاض ملموس في حجم المخزون بنفس القيمة تقريباً، انخفاض درجة الخطأ الحادثة أثناء العملية الإنتاجية، مما يخفض من عمليات إعادة التشغيل ومن احتمالات زيادة الفاقد في الأنشطة الإنتاجية، وينعكس ذلك بطبيعة الحال على تحقيق استخدام أمثل للموارد وزيادة القيمة المضافة المحققة. (الجندي، 2011م). انخفاض زمن استجابة المنتجات لمتطلبات السوق، وقد سجلت بعض الدراسات انخفاض زمن الاستجابة من ثمانية أسابيع إلى يوم واحد، ويعني ذلك زيادة مرونة الوحدة الاقتصادية فيما يتعلق بسرعة نفاذ منتجاتها إلى الأسواق وقدرتها على التوافق مع الاحتياجات والرغبات المتجددة للعملاء في مدة زمنية وجيزة، وبتكلفة أقل (Kroll، 2004). ويرى (Darabi، 2012) يحقق تطبيق أسلوب التصنيع المرشد العديد من المنافع لمنشآت الأعمال حيث أنه يركز على مبدأ إضافة قيمة للعملاء ويوجه كل جهود المنشأة نحو هذا الهدف واستبعاد كافة اشكال الفاقد والضياع والتركيز على التدفق المستمر والتخلص باستمرار من معوقات تدفق الإنتاج، كما انه يوفر آلية جيدة للتحسين المستمر واستبعاد المشكلات.

يرى الباحث ان المحاسبة الرشيقة تعتبر نظام متكامل لتحسين الاداء داخل الشركات الصناعية حيث انه يعمل على رفع الانتاجية وبأقل تكلفة من خلال الأدوات الرشيقة المتجانسة التي تعمل على تحفيز انتاجية العاملين الادارية والفنية وتشجع التحسين الرشيد في الأمد الطويل مما يقلل من درجة الخطاء واستبعاد كافة اشكال الفاقد.

2.3 تسعير المنتجات:

السعر عبارة عن: القيمة المعطاة لسلعة أو خدمة معينة والتي يتم التعبير عنها في شكل نقدي، فالمنفعة التي يحصل عليها المستهلك من شراء سلعة أو خدمة معينة يعبر عنها في شكل قيمة معينة يتم ترجمتها من جانب المنشأة في شكل سعر معين يدفعه المستهلك ثمناً لهذه المنفعة، وبالتالي السعر المدفوع لا يعكس فقط المكونات المادية للسلعة ولكن يمكن أن يشمل أيضاً العديد من النواحي مثل النفسية، ثمرة المنتج، مجموع الخدمات المقدمة والمرتبطة ببيع السلعة أو الخدمة (سيد ، 2019م) كما يعد التسعير احد اهم القرارات الاستراتيجية التي تؤثر في نجاح الشركة وربحيتها وجذب المستهلكين لشراء منتجاتها لهذا فان دراسة الاسعار لها اهمية خاصة نظرا لعلاقتها المباشرة مع المبيعات والتكاليف والارباح (الجعفري، واخرون، 2013م) ويعرف التسعير على انه قرار وضع الأسعار و الذي يتخذ من خلال عملية إدارية متكاملة مع مراعاة جملة أمور تدخل في مفهوم السعر ، فالتسعير هو وضع أسعار عالية بما يكفي لتغطية التكاليف والحصول على أرباح من جانب ، و وضع أسعار رخيصة لاجتذاب الزبائن من جانب آخر ، كما انه لا يمثل طريقة لتغطية تكاليف التشغيل و إحداث غطاء ايجابي فحسب ، بل انه إستراتيجية تسويق كبيرة أيضا و عليه يجب أن يؤخذ كل البرنامج التسويقي بعين الاعتبار خلال عملية التسعير(البكري، ثامر، 2006م)

ينبغي على إدارة المؤسسة عند اتخاذ قرارات التسعير أن تدرك البعد الاستراتيجي لمثل هذه القرارات ، وأن تأخذ بعين الاعتبار عند صياغة قرارات التسعير المتخذة يجب أن تغطي كافة الأهداف و الاستراتيجيات المحددة مسبقا من قبل الإدارة العليا للشركة. كذلك ارتباط القرارات السعيرية المرتبطة بالعناصر الأخرى للمزيج التسويقي انطلاقا من نظرية النظم و التأكيد على صيغ التفاهم المتبادل بينهما. الأخذ بعين الاعتبار وعدم تجاهل العناصر التنافسية غير السعيرية عند اتخاذ قرارات التسعير. القرارات السعيرية المتخذة يجب أن لا تتعامل مع حالات التأكد فقط كأساس وحيد في تلك القرارات بل يجب أن تخطط و تأخذ بعين الاعتبار حالات عدم التأكد (البكري، 2006م).

لهذا فان مسؤولية التسعير توضع على المسؤولين مهمة وضع عمليات التخطيط و تحديد الأهداف الخاصة بالإستراتيجية التسويقية ، بالإضافة إلى إجراء عملية التنظيم و تحديد المسؤوليات و الواجبات والمهام للأفراد أو الجهات المسؤولة عن وضع الاستراتيجيات التسعيرية(عبيدات، 2004م) ويتم تحديد الأسعار في أسواق السلع و الخدمات حسب الظروف القانونية و الاقتصادية المحيطة بالمؤسسة كما يلي(العسكري، 2000م):

أ. أسعار تحدد بواسطة الإدارة : في هذه الحالة تكون للإدارة الحرية في اختيار الأسعار المناسبة لسلع المشروع دون التدخل من أي هيئات خارجية فقد تحدد الإدارة الأسعار بواسطة أسعار المنافسين أو باحتساب تكاليف الإنتاج أو أي طريقة أخرى تراها مناسبة لأهداف المشروع.

ب. أسعار تحدد بواسطة تعامل قوى العرض و الطلب في السوق: و في هذه الحالة تعتبر القوى الكلية للعرض و الطلب في السوق هي المسؤولة عن تحديد الأسعار السائدة و يرى ذلك بوضوح في أسعار السلع الزراعية و ليس للفرد أو المشروع أي تأثير على مستوى هذه الأسعار.

ج. أسعار تحدد بواسطة الهيئات الحكومية: في هذه الحالة قد تتدخل الهيئات الحكومية بغرض حماية المستهلك أو لأغراض توفير السلع الهامة له بتسعير بعض السلع و تلزم الهيئات الحكومية المؤسسات بالتزام هذه الأسعار و ضرورة التقيد بها.

3.3 المحاسبة الرشيقة وتسعير المنتجات بالشركات الصناعية

نسبة لعدم حدوث توافق مع ما تفرزه بيئة الأعمال الحديثة من متغيرات مستجدة ومتلاحقة بفعل تزايد حدة المنافسة العالمية وبفعل ظهور تكنولوجيا الإنتاج الحديثة فضلاً عن ظهور مفهوم الجودة الشاملة كمدخل لتخفيض التكلفة وتحسين الإنتاجية، هذا بالإضافة إلى تبني منظمات الأعمال مفهوم الإدارة الإستراتيجية ومجموعة من الاستراتيجيات، ونتيجة لتلك التطورات أفرز الفكر المحاسبي مجموعة من الأدوات والمداخل التكاليفية المستجدة في محاسبة التكاليف (صالح، 2014م). حيث يتطلب على الشركة بعد ان تحدد سياستها التسعيرية واخذها بعين الاعتبار لكافة العوامل التي تؤثر في القرارات التسعيرية ومتابعه خطوات التسعير التي سبق شرحها فان الشركة تكون وصلت الي اختيار طريقة التسعير التي تحقق اهدافها وتنسجم مع سياستها التسعيرية وعاده يكون سعر المنشأة في مكان ما بين سعيرين متطرفين احدهما سعر منخفض لا يتوقع ان يحقق اي مبيعات وفي نقطه ما بين هذين السعيرين يمكن للشركة ان تناور الاختيار بالسعر المناسب وعن اساليب وطرق تحديد السعر ومن أهمها تقنيات المحاسبة الرشيقة، حيث يتطلب تطبيق مفاهيم الترشيد تجنب أنماط التشغيل التقليدية واتباع أنماط التشغيل التي يتبناها منهج الترشيد، حيث يتضمن هذا المنهج مجموعة متكاملة من العناصر التي تمكن من إدارة وتشغيل كافة عمليات منظمات الأعمال بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية، وهناك العديد من المبادئ للمحاسبة الرشيقة وهي تعتبر بمثابة إطاراً عاماً تسترشد به الشركات التي ترغب في التحول نحو تطبيق منهج الترشيد والتي من شأنها ان تساهم في تسعير المنتجات الصناعية، ولأغراض هذه الدراسة يتم تناول تقنية سلسلة القيمة والتحسين المستمر وذلك على النحو الآتي (Kennedy & Others, 2005):

أ. تقنية سلسلة القيمة :

تعرف القيمة بأنها " الثمن المدفوع مقابل خاصية أو أكثر يتميز بها المنتج ويكون العميل على استعداد لدفع مقابلها، حيث أن قيمة المنتج بالنسبة للعملاء هي الفرق بين الإدراك والتضحية فالإدراك هو ما يتسلمه العميل من خصائص للمنتج، والتضحية هي ما فقده العميل من ميزات المنتج والجودة والعلامة التجارية والسمعة، وبالتالي تتعلق القيمة لمنتج معين بالمزايا الخاصة بهذا المنتج، إضافة مزايا ووظائف غير مطلوبة من قبل العملاء هو مضيعة لوقت الشركة ومواردها، وتسويق تلك المزايا غير المرغوب بها هو مضيعة للمزيد من الوقت والموارد، وينبغي أن يتم إنتاج الخصائص ذات القيمة المضافة للعميل فقط، أما الخصائص غير المضيعة للقيمة فينبغي استبعادها " (Others & Hansen, 2009). كما تعرف القيمة ايضاً " بالمنافع المقدمة للعملاء في الوقت المناسب وبالسعر المناسب " (Others & Womac, 1996). ومن ناحية محاسبية فإن أي تدفق للأنشطة عادة ما يصاحبه تدفق للتكاليف، لذلك فإن الأنشطة التي لا تضيف قيمة تمثل تكلفة تتحملها المنشأة وتقوم بتحميلها على تكلفة المنتج وعلى سعره، مما قد يؤثر سلباً على رضا العميل، وفي حالة وجود منتجات بديلة منافسة للمنتج فإن رفع السعر سيقلل من حجم الطلب عليه، أما إذا لم تتمكن من رفع السعر فإنها سوف تضطر إلى تخفيض أرباحها أو تحقيق خسارة، وبالتالي فإن السعي المستمر نحو تحديد

الأنشطة التي لا تضيف قيمة واستبعادها يعتبر أمراً غاية في الأهمية بالنسبة للشركات التي تسعى إلى تحقيق الأرباح والنمو والتقدم . (خطاب، 2008م)

عرّف Porter سلسلة القيمة بأنها "اسلوب يستخدم لتحليل الأنشطة الرئيسية في المنظمة وذلك بهدف تحديد مصادر المزايا التنافسية، وبالتالي معرفة عناصر القوة والضعف الداخلية الحالية والمحتملة حيث تعتبر المؤسسة من منظور هذا النموذج عبارة عن سلسلة من الأنشطة الاساسية التي تضيف قيمة الى منتجاتها أو خدماتها". (بلوناس، 2010م). ووفقاً لـ Maskell فإن تدفق القيمة يتكون من كافة الأعمال اللازمة لخدمة العميل وخلق القيمة. ولذا معظم الشركات العديد من تدفقات القيمة حيث يرتبط كل تدفق قيمة بعائلة منتجات وقنوات تسويقية مختلفة. أما قيمة العملاء فستخلق من خلال مجموعة من العمليات والأعمال التي يؤديها الأفراد في المجالات المختلفة بالمنشأة. (Maskell، 2000). يقول Rother & Shook عبارتهما المشهورة "أينما يوجد منتج يقدم للعميل يوجد تيار قيمة، ولكن التحدي يكمن في رؤية هذا التيار" (Rother Others 1999) وتعني هذه العبارة أن أي شركة تقدم منتجاً للعملاء يمكنها التشغيل وفقاً لنظام تيارات القيمة، ولكن يجب عليها البحث لرؤية وتحديد هذه التيارات التي تتدفق خلالها المنتجات .

تكمن أهمية تحليل سلسلة القيمة في انها تعتبر سلسلة القيمة هي وسيلة تحليلية تستخدمها الشركات لتحديد أنشطة محددة مطلوبة لتوفير خدمة أو منتج تنافسي للشركة، كما يساعد تحليل سلسلة القيمة الشركات الصناعية في اكتشاف وتحديد اي من الأنشطة لا تضيف قيمة وبعدها تحذف الأنشطة غير الضرورية والتي لا تضيف قيمة بغية تخفيض التكاليف وتشكيل قيمة للشركة. إن الفحص المتأن لكل نشاط من أنشطة القيمة يساعد الشركة أو الوحدة على تحديد مؤشرات الاداء لأنظمة المعلومات الادارية في الشركة ، ويساعد في تحسين اتخاذ القرارات، ويؤدي أيضاً إلى تفهم افضل لكل من جوانب القوة وجوانب الضعف. (راشد، 2014م)

يتمثل الهدف الأساسي تحليل سلسلة القيمة في خفض التكلفة من خلال استبعاد الأنشطة التي لا تضيف قيمة وتدعيم الأنشطة التي تضيف قيمة بهدف تقديم سلعة أو خدمة تحقق رضا العميل (عبده، 2013م). ولأن سعر بيع السلعة أو الخدمة يتحدد في ظل ظروف يصعب على الشركات التحكم فيها، لذلك يصبح على الإدارة القيام بإدارة التكلفة بكفاءة بما يحقق ميزة تنافسية للشركة ويتم ذلك في إطار استراتيجي (إدارة التكلفة الإستراتيجية). وفي ظل التفكير الاستراتيجي يتم خلق قيمة نهائية أعظم للمستهلك، حيث يعتبر إضافة قيمة للمنتج النهائي هدفاً استراتيجياً يتم من خلال التكامل بين الأنشطة خلال دورة حياة المنتج بداية مرحلة تصميم المنتج وحتى خدمات ما بعد البيع (المحمود، وآخرون، 2005م).

يرى الباحث أن سلسلة القيمة كأحد تقنيات المحاسبة الرشيقة تساهم في تسعير المنتجات الصناعية من خلال دراسة وتحليل أنشطة الشركة سواءً الداخلية أو الخارجية لفرض الرقابة على الانتاج لمعرفة مدى ما تم انجازه في الوقت المحدد و مدى مساهمة كل نشاط في خلق القيمة للعميل من خلال اختيار الموارد البشرية الكفوءة القادرة على الاستغلال الامثل لتلك الموارد وبالشكل الذي يساعد في تحقيق افضل عائد.

ب. تقنية التحسين المستمر:

يعد التحسين المستمر (الكايزن) " مجموعة من الاجراءات والعمليات التي تنصب على كافة مكونات المؤسسة من عمليات او افراد أو معدات على شكل تحسينات تدريجية متتالية طفيفة ومستمرة، ويشارك في هذه العملية جميع

العاملين بدعم من الادارة، وذلك بهدف رفع مستوى الجودة والأداء وخفض التكاليف مما يضيف على المؤسسة الاقتصادية ميزة تنافسية تضمن بقاءها واستمراريتها". (نوبلي، نجلاء، 2015م) وتتكون كلمة كايزن من شقين، هما: (Kai) وتعني التغيير التدريجي، أو الزيادة الطفيفة والتحسين المستمر (Zen) والتي تعني الأفضل. (فاضل، 2011م)، فالتحسين المستمر من جانب المنافسين خلق نوع من البحث والتطوير الذي لا نهاية له للوصول الى مستويات افضل وأعلى من الأداء داخل العديد من التنظيمات، ففي اليابان يطلقون على التحسين المستمر لفظة " كايزن " للإشارة الى التحسين المستمر والتدريجي و بمقادير صغيرة للأنشطة و ليس بمقادير كبيرة او فجائية تتم من خلال الابتكارات او الاستثمارات التكنولوجية و يكون التحسين هدف ومسؤولية كل فرد بدءاً من رئيس مجلس الإدارة و حتى العامل اليدوي، في كل نشاط يؤدي لحدوث تخفيض في التكاليف (Hilton) & others, 2006

كما ان شركة تويوتا تستخدم مصطلح Kaizen Management لوصف التزامها نحو التقدم والتحسين المستمر لما تقدمه من سلع او خدمات او أنشطة في ضوء افضل مستويات الأداء التي يمكن ان تتواجد داخل او خارج التنظيم، ومن ثم توفير نوع من علاقات الهدايا والإرشاد وعلى طريق النجاح او ما يطلق عليه أسس المقارنة " او أداء افضل. (راضي، 2015م).

قد أوضح Womack & Jones انه "عندما بدأ منهج الترشيد في التطبيق، حصل شيء غريب، لقد فجر فكرة انه ليس هناك نهاية لعمليات تخفيض الوقت والمساحة والتكلفة والأخطاء والجهود، وفي ذات الوقت توفير منتج أكثر تلبية لحاجات العملاء، ويحدث ذلك لأن الخطوات الأربع الأولية تتفاعل مع بعضها البعض في دائرة فعالة، فالتحديد الأكثر دقة للقيمة يقدم تحديداً أمام تيار القيمة للقضاء على الضياع، كما أنه كلما جعلنا القيمة تتدفق بسرعة أكبر كلما تم كشف الضياع الخفي واستبعاده، ثم كلما زادت قوة سحب العميل للقيمة كلما تم كشف عوائق التدفق مما يسمح بالقضاء عليها" (Womack, Jones, 1996) ومن أجل السعي لتحقيق الكمال فإنه يجب توفير مجموعة من المقاييس أو المعايير التي تعمل على كشف كافة مشكلات تيار القيمة سواء من جانب عدم إضافة القيمة أو عدم التدفق أو نقاط الاختناق وغيرها ومن ثم إيجاد الحلول التي تعمل على استبعادها بالإضافة إلى البحث المستمر عن الأدوات والوسائل التي تدعم استمرار تدفق الإنتاج، كالوصول إلى المزيد من العملاء وزيادة الحصة السوقية. (Womack & Others 1996)

لذلك شدد Haque and James على أن "القضية الأساسية هي القدرة على الاستمرار في تحديد الضياع والقضاء عليه من خلال نظام قياس كمي، فيجب وضع معايير مناسبة استناداً إلى التحليل الدقيق لقدرات المنظمة ونظامها، سواء كانت تلك الاحتياجات والقدرات موجودة أو مطلوبة (Haque and James, 2004)", "كما يجب أن تكون إجراءات قياس الترشيد جيدة في قياس كافة حالات عدم إضافة القيمة وحالات عدم تدفق القيمة وحالات عدم سحب القيمة، كما يجب أن تقدم معلومات عن أسباب هذه الظروف من أجل الإسراع في معالجتها. (Harvey, 2004) وهناك خمس طرق مختلفة لتعريف التحسين المستمر هي: (البكري، 2002م)

أ. تخفيض الموارد المستخدمة: حيث ان العمليات التي تستخدم موارد أكثر مما هو مخطط له يعتبر إسرافاً، فمثلاً التقارير التي يتم توزيعها على أفراد لن يقوموا باستخدامها يعتبر إسرافاً في النسخ المستخدمة و إسرافاً في وقت التوزيع ووقت الأفراد الذين يقومون بالقراءة.

- ب. تخفيض الأخطاء : في كثير من الاحيان تعتبر الأخطاء ناتجة عن العمالة الرديئة فمثلا الأخطاء المطبعية التي يتم اكتشافها في المخرجات من التقارير من الحاسب الآلي تستدعي فتح الملفات ثانيا و القيام بالتصحيح ثم طبع مستندات جديدة.
- ج. تحقيق أو التفوق على توقعات المستهلكين : عن طريق تحقيق توقعات المستهلكين أو التفوق على توقعات ما يمكن تحسين العمليات.
- د. جعل العمليات أكثر أمناً : ان مكان العمل الآمن أكثر إنتاجية و فعالية حيث يتم الإنتاج بمعدلات أقل من الحوادث و أقل من تعويضات و مطالبات من قبل العاملين.
- هـ. زيادة رضا القائمين بالعمليات : يعتبر تحقيق رضا القائمين بالعمليات أمراً ضروريا بالرغم من صعوبة تحديد من هو العامل الراضي و السعيد ، و لكن تبين الكثير من الأبحاث أن العمل السعيد الراضي يكون أكثر إنتاجية من غيره و يكون اتجاهه نحو العمل أكثر إيجابية.
- يتمثل الهدف الأساسي لأسلوب التخفيض المستمر للتكاليف في التبع اللانهائي لتخفيضات التكاليف علي كل مرحلة من مراحل التصنيع للمساعدة في سد اي ثغرة بين الربح المستهدف و الأرباح المقدرة، كما يهدف الى رفع مستوى الجودة والأداء مما يكسب المؤسسة ميزة تنافسية يضمن بقائها واستمرارها في السوق في ظل المنافسة الشديدة . كما ان هدف التحسين المستمر هو هدف متحرك من خلال (التكريتي، 2000م): تلبية احتياجات الزبائن هي هدف متحرك من خلال تحسين المواصفات باستمرار حسب احتياجات الزبائن. تخفيض التكلفة باستمرار للمحافظة على ميزتها التنافسية وهو أيضاً هدف متحرك من خلال اعتماد سياسة إنتاج خالي من العيوب والتالف.
- يعتبر نظام التحسين المستمر للمنتج من مبادئ المحاسبة الرشيقة التي تسعى إلى رقابة التكلفة، وتحسين جودة الأداء، فهو نظام يساهم بشكل فعال في تحسين العمليات بصورة مستمرة مما يساهم في كفاءة وجودة الأداء، وبالتالي كسب رضا العملاء. وهو نظام يختلف عن التكلفة المستهدفة، من حيث إحكام الرقابة علي تكلفة المنتج، ولكن بالرغم من اختلافهما فإنهما يعتبران مكملين لبعضهما، في حين أن أسلوب المحاسبة عن التكلفة المستهدفة يحقق التخفيض والتحسين المطلوب في المرحلة ما قبل الإنتاج، إلا أن مفهوم التحسين المستمر يحقق تحسينات مستمرة في الأنشطة المختلفة للشركة أثناء مرحلة الإنتاج، ويتم ذلك من خلال فريق عمل متكامل في الشركة لتحسين أداء العمليات المختلفة للمحافظة علي جودة المنتج ، وبما يساعد علي تدعيم القدرة التنافسية للشركة . ولذلك فكلاهما يدعم استراتيجيات الشركة في المنافسة إلى الأسواق وذلك من خلال إنتاج منتجات متميزة عالية الجودة وزيادة ربحية الشركة وتحسين المركز التنافسي لها، وهذا يتم عبر تنفيذ أهداف النظام التي تسعى إلى تحسين وتطوير العمليات الإنتاجية ، عن طريق استبعاد الأنشطة غير الضرورية من خلال تبسيط تصميم المنتجات والتحسين من كفاءة استخدام الموارد مما يؤدي إلى التقليل من الإسراف والضياع ، ومن الوقت اللازم لإتمام العمليات. ويتطلب نظام التحسين المستمر للمنتج مشاركة فعالة من كل شخص في الشركة، إلى جانب دعم الإدارة وهي الدعم الأكبر في تطبيق النظام (فاضل، 2011م). ووفقاً لمنهج الترشيح فقد تطور دور العنصر البشري حيث يؤكد Gosney على "ضرورة إشراك القوى العاملة في برنامج التحسين، فتقليدياً كان المهندسون يقومون بتصميم خطوط الإنتاج وتسليمها للمشغلين ثم يطلبوا منهم العمل بناءً عليها، أما الآن وفق نظام التصنيع المرشّد فإن القوى العاملة تقوم بتصميم مواقع العمل الخاصة بها" (Gosney ، 2011)

يرى الباحث ان التحسين المستمر يعتبر من اهم تقنيات المحاسبة الرشيقة وهو يقوم على مجموعة من المبادئ التي من شأنها ان تضمن للشركة بقائها ونجاح كافة أنشطتها واستمرارها في السوق مما يدعم مركزها التنافسي ويساهم في تسعير منتجاتها وذلك باستمرارية التحسين وشمولها جميع الانشطة ومن ثم تكثيف الجهود على التحسينات الصغيرة والتدريبية والمتوفرة.

4. الدراسة الميدانية

1.4 وصف مجتمع وعينة الدراسة:

اختيرت عينة الدراسة بشكل قصدي من مجتمع العاملين بشركة راس لانوف لتصنيع النفط والغاز. والمتمثلين في المحاسبين والمراجعين ومدراء الادارات والمدراء الماليين العاملين بالادارة المالية والاقسام المالية والتكاليف بالمجمعات التابعة لشركة راس لانوف لتصنيع النفط والغاز وهي تشمل (المصفاة، مصنع الأنتلين، مصنع البولي أنثلين، نظام مناولة البلمرة، ، الميناء). حيث تم توزيع عدد (115) استمارة استبانة على العاملين وتم استرجاع (107) استبانة تم استخدامها في تحليل البيانات واختبار الفرضيات بواسطة الاساليب الاحصائية المناسبة. وبيانها كالآتي:

جدول (1)

الاستبانات الموزعة والمعادة

النسبة	العدد	البيان
100%	115	إجمالي الاستبانات الموزعة
6.9%	8	استبانات لم يتم إعادتها
00%	0	استبانات غير مكتملة (ناقصة)
93.1%	107	استبانات تم إعادتها بعد تعبئتها كاملة

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2024 م.

يتضح للباحث من الجدول (1) أن معدل الاستجابة بلغ 93.1% من الاستبانات الموزعة وهذا المعدل جيد جداً.

2.4 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

قام الباحث بترميز أسئلة الاستبانة ومن ثمّ تفريغ البيانات التي تمّ جمعها من خلال الاستبانات وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS Statistical Package for Social Sciences) ومن ثمّ تحليلها من خلال مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات ونوع متغيرات الدراسة، لتحقيق أهداف البحث واختبار فروض الدراسة، ولقد تمّ استخدام الأدوات الإحصائية التالية: إجراء اختبار الثبات (Reliability Test) لأسئلة الاستبانة المكونة من جميع البيانات باستخدام "معامل ألفا كرونباخ" (Cronbachs Alpha) ويعد المقياس جيداً وملائماً إذا زادت قيمة ألفا كرونباخ عن (60%). أساليب الإحصاء الوصفي: وذلك لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة من خلال عمل جداول تكرارية تشمل التكرارات والنسب المئوية، للتعرف على الاتجاه العام لمفردات العينة بالنسبة لكل متغير على حدي، والانحراف المعياري لتحديد مقدار التشتت في إجابات المبحوثين لكل عبارة عن المتوسط الحسابي لإجابات العينة باستخدام مقياس لديكارث الخماسي لقياس اتجاه آراء المستجيبين. أساليب الإحصاء الاستدلالية: وذلك لاختبار فروض الدراسة، وتمثلت هذه الأساليب في استخدام أسلوب الانحدار الخطي.

3.4 صدق وثبات الاستبانة:

أ. صدق الأستبانة: تم التأكد من صدق فقرات الاستبانة من خلال الصدق الظاهري (صدق المحكمين) تم عرض المقياس (الاستبانة) على مجموعة من المحكمين تألفت من (5) من الأكاديميين العاملين في جامعة سرت وكليات أخرى وقد استجاب الباحث لأراء السادة المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من تعديل.

ب. ثبات فقرات الاستبانة: في هذه الجزئية تم إيجاد معامل ألفا كرونباخ الذي يعتبر مقياس أو مؤشر لثبات الاختبار (الاستبانة). وجدول رقم (2) يوضح قيم معاملات ألفا كرونباخ لكل بعد على إنفراد وللمقياس ككل.

جدول (2)

معامل الثبات (طريقة الفا كرونباخ)

المحاور	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
المتغير المستقل: المحاسبة الرشيقية	10	0.861
المتغير التابع: تسعير المنتجات	10	0.851
مجموع عبارات الاستبانة	20	0.902

المصدر: إعداد الباحث، الدراسة الميدانية، 2024م

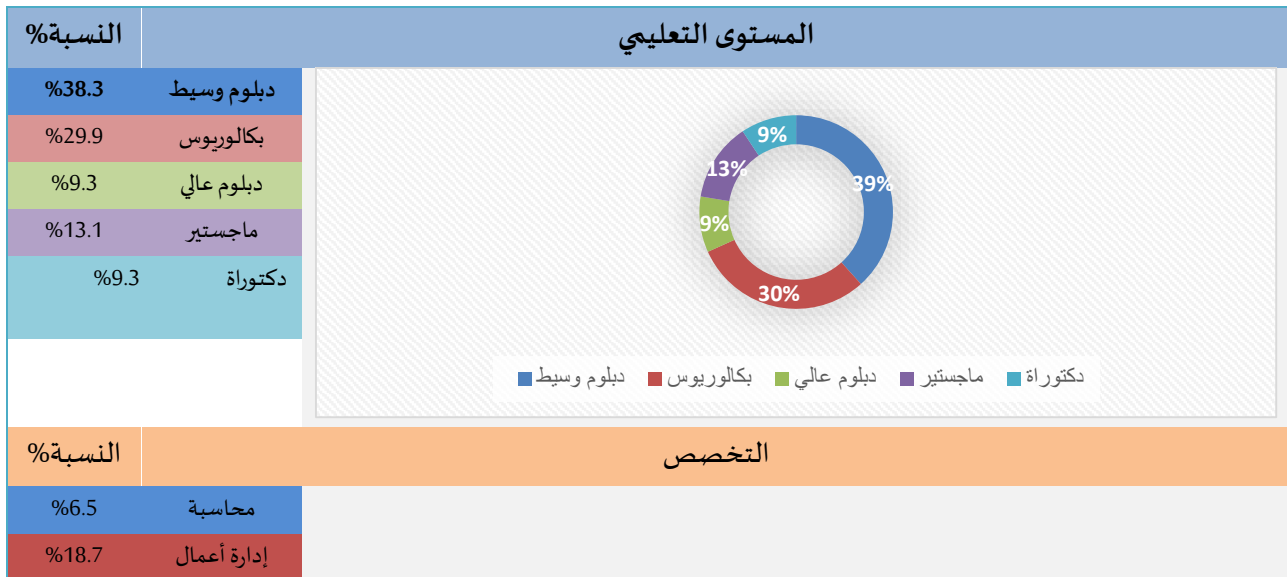
يتضح للباحث من الجدول رقم (2) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع عبارات الاستبانة (0.902) وتعتبر هذه القيمة عن درجة عالية من الثبات مما يعكس ثبات إجابات المبحوثين، وهذا بدوره يدل على القدرة العالية لأداة الدراسة على قياس ما صممت من اجله.

4.4 تحليل البيانات الشخصية:

اشتملت على الخصائص التالية: المستوى التعليمي، التخصص، الوظيفة، سنوات الخبرة، وفيما يلي التوزيع التكراري لإجابات الوحدات المبحوثة والذي يعكس الخصائص الأولية لعينة الدراسة والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل (1)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق البيانات الشخصية





المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2024 م.

يتضح من الشكل (1) أن غالبية أفراد العينة هم من حملة الدبلوم الوسيط، ويعملون في وظائف فنية، ولديهم خبرة متنوعة تتراوح من أقل من 5 سنوات إلى 20 سنة فأكثر. ويلاحظ أن التخصصات العلمية متنوعة، وأن أكبر نسبة هي من تخصص الهندسة. حيث نستنتج ان العينة لديها مستوى عالٍ من التعليم والتخصص ذي الصلة والخبرة العملية، مما يجعلها مناسبة لدراسة تأثير تقنيات المحاسبة الرشيقة في تسعير المنتجات.

5.4 الإحصاءات الوصفية (الوسط الحسابي والانحراف المعياري) لعبارات المحاور:

المحور الأول: المحاسبة الرشيقة: وللتحقق من صحة المحور، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات والتجانس بين الاجابات المتعلقة بالمحور الأول، ويتم حساب الوسيط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة، وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول (3)

الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الأول (المحاسبة الرشيقة)

درجة الموافقة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارات
البعد الأول: سلسلة القيمة			
مرتفعة جدا	.90	4.4	1. تعمل الشركة على دراسة وتحليل أنشطة توريد المواد الخام.
مرتفعة جدا	.95	4.2	2. تهتم الشركة بدراسة وتحليل أنشطة تصميم المنتجات.
مرتفعة جدا	.99	4	3. توفر الشركة معلومات عن الأنشطة التي تضيف قيمة للمنتج.
مرتفعة جدا	.96	4.1	4. تقوم الشركة بدراسة مدى مساهمة كل نشاط في خلق القيمة للعميل.
مرتفعة جدا	1	4	5. لدى الشركة رقابة على الإنتاج لمعرفة مدى انجازه في الوقت المحدد.
البعد الثاني: التحسين المستمر			
مرتفعة جدا	1	4.1	6. تهتم الشركة بالبحث وتطوير المنتجات بصورة مستمرة.
مرتفعة جدا	.81	4.4	7. يوجد نظام رقابي يشتمل على إجراءات وقائية وتصحيحية للانحرافات في الإنتاج.
مرتفعة جدا	.79	4.2	8. لدى الشركة موازنة مخصصة لتطوير المنتجات.
مرتفعة جدا	.96	4	9. يوجد فريق عمل متخصص في تصميم المنتجات.
مرتفعة	.95	3.9	10. تقدم الشركة منتجات تواكب التطور في بيئة الأعمال الصناعية.

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2024م

من الجدول رقم (3) نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية للعبارات المحور الأول "المحاسبة الرشيقة" فان الاوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (3.9-4.4) الانحراف المعياري يقع في المدى ما بين (79-1) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي الموافقة.

المحور الثاني: تسعير المنتجات: وللتحقق من صحة المحور، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات والتجانس بين الاجابات المتعلقة بالمحور الثاني، ويتم حساب الوسيط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة، وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول (4)

الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الثاني (تسعير المنتجات)

درجة الموافقة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارات
مرتفعة جدا	.83	4.2	1. تتبنى الشركة سياسة التسعير الموحد باستمرار

مرتفعة	1	3.9	2. تناسب سياسة التسعير الموحد نوعاً محدداً من السلع
مرتفعة جداً	1	4.2	3. هنالك إهتمام كافي بسياسة التسعير الموحد.
مرتفعة جداً	.91	4.1	4. تأخذ الشركة في الحسبان عند تسعير منتجاتها القدرة الشرائية للمستهلكين المستهدفين .
مرتفعة جداً	.93	4	5. تتميز الشركة بالمرونة في تسعير منتجاتها مع الاخذ في الاعتبار أسعار المنافسين.
مرتفعة	1.2	3.7	6. تعمل الشركة على تقسيم السوق الي عدة مناطق لتحديد سعر موحد لكل منطقة جغرافية
مرتفعة جداً	.85	4.2	7. تعمل الشركة على إقتناص فرصة تسويقية قصيرة الأجل
مرتفعة جداً	.85	4.2	8. تنتهج الشركة في تسعير منتجاتها الجديدة بأعلى سعر ممكن من خلال موازنة كبيرة للترويج.
مرتفعة جداً	.87	4.2	9. يتم تخفيض السعر بعد العرض الأول للمنتجات.
مرتفعة جداً	.91	4.1	10. تمتع الشركة بمركز قيادي في السوق تحقق من خلاله شهرة كبيرة في مجال تقديم المنتجات الجديدة

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية ، 2024م

من الجدول رقم(4) نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية للعبارات المحور الثاني " تسعير المنتجات " فان الاوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (3.7-4.2) الانحراف المعياري يقع في المدى ما بين(0.85، 1.2) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي الموافقة.

6.4 اختبار الفرضيات:

أ. اختبار الفرضية الأولى: تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الآتي: " يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين سلسلة القيمة وتسعير المنتجات بشركة رأس لانوف لتصنيع النفط والغاز. "هدف وضع هذه الفرضية إلى بيان أثر سلسلة القيمة علي تسعير المنتجات، وللتحقق من صحة هذه الفرضية سيتم استخدام أسلوب الإنحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن سلسلة القيمة كمتغير مستقل (x_1)، وتسعير المنتجات (y) كمتغير تابع وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول (5)

نتائج تحليل الإنحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية الأولى

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	أختبار (t)	معاملات الإنحدار	
معنوية	0.000	8.233	2.957	$\hat{\beta}_0$
معنوية	0.001	3.307	0.281	$\hat{\beta}_1$

	0.307	معامل الارتباط (R)
	0.094	معامل التحديد (R^2)
النموذج معنوي	10.939	إختبار (F)
$Y = 2.957 + 0.281X_1$		

المصدر: إعداد الباحث، الدراسة الميدانية، 2024م

يمكن للباحث تفسير نتائج الجدول (5) كالآتي: أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي ضعيف بين سلسلة القيمة كمتغير مستقل، وتسعير المنتجات كمتغير تابع حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.307). بلغت قيمة معامل التحديد (0.094)، وهذه القيمة تدل على أن سلسلة القيمة كمتغير مستقل يؤثر بـ(9.4%) على تسعير المنتجات (المتغير التابع). نموذج الإنحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة إختبار (F) (10.939) وهي دالة عن مستوى (0.001). 2.957: متوسط تسعير المنتجات عندما يكون سلسلة القيمة يساوي صفرًا. 0.281: وتعني زيادة سلسلة القيمة وحدة واحدة يزيد من تسعير المنتجات بـ28.1%. مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن: " يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين سلسلة القيمة وتسعير المنتجات بشركة رأس لانوف لتصنيع النفط والغاز قد تحققت ".

ب. اختبار الفرضية الثانية: تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي: " يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين التحسين المستمر وتسعير المنتجات بشركة رأس لانوف لتصنيع النفط والغاز. "هدف وضع هذه الفرضية إلى بيان أثر التحسين المستمر علي تسعير المنتجات، وللتحقق من صحة هذه الفرضية سيتم استخدام أسلوب الإنحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن التحسين المستمر كمتغير مستقل (x_2)، وتسعير المنتجات (y) كمتغير تابع وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول (6)

نتائج تحليل الإنحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية الثانية

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	أختبار (t)	معاملات الإنحدار	
معنوية	0.000	4.710	1.843	$\hat{\beta}_0$
معنوية	0.000	5.901	0.551	$\hat{\beta}_1$
			0.499	معامل الارتباط (R)
			0.249	معامل التحديد (R^2)
النموذج معنوي		34.821		إختبار (F)
$Y = 1.843 + 0.551X_2$				

المصدر: إعداد الباحث، الدراسة الميدانية، 2024م

يمكن للباحث تفسير نتائج الجدول (6) كالآتي: أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي ضعيف بين التحسين المستمر كمتغير مستقل، وتسعير المنتجات كمتغير تابع حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.499). بلغت قيمة معامل

التحديد (0.249)، وهذه القيمة تدل على أن التحسين المستمر كمتغير مستقل يؤثر بـ(24.9%) على تسعير المنتجات (المتغير التابع). نموذج الإنحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة إختبار (F) (34.821) وهي دالة عن مستوى (0.000). 1.843: متوسط تسعير المنتجات عندما تكون التحسين المستمر تساوي صفراً. 0.551: وتعني زيادة التحسين المستمر وحدة واحدة يزيد من تسعير المنتجات بـ55.1%. مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: "يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين التحسين المستمر وتسعير المنتجات بشركة رأس لانوف لتصنيع النفط والغاز قد تحققت".

5. الخاتمة

1.5 مناقشة النتائج

1. وجود ارتباط طردي ضعيف بين سلسلة القيمة ، وتسعير المنتجات حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.307) وبلغت قيمة معامل التحديد (0.094)، وهذه القيمة تدل على أن سلسلة القيمة يؤثر بـ(9.4%) علي تسعير المنتجات بالشركات الصناعية . تتفق هذه النتيجة مع بعض الدراسات السابقة، مثل دراسة عجاج (2018) التي وجدت أن نظام الإنتاج في الوقت المحدد (جزء من سلسلة القيمة) يساهم في تقييم تكلفة المنتجات بشكل أفضل. لكن تختلف دراسات اخرى مثل دراسة Lawal (2020) التي وجدت تأثيراً كبيراً للمحاسبة الرشيقة (التي تشمل سلسلة القيمة) على الأداء المالي. قد يكون هذا الاختلاف بسبب الاختلافات في عينة الدراسة أو منهجية البحث.
2. وجود ارتباط طردي ضعيف بين التحسين المستمر ، وتسعير المنتجات حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.499) وبلغت قيمة معامل التحديد (0.249)، وهذه القيمة تدل على أن التحسين المستمر يؤثر بـ(24.9%) علي تسعير المنتجات بالشركات الصناعية. تتفق هذه النتيجة مع بعض الدراسات السابقة، مثل دراسة عيدان وآخرون (2020) التي وجدت أن التحسين المستمر يؤثر على الميزة التنافسية المستدامة، والتي يمكن أن تؤثر على تسعير المنتجات. وتختلف عن دراسات أخرى، مثل دراسة مرغني وآخرون (2021) التي وجدت تأثيراً مباشراً للمحاسبة الرشيقة (التي تشمل التحسين المستمر) على التحكم في التكاليف. قد يكون هذا الاختلاف بسبب الاختلافات في عينة الدراسة أو منهجية البحث.
3. تبين أن سلسلة القيمة الأكثر تأثيراً في ان الشركة تعمل على دراسة وتحليل أنشطة توريد المواد الخام كما انها تقوم بدراسة وتحليل أنشطة تصميم المنتجات. تتوافق هذه الممارسات مع بعض الدراسات السابقة، مثل دراسة طبيب وآخرون (2021) التي وجدت أن الأنظمة الرشيقة تستخدم أدوات مثل سلسلة القيمة والتحسين المستمر.
4. فيما يختص بتقنية التحسين المستمر اثبتت الدراسة أن لدى الشركة موازنة مخصصة لتطوير المنتجات كما يوجد لديها نظام رقابي يشتمل على إجراءات وقائية وتصحيحية للانحرافات في الإنتاج. تتفق هذه النتيجة مع دراسة عيدان وآخرون (2020) حيث وجدت هذه الدراسة أن المنظمة التي تمتلك نظاماً إدارياً ومناخاً تنظيمياً سليماً يمكنها تطبيق نظام المحاسبة الرشيقة (التي تشمل التحسين المستمر) بفعالية. وكذلك تتفق مع دراسة طبيب وآخرون (2021) حيث أظهرت هذه الدراسة أن الأنظمة الرشيقة، بما في ذلك أدوات التحسين المستمر، تساهم في تحقيق نتائج جيدة للمؤسسة ، بينما تختلف مع دراسة مرغني وآخرون (2021) والتي ركزت على التحديات التي تواجه تطبيق

المحاسبة الرشيقة، ولم تناقش ممارسات التحسين المستمر المحددة. ايضاً تختلف مع دراسة بعلاش وآخرون (2021) والتي ركزت على الاختلافات بين المحاسبة الرشيقة والمحاسبة التقليدية، ولم تناقش ممارسات التحسين المستمر المحددة.

2.5 التوصيات

1. العمل على توفير المقومات اللازمة للمحاسبة الرشيقة في كافة الشركات الصناعية الليبية مع الأخذ في الحسبان المعوقات التي تواجه تطبيق التصنيع الرشيق وبشكل خاص سلسلة القيمة والتحسين المستمر.
2. التوسع في دراسة تقنيات المحاسبة الرشيقة والتي تلعب دوراً هاماً في عملية تسعير المنتجات لمساعدة الشركات في التنبؤ بقدراتها على الإستمرارية والمنافسة وتحقيق الأرباح.
3. السعي الجاد بتوفير مقومات البحث وتطوير المنتجات بصورة مستمرة لتقديم منتجات تواكب التطور في بيئة الأعمال الصناعية.
4. ان تتميز الشركة بالمرونة في تسعير منتجاتها مع الاخذ في الاعتبار أسعار المنافسين مع العمل على تقسيم السوق الي عدة مناطق لتحديد سعر موحد لكل منطقة جغرافية.
5. زيادة الاهتمام بالدراسات و البحوث المتعلقة بمجال المحاسبة الرشيقة و مواكبة تطوراتها المستمرة من خلال الخبراء و المتخصصين.

لآئحة المراجع

- 1- البكري، ثامر، (2006م): تسويق الخدمات الصحية، دار اليازوري، عمان، ص 261.
- 2- البكري، سونيا محمد، (2002م): إدارة الجودة الكلية، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، ص 238
- 3- التكريتي، إسماعيل يحيى، (2000م): المقارنة المرجعية أداة لتقييم الأداء وأسلوب للتطوير المستمر، بغداد: جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 7، العدد 24، ص 208.
- 4- الجعفري، سندس ماجد رضا، الهنداوي، أنوار عباس هادي، (2013م): المحددات البيئية لتطبيق مدخل التكلفة المستهدفة وأثرها في استراتيجيات التسعير للشركات الصناعية العراقية (دراسة ميدانية في عينة مختارة من الشركات الصناعية العراقية، بغداد: جامعة المثنى، كلية العلوم الإدارية والاقتصادية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 6 ص 11
- 5- الجندي، نهال احمد (2011م) "إعادة هندسة نظم المحاسبة الإدارية لتتوافق مع مدخل محاسبة ترشيد الفاقد" القاهرة: أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ومركز الاستشارات والبحوث الإدارية مجلة البحوث الإدارية المجلد العدد 1 ص ص 3-70.
- 6- الجياشي، علي (2004م): التسعير-مدخل تسويقي، ط 2، دار وائل للنشر، عمان، ص 17
- 7- العفيف، جمال محسن. (2017م): أثر تبني مكونات رأس المال الفكري في بناء مرتكزات أسلوب المحاسبة الرشيقة من وجهة نظر محاسبي التكاليف الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة. بغداد: جامعة الانبار، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 09، العدد 20، ص 14
- 8- المحمود، صالح عبد الرحمن، رزق، محمود عبد الفتاح (2005م): مدخل إدارة التكلفة الإستراتيجية لدعم القدرة التنافسية للشركات المساهمة، الرياض: جامعة الملك فيصل، مجلة العلوم الإنسانية والإدارية، المجلد 6، العدد 2، ص 90

- 9- المسعودي، حيدر علي جزار، (2016م): التكامل بين تقنيات المحاسبة الرشيقة وبطاقة الأداء الإستراتيجي المتوازن المستدامة-بغداد: المجلة العراقية للعلوم الإدارية المجلد 12 العدد50 ص ص 110-148
- 10- بلوناس (2010م): طرق بناء المزايا التنافسية المستدامة مدخل حلقة القيمة لبورتر الملتقى الدولي حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسة الصناعية خارج قطاع المحروقلت في الدول العربية الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية جامعة حسية بن بوعلى بالشلف الجزائر نوفمبر.
- 11- بعلاش، عصام و شيخي، بلال، (2021م): دراسة نظرية لمفهوم المحاسبة الرشيقة وما يميزها عن المحاسبة التقليدية، الجزائر: جامعة محمد بوقرة بمرناس، مخبر بحث اداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة ابعاد اقتصادية، المجلد 10، العدد 2، ص ص 493-509
- 12- طيب، عبدالسلام، الصداوي، زرفاوي، عبدالكريم، (2021م): دور المحاسبة الرشيقة في تخفيض تكاليف الإنتاج في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة سوناطراك فرع جبل العنق تبسة، الجزائر: جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 11، العدد 1، ص ص 603-615
- 13- مجيد، محمد رائد، المعيني، سعد سلمان(2013م): استعمال أدوات المحاسبة الرشيقة في تخفيض التكاليف بحث تطبيقي في الشركة العامة للصناعات الكهربائية. بغداد: مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد 25 العدد 8 ص ص 280-.
- 14- مرغني وليد، و دمدم زكريا، و بوقفة عبد الحق، (2021م): تحديات تطبيق المحاسبة الرشيقة في المؤسسات الاقتصادية -دراسة عينة من المؤسسات بولاية الوادي، الجزائر: جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، المركز الجامعي بتندوف، مجلة مجاميع المعرفة المجلد 07، العدد 1، ص ص 350-365
- 15- نوبلي، نجلاء، (2015م): " استخدام ادوات المحاسبة الادارية في تحسين الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية " ، دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب -بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، ص 125.
- 16- صالح، صباح فوزي، (2014م): الإدارة الإستراتيجية للتكلفة ودورها في اتخاذ القرارات في شركات قطاع الخدمات الفلسطينية في قطاع غزة، غزة: الجامعة الإسلامية، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير في المحاسبة، ص 22.
- 17- عبده جمعة ياسين سليمان، (2013م): تحقيق التكامل بين بطاقة الأداء المتوازن وسلسلة القيمة لزيادة فعالية الأداء في المصارف التجارية الليبية، القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة ، رسالة ماجستير في المحاسبة، ص 62 - 63.
- 18- عبيدات، محمد إبراهيم، (2004م) ، أساسيات التسعير في التسويق المعاصر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ص 43.
- 19- عجاج، فلاح هادي صالح، وإبراهيم، الهادي آدم محمد ، (2018م)، دور أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة في قياس وتحديد تكلفة المنتجات الصناعية ، الخرطوم: جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، المجلد 30، العدد 3، ص ص 113-87
- 20- العسكري، أحمد شاكر ، (2000م) : التسويق الصناعي مدخل استراتيجي ، دار وائل للنشر ، عمان ، ص 125.
- 21- عوض، محمد محسن (2010م) : "نظام المحاسبة المالية الخالية من الفاقد" القاهرة: جامعة القاهرة: كلية التجارة رسالة دكتوراه دكتوراه غير منشورة ص 8 .
- 22- عيدان، احمد كاظم، وياسين، علي طه، ومنصور، أمنة محمد، (2020م): أمكانية تطبيق نظام المحاسبة الرشيقة واثرها على بناء ميزة تنافسية مستدامة ، دراسة ميدانية على شركة السممت الكوفة، كربلاء: جامعة كربلاء، كلية العلوم الإدارية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 16، العدد 64، ص ص 205-231
- 23- راشد، أمل ابراهيم (2014م): دور نظام معلومات المحاسبة الادارية في تحسين سلسلة القيمة واثره في تقويم الاداء ،بغداد: جامعة بغداد ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، رسالة ماجستير غير منشورة ، ص 45 .
- 24- راضي، محمد سامي ، (2015م): المدخل المعاصر في المحاسبة الإدارية ، دار التعليم الجامعي ، الاسكندرية، ص 26.
- 25- سيد، عبد النبي محمد، (2019م)، إعادة ابتكار المؤسسات للوصول للتميز ، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان ص 90

- 26- فاضل، إيمان صالح، (2011م)، استخدام أساليب إدارة التكلفة في الرقابة علي سلوك المديرين التنفيذيين للحد من ممارسات إدارة الأرباح دراسة ميدانية، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، ص ص57
- 27- فاضل، إيمان صالح، (2011م)، استخدام أساليب إدارة التكلفة في الرقابة علي سلوك المديرين التنفيذيين للحد من ممارسات إدارة الأرباح، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية، العدد 2، ص57.
- 28- خطاب، محمد شحاتة(2008م) مدى ملائمة نظام تكاليف تدفق القيمة لبيئة الأعمال المصرية مدخل بيئة الإنتاج الخالي من الفاقد طنطا: جامعة طنطا كلية التجارة مجلة التجارة والتمويل ص 2- 63 .
- 29- Alves, R.F., Vieira Neto, J., de Mattos Nascimento, D.L., de Andrade, F.E., Tortorella, G.L. and Garza-Reyes, J.A. (2022), "Lean accounting: a structured literature review", The TQM Journal, Vol. 34 No. 6, pp. 1547-1571. <https://doi.org/10.1108/TQM-06-2021-0185>
- 30- Darabi, (2012): "Barriers to Implementation of Lean" Accounting in Manufacturing Companies"
- 31- Davis, Charles E; and Davis, Elizabeth(2012), "Accounting", John wiley And Sons, Inc., USA
- 32- Gosney, Max. (2011). Your essential guide to lean success . Works Management, Vol. 64. Issue5. p18-20.
- 33- Hansen, Don R; Mowen, Maryanne M. and Guan, Liming. (2009). "Cost Management, Accounting &Control". 6th edition. South-Western Cengage Learning. USA.
- 34- Harvey, David. (2004). Lean, Lean , Paper for Workshop "The Software Value Stream".
- 35- Hilton , R. W. & Mather , M. & Selto , F , '2006' Cost Management : Strategies for Business decisions " , Third edition , Mc Graw – Hill Irwin , New Jersey , ، p.670
- 36- İlky Ejder, E. (2020). **Smart-Dark Factories and Lean Accounting**. Academic Studies in Social, Human and Administrative Sciences-II.. p9,
- 37- Karen M. Kroll. (2004) " A new Way Of Looking At The Numbers , The Lowdown Lean Accounting , Journal Of Accounting " , Gul , ، P.69 <http://ww1.proquest.com/>.
- 38- Kennedy, Frances A. and Brewer, Peter C.. (2005).Lean What's It All About? Accounting . Strategic Finance. Vol. 87. Issue 5. p26-34
- 39- Maskell, Brian H.; Baggaley, Bruce L and Larry. Grasso 2004 "Practical lean Accounting15 A Proven System for Measuring and Managing the Lean Enterprise" Productivity Press New York USA.
- 40- Maskell, B.H. (2000). Lean accounting for lean manufacturcrs. Manufacturing Engineering] 25(6), 46
- 41- Rother, Mike and Shook, John. (1999). Learning To See. Value Stream Mapping To Create Value And Eliminate Muda . The Lean Enterprise Institute. Version 1.2 Website: www.lean.org.
- 42- Womack, James and Jones, Daniel (1996). Beyond Toyota: How to Root Out Waste and Pursue Perfection , Harvard Business Review. Vol. 74. Issue 5. p140-158
- 43- Womack, James P. and Jones, Daniel T.. (1996): "Lean Thinking: Banish Waste and Create Wealth in Your Corporation". Simon & Schuster. New York. USA
- 44- Lawal, Muhammad , (2020):.impact of Lean Accounting on Financial Performance of Private Hospitals in Kaduna Statel Usmanu Danfodiyo University. Sokoto Journal of Management Studies Vol. 22(1). Pp.121-136

الاعفاءات الضريبية وأثرها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي في السودان (دراسة ميدانية في العام 2022م)

Tax Exemptions and their impact on reducing the phenomenon of tax evasion in Sudan (field study during the year 2022)

د. احمد عبد الرحمن عمر الطاهر

أستاذ الاقتصاد المساعد جامعة النيل الأبيض. كلية الاقتصاد والعلوم المصرفية. جامعة النيل الأبيض. السودان. كوستي

Abstract

Young tax legislations from many problems that hinder the scientific publishing process, the study aims to verify the impact of tax exemptions on the phenomenon of tax evasions in Sudan in the year 2022. The study relied on a basic hypothesis which is the following null hypothesis: There is no effect of tax exemption in reducing the phenomena of tax evasion. The study reached asset of result , the most important of which is : rejections of the main hypothesis in the study and that tax exemption lead to achieving tax justice with a large response rate of the study sample of employees of the tax office and those charged with tax with arithmetic means of 4.17 and 3.89 respectively .the study made several recommendations the most important of which are: increasing the role supervision over tax officials in order to reduce tax evasion and reconsider tax amendments and reduce their rates in some sectors according to income in order to ensure the continuation of trade balance in the market.

Keywords: Tax exemptions, Tax evasion, Tax legislations, Tax authority, Tax declaration.

الملخص:

تمثل التشريعات الضريبية اهم الاساليب في تحقيق الاهداف الاقتصادية ومن هنا تهدف الدراسة الي التحقق من اثر الاعفاءات الضريبية علي ظاهرة التهرب الضريبي في السودان في العام 2022 م وتمثلت مشكلة الدراسة في هل ساهمت القوانين والتشريعات الخاصة بالاعفاءات الضريبية في تقليل معدلات الفاقد الضريبي في السودان (الحد من ظاهرة التهرب الضريبي) , يتبع المنهج الوصفي التحليلي والحزمه الاحصائية SPSS في التحليل وتقوم الدراسة علي فرضية اساسية وهي فرضية العدم الاتية: لا يوجد اثر للاعفاءات الضريبية في الحد من ظاهرة التهرب. توصلت الدراسة إلي نتائج عامة وخاصة أهمها: رفض الفرضية الاساسية في الدراسة وان الاعفاءات الضريبية تؤدي لتحقيق العدالة الضريبية بنسبة استجابة كبيرة من عينة الدراسة من الموظفين بديوان الضرائب والمكلفين بالضريبة باوساط حسابية بلغت 4.17 و 3.89 علي التوالي . اوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها: زيادة دور الرقابة على موظفي الضريبة ، وذلك في سبيل تقليل التهرب الضريبي و إعادة النظر في التعديلات الضريبية وتخفيف معدلاتها في بعض القطاعات حسب الدخل وذلك تأميناً لاستمرار التوازن التجاري في السوق.

الكلمات المفتاحية: الاعفاءات الضريبية ، التهرب الضريبي ، التشريعات الضريبية ، السلطة الضريبية ، الاقرار الضريبي.

مقدمة:

يمثل النظام الضريبي الفاعل احد أهم المقاييس المستخدمة في تقييم الأداء الاقتصادي ، وتعتبر الضريبة أداة مهمة من أدوات السياسة المالية، إذ لم يعد يقتصر دورها على الهدف المالي بل أتسعت أهدافها لتشمل أهدافاً اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، ويأتي في مقدمة هذه الأهداف تحقيق التوازن الاقتصادي، والاجتماعي، وإعادة توزيع الدخل وتشجيع فروع الإنتاج، والاستثمار أولويات التنمية. ولغرض تحقيق هذه الاهداف لجأ المشرع الضريبي في معظم دول العالم ومنها السودان إلى إصدار العديد من التشريعات الضريبية ومنها الاعفاءات الضريبية. إذ تُعد الاعفاءات الضريبية احدى أدوات السياسة الضريبية التي تسعى عن طريقها السلطة المالية لتحقيق عدد من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية والحد من تهرب المكلفين من الضريبة. كما إن هذه الاعفاءات جاءت لتخفيف الاعباء الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مستواها لشرائح محددة من المكلفين مما يجعلهم يشعرون بمسؤولياتهم الاقتصادية والاجتماعية تجاه المجتمع. وجاءت هذه الدراسة للتعرف على ماهية الإعفاءات الضريبية ومعرفة مدى تأثيرها على الحد من ظاهرة التهرب الضريبي في السودان.

2- مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال الأساسي الآتي :

إلي أي مدى ساهمت القوانين والتشريعات الخاصة بالاعفاءات الضريبية في تقليل معدلات الفاقد الضريبي في السودان (الحد من ظاهرة التهرب الضريبي) ؟

3- اهداف الدراسة

تسعي الدراسة الى تحقيق عدد من الاهداف أهمها ما يأتي :

- 1- التعرف على ماهية التهرب الضريبي ومعرفة اسبابه.
- 2- التعرف على دور الاعفاءات الضريبية (متغير مستقل) للحد من ظاهرة التهرب الضريبي في السودان (متغير تابع) .

4- اهمية الدراسة

يمكن تحديد اهمية الإعفاءات الضريبية فيما يلي : الاعفاءات الضريبية تعد من المحفزات التي يمنحها المشرع الضريبي لحث المكلفين على تقديم اقراراتهم دون اللجوء إلى التهرب الضريبي من أجل رفد الخزينة العامة للدولة بالأموال اللازمة التي تساعد على تحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن التحقق من الدور الذي تؤديه الاعفاءات الضريبية في الحد من تهرب المكلفين من دفع الضريبة ومدى ادراكهم لمسؤولياتهم الاجتماعية اتجاه مجتمعهم.

5- فرضيات الدراسة

يعتمد البحث على فرضية العدم الرئيسية الآتية:

"لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للإعفاءات الضريبية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي".

ويتفرع من هذه الفرضية فرضيتين عدميتين فرعيتين هما :

1- "لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للاعفاءات الضريبية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي من وجهة نظر ديوان الضرائب .
2- "لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للاعفاءات الضريبية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي من وجهة نظر المكلفين بالضريبة".

6 - منهجية الدراسة

يستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي و سنقوم بتطبيق هذه الدراسة ميدانيا في السودان عبر ديوان الضرائب . هذا فيما يتعلق بالجانب النظري للدراسة . اما في الجانب التطبيقي سيتم التحقق من الفرضيات الموضوعية باستخدام الحزمة الاحصائية الاجتماعية SPSS عبر منهجية المسح الميداني .

7 - مجتمع وحدود الدراسة

الجانب العملي يمثل دراسة ميدانية ستعتمد على نموذجي استمارتي استبيان. يجرى توزيع النموذج الأول على عينة من المكلفين المشمولين بالتحاسب الضريبي (أصحاب المهن والصنائع) وسيبلغ عددهم (50) مكلف، والنموذج الثاني سيتم توزيعه على عينة من منتسبي ديوان الضرائب تضم (50) موظفاً. وذلك لغرض تحقيق بعض أهدافه واختبار فرضيته الرئيسة. اما فيما يتعلق بحدود الدراسة فهي جغرافيا تغطي جمهورية السودان في العام 2022م.

8 - مصادر البيانات

تعتمد الدراسة على المصادر الاولية (الاستبيان والمسح الميداني) . وتعتمد كذلك على المصادر الثانوية من كتب ومراجع ودوريات ذات صلة .

9 - مفهوم الاعفاء الضريبي

يمثل الإعفاء الضريبي تنازل الدولة عن حقها في فرض الضريبة وتحصيلها على إيراد خاضع لها أصلاً في قوانينها الضريبية ، بمعنى آخر فإن ما كل هو معفي من الضريبة يكون خاضعاً لها أصلاً اما ما يكون غير خاضع للضريبة فهو ما لا يدخل في نطاقها من الأساس. (السلامين، الدقة، 2014) . ونعني أيضاً بالإعفاء الضريبي هو عدم فرض الضريبة على دخل معين بشكل مؤقت أو دائم وذلك ضمن القانون (الحاج، 1999) . ويعرف العفو الضريبي على أنه " برامج يمنح فرصة وحيدة للمولين المكلفين بدفع الضرائب والفوائد الماضية دون أن يكونوا موضوعاً للعقاب القانوني . (رقد ي، 2015) . وتتعدد التعريفات الخاصة بالعفو الضريبي ، ولكن لكثرة التحليلات الاحصائية الخاصة بالدراسة نقتصر تعريفها على ماسبق ويمكن مما سبق ملاحظة ان الحد من التهرب الضريبي هو احد الاهداف الاساسية للاعفاءات الضريبية والتي يرجي تحقيقها.

10 - هيكل النظام الضريبي في السودان

النظام الضريبي في السودان مجموعة من النصوص وردت في قانون التنمية الاجتماعية لسنة 2007 ، دستور السودان المؤقت لعام 2005 ، قانون الضريبة على القيمة المضافة لسنة 1999 ، قانون قسمة الموارد المالية لسنة

1999 ، قانون ضريبة الدخل لسنة 1986 ، قانون رسم الدمغة لسنة 1986 ، وقانون ضريبة الارباح الرأسمالية لسنة 1986 ، وقانون أجمارك لسنة 1986 ، وقوانين الضرائب الولائية . ويمكن إضافة قانون الزكاة لسنة 2001 لهذه النصوص ، باعتبار انها تفرض على نفس الوعاء . وهذه تشكل مجتمعة النظام الضريبي في السودان . (وزارة المالية الاتحادية ، ادارة الإيرادات 2017م).

11 - اهم توصيات لجان الاصلاح الضريبي في السودان

تشكلت خمس لجان للإصلاح الضريبي نستعرضها فيما يلي : (وزارة المالية ، مرجع سابق ، 2017).

- 1 - لجنة 1983 : توصلت الى ان النظام الضريبي السوداني في مجمله لا يتصف بالمرونة الكافية .
- 2 - لجنة 1987 : اوصت بإلزام جميع الممولين بالبطاقة الضريبية وإنشاء قسم مكافحة التهرب الضريبي .
- 3 - لجنة 1994 : اوصت بان تتم مراجعة شاملة للقوانين . كما اوصت بالنظر في تطبيق القيمة المضافة .
- 4 - لجنة 2006 : اوصت بإنشاء مراكز ضريبية وتخفيض السعر من 35% الي 20% وقبول الحسابات المراجعة والعمل بنظام التقدير الذاتي .
- 5 - لجنة 2014 : اوصت بتوسيع قاعدة الضرائب مع تعديل بعض الاسعار . كما اوصت للجنة بتعديلات تشريعية لمواكبة التطورات في العمل الضريبي ، مع اعداد مقترح مشروع لتعديل قانون ضريبة الدخل لعام 1986م .

12 - اهم التطورات النوعية في النظام الضريبي في السودان (2007م – 2017م)

- تطبيق نظام الضريبة على القيمة المضافة 2000م .
- نظام النافذة الواحدة (المراكز الضريبية) 2004م .
- تطبيق التقدير الذاتي لضريبة ارباح الاعمال 2007م .
- تطبيق نظام الادارة بالمهام 2008م .
- تطبيق نظام الرقم التعريفي 2010م .
- توسيع المظلة الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي 2013م .
- تدشين المرحلة الاولى من مشروعات الحوسبة 2016م .
- اللجنة العليا لادارة التغيير 2014م (وزارة المالية مرجع سابق 2017م)

13 - عينة الدراسة والصدق والثبات لاداة الدراسة

تم تصميم استمارتي استبيان ، كل استمارة تحتوي علي 20 فقرة بمعدل 10 فقرات للاجابة علي كل محور من المحاور بالنسبة للموظفين بديوان الضرائب للمتغير المستقل والمتغير التابع ، وبالنسبة للمكلفين بالضريبة للمتغير المستقل

والمتمغير التابع , ليكون اجمالي الفقرات 40 فقرة . و يستخدم معامل الثبات (ألفا كرونباخ) للحكم على دقة قياس مفاهيم الدراسة،

جدول رقم (1)

القيمة المتوسطة لمعامل ألفا كرونباخ لاختبار ثبات الاستبيان لابعاد الادارة الضريبية

عدد العناصر	معامل ألفا كرونباخ
50	0.82

المصدر: إعداد الباحث (من بيانات الاستبيان – 2022م).

جدول رقم (2)

القيمة المتوسطة لمعامل ألفا كرونباخ لاختبار ثبات الاستبيان لابعاد المكلفين بالضريبة

عدد العناصر	معامل ألفا كرونباخ
50	0.85

المصدر: إعداد الباحث (من بيانات الاستبيان – 2022م).

جدول رقم (3)

القيمة المتوسطة لمعامل ألفا كرونباخ لاختبار ثبات الاستبيان الكلي لبعدي الدراسة

عدد العناصر	معامل ألفا كرونباخ
100	0.88

المصدر: إعداد الباحث (من بيانات الاستبيان – 2022م).

فيما يتعلق بالصدق الكلي للاستبيان ومن خلال معامل الثبات نجد انه يساوي $0.93 = \sqrt{0.88}$. و تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي للخمسة خيارات (اوافق بشدة، اوافق، محايد، لا اوافق، لا اوافق بشدة) حسب الاوزان المحددة للاختبار ، وتم استخدام المتوسط المرجح لاوزان مقياس ليكارت الخماسي علما ان طول الفترة المستخدمة هي 5/4، أي حوالي 0.80، وقد حسبت الفترة على اساس ان الارقام 1،2،3،4،5 بينها 4 مسافات. وتم حساب الوسط الفرضي بالقيمة (3) .

14 - اجراءات الدراسة

اولا : تحليل المتمغير المستقل و المتمغير التابع من الادارة الضريبية (ديوان الضرائب) :

1 - يوضح الجدول رقم (4) ادناه آراء المجيبين من موظفي ديوان الضرائب عينة البحث بشأن المحور الأول من الاستبيان المتعلق بالاعفاءات الضريبية وهي كالآتي :

جدول رقم (4)

آراء المجيبين عينة البحث من موظفي ديوان الضرائب بشأن المتغير المستقل (الاعفاءات الضريبية)

معامل الارتباط	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	لا او افق بشدة		لا او افق		محايد		او افق		او افق بشدة		الفقرات
			%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
0.19	0.74	4.10	0.14	7	0	0	0.06	3	0.6	30	0.2	10	1 تؤدي الاعفاءات الضريبية المنصوص عليها بموجب القوانين والتشريعات الضريبية إلى تقليل النزاعات بين المكلفين والسلطة الضريبية.
0.18	0.73	4.17	0.08	4	0	0	0.04	2	0.58	29	0.3	15	2 تؤدي الاعفاءات الضريبية إلى تحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين من خلال مراعاة ظروفهم الشخصية والعائلية
0.28	1.01	3.62	0.14	7	0.02	1	0.18	9	0.54	27	0.12	6	3 تساعد الاعفاءات الضريبية المنصوص عليها بموجب القانون على زيادة اعداد المكلفين الخاضعين للضريبة.
0.19	0.75	4.06	0.08	4	0	0	0.06	3	0.64	32	0.22	11	4 تؤدي الاعفاءات الضريبية إلى خلق حافز لدى المكلفين للتحاسب الضريبي.
0.28	1.01	3.62	0.14	7	0.04	2	0.14	7	0.58	29	0.1	5	5 تشجع الاعفاءات الضريبية الممنوحة بموجب قانون ضريبة الدخل المكلفين على تسديد مبلغ الضريبة بدون تأخير
0.26	0.92	3.48	0.24	12	0	0	0.2	10	0.5	25	0.06	3	6 تؤدي الاعفاءات الضريبية إلى منع الازدواج الضريبي على دخول المكلفين.
0.23	0.92	4.02	0.12	6	0.02	1	0.06	3	0.52	26	0.28	14	7 يؤدي استخدام التقنيات الحديثة في تطبيق الاعفاءات إلى زيادة كفاءة موظفي السلطة الضريبية.
0.18	0.74	4.19	0.08	4	0	0	0.04	2	0.56	28	0.32	16	8 يؤدي نشر القوانين والتعليمات الخاصة بتطبيق الاعفاءات الضريبية من قبل السلطة الضريبية إلى زيادة الثقة بين المكلفين وموظفي السلطة المذكورة.
0.22	0.84	3.81	0.12	6	0	0	0.12	6	0.64	32	0.12	6	9 عندما يتم تحديد الاعفاءات الضريبية للمكلف بشكل يتوافق مع القوانين والتشريعات النافذة تتأثر الإيرادات الضريبية ايجابياً.

0.28	1.11	3.98	0.1	5	0.04	2	0.1	5	0.4	20	0.36	18	تولد كثرة التعديلات على القوانين الخاصة بالاعفاءات الضريبية ارباكاً لدى موظفي السلطة الضريبية في تحديد الدخل الخاضع للضريبة	10
0.12	0.48	3.89											المجموع العام	

المصدر: إعداد الباحث (من بيانات الاستبيان - 2022م).

- يتفق المجيبون للفقرة (1) , (2) , (3) , (4) , (5) في معظم اجاباتهم بدرجات اتفاق مختلفة " وهذا ما يؤكد الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (4.10) , (4.17) , (3.62) , (4.06) , (3.62) علي التوالي لكل فقرة . وهو اكبر من الوسط الحسابي الفرضي في الدراسة والذي يساوي (3) ويشير ذلك الي ان اجابات العينة المبحوثة نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الايجابي اي الموافقة عليها . وبالنظر الي جدول الانحراف المعياري فيما يتعلق بالخمس فقرات ومعامل الاختلاف , يلاحظ انخفاض نسبة التشتت وهذا يشير الي تجانس اجابات العينة المبحوثة.

- يتفق المجيبون للفقرة (6) , (7) , (8) , (9) , (10) في معظم اجاباتهم بدرجات اتفاق مختلفة " وهذا ما يؤكد الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (3.48) , (4.02) , (4.19) , (3.81) , (3.98) علي التوالي لكل فقرة . وهو اكبر من الوسط الحسابي الفرضي في الدراسة والذي يساوي (3) ويشير ذلك الي ان اجابات العينة المبحوثة نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الايجابي اي الموافقة عليها . وبالنظر الي جدول الانحراف المعياري فيما يتعلق بالخمس فقرات ومعامل الاختلاف , يلاحظ انخفاض نسبة التشتت وهذا يشير الي تجانس اجابات العينة المبحوثة.

- تشير النتائج المتعلقة بالمحور الأول من الاستبيان المبينة في الجدول رقم (4) اعلاه الي أن قيمة الوسط الحسابي العام للمحور المذكور بلغت (3.89) مما يعني أن آراء عينة البحث اتجهت نحو الاتفاق على فقراته وبانحراف معياري مقداره (0.48) , ومعامل اختلاف (0.12) والذي يمثل نسبة تشتت قليلة تشير الي التجانس لكل المحور.

2 - يوضح الجدول رقم (5) ادناه آراء المجيبين من موظفي ديوان الضرائب عينة البحث بشأن المحور الثاني من الاستبيان المتعلق بالتهرب الضريبي والتي كانت نتائجه كالآتي :

- يتفق المجيبون للفقرة (1) , (2) , (3) , (4) , (5) في معظم اجاباتهم بدرجات اتفاق مختلفة " وهذا ما يؤكد الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (3.98) , (4.04) , (4.06) , (4.77) , (4.62) علي التوالي لكل فقرة وهو اكبر من الوسط الحسابي الفرضي في الدراسة والذي يساوي (3) ويشير ذلك الي ان اجابات العينة المبحوثة نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الايجابي اي الموافقة عليها . وبالنظر الي جدول الانحراف المعياري فيما يتعلق بالخمس فقرات ومعامل الاختلاف , يلاحظ انخفاض نسبة التشتت وهذا يشير الي تجانس اجابات العينة المبحوثة.

- يتفق المجيبون للفقرة (6) , (7) , (8) , (9) , (10) في معظم اجاباتهم بدرجات اتفاق مختلفة " وهذا ما يؤكد الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (4.23) , (4.04) , (3.79) , (3.94) , (3.79) علي التوالي لكل فقرة . وهو اكبر من الوسط الحسابي الفرضي في الدراسة والذي يساوي (3) ويشير ذلك الي ان اجابات العينة المبحوثة نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الايجابي اي الموافقة عليها . وبالنظر الي جدول الانحراف المعياري فيما يتعلق بالخمس فقرات ومعامل الاختلاف , يلاحظ انخفاض نسبة التشتت وهذا يشير الي تجانس اجابات العينة المبحوثة.

- تشير النتائج المتعلقة بالمحور الثاني من الاستبيان المبينة في الجدول رقم (5) ادناه ألي أن قيمة الوسط الحسابي العام للمحور المذكور بلغت (4.16) مما يعني أن آراء عينة البحث اتجهت نحو الاتفاق على فقراته وبانحراف معياري مقداره (0.40)، ومعامل اختلاف (0.10) والذي يمثل نسبة تشتت قليلة تشير الي التجانس لكل المحور. ويمكن متابعة التعليق اعلاه بالنظر الي الجدول رقم (5) ادناه :

جدول رقم (5)

آراء المجيبين عينة البحث من موظفي ديوان الضرائب بشأن المتغير التابع (التهرب الضريبي)

معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	لا او افق بشدة		لا او افق		محايد		او افق		او افق بشدة		الفقرات
			%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
0.18	0.73	3.98	9.6	5	0	0	.06	3	.86	34	0.16	8	1 تؤدي دقة حصر المكلفين من قبل السلطة الضريبية إلى الحد من التهرب الضريبي.
0.20	0.79	4.04	17.3	9	0	0	.04	2	.52	26	0.26	13	2 تسهم التقنيات الحديثة (الحاسبات مثلاً) المستخدمة في تحصيل الضرائب في الحد من التهرب الضريبي.
0.18	0.73	4.06	11.5	6	.02	1	0	0	.66	33	0.2	10	3 تشجع أوجه الانفاق الحكومي الصحيحة للإيرادات الضريبية في الحد من ظاهرة تهرب المكلفين من دفع الضريبة .
0.09	0.43	4.77	0	0	0	0	0	0	.24	12	9.76	38	4 يسهم تطبيق نظام المكافآت والحوافز المالية في الهيئة العامة للضرائب في الحد من الفساد الإداري والمالي.
0.17	0.80	4.62	1.9	1	0	0	.06	3	.18	9	0.74	37	5 يؤدي نشر القوانين والانظمة والتعليمات الضريبية من قبل السلطة الضريبية إلى زيادة الوعي الضريبي للمكلف مما يقلل حالات التهرب الضريبي.
0.25	1.06	4.23	11.5	6	0	0	.12	6	.2	10	9.56	28	6 ينتج التهرب الضريبي من قبل المكلف عند اخفاء المعلومات عن السلطة الضريبية.
0.20	0.82	4.04	1.9	1	0	0	.04	2	.7	35	0.24	12	7 يؤدي عدم وضوح النص التشريعي الضريبي وتعديله باستمرار إلى فسح المجال امام المكلفين للتهرب من دفع الضريبة.

0.29	1.09	3.79	3.8	2	0	0	.02	1	.48	24	0.46	23	يعد ضعف الجزاءات الضريبية المقررة على المخالفين من دفع الضريبة حافزاً للتهرب دون ان تقع تصرفات البعض منهم تحت وطأة القانون.	8
0.23	0.92	3.94	3.8	2	0	0	.02	1	.62	31	0.32	16	يعد ارتفاع معدلات الضرائب أحد الاسباب التي تؤدي إلى زيادة حالات التهرب الضريبي.	9
0.24	0.89	3.79	3.8	2	.02	1	.04	2	.54	27	0.36	18	يؤدي نقص الخبرة لدى موظفي السلطة الضريبية إلى صعوبة تقدير الدخل الخاضع للضريبة وبالتالي زيادة حالات التهرب الضريبي.	10
0.10	0.40	4.16											المجموع العام	

المصدر: إعداد الباحث (من بيانات الاستبيان - 2022م).

ثانياً: تحليل المتغير المستقل والمتغير التابع من المكلفين :

3 - يوضح الجدول رقم (6) ادناه آراء المجيبين من المكلفين عينة البحث بشأن المحور الأول من الاستبيان المتعلق بالاعفاءات الضريبية وهي كالآتي :

- يتفق المجيبون للفقرة (4) " تؤدي الاعفاءات الضريبية إلى تحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين من خلال مراعاة ظروفهم الشخصية والعائلية "، وهذا ما يؤكد الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (3.89) وبانحراف معياري مقداره (0.60) ومعامل اختلاف (0.16) الذي يمثل نسبة تشتت قليلة. وتفيد هذه النتيجة أن نسبة كبيرة من المجيبين يتفقون و بدرجات اتفاق مختلفة - بأن الاعفاءات الضريبية تؤدي إلى تحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين من خلال مراعاة ظروفهم الشخصية والعائلية.

- يتفق المجيبون للفقرة (5) " تؤدي الاعفاءات الضريبية إلى خلق حافز لدى المكلفين للتحاسب الضريبي "، وهذا ما يؤكد الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (3.74) وبانحراف معياري مقداره (0.87) ومعامل اختلاف (0.23) و الذي يمثل نسبة تشتت قليلة. وتعني هذه النتيجة أن نسبة كبيرة من المجيبين يتفقون و بدرجات اتفاق مختلفة - بأن الاعفاءات الضريبية تؤدي إلى خلق حافز لدى المكلفين للتحاسب الضريبي.

- يتفق المجيبون للفقرة (2) " تؤدي الاعفاءات الضريبية المنصوص عليها بموجب القوانين والتشريعات الضريبية إلى تقليل النزاعات بين المكلفين والسلطة الضريبية "، وهذا ما يؤكد الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (3.5) وبانحراف معياري مقداره (1.07) ومعامل اختلاف (0.30) الذي يمثل نسبة تشتت قليلة. وتشير هذه النتيجة إلى أن نسبة كبيرة من المجيبين يتفقون و بدرجات اتفاق مختلفة - بأن الاعفاءات الضريبية المنصوص عليها بموجب القوانين والتشريعات الضريبية تؤدي إلى تقليل النزاعات بين المكلفين والسلطة الضريبية.

- نجد من النتائج المتعلقة بالمحور الأول من الاستبيان الخاص بالمتغير المستقل حسب اراء المكلفين (الاعفاءات الضريبية) والمبينة في الجدول (6) ادناه أن قيمة الوسط الحسابي العام للمحور المذكور بلغت (3.80) وهي اكبر من قيمة الوسط الحسابي الفرضي (3) مما يعني أن اراء عينة البحث أتجهت نحو الاتفاق على فقراته، وبإنحراف معياري مقداره (0.49)، ومعامل أختلاف (0.13) والذي يمثل نسبة تشتت قليلة تشير الي التجانس في كل المحور. ويمكن متابعة ماورد اعلاه بالنظر الي الجدول رقم (6) ادناه الاتي :

جدول رقم (6)

أراء المجيبين عينة البحث من المكلفين بشأن المتغير المستقل (الاعفاء الضريبي)

معامل	الانحراف	الوسط الحسابي	لا او افق بشدة		لا او افق		محايد		او افق		او افق بشدة		الفقرات	
			%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
0.15	0.67	4.58	0.1	5	0.1	5	0.1	5	0.4	20	0.3	15	1	يفتقر اغلب المكلفين إلى المعلومات المتعلقة بالاعفاءات الضريبية المقررة قانوناً على دخولهم.
0.30	1.07	3.5	0	0	0.04	2	0.06	3	0.4	20	0.5	25	2	تؤدي الاعفاءات الضريبية المنصوص علم بموجب القوانين والتشريعات الضريبية إلى تقليل النزاعات بين المكلفين والسلطة الضريبية.
0.28	1.02	3.69	0	0	0.14	7	0.2	10	0.34	17	0.32	16	3	تؤدي الاعفاءات الضريبية المنصوص علم بموجب القوانين والتشريعات إلى تحسين الوضع الاجتماعي للمكلف.
0.16	0.60	3.89	0	0	0	0	0.06	3	0.8	40	0.14	7	4	تؤدي الاعفاءات الضريبية إلى تحقيق العد الضريبية بين المكلفين من خلال مراعاة ظروفهم الشخصية والعائلية.
0.23	0.87	3.74	0	0	0	0	0	0	0.9	45	0.1	5	5	تؤدي الاعفاءات الضريبية إلى خلق حافز للمكلفين للتحاسب الضريبي
0.17	0.67	3.97	0.04	2	0.04	2	0.1	5	0.3	15	0.52	26	6	تعد الاعفاءات الضريبية من أهم الحوافز التي تشجع المكلفين على الاستثمار والادخار
0.27	0.94	3.49	0.04	2	0.06	3	0.12	6	0.68	34	0.1	5	7	يؤدي نشر القوانين والتعليمات الخاصة بتطبيق الاعفاءات الضريبية من قبل السلطة الضريبية إلى زيادة الثقة بين المكلفين وموظفي السلطة المذكورة.
0.28	0.94	3.41	0	0	0.04	2	0.04	2	0.26	13	0.66	33	8	تعد الاعفاءات الضريبية المحددة على وفق النصوص القانونية ملائمة للدخول للمكلفين.

0.1	0.39	3.85	0.04	2	0.06	3	0.1	5	0.4	20	0.4	20	تساعد الاعفاءات الضريبية بموجب قانون التنمية الصناعية المكلفين في زيادة الاستثمار الصناعي	9
0.11	0.41	3.9	0	0	0	0	0.12	6	0.84	42	0.04	2	تسهم الاعفاءات الضريبية بقانون التنمية الصناعية في تشجيع الاستثمار ومن ثم زيادة دخول المكلفين	10
0.13	0.49	3.80											المجموع العام	

المصدر: إعداد الباحث (من بيانات الاستبيان - 2022م).

3 - يوضح الجدول رقم (7) ادناه آراء المجيبين من المكلفين عينة البحث بشأن المحور الثاني من الاستبيان المتعلق بالتهرب الضريبي وهو كالاتي :

جدول رقم (7)

آراء المجيبين عينة البحث من المكلفين بشأن المتغير التابع (التهرب الضريبي)

معامل الارتباط	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	لا او افق بشدة		لا او افق		محايد		او افق		او افق بشدة		الفقرات
			%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
0.20	0.75	3.72	0.1	5	0.1	5	0.1	5	0.3	15	0.4	20	1 تشجع أوجه الانفاق الحكومي الصحيحة لليرادات الضريبية في الحد من ظاهرة تهرب المكلفين من دفع الضريبة
0.25	0.90	3.57	0.04	2	0	0	0.06	3	0.5	25	0.4	20	2 يؤدي نشر القوانين والانظمة والتعليمات الضريبية من قبل السلطة الضريبية إلى زيادة الوعي الضريبي للمكلف مما يقلل حالات التهرب الضريبي.
0.33	0.87	2.66	0.14	7	0	0	0.2	10	0.32	16	0.34	17	3 يساعد العفو الضريبي عن مرتكبي المخالفات الضريبية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.
0.07	0.36	4.9	0	0	0	0	0.06	3	0.14	7	0.8	40	4 تؤدي جسامه العبء الضريبي على دخل المكلف إلى بذل قصارى جهده للتهرب من دفع الضريبة.
0.16	0.69	4.35	0	0	0	0	0	0	0.1	5	0.9	45	5 يؤدي تعقيد الاجراءات الروتينية المستخدمة من قبل السلطة الضريبية وتعددتها إلى التهرب الضريبي

0.11	0.45	4.28	0.04	2	0.04	2	0.1	5	0.52	26	0.3	15	يؤدي احتواء قانون ضريبة الدخل على العديد من الثغرات في نصوصها القانونية إلى زيادة ظاهرة التهرب الضريبي	6
0.15	0.58	3.97	0.06	3	0.04	2	0.12	6	0.1	5	0.68	34	يؤدي تفشي ظاهرة التهرب الضريبي وشيوعه في نوع معين من الأنشطة الاقتصادية إلى تشجيع المكلفين للعمل في هذه الأنشطة	7
0.08	0.32	3.98	0.04	2	0	0	0.04	2	0.66	33	0.26	13	يساعد الازدواج الضريبي المكلف على التهرب من دفع الضريبة	8
0.12	0.47	4.04	0.06	3	0.04	2	0.1	5	0.4	20	0.4	20	تؤدي كثرة التعديلات في النصوص التشريعية الضريبية إلى افساح المجال امام المكلفين لممارسة حالات التهرب الضريبي	9
0.07	0.29	4.09	0	0	0	0	0.12	6	0.04	2	0.84	42	يؤدي نقص الخبرة لدى موظفي السلطة الضريبية إلى صعوبة تقدير الدخل الخاضع للضريبة وبالتالي زيادة حالات التهرب الضريبي	10
0.05	0.18	3.96											المجموع العام	

المصدر: إعداد الباحث (من بيانات الاستبيان - 2022م).

- يتفق المجيبون للفقرة (10) " يؤدي نقص الخبرة لدى موظفي السلطة الضريبية إلى صعوبة تقدير الدخل الخاضع للضريبة وبالتالي زيادة حالات التهرب الضريبي "، وهذا ما يؤكد الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (4.09) وبإنحراف معياري مقداره (0.29) ومعامل أختلاف (0.07) والذي يمثل نسبة تشتت قليلة جداً. وتشير هذه النتيجة على أن نسبة كبيرة جداً من المجيبين يتفقون اتفاقاً تاماً - بأن نقص الخبرة لدى موظفي السلطة الضريبية يؤدي إلى صعوبة تقدير الدخل الخاضع للضريبة وبالتالي زيادة حالات التهرب الضريبي.

- يتفق المجيبون للفقرة (1) " تشجع أوجه الانفاق الحكومي الصحيحة للإيرادات الضريبية في الحد من ظاهرة تهرب المكلفين من دفع الضريبة "، وهذا ما يؤكد الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (3.72) وبإنحراف معياري مقداره (0.75) ومعامل أختلاف (0.20) والذي يمثل نسبة تشتت قليلة جداً.

- يتفق المجيبون للفقرة (2) " يؤدي نشر القوانين والانظمة والتعليمات الضريبية من قبل السلطة الضريبية إلى زيادة الوعي الضريبي للمكلف مما يقلل حالات التهرب الضريبي "، وهذا ما يؤكد الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (3.57) وبإنحراف معياري مقداره (0.90) ومعامل أختلاف (0.25) والذي يمثل نسبة تشتت قليلة جداً. وتعني هذه النتيجة إلى أن جميع المجيبين يتفقون و بدرجات اتفاق مختلفة - بأن نشر القوانين والانظمة والتعليمات الضريبية من قبل السلطة الضريبية يؤدي إلى زيادة الوعي الضريبي للمكلف مما يقلل حالات التهرب الضريبي.

- نجد من النتائج المتعلقة بالمحور الثاني من الاستبيان الخاص بالمتغير التابع حسب اراء المكلفين (التهرب الضريبي) والمبينة في الجدول رقم (7) اعلاه أن قيمة الوسط الحسابي العام للمحور المذكور بلغت (3.96) وهي اكبر من قيمة الوسط الحسابي الفرضي (3) مما يعني أن اراء عينة البحث أتجهت نحو الاتفاق على فقراته، وبانحراف معياري مقداره (0.18)، ومعامل أختلاف (0.05) والذي يمثل نسبة تشتت قليلة تشير الي التجانس في كل المحور.

عند مقارنة النتائج في المحور الاول والمحور الثاني فيما يتعلق بالمتغير التابع والمتغير المستقل لعينتي البحث موظفي ديوان الضرائب والمكلفين ، نصل الي النتائج الاتية :

اولا: وتؤكد هذه النتائج بخصوص المتغير المستقل (الاعفاءات الضريبية) ان اتفاق عينة موظفي السلطة الضريبية كان اعلى من عينة المكلفين في العديد من المحاور وذلك عند تتبع الوسط الحسابي في جميع المحاور العشرة في الجدول (4) والجدول (6)، حيث بلغ الوسط الحسابي العام لاجابات الموظفين بديوان الضرائب (3.90)، بينما بلغ الوسط الحسابي العام لاجابات المكلفين علي ذات المحور (3.8).

ثانيا: تؤكد هذه النتائج بخصوص المتغير التابع (التهرب الضريبي) ان اتفاق عينة موظفي السلطة الضريبية كان اعلى منه في عينة المكلفين. في العديد من المحاور وذلك عند تتبع الوسط الحسابي في جميع المحاور العشرة في الجدول (5) والجدول (7)، وايضا بتتبع الوسط الحسابي العام لكل اجابات المحور ، حيث بلغ الوسط الحسابي العام لاجابات الموظفين بديوان الضرائب (4.6)، بينما بلغ الوسط الحسابي العام لاجابات المكلفين علي ذات المحور (3.96).

ثالثا: تحليل الفرضية الاساسية في الدراسة حسب وجهات نظر الموظفين بديوان الضرائب :

جدول (8)

قيمة معامل التحديد ، قيمة معلمة الانحدار ، قيمة (T) ومعنويتها وقيمة دوربن- واتسون

معامل التحديد R ²	معامل التحديد المعدل	قيمة معلمة الانحدار	قيمة T المحسوبة	معنوية قيمة t	قيمة دوربن واتسون	القرار بوجود مشكلة الارتباط الذاتي
% 73	% 71	0.65	10.35	معنوي تحت مستوى دلالة 5% و 1%	2.00	لا توجد مشكلة

المصدر: إعداد الباحث (من بيانات الاستبيان – 2022م).

اعتمد البحث على الفرضية العدمية الفرعية الأولى التي تفيد بأنه "لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للاعفاءات الضريبية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي من وجهة نظر الادارة الضريبية". وقد جرى اختبار هذه الفرضية عن طريق تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression Analysis) إذ تم حساب دالة إنحدار الاعفاءات الضريبية واثرها على ظاهرة التهرب الضريبي بالاعتماد علي اجابات الموظفين بديوان الضرائب وفقا للمحور الاول للمتغير المستقل (الاعفاءات الضريبية) ، والمحور الثاني للمتغير التابع (التهرب الضريبي) ، والحصول على النتائج التي يلخصها جردول (8) . ويتضح من الجدول المذكور ان النتائج قد أظهرت معنوية اختبار (T) التي بلغت قيمتها (10.35)، اذ كانت اكبر عند مستوى

الدلالة (0.05 و 0.01) وهذا ما يؤكد صحة الاثر السابق و لذا يتم رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة وهي وجود أثر ذو دلالة معنوية للاعفاءات الضريبية للحد من ظاهرة التهرب الضريبي (يستخدم هذا الاختبار من أجل دراسة الاختلاف بين متوسط عينة واحدة ومتوسط معروف مسبقاً، وهو من الاختبارات الإحصائية المعلمية، فبعد تطبيق الاختبار نأخذ قيمة المعنوية significance ونقارنها مع 0.05 فنجد حالتين : إذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 فإنه لا يوجد اختلاف معنوي بين المتوسطين وإذا كانت القيمة الاحتمالية اقل من او يساوى 0.05 فإن الاختلاف معنوي بين المتوسطين) ، فضلاً عن ذلك لم يكن هناك وجود لمشكلة الارتباط الذاتي حيث كانت قيمة دربن - واتسون هي (2) ويمكن معرفة ذلك بالنظر لمخطط الاختبار .

كذلك يلاحظ من الجدول (8) ان قيمة معامل التحديد (R^2)، والذي يُعد مقياساً وصفيّاً يستخدم في تفسير مدى تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع ، وتمثل نسبتة الانخفاض في الأخطاء عند استخدام معادلة الانحدار، والذي كان مقداره (73%)، بينما معامل التحديد المعدل كان مقداره (71%) وقيم معاملات التحديد تمثل مقدار تأثير الاعفاءات الضريبية من التغيرات في ظاهرة التهرب الضريبي ، وباقي النسبة المئوية المكملة تعود الى متغيرات أُخرى لم يتم التطرق إليها في هذا البحث (معامل عدم التحديد) . اما قيمة معلمة الانحدار البالغة (0.73) فتفسر بأن الارتفاع في قيمة الاعفاءات الضريبية بمقدار (1%) يؤدي إلى ارتفاع الحد من ظاهرة التهرب الضريبي بمقدار (73%). وتشير هذه النتيجة إلى رفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى بأنه "لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للاعفاءات الضريبية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي من وجهة نظر الادارة الضريبية"، وقبول الفرضية الفرعية الأولى البديلة بأن الاعفاءات الضريبية لها أثر معنوي وايجابي على الحد من ظاهرة التهرب الضريبي حسبما تراه الإدارة الضريبية.

رابعا : تحليل الفرضية الاساسية في الدراسة حسب وجهات نظر المكلفين بالضريبة :

جدول (9)

قيمة معامل التحديد ، قيمة معلمة الانحدار، قيمة (T) ومعنويتها وقيمة دوربن _ واتسون

القرار بوجود مشكلة الارتباط الذاتي	قيمة دوربن واتسون	معنوية قيمة t	قيمة T المحسوبة	قيمة معلمة الانحدار	معامل التحديد المصحح	معامل التحديد R^2
لا توجد مشكلة	2.20	معنوي تحت مستوى دلالة 5%	12.21	0.46	67%	69%

المصدر: إعداد الباحث (من بيانات الاستبيان – 2022م).

وضعت الدراسة الحالية الفرضية العدمية الفرعية الثانية التي مفادها أنه " لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للاعفاءات الضريبية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي من وجهة نظر المكلفين". وقد جرى اختبار هذه الفرضية عن طريق تحليل الانحدار البسيط إذ تم حساب دالة إنحدار الاعفاءات الضريبية على الحد من التهرب الضريبي والحصول على النتائج التي تم تلخيصها في جدول (9). ويتضح من الجدول المذكور ان النتائج قد أظهرت معنوية اختبار T التي بلغت قيمتها (12.21)،

اذ كانت اكبر عند مستوى الدلالة (0.05 و 0.01) وهذا ما يؤكد صحة الاثر السابق ومن ثم فأن هذه النتيجة تؤدي إلى رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة وهي يوجد أثر ذو دلالة معنوية للاعفاءات الضريبية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، فضلاً عن أنه لم يكن هناك وجود لمشكلة الارتباط الذاتي كون قيمة درين _ واتسون هي (2.20). كذلك يلاحظ من الجدول (9) ان قيمة معامل التحديد (R^2)، والذي يُعد مقياساً وصفيّاً يستخدم في تفسير مدى فائدة معادلة الانحدار في تقدير القيم، ويمثل نسبة الانخفاض في الأخطاء عند استخدام معادلة الانحدار، والذي كان مقداره (69%) بينما معامل التحديد المصحح كان مقداره (67%) وقيم معاملات التحديد تمثل مقدار نصيب الاعفاءات الضريبية من الاختلافات في الحد من التهرب الضريبي، وباقي النسبة تعود الى متغيرات أخرى لم يتم التطرق إليها في هذه الدراسة. أما قيمة معلمة الانحدار البالغة (0.46) فتفسر بأن الارتفاع في قيمة الاعفاءات الضريبية بمقدار (1%) يؤدي إلى ارتفاع في الحد من التهرب الضريبي بمقدار (46%). وهذه النتيجة يتم رفض الفرضية العدمية الفرعية الثانية للبحث التي مفادها أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للاعفاءات الضريبية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي من وجهة نظر المكلفين" وقبول الفرضية البديلة بأن الاعفاءات الضريبية لها أثر معنوي وايجابي في الحد من التهرب الضريبي كما يرى ذلك المكلفين.

15 - تحليل البيانات الاساسية في الاستبيان

جدول رقم (10)

النوع

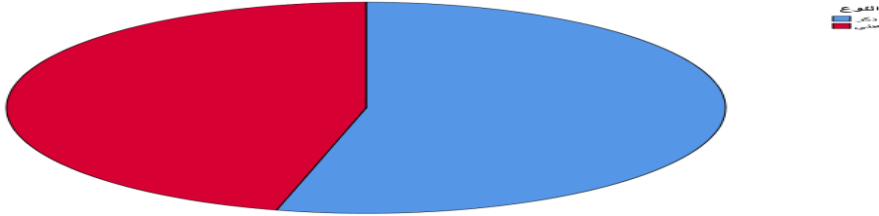
النوع	التكرار في الموظفين	النسبة المئوية	التكرار في المكلفين	النسبة المئوية
ذكر	27	54%	43	86.0%
انثى	23	46%	7	14.0%
مجموع	50	100%	50	100.0%

المصدر: اعداد الباحث (من بيانات الاستبيان - 2022م).

نلاحظ من الجدول اعلاه بأن المبحوثين من افراد العينة للموظفين كانوا من فئة الذكور 54% والإناث بنسبة 46% بالنسبة للعاملين. وأن المبحوثين من افراد العينة كانوا من فئة الذكور 86% والإناث بنسبة 14% بالنسبة للمكلفين

شكل رقم (1)

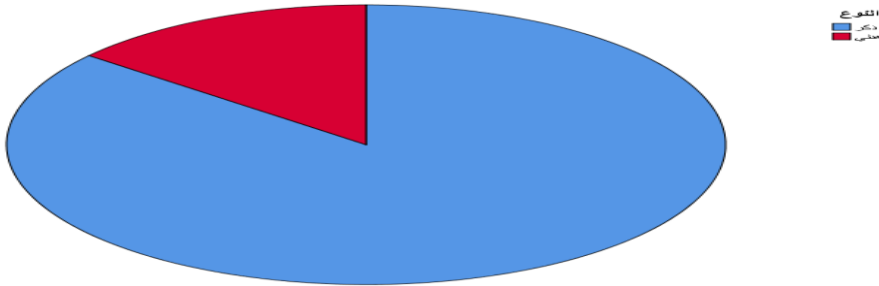
الرسم الدائري لمتغير النوع بالنسبة للموظفين بديوان الضرائب



المصدر: اعداد الباحث (من بيانات الاستبيان – 2022م).

شكل رقم (2)

الرسم الدائري لمتغير النوع بالنسبة للمكلفين بالضريبة



المصدر: اعداد الباحث (من بيانات الاستبيان – 2022م).

جدول رقم (11)

العمر

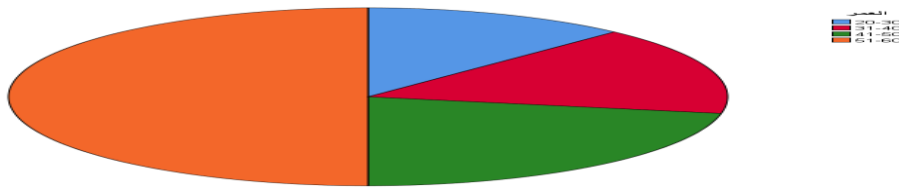
النسبة المئوية %	التكرار للمكلفين	النسبة المئوية %	التكرار للموظفين	العمر
4.0%	2	12.0%	6	20 - 30
24.0%	12	16.0%	8	31 - 40
44.0%	22	22.0%	11	41 - 50
28.0%	14	50.0%	25	51 - 60
100.0%	50	100.0 %	50	حجم العينة الكلى

المصدر: إعداد الباحث (من بيانات الاستبيان – 2022م).

نلاحظ من الجدول اعلاه بأن أكثر المبحوثين من افراد العينة ممن ينتمون للفئة العمرية من 51 حتى 60 حيث بلغ عددهم 25 فرداً بنسبة مئوية 50% بالنسبة للموظفين . اما بالنسبة للمكلفين فقد كانت الفئة العمرية من 41 – 50 هي الاكثر تكرارا بنسبة بلغت 44%. ويمكن تتبع بقية النسب من الجدول لبيان التكرارات والنسب المئوية المقابلة لها.

شكل رقم (3)

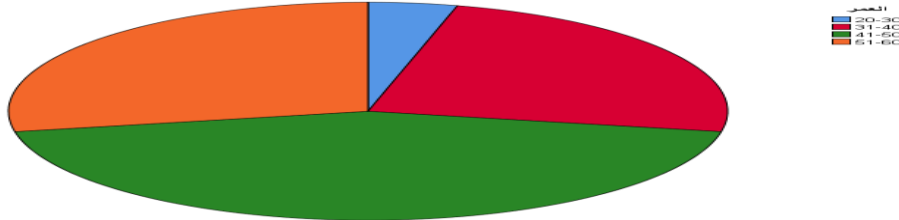
الرسم الدائري لمتغير العمر بالنسبة للموظفين بديوان الضرائب



المصدر: اعداد الباحث (من بيانات الاستبيان – 2022م).

شكل رقم (4)

الرسم الدائري لمتغير العمر بالنسبة للمكلفين بالضريبة



امصدر: اعداد الباحث (من بيانات الاستبيان – 2022م).

جدول (12)

المستوي التعليمي

المستوي التعليمي	التكرار للموظفين	النسبة المئوية %	التكرار للمكلفين	النسبة المئوية %
اساس	7	14.0%	9	14.0%
ثانوي	11	22.0%	11	22.0%
جامعي	21	42.0%	21	42.0%
فوق الجامعي	11	22.0%	9	22.0%

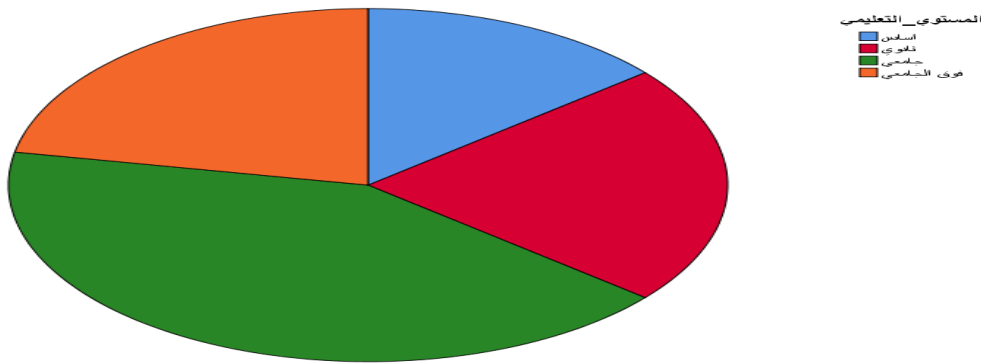
100.0%	50	100.0%	50	حجم العينة الكلي
--------	----	--------	----	---------------------

المصدر: إعداد الباحث (من بيانات الاستبيان – 2022م).

تلاحظ من الجدول أعلاه بأن أكثر المبحوثين من أفراد العينة كان مستواهم التعليمي جامعي حيث بلغ عددهم 21 فرداً بنسبة مئوية 42% في كل من العينتين. ويمكن تتبع بقية النسب المئوية لأعمار المبحوثين من الجدول أعلاه.

شكل رقم (5)

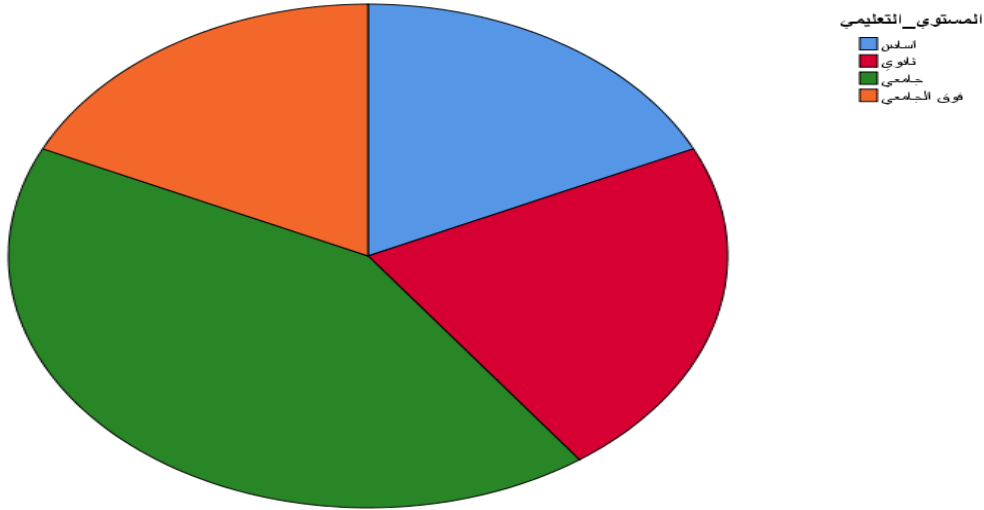
رسم دائري المستوي التعليمي للموظفين بديوان الضرائب



المصدر: إعداد الباحث (من بيانات الاستبيان – 2022م).

شكل رقم (6)

رسم دائري المستوي التعليمي للمكلفين بالضريبة



المصدر: إعداد الباحث (من بيانات الاستبيان – 2022م).

جدول (13)

التخصص الدراسي

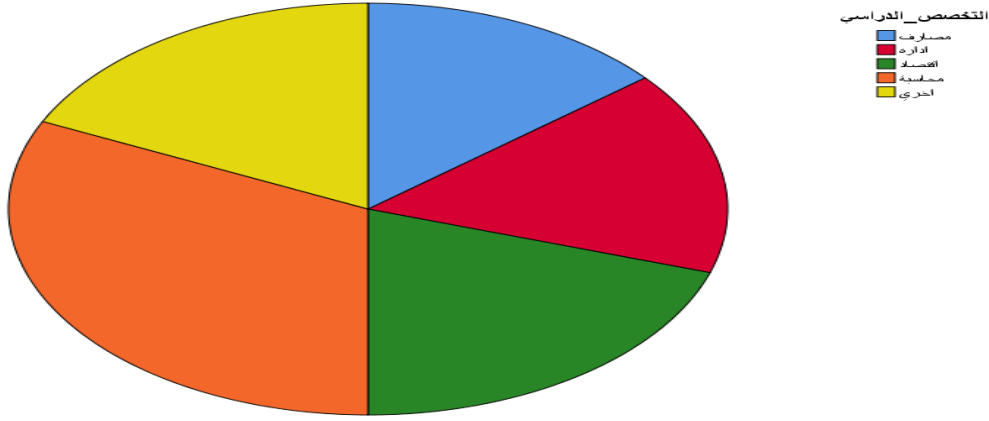
النسبة المئوية %	التكرار للمكلفين	النسبة المئوية %	التكرار للموظفين	المؤهل العلمي
8.0%	4	14.0%	7	مصارف
14.0%	7	16.0%	8	ادارة
0%	0	20.0%	10	اقتصاد
32.0%	16	32.0%	16	محاسبة
46.0%	23	18.0%	9	اخرى
100.0%	50	100.0%	50	حجم العينة الكلي

المصدر: إعداد الباحث (من بيانات الاستبيان – 2022م).

تلاحظ من الجدول أعلاه بأن أكثر المبحوثين من افراد العينة كان تخصصهم التعليمي المحاسبة حيث بلغ عددهم 16 فرداً بنسبة مئوية 32% في كلا العينتين. ويمكن تتبع بقية النسب في التخصصات المختلفة من الجدول .

شكل رقم (7)

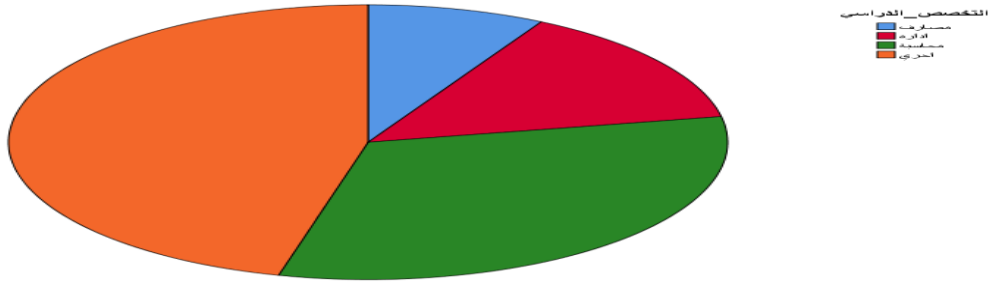
رسم دائري مجال التخصص الدراسي للموظفين بديوان الضرائب



المصدر: إعداد الباحث (من بيانات الاستبيان – 2022م).

شكل رقم (8)

رسم دائري مجال التخصص الدراسي للمكلفين بالضريبة



المصدر: إعداد الباحث (من بيانات الاستبيان – 2022م).

جدول (14)

الوظيفة لموظفي ديوان الضرائب

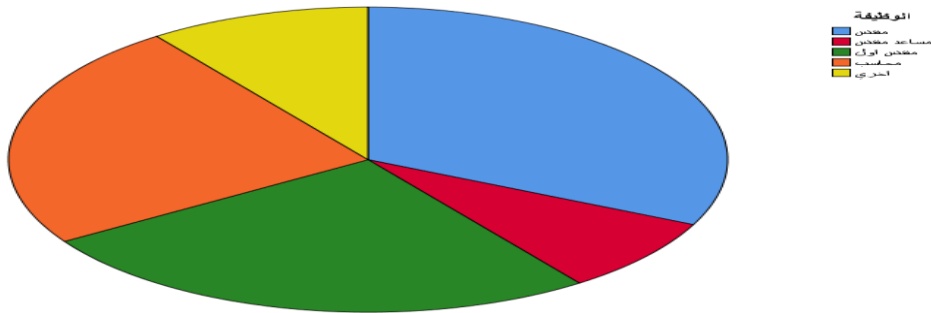
النسبة المئوية %	التكرار	الوظيفة
32.0	16	مفتش
8.0	4	مساعد مفتش
26.0	13	مفتش اول
24.0	12	محاسب
10.0	5	اخرى
100.0	50	حجم العينة الكلي

المصدر: إعداد الباحث (من بيانات الاستبيان – 2022م).

نلاحظ من الجدول أعلاه بأن أكثر المبحوثين من افراد العينة كانت وظيفتهم مفتش اول جاءت بعدها وظيفة المحاسب بنسب مئوية 26% و24% علي التوالي وبتكرارات 13 و 12 علي التوالي . ويمكن تتبع بقية النسب في الوظائف المختلفة من الجدول

شكل رقم (9)

رسم دائري الوظيفة للعاملين بديوان الضرائب



المصدر: إعداد الباحث (من بيانات الاستبيان – 2022م).

جدول (15)

طبيعة النشاط للمكلفين بالضريبة

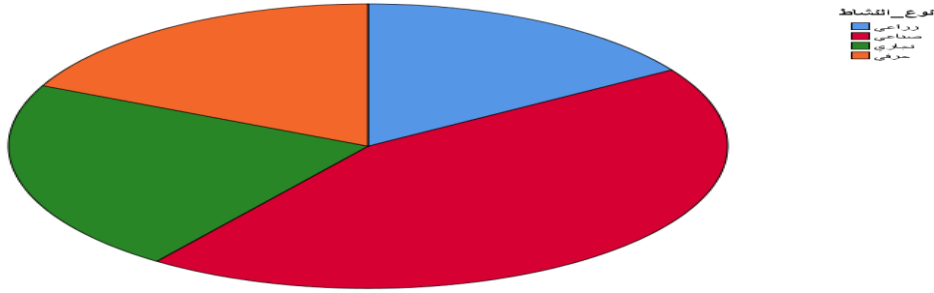
النسبة المئوية %	التكرار	النشاط
16.0%	8	زراعي
44.0%	22	صناعي
22.0%	11	تجاري
18.0%	9	حرفي
0	0	اخرى
%100	8	حجم العينة الكلي

المصدر: إعداد الباحث (من بيانات الاستبيان – 2022م).

كانت نسبة النشاط الصناعي هي الاعلي بين الانشطة , اذ بلغ تكرارها 44% بعدد 22 مكلف , جاء بعدها النشاط التجاري بعدد 11 مكلف ونسبة مئوية بلغت 22% . ويمكن تتبع بقية الانشطة وتكراراتها من الجدول اعلاه.

شكل رقم (10)

رسم دائري لطبيعة النشاط للمكلفين بالضريبة



المصدر: إعداد الباحث (من بيانات الاستبيان – 2022م).

النتائج :

من خلال النتائج اعلاه نجد الاتي :

- 1 - يوجد اثر ذو دلالة معنوية للإعفاءات الضريبية في الحد من التهرب الضريبي , وبالتالي رفضت فرضية العدم وتم قبول الفرضية البديلة .
- 2 - ارتفاع معدل الضريبة أدى إلى زيادة معدلات التهرب الضريبي في السودان.
- 3 - من الآثار المترتبة على ظاهرة التهرب الضريبي ضعف التحصيل الضريبي.
- 4 - تقليل معدلات الضريبة من طرق مكافحة التهرب الضريبي في السودان.
- 5 - ان تطبيق العقوبات الضريبية على المتهربين بدفع الضريبة تساعد على مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي.
- 6 - إن إعفاء قطاعات معينة من دفع الضريبة يعمل على النهوض بهذه القطاعات ، وذلك كان بناء على رأي كل من العاملين في ديوان الضرائب والمكلفين بدفع الضريبة.
- 7 - تعمل الإعفاءات الضريبية على تشجيع الصناعات الوطنية السودانية وذلك بناء على رأي كل من العاملين بالدوائر الضريبية ، والمكلفين بدفع الضريبة.
- 8 - كان هناك إجماع على أن الإعفاءات الضريبية تشجع المكلفين على تقديم إقراراتهم الضريبية بطريقة سليمة.
- 9 - إن سن القوانين والتشريعات الضريبية الخاصة بالإعفاءات الضريبية، لها دور اساسي في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، وتسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية.
- 10 - ولدت الكثير من التعديلات على القوانين الضريبية ارباكاً لدى موظفي السلطة الضريبية والمكلفين على حد سواء، وقد خلقت هذه التعديلات مزيداً من الغموض في تفسير القوانين الضريبية، وولدت ثغرات قانونية مكنت الكثير من المكلفين من التهرب ضريبياً. وهذا ما افرزته الدراسة الميدانية للمجيبين إذ بلغ الوسط الحسابي نسبة مرتفعة للذين يتفقون على ان كثرة التعديلات تولد ارباكاً لدى موظفي السلطة الضريبية والمكلفين 3.98 و 4.04 علي التوالي . وتخلق مزيداً من الغموض في تفسير القوانين الضريبية.

التوصيات :

اوصت الدراسة بالاتي :

- 1 - زيادة دور الرقابة على موظفي الضريبة ، وذلك في سبيل تقليل التهرب الضريبي.
- 2 - يجب إعطاء حوافز تشجيعية ، في حال تقديم المكلف بدفع الضريبة اقراره الضريبي بطريقة صحيحة
- 3 - العمل على تطبيق العقوبات الواردة في القانون الضريبي ، وذلك للحد من ظاهرة التهرب الضريبي.
- 4 - العمل على تسهيل الإجراءات الضريبية في الدوائر الضريبية ، ومعاملة المكلفين باحترام.
- 5 - العمل على زيادة عدد موظفي الضريبة ، وذلك من أجل متابعة الملفات الضريبية وزيادة كفاءة الأداء.
- 6 - إعادة النظر في التعديلات الضريبية وتخفيف معدلاتها في بعض القطاعات حسب الدخل وذلك تأميناً لاستمرار التوازن التجاري في السوق.
- 7 - زيادة الوعي الضريبي بين الممولين وذلك عن طريق حملات التوعية أو عقد الندوات وغيرها.
- 8 - استخدام الوسائل الالية الحديثة للحد من ظاهرة التهرب الضريبي في السودان.

لائحة المراجع

- 1 - الحاج ، طارق (1999م) : المالية عامة ، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999م ص55.
- 2 - السلامين، ياسر ، الدقة، عبد الرحمن (2014م) : المحاسبة الضريبية وتطبيقاتها في فلسطين، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، دم ن ص165.
- 3 - رقدي، عبد المجيد (2011م) : دراسات في علم الضرائب . الطبعة الاولى، دار جرير للنشر والتوزيع، دم ن ، ص27.
- 4 - محرزى ، محمد عباس (2003م) اقتصاديات المالية العامة ، الطبعة الاولى ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، ص99.
- 5 - تقرير وزارة المالية الاتحادية ، ادارة الايرادات 2017م .

البنية العقارية وطبيعة الاستغلاليات المحدد الأساسي للاقتصاد الفلاحي بالجزء الغربي للريف الشرقي (إقليم الدريوش) The real estate structure and the nature of exploitations are the main determinants of the agricultural economy in the western part For the eastern countryside (Driouch Province)

القلوشي محمد، دكتور في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، المغرب

بليغثري الحسن، أستاذ التعليم العالي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، المغرب

مختبر التواصل، التربية، الاستعمال الرقمي والإبداع. فريق بحث، تكنولوجيا المعلومات الجغرافية وتديير المجال

الملخص:

Abstract

The real estate system in the field of study, as in all of rural Morocco, is characterized by pluralism, diversity, and complexity at the same time, as we usually distinguish between state property, private lands, collective lands, and private property. The topography of the area, the steep slopes, and the narrow sides of the valleys, in addition to the harsh climatic conditions, have produced for us mostly narrow real estate and agricultural landscapes, and it is very natural that this affects agricultural exploitations with regard to their size, the form of their spatial distribution, and the type of their production. Therefore, this article seeks to raise the real estate issue and the nature of the prevailing agricultural exploitations and their relationship to the backwardness of agricultural activity in the western part of the eastern countryside.

Keywords: real estate structure, agricultural exploitation, agricultural economy, the western part of the eastern countryside.

تتميز المنظومة العقارية في مجال الدراسة، كما في عموم الأرياف المغربية، بالتعدد والتنوع والتعقد في نفس الوقت، حيث عادة ما نميز بين أملاك الدولة وأراضي الأحباس والأراضي الجماعية والملك الخاص. فقد أفرزت لنا طبوغرافية المجال والانحدارات الشديدة وضيق جنبات الوديان بالإضافة إلى قساوة الظروف المناخية مشاهد عقارية وفلاحية ضيقة في أغلبها، وطبيعي جدا أن يؤثر على الاستغلاليات الفلاحية فيما يخص حجمها وشكل توزيعها مجاليا وعلى نوع إنتاجها. لذا يسعى هذا المقال إلى إثارة المسألة العقارية وطبيعة الاستغلاليات الفلاحية السائدة وعلاقتها بتخلف النشاط الفلاحي بالجزء الغربي للريف الشرقي.

الكلمات المفتاحية: البنية العقارية، الاستغلاليات الفلاحية، الاقتصاد الفلاحي، الجزء الغربي للريف الشرقي.

مقدمة:

يضطلع موضوع العقار بأهمية خاصة على اعتباره يشكل الدعامة الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والتخفيف من الفوارق البيمجالية وتقوية التماسك الاجتماعي، لذلك يسعى المغرب في كل مناسبة إلى إثارة المسألة العقارية خصوصا فيما يرتبط بالوضع القانوني والتنظيمية المنظمة لها، لكن رغم الجهود التي تبذلها بلادنا للرقى بالوضع العقارية لا تزال هناك العديد من الإكراهات التي تقف كحاجز أمام تطويرها وتنظيمها وما يزيد من تعقدها تعدد المتدخلين المعنيين وتداخل اختصاصاتهم وغياب مبدأى التشاركية والحكمة الجيدة.

تتميز المنظومة العقارية في مجال الدراسة، كما في عموم الأرياف المغربية، بالتعدد والتنوع والتعقد في نفس الوقت، حيث عادة ما نميز بين أملاك الدولة وأراضي الأحياس والأراضي الجماعية والملك الخاص. فقد أفرزت لنا طبوغرافية المجال والانحدارات الشديدة وضيق جنبات الوديان بالإضافة إلى قساوة الظروف المناخية مشاهد عقارية وفلاحية ضيقة في أغلبها، وطبيعي جدا أن يؤثر على الاستغلاليات الفلاحية فيما يخص حجمها وشكل توزيعها مجاليا وعلى نوع إنتاجها. وما يثير الانتباه أيضا بهذا المجال هو الازدواجية في النظام العقاري، بحيث نصادف نظامان عقاريان متناقضان، الأول عقار محفظ ينتشر بمجالات محدودة جدا، بينما النظام الثاني، وهو السائد، هو النظام غير المحفظ أي الذي لم يخضع بعد لمسطرة وإجراءات المحافظة العقارية.

1. أهمية وأهداف الدراسة

يكتسي موضوع البنية العقارية أهمية خاصة في الدراسات الجغرافية، على اعتبارها تشكل الدعامة الأساسية للتنمية الترابية وجلب الاستثمارات وإقامة المشاريع التنموية من جهة أولى وتضمن الأمن والاستقرار وتوفير فرص العمل وتطوير الأنشطة الفلاحية القروية من جهة ثانية. لذلك تستدعي الضرورة دراسة الأنظمة العقارية السائدة بمجال الدراسة بهدف تحديد وضعيتها وإبراز تنوعها وتوزيعها المجالي وتحديد العوامل المتحكمة في ذلك وإظهار علاقة البنية العقارية بالاستغلاليات الفلاحية وانعكاساتها على القطاع الفلاحي بالجزء الغربي للريف الشرقي.

2. إشكالية الدراسة وفرضياتها

انطلقت إشكالية الدراسة من التساؤلات الرئيسية التالية: ما هي وضعية البنية العقارية بالجزء الغربي للريف الشرقي؟ وما علاقتها بطبيعة الاستغلاليات الفلاحية السائدة ونظم الإنتاج؟ وما انعكاساتها على القطاع الفلاحي والاستثمار بالمجال؟ يمكن تحوير إشكالية الدراسة حول مجموعة من الفرضيات التي تسمح برسم معالم واتجاهات البحث في خطواته النظرية والتطبيقية:

- يهيمن الملك الخاص على البنية العقارية بالجزء الغربي للريف الشرقي؛
- سيادة العقار غير المحفظ مما انعكس على حجم وطبيعة الاستثمارات؛
- صغر حجم الاستغلاليات الفلاحية لا يشجع على التكثيف الزراعي؛

3. المناهج المعتمدة ومصدر جمع المعطيات

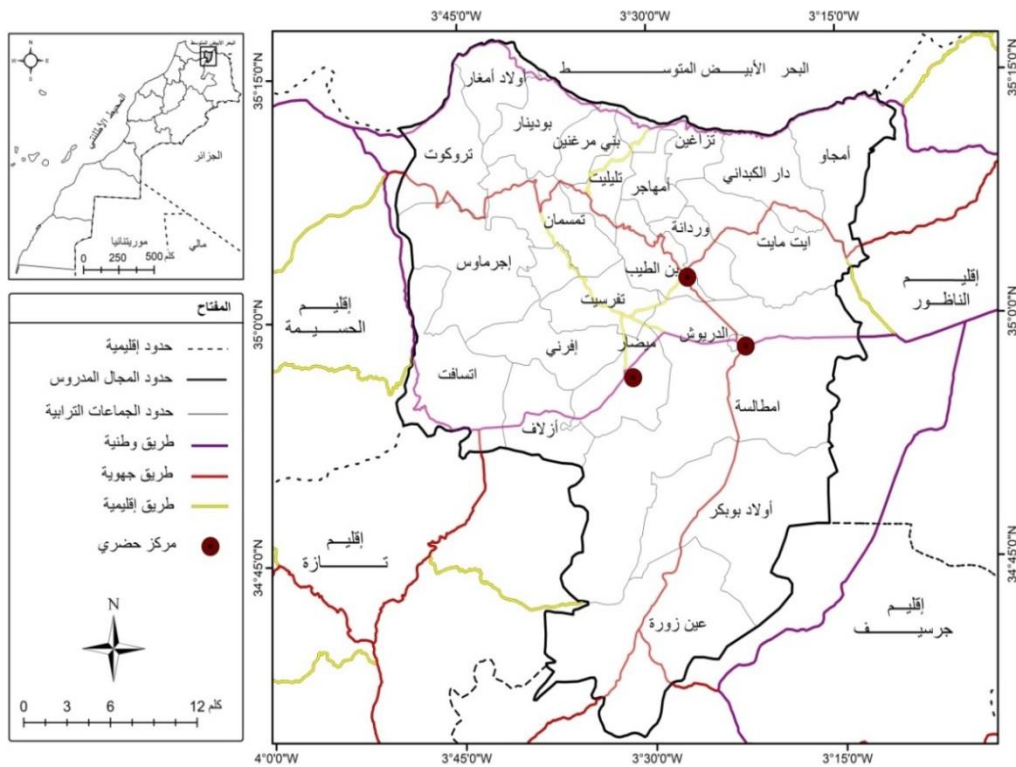
اعتمدنا في الدراسة على عمل منهجي يتكامل فيه الوصف والتحليل انطلاقا من تشخيص وضعية البنية العقارية بالجزء الغربي للريف الشرقي وتحديد الصنف المهيمن عليها، كما وظفنا المنهج التوثيقي من خلال الاطلاع على مجموعة

من المراجع الأكاديمية والتقارير الرسمية، والمنهج الإحصائي المتمثل في معالجة الأرقام الإحصائية المحصل عليها من مختلف المؤسسات، علاوة على توظيفنا للعمل الميداني الذي دعم الدراسة من خلال مجموعة من المعطيات والصور.

4. تقديم مجال الدراسة

ينحصر طبيعياً المجال الذي نحن بصدد دراسته والبحث فيه، بين وادي النكور غرباً ووادي كرت شرقاً، كما أنه يفتح على واجهة متوسطة شمالاً ويتصل بحوض جرسيف جنوباً. وينتهي جغرافياً، كما هو معروف لدى الجغرافيين، إلى الريف الشرقي. أما من الناحية الإدارية، فيعتبر الإقليم حديث التأسيس حيث تم إحداثه وفصله عن إقليم الناظور بموجب مرسوم ملكي رقم 2.03.319 الصادر بتاريخ 11 يونيو 2009، فهو ينتهي إلى الجهة الشرقية حيث يحده إقليم الناظور شرقاً وإقليم الحسيمة غرباً وإقليم جرسيف جنوباً وإقليم تازة بالجنوب الغربي، وهو بذلك يعتبر مجالاً انتقالياً بين الناظور والحسيمة.

خريطة 1. الموقع الجغرافي والتقسيم الإداري لمجال الدراسة



المصدر: خريطة التقسيم الإداري للمغرب 2015، عمل شخصي 2023

تبلغ المساحة الإجمالية لمجال الدراسة حوالي 2867 كلم² أي ما يعادل 3.2% من المساحة الإجمالية للجهة و0.40% من مجموع مساحة التراب الوطني، يتكون من دائرتين: دائرة الدريوش ودائرة الريف، وثمان قيادات و3 باشويات و 23 جماعة ترابية منها ثلاث جماعات حضرية. وبلغ العدد الإجمالي للسكان حسب آخر إحصاء رسمي سنة 2014 حوالي 211552 نسمة (9.16% من مجموع سكان جهة الشرق) موزعين على الشكل التالي: 55778 نسمة حضريون؛ أي بنسبة 26.36% و155774 نسمة سكان قرويون يمثلون بذلك نسبة 73.63% من مجموع سكان الإقليم.

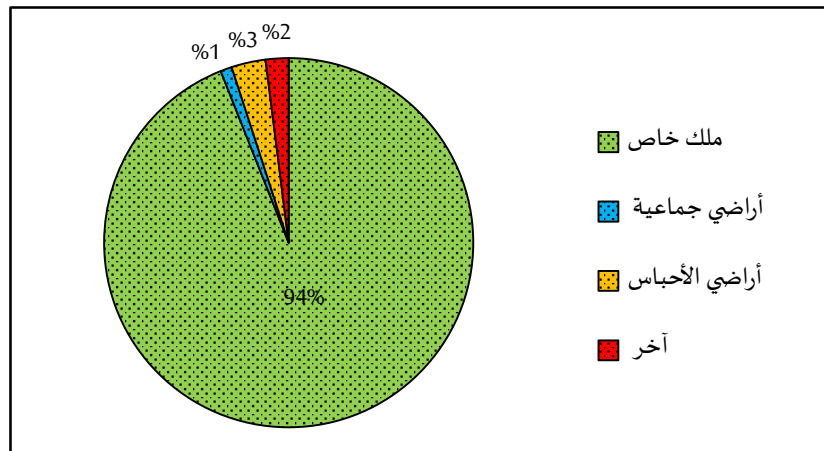
النتائج والمناقشة

يمثل العقار القاعدة الأساسية لانطلاق أي مشروع تنموي، كما يعتبر عنصرا هاما في أية تنمية اقتصادية واجتماعية¹. كما يشكل النظام والبنية العقارية للأراضي ركائز أساسية في الهياكل الفلاحية، فالوضعية المعقدة للنظام العقاري والتباين الكبير في تملك الأراضي ينعكس على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالأرياف المغربية². لذلك نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تبيان أهمية النظام العقاري في علاقته بالاقتصاد الفلاحي بالجزء الغربي للريف الشرقي.

1. بنية عقارية تتميز بسيادة الملك الخاص بالجزء الغربي للريف الشرقي

إن المنظومة العقارية في مجال الدراسة، كما في عموم الأرياف المغربية، تتميز بالتعدد والتنوع والتعدد في نفس الوقت، حيث عادة ما نميز بين أملاك الدولة وأراضي الأحباس والأراضي الجماعية والملك الخاص. أفرزت لنا طبوغرافية المجال والانحدارات الشديدة وضيق جنبات الوديان بالإضافة إلى قساوة الظروف المناخية مشاهد عقارية وفلاحية ضيقة في أغلبها، وطبيعي جدا أن يؤثر على الاستغلاليات الفلاحية فيما يخص حجمها وشكل توزيعها مجاليا وعلى نوع إنتاجها. وبما أن موضوعنا يدور حول الموارد المحلية والتنمية الترابية يكون من الضروري التطرق إلى الوضعية العقارية السائدة بمجال دراستنا.

شكل 1. توزيع النظام العقاري بالجزء الغربي للريف الشرقي



المصدر: عمل ميداني 2022

يتبين من خلال معطيات الشكل رقم (1) الهيمنة شبه المطلقة لأراضي الملك الخاص؛ فهي تمثل 94% من مجموع الأراضي بالمجال، وفي هذا النظام "يكون للمالك مطلق الحرية في زراعتها بنفسه أو بالمشاركة أو تأجيرها أو بيعها، وقد تكون الملكية الخاصة لفرد أو أسرة أو شركة، وتتميز المزارع الخاصة بأنها صغيرة الحجم وعادة ما يستغلها المالك بنفسه

1- اليامي نور الدين وبودواح محمد (2022)- الوضعية القانونية للبنية الزراعية ودورها في التنمية الفلاحية بجماعتي زيرارة واشبانات- إقليم سيدي قاسم، مقال ضمن مؤلف جماعي، تنمية الأرياف المغربية: بين تدخلات الفاعلين وانتظارات الساكنة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، ص 169.

2- كرزازي موسى (1988)- النظام والبنية العقاريان للأراضي بالبوادي المغربية ودورها في عرقلة التنمية بالأرياف وانعكاساتها على المدن، ورد ضمن، تطور العلاقات بين البوادي والمدن في المغرب العربي، جامعة محمد الخامس، منشورات كلية الآداب، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات، العدد 10، ص 87.

(الاستغلال المباشر)، وتتعاون معه أفراد أسرته وأحيانا يستعين ببعض العمال المستأجرين، وبقدر ما يبذل من جهد وما يتمتع به من كفاءة في الإدارة، بقدر ما يحقق من أرباح، حيث يهتم الزارع كثيرا بمزرعته ويبذل قصارى جهده في المحافظة عليها ورعايتها وتطويرها¹. وتأتي في المرتبة الثانية أراضي ملك الأقباس بنسبة 3% بينما باقي الأنظمة خاصة صنف الأراضي الجماعية وأراضي الدولة تمثل فقط نسبة 3% وتنتشر بالأساس في جماعة امطالسة وأمجاو واجرماس وتروكوت. نفس النسب تقريبا يؤكدتها الإحصاء الفلاحي 2016 مما يعطي مصداقية لبحثنا الميداني، بحيث بلغت نسبة أراضي الملك الخاص حسب الإحصاء 98% بينما باقي الأنواع تستحوذ فقط على نسبة ضئيلة لا تتعدى 2%.

ونستفيد أيضا من المعطيات المحصل عليها من العمل الميداني، أن 94% من المستجوبين حصلوا على الأرض عن طريق التوريث، ويعود ذلك إلى عوامل اجتماعية وثقافية مرتبطة أساسا بأهمية ومكانة الأرض لدى سكان البوادي والتي تستوجب الحفاظ عليها وتركها للأبناء والأحفاد وهكذا دواليك فالأرض بهذا المجال، إلى جانب عناصر أخرى، هي التي تحدد قوة الأسرة ومكانتها الاجتماعية داخل القبيلة وقد سجلنا 6% فقط من الأسر المستجوبة هي التي تلجأ إلى الكراء أو للشركة للحصول على الأرض، وتشمل بالأساس فئة المزارعين الراغبين في توسيع مستغلاتهم الزراعية قصد زيادة الانتاج والرفع من قيمة الأرباح.

تبين هذه المؤشرات بالملحوس أن مسلسل تملك الأرض بهذا المجال قديم وهو ما يؤكد على أن الوجود البشري بهذه المناطق يعود لفترات تاريخية قديمة جدا، كما يدل هذا التملك على وجود رباط قوي بين الإنسان الريفي وأرضه التي يعتبرها بمثابة أمه الثانية كما عبر عن ذلك أحد شيوخ المنطقة البالغ من العمر ما يزيد عن 60 سنة بقوله: "أرضي بمثابة أمي الثانية ورأس مال ثمين، لا يمكن أن نتركها لتستوطنها الحجارة والأشواك، ولا يمكن بأي حال من الأحوال وتحت أي ظرف أن نتخلى عنها، لأن ملكية الأرض بهذا المجال هي التي تحدد مكانتنا وتفرض قوتنا".

لكن ورغم الهيمنة البارزة لأراضي الملك الخاص على النظام العقاري بالمجال المدروس، والذي طبعاً يقدم النموذج الأمثل للاستثمار الفلاحي، إلا أن هناك عوامل عدة تحد من تطوير هذا القطاع، نجد في مقدمتها التجزئ المستمر للأرض عن طريق الارث والمشاكل الناجمة عن غياب التحفيظ العقاري؛ فأغلب الأراضي بمجال الدراسة غير محفظة حسب ما بينته الاستمارة الميدانية. وبالفعل، لا تمثل الأراضي المحفظة بالمجال إلا نسبة ضئيلة جدا لا تتعدى 8% (الأراضي الموجودة بالقرب من المراكز الحضرية) مقابل 92% عبارة عن أراض غير محفظة كما بين لنا ذلك العمل الميداني. هذا الوضع بكل تأكيد سينعكس على الفلاحة بالمجال، حيث يجعل أغلب المستغلين الفلاحيين بالمنطقة لا يتفرون على الضمانات الكافية للحصول على التمويلات الضرورية من طرف المؤسسات البنكية التي يمكنها أن تساهم بشكل فعال في الاستثمار بحيازاتهم، كما تعرقل سبل الحصول على الدعم من طرف مراكز الاستثمار والمديرية الفلاحية. كما يتسبب العقار غير المحفظ في نشوب عدة نزاعات بين أبناء القبيلة أو الدوار الواحد وأحيانا داخل الأسرة الواحدة حول المالك الحقيقي للأرض وذوي الحقوق، فغالبا ما تنتهي هذه النزاعات لدى المؤسسات القضائية. "فالتحفيظ العقاري ليس إلزاميا، لكن له دور فعال في صيانة ملكية الأرض وإثباتها وبالتالي فهو وسيلة قانونية لصد النزاعات حولها وحمايتها من كل

1- هارون أحمد علي (2000)- جغرافية الزراعة، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، ص45.

غصب أو تزوير، ومن ثم ضمان استقرار هذه الملكية بصفة دائمة، وهو وسيلة لتفعيل هذه الملكية والتعامل بها والرفع من قيمتها في ميدان الاستثمار والمعاملات التجارية¹.

ومن بين الأسباب التي جعلت فلاحي المنطقة لم يبادروا بتحفيظ ملكياتهم، تعقد مسطرة التحفيظ وارتفاع تكاليفها خصوصا أن أغلب الأراضي تتوفر على وثائق عدلية قديمة (رسم عدلي يتضمن 12 شاهدا) تعود إلى فترة الحماية الإسبانية، ثم جهل عدد كبير من الفلاحين أهمية التحفيظ في تثبيت الوضعية القانونية للأرض وصونها وحمايتها، بالإضافة إلى صغر حجم الملكيات ونشوب بعض النزاعات بين الورثة التي تزيد من تعقيد مسطرة التحفيظ كما صرح بذلك أغلب المستجوبين. أما فيما يخص حجم ملكية الأرض، فقد كشف لنا العمل الميداني عن نوع وحجم الملكيات السائدة بمجالنا، فهي في الغالب ملكيات صغيرة لا تساعد على إدخال تقنيات فلاحية متطورة، وبالتالي يمكن اعتبارها سببا آخر يعرقل تطوير وتحديث الفلاحة بالمنطقة.

2. استغلاليات فلاحية صغرى ومشتتة لا تشجع على التكثيف الزراعي

يعتبر حجم الحيازة الفلاحية المحك الموضوعي في تعريف الطبقة الاجتماعية بجبال الريف لماله من ارتباط وثيق بمدى موقع الفلاحين من عوامل الإنتاج وخاصة الأرض ونوعيها ملكية الأرض الزراعية، التي لعبت دورا حاسما في تبلور الفئات الاجتماعية صعودا ونزولا بوضعية الملكية العقارية².

1.2. هيمنة الاستغلاليات الفلاحية الصغرى والمتوسطة بالجزء الغربي للريف الشرقي

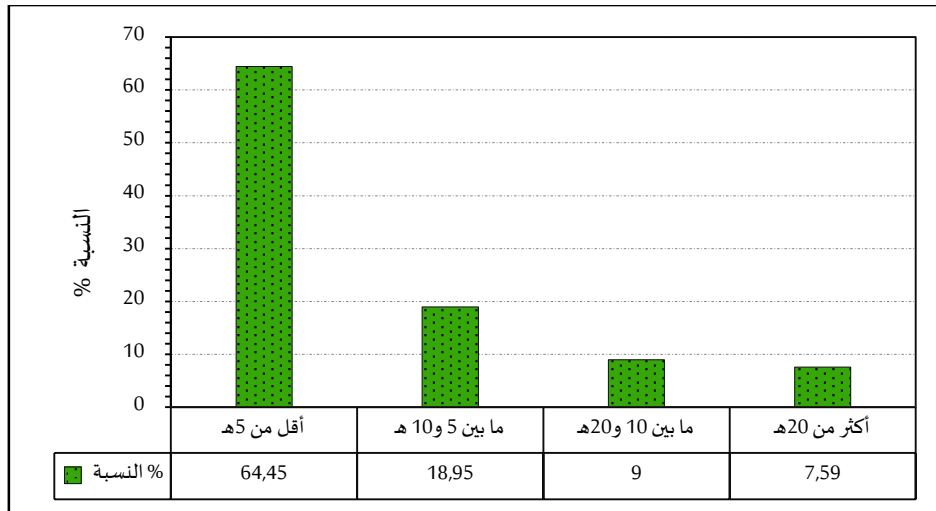
يقدر عدد الاستغلاليات الفلاحية بالمجال المدروس بحوالي 23982 وحدة تُستغل من طرف 40623 فلاح، تتركز معظمها في الاستغلاليات الصغرى التي تقل مساحتها عن 5 هكتارات بنسبة 65.55% (15720 وحدة) من مجموع عدد الاستغلاليات، تليها نسبة 28.4% من عدد الاستغلاليات (6811 وحدة) والتي توجد ضمن الاستغلاليات المتوسطة التي يتراوح حجمها ما بين 5 و20 هكتارا، بينما لا يتجاوز عدد الاستغلاليات التي توجد ضمن الملكيات الكبرى 1451 وحدة ممثلة بذلك نسبة 6.05% من مجموع الاستغلاليات بالجزء الغربي للريف الشرقي، مع تسجيل تفاوتات واضحة بين الجماعات الترابية³.

1- بنعلي محمد (2021)- دينامية المجال الفلاحي بالريف الشرقي – حالة سهل الكارت- أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الانسانية، سايس، فاس، ص 243.

2- بودواح امحمد (2002)- دور زراعة الكيف في التحولات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية وأفاق التنمية في جبال الريف: نماذج من الريف الأوسط، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب، الرباط، ص 87.

3- معطيات عن المديرية الإقليمية للفلاحة بالدريوش 2022

شكل 2. توزيع حجم الاستغلاليات الفلاحية بالجزء الغربي للريف الشرقي



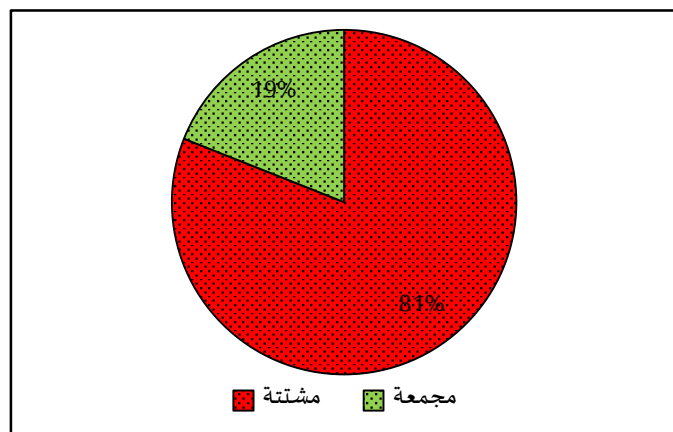
المصدر: معطيات عن المديرية الإقليمية للفلاحة بالدربوش 2022

وعلى مستوى الجماعات الترابية، تستحوذ كل من أولاد بوبكر وأمجاو ودار الكبداني وامطالسة واتسافت وتمسمان على نسبة 36% من الاستغلاليات، بينما تتركز 23% من مجموع الاستغلاليات في كل من افربي وتروكوت واجرماوس، وباقي الجماعات تختلف فيها النسبة، حيث تبلغ أعلاها بجماعة أزلاف نسبة 5% وأدناها بجماعة ايت مايت التي لم تتجاوز 2%. وأهم ما يميز الاستغلاليات الفلاحية بالمجال تشتتها الجغرافي وبعدها عن مساكن الفلاحين.

2.2. تشتت الحيازات الفلاحية وبعدها عن المسكن

يعتبر التشتت أو التجمع، ومن ثم البعد أو القرب من الحيازة الفلاحية عاملا حاسما في تنمية أو عرقلة التحديث الفلاحي خاصة بالمجالات الجبلية التي عادة ما تتميز بضيق المجال الزراعي، لذلك خصصنا سؤاليين ضمن الاستمارة الميدانية لمعرفة طبيعة الحيازات السائدة بالمجال وكذا لتحديد المسافة التي يقطعها كل فلاح للوصول إلى أقرب مشاركة مستغلة.

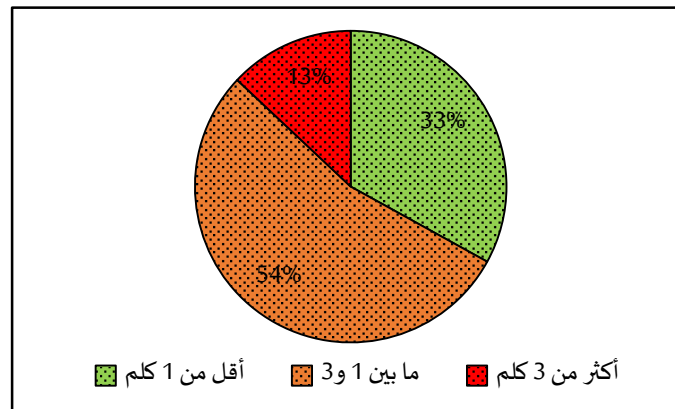
شكل 3. توزيع الفلاحين حسب طبيعة الحيازات المستغلة



المصدر: استمارة العمل الميداني 2022

يغلب طابع التشتت على معظم الملكيات بالجزء الغربي للريف الشرقي بنسبة 81% بينما لا تمثل الحيازات المجمعة سوى نسبة 19%، والمثير للانتباه أن عمليات التشتت في تزايد ملحوظ سنة بعد أخرى بفعل التقسيم المستمر للأرض، والأكد أن لهذه الوضعية تأثيرات مباشرة على القطاع الفلاحي، بحيث تقف عرقلة أمام أي محاولة للتنمية الفلاحية خصوصا عندما يرتبط الأمر بإدخال التقنيات الحديثة والوسائل العصرية (الجرار، وآلات الحصاد، والسقي العصري) وبتكثيف الإنتاج. ويرجع السبب الرئيسي في هذا التشتت، كما أكدت ذلك مجموعة من آراء الفلاحين، إلى العامل الطبوغرافي الذي لا يوفر شرط ضم الأراضي، وأيضا إلى توالي تجزئ وتقسيم الأراضي بين الورثة. وباعتبار أن قيمة ملكية الأرض تختلف حسب موقعها وخصوبة التربة ومدى توفر الماء، يحرص كل وارث على أن "يكون له نصيب من العقار في كل ملكية بدل أن يأخذ مجموع نصيبه في ملكية واحدة، مما يتسبب في تشتت المستغلات المكونة للملكية الواحدة"¹. لذلك نلاحظ بالمجال الذي نحن بصدد انتشارا واسعا للملكيات المجهرية* في أكثر من موضع من تفرست، وتمسمان، وإفربي.

شكل 4. توزيع الفلاحين حسب بُعد المسكن عن الحيازات الفلاحية



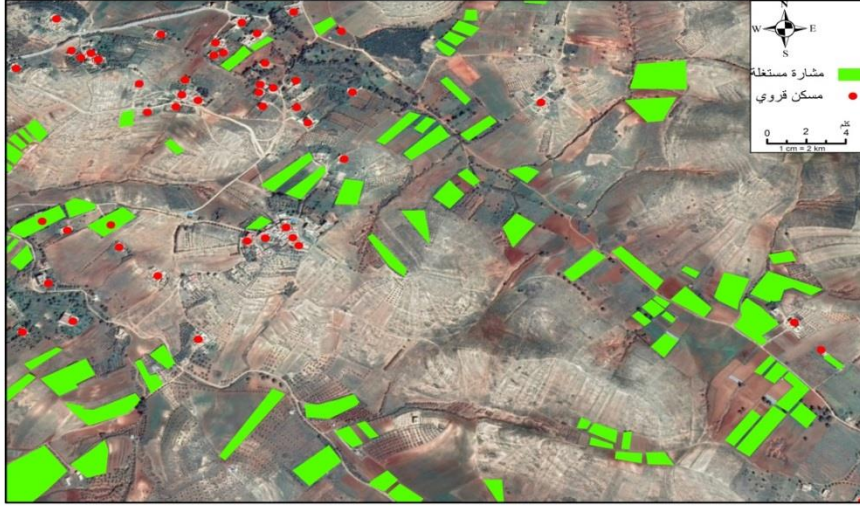
المصدر: استمارة العمل الميداني 2022

يُعبّر هذا التشتت على طول المسافة التي يقطعها الفلاح للوصول إلى أقرب وأبعد حيازة مستغلة، بحيث أظهر العمل الميداني (شكل رقم 4)، أن 54% من المستجوبين يقطعون مسافة تتراوح ما بين 1 و 3 كلم؛ أي ما يعادل 80 دقيقة مشيا على الأقدام ذهابا وإيابا، وقد تتضاعف هذه المسافة لدى بعض الفلاحين خصوصا الذين يترددون على الحقل ثلاث أو أربع مرات في اليوم، بينما 33% يقطعون مسافة أقل من 1 كلم أي أن أغلب مشاركتهم تكون غير بعيدة عن محل السكنى، وأخيرا نسبة 13% من الفئة المستجوبة تبعد بأزيد من 3 كلم للوصول إلى أقرب حيازة مستغلة.

1- بنعلي محمد (2021)- مرجع سابق، ص 248.

* الملكية المجهرية: هي الملكيات التي تقل عن هكتار أو هكتار ونصف، نتجت عن التقسيم الشديد والمتوالي للأرض بين الورثة، ويصل هذا التقسيم في بعض الدواوير بالجزء الغربي للريف الشرقي إلى درجة معقدة جدا حيث عاينا تقسيم هكتار واحد من الأرض بين 11 وارث.

صورة 1. تشتت الاستغلاليات وبعدها عن المساكن بالجزء الغربي للريف الشرقي (نموذج من دوار إسومار وثاقسفت)



المصدر: Google Earth Pro 2023

يطرح البعد عن الاستغلاليات والمشارت الزراعية عدة صعوبات أمام الفلاح، ترتبط أساسا بصعوبة التنقل المستمر من وإلى الحقل وما يرافق ذلك من تكاليف حمل الوسائل الفلاحية (محرث، وفأس، وآلات التسميد، والمجرفة) وهو أمر لا يشجع المزارعين على استغلال المشارت البعيدة خاصة مع ارتفاع التكاليف وغياب الدعم وتوالي سنوات الجفاف، وبذلك تظل المساحة المستغلة من الأراضي الصالحة للزراعة ضئيلة جدا.

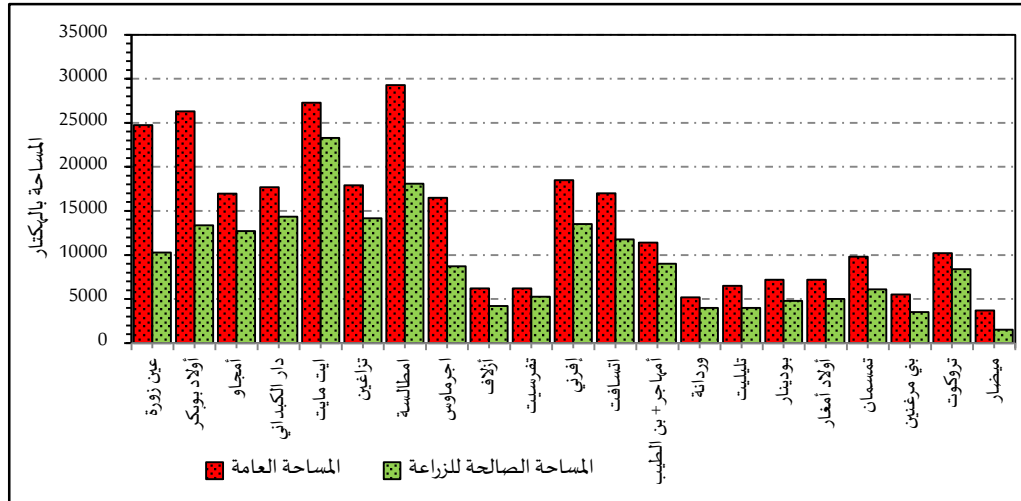
3. المساحة الصالحة للزراعة، أراض شاسعة غير مستغلة يهيمن عليها المجال البوري

تمتد المنطقة المدروسة على مساحة تقدر بحوالي 286212 هكتار، وتمثل المساحة الإجمالية الصالحة للزراعة حوالي 195902 هكتار أي ما يعادل 68.45% من المساحة الإجمالية، لكن رغم ذلك تظل نسبة الأراضي المستغلة ضعيفة، مرد ذلك إلى طوبوغرافية السطح الوعرة التي لا تساعد على قيام الأنشطة الزراعية، علاوة على ضعف مردودية التربة ونقص الموارد المائية بل انعدامها في أجزاء عديدة من التراب.

نستشف من معطيات الشكل رقم (5) تفاوت المساحة الصالحة للزراعة من جماعة لأخرى، فتحتل الجماعة الترابية ايت مايت المرتبة الأولى، حيث تبلغ فيها المساحة حوالي 23284 هكتار، متبوعة بجماعة امطالسة التي تستحوذ على 18074 هكتار نظرا لشساعة السهول وانتشار الأحواض التي تتركز بها تربات جيدة قابلة للاستغلال الزراعي، وفي المقابل تسجل بعض الجماعات مساحات أقل، كميضار (1500 هكتار) وبني مرغنين (3500 هكتار)، هذا ما انعكس على نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة الذي يعرف هو الآخر تفاوتات واضحة بين الجماعات الترابية، إذ يتراوح المعدل ما بين 0.10 هكتار و4.15 هكتار. أما بخصوص العمال الزراعيين، فتتوفر جماعة امطالسة على ما يناهز 3357 عامل يشتغلون في الفلاحة، تليها ميضار ب 3306 مزارع، وتمسمان ب 2989 فلاح، بينما تأتي تزاغين في المرتبة الأخيرة من حيث عدد المزارعين الذين لم

يتجاوز عددهم 867 فلاح، كون أغلب السكان النشيطين يتعاطون بالأساس للصيد البحري بميناء سيدي احساين ونقط الصيد المجاورة.

شكل 5. مقارنة المساحة الصالحة للزراعة بالمساحة الإجمالية حسب الجماعات الترابية

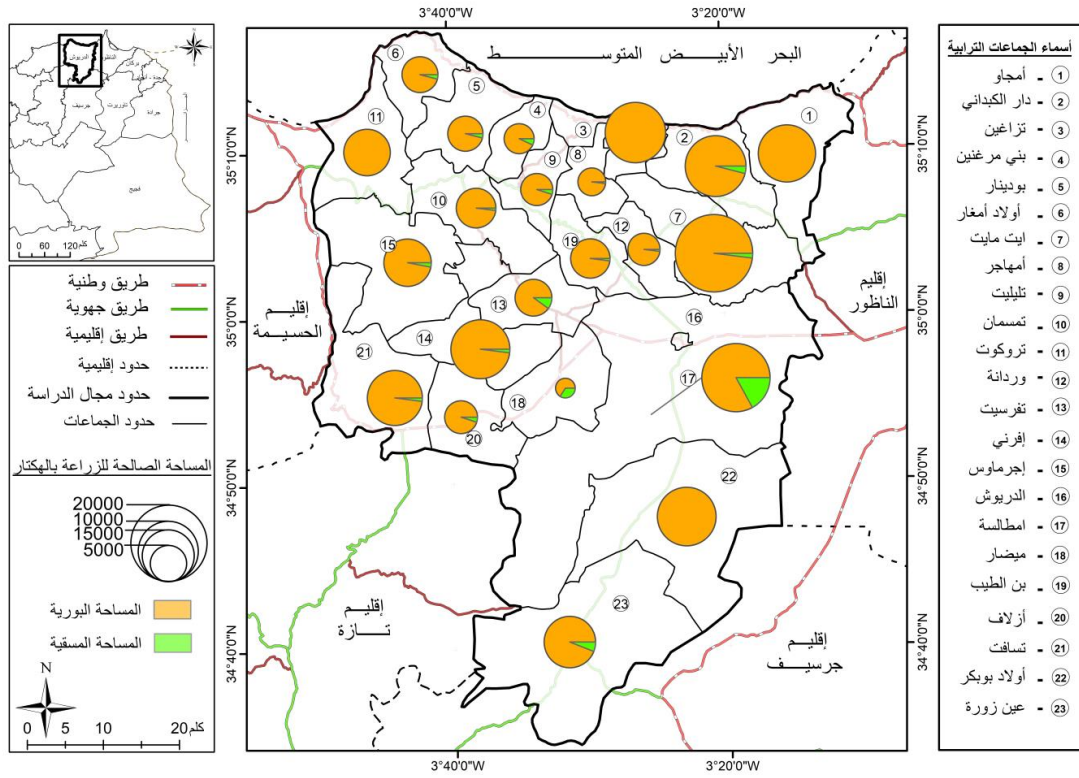


المصدر: معطيات المديرية الإقليمية للفلاحة بالدريوش 2022

رغم توفر مجال الدراسة على موارد مائية مقبولة، تشجع على الاهتمام بالمجال المسقي، فإن الأراضي المسقية تتميز بضعف مساحتها. فمن خلال العمل الميداني، لاحظنا أن المجالات المسقية تتركز بالأساس على ضفاف الوديان وبالقرب من العيون المائية، ومن بين الزراعات التي يقوم بها الفلاح بالرساتيق المسقية* نجد الخضراوات وأشجار الورديات والحوامض بالإضافة إلى القطاني. أما المجال البوري ذو الامتداد الواسع بمجال الدراسة فيشمل أساسا الحبوب (القمح، والشعير...) والمغروسات الشجرية المقاومة لفترات الجفاف، ولا تحتاج كمية كبيرة من المياه كأشجار الزيتون واللوز. ومهما يكن، يبقى هذا المجال خاضعا بشكل كلي لتقلبات الظروف المناخية، وبالتالي ينعكس سلبا على دخل الفلاحين وضعف تلبية حاجياتهم السنوية من المزروعات الأساسية وخاصة الحبوب.

* الرستاق هو عبارة عن بقع أرضية ذات خصوصيات طبيعية، ولها مؤهلات زراعية أو رعوية معينة (محمد بلفقيه 1987 مرجع سابق، ص 85)

خريطة 2. توزيع الأراضي المسقية والبيورية بجماعات الجزء الغربي للريف الشرقي



المصدر: معالجة شخصية لمعطيات المديرية الإقليمية للفلاحة بالدريوش 2021

تبين الخريطة رقم (2) التفاوت الواضح بين مجالات الجزء الغربي للريف الشرقي من حيث المساحة المسقية، فإذا كانت معظم الأراضي المسقية تقع ضمن المجال السهلي، فإنه على العكس من ذلك بالمجال الجبلي الذي يتميز بسيادة الأراضي البيورية وصغر حجم الاستغلاليات. فعلى سبيل المثال، تحتل المساحة المسقية بجماعة ايت مايت، باعتبارها من الجماعات التي تتوفر على أكبر مساحة من الأراضي الصالحة للزراعة، نسبة ضئيلة جدا لا تتعدى 1.2% أي ما يعادل 279 هكتار، نفس الحديث ينطبق عن باقي الجماعات الترابية باستثناء جماعة ميضار وامطالسة وتفرسيت التي يسجل فيها المجال المسقي حضورا نسبيا حيث سجلت على التوالي: 33.3%، 16.6%، 9.9% ومرد ذلك إلى كون هذه المجالات توجد ضمن حوض كرت الذي يستفيد من الفرشة المائية المتوفرة¹.

خاتمة

تتميز الوضعية العقارية للأرض بالجزء الغربي للريف الشرقي بهيمنة واضحة للملك الخاص، وهو النموذج الأمثل للاستثمار الفلاحي، غير أنه سجلنا ضعف كبير للملك المحفظ وسيادة الاستغلاليات الصغرى والمشتتة الشيء الذي انعكس على تحديث وتطوير القطاع الفلاحي وإدخال التقنيات الحديثة بحيث عاينا أن أغلب المشارات لازالت تُوظف داخلها وسائل تقليدية عتيقة لا تستجيب للتكثيف الزراعي. ومن جهة أخرى فإن غياب رؤية استراتيجية واضحة وشمولية ومندمجة لتدبير وتخطيط ومواكبة مختلف التحولات التي يشهدها قطاع العقار تشكل بدورها إحدى الأسباب التي أفرزت

1- معطيات من المديرية الإقليمية للفلاحة بالدريوش 2021

هذه الوضعية الحالية الصعبة، أضف إلى ذلك غياب مبدأ الحكامة الجيدة والمقاربة التشاركية وتعدد المتدخلين وضعف النصوص القانونية وعدم مواكبتها للمستجدات كلها تجعل من إصلاح النظام العقاري مسألة حتمية وضرورية من أجل ضمان تنمية اقتصادية واجتماعية ومجالية متوازنة ومندمجة.

لآئحة المراجع

1. بنعلي محمد (2021)- دينامية المجال الفلاحي بالريف الشرقي – حالة سهل الكارت- أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الانسانية، سايس، فاس، ص 243.
2. بودواح امحمد (2002)- دور زراعة الكيف في التحولات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية وآفاق التنمية في جبال الريف: نماذج من الريف الأوسط، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب، الرباط، ص 87.
3. زروالي علال (2001)- التحولات الريفية والتمدن بالريف الشرقي، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، 723 ص.
4. القلوشي محمد (2024)- الموارد الترابية ودورها في التنمية المحلية بالجزء الغربي للريف الشرقي: حالة إقليم الدريوش، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الانسانية، وجدة، 376 ص.
5. كرزاي موسى (1988)- النظام والبنية العقاريان للأراضي البوادي المغربية ودورها في عرقلة التنمية بالأرياف وانعكاساتها على المدن، ورد ضمن، تطور العلاقات بين البوادي والمدن في المغرب العربي، جامعة محمد الخامس، منشورات كلية الآداب، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات، العدد 10، ص 87.
6. معطيات عن المديرية الإقليمية للفلاحة بالدريوش 2022
7. هارون أحمد علي (2000)- جغرافية الزراعة، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، ص 45.
8. اليامي نور الدين وبودواح امحمد (2022)- الوضعية القانونية للبنية الزراعية ودورها في التنمية الفلاحية بجماعتي زيرارة واشبانات- إقليم سيدي قاسم، مقال ضمن مؤلف جماعي، تنمية الأرياف المغربية: بين تدخلات الفاعلين وانتظارات الساكنة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، ص 169.
9. Belrhiti El Hassane « Mutations socio-spatiales et leurs impacts sur les ressources territoriales le cas du couloir : Oujda-Taourirt (Maroc-Oriental) Thèse d'Etat en géographie rurale- Faculté des Lettres et des Sciences Humaines Oujda- 2020, 306p.

الشركات المعاصرة في ضوء الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي

Contemporary companies in the light of Islamic law and positive law

حمود أعمرجوده

جامعة محمد الخامس – الرباط / الدولة ، موريتانيا

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تعريف الشركة وبيان حقيقتها ومشروعيتها، وقد تناولت فيها نوعين من أنواع الشركات المعاصرة هي: شركة التضامن، وشركة التوصية البسيطة مبينا خصائص كل منها ومميزاتها، ومقارنا بينها وبين الشركات في الفقه الإسلامي.

لأن الناظر في اجتهاد الفقهاء عبر نوازلهم وأصولهم وفروعهم يجد علما نافعا ومنهجيا متكاملًا تحتاجه الأمة اليوم في صناعة فتاوى المعاملات المالية المعاصرة، مما يدعو الباحثين إلى ضرورة الكشف عنه وإظهاره، ليكون أساسا علميا ومنهجيا عمليا تبنى عليه الاجتهادات الفردية والجماعية التي تمارسها المجامع الفقهية وهيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، مما دعاني للبحث في هذا الموضوع: " الشركات المعاصرة في ضوء الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي " والذي جاءت محاوره على النحو التالي:

- مفهوم المعاملات المالية المعاصرة

- الشركات المعاصرة وأهم التطبيقات الفقهية

- أنواع الشركات المعاصرة وأهم التطبيقات الفقهية.

الكلمات المفتاحية: المعاملات المالية، الشركات المعاصرة، الشريعة، القانون.

Abstract

This study seeks to define the company, clarify its reality and legitimacy, and discuss two types of contemporary companies: Solidarity Company, and the simple recommendation company, explaining their characteristics, advantages, and comparing them with comparisons companies in Islamic jurisprudence. Many reasons prompted me to select this topic, including:

Contributing to deepening research on a core aspect of financial transactions in Maliki jurisprudence, addressing the topic in its original jurisprudential aspect and examining it in light of contemporary financial transactions.

Highlighting the contribution of Islamic jurisprudence in general and Maliki jurisprudence in particular to financial transactions.

My desire to research financial transactions jurisprudence due to its significance in the lives of individuals, institutions, and countries.

The significance of this study lies in the fact that examining the jurisprudential efforts of scholars through their principles and branches provides useful knowledge and a comprehensive approach needed by the nation today in formulating fatwas on contemporary financial transactions. This necessitates researchers to uncover and present it, to serve as a scientific foundation and a practical methodology upon which individual and collective jurisprudential efforts can be based, practiced by jurisprudential assemblies and Sharia supervisory boards in Islamic banks. This led me to research this topic: "Contemporary Companies in the Light of Islamic Law and Positive Law," which is structured as follows:

- Concept of contemporary financial transactions
- Contemporary companies and their main jurisprudential applications
- Types of contemporary companies and their main jurisprudential applications.

Keywords: financial transactions, contemporary companies, Sharia, positive law.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على من بعث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

وبعد فلا يخفى على أهل العلم والمعرفة أن من خصائص الشريعة الإسلامية صلاحيتها لكل زمان ومكان، فقد جعلها الله سبحانه وتعالى خاتمة الرسالات السماوية، لا تقتصر على الهداية الروحية فقط، بل شملت جميع جوانب الحياة العامة، سواء تعلق الأمر بالمعاملات، أو العبادات، وقد قرر العلماء قديماً أن "نصوص الشريعة متناهية وأن وقائع الأناسي غير متناهية لكن صلاحيتها تتطلب منا - علماء - وباحثين - أن نجيب عن مختلف النوازل المستجدة، والمشكلات المستحدثة التي يعيشها العالم اليوم، حتى نقدم الشريعة الإسلامية للعالم بالوجه اللائق بها، ومما لا شك فيه أن التطور السريع الذي شهدته المعاملات المالية المعاصرة جعل العاملين في حقل الفتوى يحاولون مواكبة تلك التطورات، باجتهادات وفتاوى مجترة، فظهرت فتاوى كثيرة وأفكار عديدة ومناهج استدلالية لم يحسن أصحابها استخدام الدليل مهملين مكانة الفقه التنزيلي وأهميته في صناعة المعاملات المالية المعاصرة، فأبيح المحرم وحرم المباح، وأدخل الناس في حرج شديد، مما جعلهم يتساءلون عن شمولية الشريعة وصلاحيتها لكل زمان ومكان؛ والسبب الرئيسي في نظري، والله تعالى أعلم، هو إهمال المتصدرين لضوابط الاجتهاد التنزيلي، والتركيز في صناعة الفتوى على الاجتهاد الاستنباطي.

وإذا تتبعنا خطوات الاجتهاد عند فقهاء المالكية عبر نوازلهم وأصولهم وفروعهم، نجد علماً نافعا ومنهجاً متكاملًا تحتاجه الأمة اليوم في صناعة فتاوى المعاملات المالية المعاصرة، مما يدعو الباحثين إلى ضرورة الكشف عنه وإظهاره، ليكون أساساً علمياً ومنهجاً عملياً تبنى عليه الاجتهادات الفردية والجماعية التي تمارسها المجامع الفقهية وهيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، مما دعاني للبحث في هذا الموضوع: "الشركات المعاصرة في ضوء الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي" والذي جاءت محاوره على النحو التالي:

- مفهوم المعاملات المالية المعاصرة

- ماهية الشركات المعاصرة

- أنواع الشركات المعاصرة وأهم التطبيقات الفقهية

أهمية الموضوع

وتتمثل في النقاط التالية:

- أن اعتماد المعاملات المالية الشرعية في الأنشطة الاقتصادية المختلفة قد يجنب العالم كثيراً من

الأزمات المالية التي يتخبط بها بسبب المنظومة المالية القديمة.

- توجه كثير من الدول للاستفادة من التشريعات الإسلامية في المعاملات المالية.

- البعد المقاصدي في الفقه المالكي ومرونته، حيث تضم أصوله مجموعة من القواعد والكليات

الكفيلة بحل كثير من إشكاليات المعاملات المالية المعاصرة على ضوء الشريعة الإسلامية.

المبحث الأول: مفهوم المعاملات المالية المعاصرة :

للتوصل إلى فهم صحيح للمعاملات المالية المعاصرة سأقوم بتبيين المفهوم العام للمعاملات المالية في النقطة الأولى، ثم تعريف كل من المعاملات والمال بشكل إفرادي في النقطة الثانية.

المطلب الأول: مفهوم المعاملات المالية :

المعاملات المالية هي أحد الأجزاء الخمسة المكونة للفقهاء الإسلامي بشكل عام، فهناك قسم العبادات البدنية كالصلاة، وقسم العبادات المالية كالزكاة، وقسم العبادات المالية والبدنية معا كالحج، وقسم المعاملات المالية كالبيع، وقسم المعاملات الأخرى مثل الأحوال الشخصية والقضاء.

ومن خلال هذا التقسيم يمكن إيجاد الفرق بينها وبين بقية المعاملات وأيضا بينها وبين العبادات المالية، فالعبادات المالية مبنية على التوقيف أي حسب النص الشرعي أما المعاملات المالية فمبناها على الاجتهاد لقلّة النصوص الشرعية الواردة فيها أصلا، ولربما للشارع في ذلك حكمة بالغة حيث أن المعاملات المالية يتعلق بها عيش العباد وتكسبهم فتترك لعلماء الأمة اجتهاد كبير فيها لأنهم خلفاء الله في أرضه وليس الأمر كذلك في العبادات، ويتفق فقه المعاملات المالية مع باقي فروع الفقه الإسلامي الأخرى من عبادات وغيرها في أن مصدرها رباني يتمثل في القرآن الكريم والسنة النبوية إلا أن فقه المعاملات يقوم في تشريعه على أساس المبادئ العامة والقواعد الكلية ولم يوغل في التفصيلات كي يترك للفقهاء فرصة الاجتهاد في الصور التي يستحدثها الناس كما أسلفت، فالمنهج الإسلامي في فقه المعاملات المالية مليء بالقواعد والأسس الهامة فعلينا أن نطبقها عالميا وسوف نرى النتيجة بإذن الله.

المطلب الثاني: تعريف المعاملات المالية في اللغة والاصطلاح :

(المعاملات المالية) كلمتان منفصلتان لذلك لا بد من تعريف كل منهما بشكل إفرادي في اللغة والاصطلاح كي يتضح المعنى العام للمعاملات المالية.

1) تعريف المعاملات:

أ- لغة: العين والميم واللام أصل واحد صحيح، وهو عام في كل فعل يفعل، والمعاملة: مصدر من قولك عاملته، وأنا أعامله معاملة والجمع معاملات (الفراهيدي، د.ت، صفحة 153).

ب- وفي اصطلاح الفقهاء: تطلق المعاملات على مجموع الأحكام الشرعية المتعلقة بأمر الدنيا باعتبار بقاء الشخص كالبيع والشراء والإجارة وغيرها (البركتي، 1424هـ - 2003م، صفحة 209).

ويراد بالمعاملات في الفقه الإسلامي جميع العقود التي يتبادل الناس بها منافعهم وقد أشار إلى ذلك الطاهر بن عاشور فقال: أن منها ما يكون من باب التملك كبيع ديار السكنى، والأطعمة المأكولة، ومنها عقود الشركات من قراض ومزارعة ومغارسة ومساقاة، وعقود الإيجار في الذوات والدواب والآلات والسفن والبواخر والأرتال، والمقصود الشرعي في الأموال كلها خمسة أمور هي: الرواج، والوضوح، والحفظ، والثبات، والعدل فيها. (بن عاشور، 1425هـ - 2004م، صفحة 400)

2) تعريف المال في اللغة والاصطلاح:

أ- تعريفه في اللغة: المال في الأصل ما يملك من الذهب والفضة ثم أطلق على كل ما يقتنى ويملك من الأعيان، وأكثر ما يطلق المال عند العرب على الإبل لأنها كانت أكثر أموالهم ومِلَّتْ ومِلَّتْ وتَمَوَّلَتْ كله: كثر مالك، ومنه قول النبي، صلى الله عليه وسلم: فليأكل منه غير متمول مالا وغير متأثّل مالا. (ابن منظور، 1414هـ، صفحة 636)

ب- وفي اصطلاح الفقهاء:

ذهب الشاطبي من المالكية إلى أن المال هو: ما يقع عليه الملك ويستبد به المالك عن غيره إذا أخذه من وجهه. (الشاطبي، 1417هـ/ 1997م، صفحة 32)

وعرفه ابن

عابدين من الحنفية بأنه: ما يميل إليه الطبع ويمكن ادخاره لوقته وشرطه أن يكون عيناً مادية لها وجود خارجي بحيث يمكن إحرازها وحيازتها وادخارها وهذا الوصف لا يطلق المال عندهم على المنافع خلافاً للجمهور. (عابدين، د.ت)، (صفحة 10)

وهو عند الشافعي فيما نقل عنه: (لا يقع إلا على ما له قيمة يُباع بها وتلزم بتلفه). (بن عاشور، ، 1425 هـ - 2004 م، صفحة 358)

والمراد بعبارة "المالية" التي وردت في العنوان هو نسبة إلى المال بشكل خاص وهو ما سبق تعريفه فلا يدخل تحت هذا المبحث بقية المعاملات الأخرى من نكاح وطلاق وغيره.

المبحث الثاني: ماهية الشركات المعاصرة

المطلب الأول: ماهية الشركة :

لا تعتبر فكرة الشركة أو المنظمة وليدة عصرنا الحالي وإنما هي قديمة قدم الحضارات الإنسانية وإنما لنجد معالمها في تشريعات البابليين وقوانين حموراي، أضف إلى ذلك أن الحضارة الإسلامية اهتمت كثيراً بالشركات وأنواعها وخير دليل على ذلك أن غالبية الباحثين أجمعوا على أن مبادئ وأسس الشركات مستمدة من الشريعة الإسلامية، أما في العصر الحديث فحدث ولا حرج فقد تأثرت الشركات بالتطورات الاقتصادية وخاصة في بدايات القرنين التاسع عشر والعشرين حيث كان من نتاج ذلك ظهور الشركات الكبيرة التي تهدف إلى المضاربة من خلال استغلال رؤوس الأموال.

ونتيجة للتطور الكبير في إشكال الملكية الخاصة على مر العصور فقد أدى ذلك إلى وجود شركات فردية يمتلكها فرد واحد وشركات يمتلكها مجموعة من الأفراد بغض النظر عن نوع النشاط سواء كان نشاطاً صناعياً أو تجارياً أو زراعياً أو خدمياً، وسيتم التطرق إلى أنواع الشركات بمعانيها المختلفة بها بإذن الله .

المطلب الثاني: مفهوم الشركة وتعريفها في اللغة والاصطلاح :

للتوصل إلى فهم صحيح للشركة ينبغي أن نعرفها في اللغة والاصطلاح بشكل إفرادي:

1) تعريفها في اللغة : الشَّرْكَةُ والشَّرْكَةُ سواء: مخالطة الشريكين. يقال: اشتركنا بمعنى تشاركنا، وقد اشترك الرجلان

وتشاركوا وشارك أحدهما الآخر والجمع أشراك وشركاء. (ابن منظور،، 1414 هـ، صفحة 448).

2) تعريفها في الاصطلاح الفقهي: لقد أغفل بعض الفقهاء تعريف الشركة في الاصطلاح بمعناها العام لأنها مختلفة

الأنواع متباينة الأحكام، بينما عرفها البعض الآخر بتعاريف تختلف من مذهب لآخر من أهم تلك التعريفات ما يلي:

أ- عند المالكية: عرفها ابن عرفة بقوله: الشركة الأعمية: تقرر متمول بين مالكين فأكثر ملكاً فقط، والأخصية: بيع

ملك كل بعضه ببعض كل الآخر موجب صحة تصرفهما في الجميع، (الورغي، 1435 هـ - 2014 م ، صفحة 5) ومعناه أن

الشركة إستقرار ملك شئ له قيمة مالية بين مالكين فأكثر لكل واحد أن يتصرف فيه تصرف المالك.

ب- وعند الحنفية: هي عبارة عن عقد بين المتشاركين في الأصل والربح. (شيخي زاده، (د،ت)، صفحة 714)

ج- وعند الشافعية: هي: (ثبوت الحق لاثنتين فأكثر على جهة الشيوخ) (النووي، (د،ت)، صفحة 62)

د- وعند الحنابلة: (الشركة: هي الاجتماع في استحقاق أو تصرف) (بن قدامة، (د،ت)، صفحة 3).

أما القانون الوضعي في معظم الدول العربية فلم يذكر تعريفا اصطلاحيا للشركة بمعناها العام لأنه لا يعتبر منها إلا قسما واحدا والذي هو "شركة العقد" متأثرون في ذلك بالقانون الفرنسي.

وقد عرفها بعضهم بقوله: الشركة في مبدئها عقد ينبرم بين عدد من الأشخاص القانونيين بناء على التراضي بينهم. (ورفلي، 2015، صفحة 100)

المبحث الثالث: أنواع الشركات المعاصرة وأهم التطبيقات الفقهية:

تعد الشركات المسماة عند الفقهاء التي عني الفقهاء ببيان أحكامها وفرعوا علمها هي الأساس للشركات الحديثة التي استجبت في هذا العصر، لذا فإن الأحكام والضوابط التي بينها الفقهاء لتلك الشركات تغطي ما يتعلق بالشركات الحديثة من أحكام ولاسيما شركة العنان وشركة المضاربة، فجاءت الشركات الحديثة ترجع إلى هاتين الشركتين.

ومما يلاحظه القارئ للشركات الحديثة المعاصرة وجود تفرعات وأقسام وأنواع وتداخلات وأحيانا وجود تشابه كبير والذي يجمع هذه الشركات أن كل واحدة منها توصف بأنها عقد يلتزم فيه شخصان فأكثر بأن يسهم كل منهم في مجال الشركة أو في مشروع يستهدف الربح بتقديم حصة في هذا المشروع إما بالمال أو بالعمل لاقتسام ما ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة، فالشركات تدور حول هذا الأساس.

والأساس العام للشركات عموماً هو الوكالة والكفالة إذ كل واحد من الشركاء سواء في الشركات المسماة أو الشركات الحديثة أصيل عن نفسه ووكيل عن بقية الشركاء في التصرف لمصلحة الشركة وأما النظم الإجرائية لتمثيل الشركاء وحفظ حقوقهم وتنظيم الإدارة والمحاسبة ونحو ذلك فهي من مقتضيات المصلحة التي لها اعتبارها شرعاً.

والشركات الحديثة المعاصرة أنواع متعددة لا يسع المقام لذكرها جميعاً لذلك اختصرت على اثنتين منها نظراً لأهميتها وهي كالتالي:

-شركة التضامن

-شركة التوصية البسيطة

وسأقوم بتعريف كل من الشركات المذكورة آنفاً وبيان خصائص كل منها، ثم التكييف الفقهي لها، وذلك من خلال النقاط التالية

المطلب الأول: شركة التضامن:

تعريفها في اللغة والاصطلاح، وخصائصها، والتكيف الفقهي لها:

1. تعريفه

أ- لغة: من الضمان وهو مصدر ضمن الشيء ضماناً، فهو ضامن وضمين: إذا كفل به، وقال ابن سيده: ضمن الشيء ضماناً وضماناً، وضمينه إياه، كفله إياه، وهو مشتق من التضامن لأن ذمة الضامن تتضمن الحق. (شمس الدين، 1423هـ - 2002م، صفحة 297).

- ب- واصطلاحاً: عرف فقهاء القانون الوضعي شركة التضامن عدة تعريفات منها:
- شركة التضامن هي: التي تعمل تحت عنوان معين لها وتؤلف ما بين شخصين أو عدة أشخاص مسؤولين بصفة شخصية وبوجه التضامن عن ديون الشركة. (ناصر، 1994م،، صفحة 10)
 - الشركة التضامنية شركة تتألف من عدد من الأشخاص لا يزيد على عشرة يكون لكل منهم حصة فيها ويكونون مسؤولين على وجه التضامن مسؤولية شخصية وغير محدودة عن جميع التزامات الشركة). (ناصر، 1994م،، صفحة 11)

وعليه: يمكن تعريف شركة التضامن بأنها شركة تتألف من مجموعة قليلة من الأشخاص الطبيعيين، يكونون ضامنين لديون الشركة من أموالهم الخاصة.

2. خصائص شركة التضامن:

تتميز شركة التضامن عن باقي الشركات الأخرى بجملة من الخصائص نستعرضها فيما يلي:

• عدم قابلية حصة الشريك للتداول:

لا يجوز مبدئياً للشريك أن يتنازل عن حصته في الشركة لا بكاملها ولا بجزء منها إلى الغير أو يبيعه لشخص أجنبي عن الشركة لأن شركة التضامن تقوم على الاعتبار الشخصي، أي الثقة المتبادلة بين الشركاء وفي تجويز تداول حصة الشريك دون موافقة الشركاء، هدم للاعتبار الشخصي، فقد يؤدي إلى إجبار الشركاء على قبول شخص أجنبي عنهم قد لا يحظى بالثقة نفسها التي أولوها لسلفه ويمكن أن يؤدي إلى المساس بسمعة الشركة، وبالثقة التي اكتسبتها لدى الغير بسبب الشخصيات التي اشتركت في تأسيس الشركة، لكن القانون أجاز التنازل عن حصة الشريك إلى أجنبي، بموافقة جميع الشركاء، أو بعضهم، أو أغلبهم. (ناصر، 1994م،، الصفحات 66-67).

وإذا تنازل الشريك عن حصته، فإنه يبقى مسؤولاً عن الديون التي ترتبت على الشركة قبل تنازله، ولا يكون مسؤولاً عن الديون التي ترتبت على الشركة بعد خروجه منها أو تنازله عن حصته إن هو أعلن خروجه ورفع اسمه من عنوان الشركة، أما فيما يتعلق بمسؤولية الشريك المتنازل إليه عن الديون التي ترتبت على الشركة بعد دخوله فإنه يكون مسؤولاً عنها بمقتضى الخصيصة الأولى، أما الديون السابقة على دخوله فلا يسأل عليها على أمواله الشخصية إلا إذا صرح بأنه يأخذ هذه الديون على عاتقه شرط أن يتم نشر هذا التصريح. (ناصر، 1994م،، الصفحات 20-27)

• المسؤولية الشخصية التضامنية غير المحدودة:

تعد هذه الخصيصة أهم خصائص شركة التضامن، إذ تستمد شركة التضامن اسمها وواقعها من طبيعة هذه الخصيصة بين الشركاء، ولذا فإن هذه الخصيصة تعد من قبيل النظام العام، ولا يجوز الاتفاق على مخالفتها، لأن الشريك يكون متضامناً مع بقية الشركاء في مواجهة الدائنين وبالتالي يقع باطلاً كل شرط يعفي الشريك من مسؤوليته التضامنية عن ديون الشركة وبمقتضى هذه الخصيصة - المسؤولية التضامنية - يكون كل شريك ضامناً لبقية الشركاء، وكافلاً لهم، أي أنه يحق للدائن، أن يطالب أي شريك على الانفراد بكافة الديون المترتبة له على الشركة. (ناصر، 1994م،، الصفحات 28-35)

لأن قاعدة مسؤولية الشريك بأمواله الخاصة عن ديون الشركة إنما شرعت في الأصل حماية لدائني الشركة الذين لهم وحدهم حق مطالبة كل شريك في شركة التضامن بأمواله الشخصية وبما أن المشرع قصد بذلك حماية حقوق الدائنين وبما أن لهؤلاء حق التنازل عن حقوقهم يجوز لهم كذلك القبول بتحديد مسؤولية أحد الشركاء أو بعضهم فإذا فعلوا ذلك سرى هذا التحديد عليهم، وينتج عن كون مسؤولية الشركاء في شركة التضامن شخصية وغير محددة عن ديون الشركة وتصفيها طالما أن الدين لم يسقط بمرور الزمن. (ناصر، 1994م،، الصفحات 36-40)

• توزيع الأرباح وتحمل الخسائر:

إن الغاية النهائية التي يرمي إليها الشركاء في الشركة هي اقتسام الأرباح عن طريق استثمار الموضوع المشترك ولكن قد ينتج عن العمل خسارة وليس أرباحاً فعلياً الشركاء أن يتحملوا الخسائر بالاشتراك فيما بينهم، كما يحدد عقد شركة التضامن حقوق الشركاء والالتزامات المترتبة عليهم، على أنه إذا لم ينص العقد على كيفية توزيع الأرباح والخسائر، فيتم توزيعها بين الشركاء بنسبة حصة كل منهم في رأس مال الشركة. (ناصر، 1994م،، صفحة 35)

يتبين من هذه المادة أن الأصل في توزيع الأرباح وتحمل الخسائر هو ما يتفق عليه الشركاء عند عقد الشركة بأية نسبة كانت ويكون الأمر ملزماً لهم أما إذا لم ينص على ذلك فتوزع الأرباح أو الخسائر بنسبة حصة كل شريك في رأس مال الشركة.

3. التكييف الفقهي لشركة التضامن:

وذلك من خلال مقارنة الخصائص التي تقدم الحديث عنها مع خصائص الشركة في الفقه الإسلامي وبيان ذلك فيما يلي:

أ- مسؤولية الشركاء الشخصية التضامنية:

يظهر مما سبق أن هذه الخصيصة في شركة التضامن تقوم على ثلاثة أسس وبمقابلة هذه الأسس مع خصائص الشركة في الفقه الإسلامي تبين أنها تتوافق مع (شركة المفاوضة) في الفقه المالكي، والحنفي، والحنبلي، بينما خالف في جوازها الفقه الشافعي وهو ما سنبحثه في ثلاث نقاط أساسية:

• الشريك ضامن للدين المترتب على الشركة:

نجد هذا الأساس منصوصاً عليه في شركة المفاوضة عند المالكية عندما سئل مالك - رضي الله عنه - رأيت ما اشتري أحد المتفاوضين من البيع الفاسد، أيلزم شريكه؟ أم لا؟ قال مالك - ذلك لازم لشريكه) وقال: إذا كانا متفاوضين لزم كل واحد منهما ما اشتري صاحبه. قلت: رأيت الدين يكون على رجل لأحد المتفاوضين فيقبضه شريكه؟ قال ذلك جائز عند مالك. (هـ)، 1415هـ - 1994م، صفحة 616)

ونجده أيضاً عند الحنفية ومن ذلك، "وتنعقد المفاوضة... ويلزم لكل واحد منهما من الديون بدلا عما يصح فيه الاشتراك فالآخر ضامن له (بن حمدان أبو الحسين القدوري، 1418هـ - 1997م، صفحة 110).

• يحق للدائن أن يطالب أياً من الشركاء بدينه:

وهو ما يتوافق مع الفقه المالكي: (وما ابتاع أحد المتفاوضين من بيع صحيح أو فاسد، لزم الآخر، ويتبع البائع بالثمن أو القيمة في فوت الفاسد أيهما شاء. (أبو عبد الله المالكي، 1409هـ/1989م، صفحة 264).

وجاء كذلك في الفقه الحنفي: (ولو افترق المتفاوضان فلأصحاب الديون أن يأخذوا أيهما شاءوا بجميع الدين لتضمنهما الكفالة) (عابدين، د.ت)، صفحة 629)

• يحق للشريك الذي وفي بالدين أن يعود على بقية الشركاء بنسبة حصصهم من الدين:

جاء في المدونة: قلت: أرأيت لو أن رجلين كفيلين تكفلا عن رجل بألف درهم، وكل واحد كفيل ضامن بما على صاحبه، فغاب الذي تكفل عنه وغاب أحد الكفيلين، فلزم الكفيل الحاضر وأدى المال، ثم قدم الذي عليه الأصل والكفيل الآخر وكلاهما مليء، فأراد الكفيل أن يتبع الكفيل الآخر بنصف ما أدى عنه، أيكون ذلك له والذي عليه الأصل مليء؟ قال: نعم، لأن الكفيلين إذا أدى أحدهما عن صاحبه، وكل واحد منهما كفيل ضامن بما على صاحبه، فإنه يرجع على أيهما شاء، على صاحب الأصل أو على الكفيل الذي تكفل معه؛ لأنه حين أدى صار ديناً له عليهما. (هـ)، 1415 هـ - 1994 م، صفحة 103).

ومما تقدم، يتضح أن هذه الخصيصة - المسؤولية الشخصية التضامنية بين الشركاء - من شركة التضامن تتفق مع قواعد شركة المفاوضة، وتختلف عن شركة العنان بهذه الخصيصة، ذلك أن شركة العنان تقوم على الوكالة لا الكفالة.

ب- عدم قابلية حصة الشريك للتداول:

تقدم الحديث عن هذه الخصيصة وتبين أنها تقوم على ثلاثة أسس، ولذا فإنني سأبينها في النقاط التالية:

• عدم جواز بيع الشريك حصته إلا بموافقة الشركاء أو بموافقة بعضهم:

ويتفق هذا الأساس مع قواعد شركة المفاوضة فقد جاء في الفقه المالكي: (أرأيت لو أن شريكين متفاوضين شارك أحدهما شريكاً آخر فإوضه بمال بغير أمر شريكه أيجوز ذلك على شريكه أم لا؟ قال: إن كان إنما يشاركه شركة ليست بشركة مفاوضة مثل السلعة يشتركان فيها أو ما أشبه ذلك فذلك جائز لأن ذلك تجارة من التجارات، وإن كان إنما يشاركه شركة مفاوضة حتى يكون شريكاً لهم في أموالهم وتجاراتهم يقضي في ذلك فلا يجوز ذلك له إلا بإذن شريكه. (هـ)، 1415 هـ - 1994 م، صفحة 623)

ويمكن أن يستأنس لهذا الأساس، بمبدأ حق الشفعة فلا يجوز للشريك أن يبيع حصته لغير الشركاء إلا بإذنتهم وإن فعل فإن للشركاء حق المطالبة بفسخ العقد والمطالبة بحق الشفعة.

• مسؤولية الشريك البائع عن الديون السابقة بعد خروجه من الشركة:

هذا الأساس يتفق مع القواعد العامة في الفقه الإسلامي التي تقتضي شغل الذمة بحق العباد حتى يؤدي، وبما أن الشريك البائع كان شريكاً متضامناً مع بقية الشركاء وضامناً للديون المترتبة على الشركة أثناء كونه شريكاً فإن هذا يقتضي أن ذمته شغلت بالدين المترتب على الشركة وهي - الذمة - لا تبرأ إلا بأداء الدين وذلك لما ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالت: يا رسول الله، إن أمي ماتت وعليها صوم نذر أفأصوم عنها؟ قال: «أرأيت لو كان على أمك دين ففرضت عليه أكان يؤدي ذلك عنها؟ قالت: نعم، قال: «فدين الله أحق أن يقضى» (النيسابوري، (د، ت)، صفحة 804)

فهذا الحديث يبين أن الدين يبقى بالذمة إلى أن يقضى، وكذلك الشريك إذا لزمه الدين، يلتزم به إلى أن يقضيه.

• مسؤولية الشريك الجديد عن الدين:

تتفق قواعد الشريعة مع القانون على أن الشريك الجديد يكون مسؤولاً عن الديون التي تترتب على الشركة بعد دخوله شريكاً متضامناً مع بقية الشركاء اتجاه الدائنين عن الدين لذا فإن للدائن أن يطالبه بأداء الدين لأنه أصبح شريكاً متضامناً تشغل ذمته بالدين أما عن مسؤوليته عن الدين السابق لدخوله الشركة والزامه به فأرى - والله أعلم - أنه لا مانع من ذلك

طالما أنه يعد كفيلا متضامنا مع بقية الشركاء عندما يصبح شريكا بدخوله الشركة ويعرف ما لها وما عليها ويجوز أن تكون الكفالة بتحمل ديون الآخرين دون أن يكون له دخل في وجود الدين ذلك أن مقتضى شركة التضامن أن كل واحد من الشركاء كفيلا عن الآخرين، وبدخوله شريكاً برضاه يكون راضياً بتحمل الخسارة عما سبق دخوله، فيلزم بها، لحديث النبي صلى الله عليه وسلم (الزعيم غارم والدين مقضي) (لقزويني، (د،ت)، صفحة 804).

4. توزيع الأرباح وتحمل الخسائر:

تقدم أن الأصل في توزيع الأرباح والخسائر بحسب الاتفاق الذي يتم بين الشركاء سواء كان متفاوتا بحسب تفاوت الحصص في رأس المال أو متفقا مع نسبة الحصص في رأس المال فإن لم يتم اتفاق على ذلك فإن الأرباح توزع بحسب الحصص في رأس المال وكذا يكون تحمل الخسائر وهذا يمكن أن يكيف بحسب نوع الشركة في الفقه الإسلامي فنجد أن توزيع الأرباح وتحمل الخسائر في شركتي المفاوضة والعنان على النحو الآتي بين الفقهاء:

- الرأي الأول: يرى أن الأرباح توزع في شركة العنان حسب الاتفاق أو بحسب الحصص في رأس المال لكل شريك، أما الخسارة فإنها توزع حسب الحصص في رأس المال لكل شريك أما في شركة المفاوضة فالربح والخسارة يكونان وفق الحصص في رأس المال لكل شريك وهو رأي الحنفية إلا زُفر خالف في شركة العنان. (السرخسي، 1414هـ-1993م، صفحة 157)

- الرأي الثاني: يرى أن الربح والخسارة يوزعان وفق الحصص في رأس المال لكل شريك في شركة المفاوضة والعنان عند المالكية (ه)، 1415هـ - 1994م، (صفحة 609) وُزفر من الحنفية. (السرخسي، 1414هـ-1993م، صفحة 156) فإن اشترط التفاوت في الخسارة أو الربح تبطل الشركة.

- الرأي الثالث: يرى أن الربح أو الخسارة في شركة العنان يوزعان وفق حصص كل شريك في رأس المال فإن اشترط التفاوت في الربح أو الخسارة فإن الشركة تبطل، وهو رأي الشافعية. (بن حمزة شهاب الدين الرملي، 1404هـ/1984م،، (صفحة 12)

- الرأي الرابع: يرى أن الأرباح في شركة العنان والمفاوضة يوزعان وفق الاتفاق أو وفق حصص كل شريك في رأس المال أما الخسارة فتوزع في الشركتين وفق حصص كل شريك في رأس مال الشركة، وهو رأي الحنابلة. (بن قدامة، (د،ت)، الصفحات 27-49)

وبعد بيان خصائص شركة التضامن ومقابلتها بخصائص الشركات في الفقه الإسلامي أرى -والله أعلم- أن من الصعب تكييف شركة التضامن على أي شركة من الشركات في الفقه الإسلامي منفصلة عن غيرها ويمكن القول إنها خليط من شركتي المفاوضة والعنان فهي تأخذ من شركة المفاوضة نصيبا، ومن شركة العنان نصيبا آخر ولا يحكم على شركة التضامن إلا بناء على مراعاة هذا الاختلاط.

المطلب الثاني: شركة التوصية البسيطة:

وسيتم تناولها من خلال ثلاث نقاط أساسية: تعريفها في الاصطلاح القانوني أولا، ثم بيان خصائصها ثانيا، ثم التكييف الفقهي لها ثالثا، وذلك فيما يلي:

1- تعريفها:

لقد وردت عدة تعاريف لشركة التوصية البسيطة ولكنها جميعا تدور حول معنى واحد وهو أنها: شركة تقوم بأعمالها تحت عنوان تجاري وتشمل فئتين من الشركاء مفوضين وهم الذين يحق لهم دون سواهم أن يقوموا بأعمالها الإدارية وهم مسؤولون بصفتهم الشخصية وبوجه التضامن عن إيفاء ديون الشركة، وموصين وهم الذين يقدمون المال ولا يلزم كل منهم إلا بنسبة ما قدمه. (ورفلي، 2015، صفحة 111)

2- خصائص ومميزات شركة التوصية البسيطة:

يتبين من التعريف أعلاه أن شركة التوصية البسيطة تتميز بمجموعة من الخصائص نبيها في ما يلي:

- تضم شركة التوصية البسيطة فئتين من الشركاء:

أ- فئة الشركاء المفوضين: وينطبق على الشريك المفوض ذات القواعد المتعلقة بالشريك المتضامن فيكون مسؤولا على أمواله الشخصية عن ديون الشركة مسئولية غير محدودة وبوجه التضامن مع شركائه المفوضين، كما يتمتع بصفة التاجر ويمكنه أن يتولى إدارة الشركة كما يمكن أن يظهر اسمه في عنوانها، وقد نص قانون التجارة على: أن الشركاء المفوضين سواء كانوا جميعهم يديرون أعمال الشركة أو كان يديرها أحدهم أو عدد منهم بالنيابة عن الجميع يخضعون لنفس النظام القانوني الذي يخضع له أعضاء شركة التضامن (وقد تضم الشركة التوصية البسيطة شريكا مفوضا واحدا أو أكثر. (ورفلي، 2015، صفحة 122)

ب- فئة الشركاء الموصين: يتمتع الشريك الموصي بالصفات الكاملة للاشتراك في الأرباح والمساهمة في الخسائر إلى دخوله الايجابي في الشركة ونية العمل لأجلها ولكنه لا يتمتع بصفة التاجر إذ لا يحق له في الشركة أن يزاوّل التجارة باسمه الخاص ويجب أن لا يظهر اسمه في عنوان الشركة ومسؤوليته عن ديونها لا تتعدى مقدار حصته في الشركة إلى أمواله الخاصة، إذ يتحمل الشريك الموصي مسؤولية خسارة الشركة ولكن بقدر حصته فقط كما تقدم، ولا يحق للشريك الموصي أن يطالب بمقدماته في حال إفلاس الشركة بينما يحق للدائن أن يقيد دينه في تفليسهما، وقد يشترط الدائن الحصول على نسبة معينة من الأرباح كما قد يشترط الشريك الموصي الحصول على فائدة معينة بالإضافة إلى حصته في الأرباح في هذه الحالة يجب لتفريق بين الدائن والشريك الموصي النظر إلى نية المشاركة التي تتجلى باشتراك الموصي فعليا في الشركة عن طريق المساهمة الإيجابية في الرقابة على إدارة الشركة والسعي لانطلاق مشروعها والاطلاع على دفاتر الشركة وحساباتها وهذه الحقوق لا يتمتع بها الدائن، كما أن الشريك الموصي قد يكون واحد وقد يتعدد الشركاء الموصين. (ورفلي، 2015، الصفحات 113-114)

• حقوق دائني الشركة:

يستطيع دائنو الشركة أن يستوفوا ديونهم بالطرق التالية:

- مطالبة الشركة: حيث يستطيع الدائن أن يطالب الشركة على كل رأس مالها وموجوداتها ويتمتع بحق الأفضلية على دائني الشركاء الشخصيين.
- مطالبة الشركاء المفوضين: إذا لم يستطع الدائن أن يستوفي دينه من رأس مال الشركة وموجوداتها يحق له ملاحقة الشركاء المفوضين على أموالهم الشخصية وبالتضامن فيما بينهم ولكنه يشترك مع دائني الشركاء الشخصيين بدون أفضلية لأحدهم على الآخر بل وفقا لمبدأ المساواة بين الدائنين.

- مطالبة الشركاء الموصين: بما أن الشركاء الموصين مسؤولون فقط بقدر حصتهم في الشركة فإن مقدماتهم تشكل جزءاً من أموال الشركة التي ينفذ عليها الدائنون مع حق الأفضلية بالنسبة لدائني الشركاء الشخصيين ولا يحق لدائني الشركة مطالبة الشريك الموصى بأمواله الخاصة، ولكن إذا كان الشريك الموصى لم يسلم مقدماته للشركة وبما أن هذه المقدمات دين للشركة على الشريك الموصى فيحق لمدير الشركة أن يطالبه بها كما يحق لدائني الشركة مطالبتهم بتسليمها عن طريق الدعوى غير المباشرة. (ورفلي، 2015، الصفحات 120-121)

• توزيع الأرباح والخسائر:

يجري توزيع الأرباح والخسائر في شركة التوصية البسيطة وفقاً للأحكام العامة المتعلقة بهذا الموضوع والأحكام المتعلقة بشركة التضامن مع إضافة ما يلي:

- قد يشترط في عقد شركة التوصية البسيطة دفع فائدة ثابتة تدفع للشريك الموصى بقصد ضمان دخل معين لحصته لاسيما في السنوات الأولى لحياة الشركة فإذا حققت الشركة أرباحاً يستوفي الشريك الموصى فائدة على أمواله المقدمة للشركة ثم يشترك مع الشركاء المفوضين باقتسام الأرباح وفي هذه الحالة يتمتع الشريك الموصى بحق أفضلية على الشريك المفوض بتقاضي الأرباح أما إذا لم تحقق الشركة أرباحاً كافية لدفع قيمة الفائدة الثابتة فيجري دفعها عندئذ بطريقة الاقتطاع من رأس المال وهذا ما يخالف قاعدة ثبات رأس المال الذي يمتنع تخفيضه أو اقتطاع جزء منه لمصلحة الشركاء إضراراً بحقوق الدائنين. (ورفلي، 2015، صفحة 122)

3- التكييف الفقهي لشركة التوصية البسيطة:

إذا رجعنا إلى قواعد الشريعة الإسلامية في شركة المضاربة نجد أن شركة التوصية البسيطة لا تخرج عن كونها نوعاً من أنواع شركة المضاربة وأن قواعد شركة المضاربة تنطبق على الخصائص البارزة لشركة التوصية وسأبين ذلك من خلال مقارنة الخصائص المذكورة آنفاً بخصائص شركة المضاربة:

أ- تضم شركة التوصية البسيطة فئتين من الشركاء:

من خلال النظر إلى هذه الخاصية نجد أنها تنبني على جزئين أي نوعين من الشركاء:

- فالشريك المتضامن في شركة التوصية: هو المضارب في شركة المضاربة فكلاهما هو المتصرف في الشركة وهو المسؤول أمام الغير عن الحقوق المتعلقة بها وتكون الشركة باسمه وهو الذي يتولى الظهور بها أمام الآخرين يقول الإمام القرافي في الذخيرة: (وَالْمُضَارِبُ بِالْكَسْرِ الْعَامِلُ لِأَنَّهُ الَّذِي يَضْرِبُ بِالْمَالِ قَالَ بَعْضُ اللُّغَوِيِّينَ وَليْسَ لِرَبِّ الْمَالِ اسْمٌ مِنَ الْمُضَارِبَةِ بِخِلَافِ الْقِرَاضِ) (القرافي، 1994م، صفحة 24).

- والشريك الموصى في شركة التوصية هو رب المال في شركة المضاربة قال القرافي: (والمقارض بالكسر رب المال) (القرافي، 1994م، صفحة 24). فكلاهما هو الذي يقدم رأس المال وهو غير مسؤول عن التزامات الشركة إلا بقدر ما قدم من رأس مال الشركة وهو لا يضمن لأرباب الحقوق المتعاملين مع الشركة حقوقهم وفي حالة الخسارة لا يخسر إلا رأس ماله فقط وليس له اسم من المضاربة كما تقدم.

- كل من رب المال أو الموصي لا يتدخل في إدارة الشركة ولا يسأل عن تصرفه فيها إلا إذا أذن له المضارب أو الشريك المتضامن في التدخل والأصل أنه لا يجوز له ذلك وهذا موضع اتفاق بين الشريعة والقانون، ونجد ذلك جليا في الفقه المالكي (أرأيت رب المال هل يجوز له أن يبيع شيئا مما في يدي المقارض بغير إذن المقارض في قول مالك؟ قال: لا يجوز ذلك عند مالك). (القرافي، 1994م، صفحة 252)

- وقد جوز الفقهاء أيضا أن يتعدد رب المال والمضارب وهذه تنطبق على شركة التوصية البسيطة ففيها يجوز تعدد الشركاء المتضامنين أو الشركاء الموصيين وفي حالة تعدد الشركاء المتضامنين تكون الشركة فيما بينهم شركة أعمال لأنهم يقومون بعمل واحد ويقتسمون ما يخصهم من الأرباح بحسب الاتفاق أو بحسب الأعمال، فقد ذكر القرافي: أنه (يجوز تعدد العامل والمالك بشرط توزيع الربح بين العمال بقدر الأعمال) (القرافي، 1994م، صفحة 26)

ب- حقوق دائني الشركة:

نص الفقهاء أنه لا يجوز للمضارب أن يقوم ببعض التصرفات بأموال الشركة كالاستدانة على مال المضاربة والاقراض من مالها، فقد ذكر القاضي عبد الوهاب: أنه: (إذا نهى رب المال العامل عن التصرف، وقد صار ديونا، فعليه التقاضي إلى أن ينض رأس المال فإن كان فيه فضل لزمه التقاضي وإن لم يكن فيه فضل لم يلزمه ودليلنا أن العامل دخل على أن يكون العمل كله عليه، كان هناك ربح أم لا، فإذا تركه ديونا احتاج ربه إلى التقاضي وذلك زيادة من العامل عليه فلم يجز، لأنه معنى يتوصل به إلى توفية رب المال رأس ماله، فكان لازما للعامل دون رب المال، أصله إذا كان المال عروضاً أن للعامل بيعها). (، 1420هـ - 1999م، صفحة 647)

فقد ذكر علاء الدين الكاساني من الحنفية: أنه (لو استدان لم يجز على رب المال ويكون ديونا على المضارب في ماله؛ لأن الاستدانة إثبات زيادة في رأس المال من غير رضا رب المال، بل فيه إثبات زيادة ضمان على رب المال من غير رضاه) (الكاسان، 1406هـ - 1986م، صفحة 90)

ج- توزيع الأرباح والخسائر:

القاعدة في الربح أنه على حسب الاتفاق بين المتشاركين في شركة المضاربة والخسارة المالية على رب المال وقد ذكر ذلك ابن رشد: (وأما شركة المضاربة فهي أن يدفع الرجل إلى الرجل مالا يتجر فيه ويكون الربح فيه بينهما على ما يتفقان عليه من الأجزاء، والوضعية على رأس المال وهي المقارضة) (القرطبي، 1408هـ - 1988م، صفحة 36)

ولا يسأل المضارب عن الخسارة في الشركة إذا كان نتيجة التصرف الذي هو من حقه فيها، أما إذا كان فيما ليس من حقه أن يتصرف فيه كأن نص على منعه من تصرف معين أو تصرف في أمر خارج عن أعمال الشركة وهذا نجده جليا في الفقه المالكي: (ولا ضمان على العامل فيه لأنه أمانة بيده إلا أن يتعدى فيه أو يخالف إلى شيء مما نهى عنه). (القرطبي، 1408هـ - 1988م، صفحة 8)

ومن خلال ما سبق نرى أن شركة التوصية البسيطة إذا التزمت بالقواعد المذكورة فإنها تتفق مع الأساس الفقهي للشركات في الفقه الاسلامي، خصوصا شركة المضاربة وأن قواعد الشريعة الاسلامية تنطبق عليها فهي شركة جائزة شرعا من خلال ما تقدم والله أعلم.

الخاتمة:

وبعد:

فإن القارئ والمتابع قد يتساءل هل تعرضت لجميع أنواع الشركات المعروفة وبينت حكم الشريعة فيها؟ وهل ثمة غاية من وضع الإسلام القيود والشروط بالنسبة للشركات كتحريم التعامل الربوي، ومنع الجهالة المفضية إلى نزاع أو ضرر؟ واشترط أن يكون الربح جزءاً شائعاً معيناً؟ وغير ذلك من القيود؟ وهل نستطيع أن نخرج ببعض القواعد العامة خاصة بالشركات من الشريعة الإسلامية؟ وما هي الغاية المرجوة من هذه الرسالة؟

أسئلة لعل الإجابة عنها خير خاتمة لهذه الرسالة!

أما إنني عرضت أو تعرضت لجميع أنواع الشركات فهذا مما لا أزمه، ولكن أستطيع أن أقول إنني تناولت الشركات المشهورة التي تعرضت لها القوانين العربية، كما أنني لم أتحدث عن الشركات التي أرى أنها نادرة أو أنها غير جائزة أصلاً ولم يعترف بها القانون إلا في بلاد قليلة كبعض الشركات التي توجد في (أمريكا وأوروبا) المتحررة من كل القيود.

- أما فيما يتعلق بالسؤال الثاني: فإن للإسلام غاية وحكمة بالغة من وضع القيود على الشركات وفرض الشروط فلم يجعل الاشتراك - أي اشتراك - مباحاً ولم يمنع الاشتراك مطلقاً وإنما صان الشركات بقيود هي نعمة من الله جل جلاله على الإنسان حتى لا يطغى غني على فقير ولا كثير مال على قليل مال، ولا تستبد فئة من أصحاب الأموال بثروات البلاد يتحكمون في مصائرها ويوجهونها لصالحهم، وحتى لا تطغى المصالح الخاصة على المصالح العامة ويضحي بها من أجل مصالح أصحاب الشركات الكبرى كما نشاهد في النظام الرأسمالي الطبعي.

والإسلام يرى في القيود التي وضعها منعا للاستغلال، وحماية للمصالح العام وحجزاً عن وقع الضرر العام، وذلك لأن الغرض الذي يبعث الناس على إنشاء الشركات في نظر الإسلام هو الربح سواء كان للأفراد أو للأمة وهذا الربح موجه ومقيد بقيود هي أوامر الله ونواهيه، فلا تتعامل الشركة بالمحرم، ولا تستخرج الربح من سحت كالاحتكار والربا، ولا تقوم على استبعاد العامل، فالحافز للمسلم على الاشتراك وإن كان هو تحصيل الربح أصلاً إلا أنه يبتغي في ذلك مرضاة الله، ومرضاة الله تقتضي أن يتقيد بأوامره وأن يتعد عما نهى عنه، وذلك يستلزم منه أن لا يتعامل بالربا وأن يتعد عن الغش والضرر والغرر، وأن لا ينشئ شركة أو يتقاضى ربحاً فيه معصية الله، وهنا يكمن الفرق بين نظرة الإسلام ونظرة غيره إلى الشركات. هذا وما كان من خير وإفادة فمن الله وما كان من نقص فمني ومن الشيطان، وأستغفر الله من كل زلل وقد قال صلى الله عليه وسلم عفي عن أمتي الخطأ والنسيان.

والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

لائحة المراجع

1. ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (د، ت) - سنن ابن ماجه - تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي، - الناشر: دار إحياء الكتب العربية - ج2\ص804.

2. أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي - 1417هـ/ 1997م - الموافقات - المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان - الطبعة: الطبعة الأولى - دار ابن عفان، ج 2/ ص 32..
3. أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (1415هـ - 1994م) الذخيرة، تحقيق: محمد حجي وآخرون - دار الغرب الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى - ج 4/ ص 252 - ج 6/ ص 24.
4. أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي - 1408 هـ - 1988 م المقدمات الممهدات - الدكتور محمد حجي - الطبعة الأولى - دار الغرب الإسلامي - بيروت - لبنان
5. أبو حامد محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الغزالي، (د.ت)، إحياء علوم الدين - الناشر: دار المعرفة - بيروت.
6. أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن محمد جمعة بن حزام الحزامي النووي، - (د.ت) - المجموع شرح المهذب - طبعة كاملة معها تكملة السبكي والمطيعي الناشر: دار الفكر، ص 62.
7. أبو عبد الله المالكي، محمد بن أحمد بن محمد عليش - 1409هـ/ 1989م. منح الجليل شرح مختصر خليل - الطبعة الأولى - دار الفكر - بيروت ص 264 - ج 3/ ص 609.
8. أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبجي المدني - (1415هـ - 1994م) - المدونة - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى - ج 3/ ص 616 - ج 4/ ص 623 - ج 4/ ص 103.
9. أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري الفراهيدي، (د.ت)، العين، تحقيق: د مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي - دار ومكتبة الهلا، ص 153.
10. أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر القدوري أبو الحسين، الحنفي البغدادي - (1418هـ - 1997م) - مختصر القدوري في الفقه الحنفي - المحقق: كامل محمد عويضة - الطبعة الأولى - دار الكتب العلمية، القاهرة، مصر - ص 110.
11. أحمد ورفي - 2015 م - الوسيط في قانون الشركات التجارية - مجمع الأطرش للكتاب المختص - تونس، ص 100 - ج 2/ ص 111 - ص 113 - ص 120 - ص 121 - ص 122 - ص 114 - ص 122
12. إعداد مجموعه من الباحثين: عبد الستار أبو غدة، الشيخ وليد بن هادي، الدكتور سلطان الهاشمي، الدكتور محمد أمين - 1436 هـ. 2016م - أساسيات المعاملات المالية والمصرفية الإسلامية - الطبعة الأولى - دار الأمان للنشر والتوزيع، بيروت.
13. تقي الدين النباهي - (1425هـ - 2004م) - النظام الاقتصادي في الإسلام - الطبعة الأولى - دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، لبنان - ص 176.
14. الدكتور الياس ناصيف الورقلي - (د.ت) - موسوعة الوسيط في قانون التجارة - المؤسسة الحديثة للكتاب - طرابلس - لبنان، ص 10- ص 11 - ص 20 - ص 27 - ص 28 - ص 35 - ص 36 - ص 40 - ص 66 - ص 67.
15. الدكتور حاتم باي، (1432هـ - 2011م) الأصول الاجتهادية التي يبني عليها مذهب مالك، الطبعة الأولى، مجلة الوعي الإسلامي، الكويت.
16. سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، (د.ت) - المعجم الكبير، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي - الطبعة: الثانية - دار النشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ص .
17. سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، (د.ت) - المعجم الأوسط - المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني - الناشر: دار الحرمين - القاهرة
18. سليمان بن خلف أبو الوليد الباجي ، 1409 هـ - 1989 م - إحكام الفصول في أحكام الأصول تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الله محمد الجبوري - الطبعة الأولى - مؤسسة الرسالة - بيروت
19. سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الأمدي، (د.ت) - الإحكام في أصول الأحكام - المحقق: عبد الرزاق عفيفي - المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق - لبنان.
20. شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي المعروف بالحطاب الرعيبي المالكي - 1416هـ - 1996م - مواهب الجليل في شرح مختصر خليل - دار الفكر - بيروت، ص 297.

21. شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي - (1404 هـ - 1984 م) - نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج - الطبعة الأخيرة - دار الفكر، بيروت - ج 5/ص 12.
22. علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني، 1406 هـ - 1986 م - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع الطبعة: الثانية، الناشر: دار الكتب العلمية، القاهرة.
23. علاء الدين الحصكفي وشيخي زاده - (د.ت). مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ومعه الدر المنتقى - الطبعة الأولى الناشر: دار إحياء التراث العربي ص 714 .
24. القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي المالكي - (د.ت) - المعونة على مذهب عالم المدينة - المحقق: حميش عبد الحق، الناشر: المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز - مكة المكرمة.
25. القاضي أبو محمد، عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي - 1420 هـ - 1999 م - الإشراف على نكت مسائل الخلاف - المحقق: الحبيب بن طاهر - الطبعة الأولى - الناشر: دار ابن حزم، بيروت صفحة .
26. القاضي الدكتور إلياس ناصيف - 1994 م - موسوعة الشركات التجارية - الطبعة الأولى .. منشورات الحلبي الحقوقية،.
27. محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، 1425 هـ - 2004 م - مقاصد الشريعة الإسلامية - المحقق: محمد الحبيب ابن الخوجة - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر - ص 358 ص 400.
28. محمد أمين الشهبير بابن عابدين - (1386 هـ - 1996 م) - رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض - دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع - الرياض - ج 7/ص 10 - ج 7/ص 629.
29. محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلبي أبو عبد الله، شمس الدين (1423 هـ - 200 م) - المطلع على ألفاظ المقنع - تحقيق: محمود الأرنؤوط وياسين محمود الخطيب - مكتبة السوادي للتوزيع - الطبعة الأولى - المملكة العربية السعودية - ص 11 - ص 20-27 - ص 28-35 - ص 35 - ص 36-40 - ص 66-67 - ص 297.
30. محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي - (1414 هـ - 1993 م) - المبسوط - دار المعرفة - بيروت - ج 11/ص 156 - ج 11/ص 157.
31. محمد بن محمد بن محمد ابن عرفة الورغي التونسي المالكي أبو عبد الله، 1435 هـ - 2014 م - المختصر الفقهي لابن عرفة - المحقق: د. حافظ عبد الرحمن محمد خير - الناشر: مؤسسة خلف أحمد الخبتور للأعمال الخيرية ص 5.
32. محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين الرويفعي ابن منظور الأنصاري الإفريقي - 1414 هـ، لسان العرب، الطبعة: الثالثة - دار صادر - بيروت، ص 448 و ص 636.
33. محمد علي عثمان الفقي - 1406 هـ - 1986 - فقه المعاملات - الدكتور سلطان بن محمد بن علي سلطان - الطبعة الأولى - دار المريخ - المملكة العربية السعودية.
34. محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، 1424 هـ - 2003 م. التعريفات الفقهية - دار الكتب العلمية (إعادة صف للطبعة القديمة) 1407 هـ - 1986 م)، الطبعة: الأولى - باكستان، ص 209.
35. مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري - (1440 هـ - 2019 م) - المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم - كتاب الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت - المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي - الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - ج 2\ص 804.
36. موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد ابن قدامة بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي المقدسي - (د.ت) المغني - الطبعة: بدون طبعة. الناشر: مكتبة القاهرة، القاهرة - ص 3 - ج 5/ص 27-49.

تطور مؤشرات الغاز الطبيعي في ليبيا خلال المدة (2022-1985)

Development of natural gas indicators in Libya During the period(2022-1985)

أ. ربيعة عاشورالمبسوط

أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد- الجامعة الأسمرية الإسلامية - ليبيا

الملخص:

هدف البحث إلى بيان الدور الحيوي للغاز الطبيعي في الاقتصاد الليبي، وذلك من خلال تحليل تطور إنتاج واستهلاك الغاز الطبيعي، وحصّة ليبيا من الاحتياطيات المؤكدة، خلال المدة 2022-1985 ولهذا فقد تناول البحث تحليل الغاز الطبيعي من خلال عدة مؤشرات بالاستعانة بأرقام صادرة عن جهات وهيئات رسمية مختصة بهذا المجال، وتمّ تحليلها بناءً على أسس نظرية لمحاولة إيجاد تفسيرات في مجال الغاز الطبيعي، للاستفادة منها في إعداد الاستراتيجيات. وتمثلت مشكلة البحث في قصور ليبيا على استثمار هذا المورد الحيوي، كما استند البحث على فرضية أن ليبيا تسعى جاهدةً إلى استثمار الغاز الطبيعي. وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي، بالإضافة إلى الاستعانة بتحليل البيانات والمعلومات الخاصة بالغاز الطبيعي وما يواكبها من تطورات خلال فترة البحث. وقد كانت أهم نتائج البحث ارتفاع احتياطيات وإنتاج الغاز الطبيعي خلال مدة البحث بالإضافة إلى زيادة حجم صادراته. لهذا كانت أهم توصيات البحث هي وضع إستراتيجية خاصة بصناعة وتشجيع الاستثمار في قطاع الغاز الطبيعي وتطويره.

الكلمات المفتاحية: إنتاج، استهلاك، صادرات، الاحتياطي المؤكد، الاقتصاد الليبي.

Abstract

The research aimed to demonstrate the vital role of natural gas in the Libyan economy, through analyzing the development of natural gas production and consumption, and Libya's share of proven reserves, during the period (1985-2022).

Therefore, the research dealt with the analysis of natural gas through several indicators using numbers issued by official authorities and bodies specialized in this field, and they were analyzed based on theoretical foundations to try to find explanations in the field of natural gas, to benefit from them in preparing strategies. The problem of the research was Libya's failure to invest in this vital resource. The research was also based on the assumption that Libya is striving to invest in natural gas.

The research was based on the descriptive approach, in addition to using analysis of data and information related to natural gas and the accompanying developments during the research period. The most important results of the research were an increase in natural gas reserves and production during the research period, in addition to an increase in the volume of its exports. Therefore, the most important recommendations of the research were to develop a strategy for the industry and encourage investment in the natural gas sector and its development.

Keywords: Production, consumption, exports, confirmed reserve, Libyan economy.

مقدمة:

بذلت ليبيا العديد من الجهود في سبيل تطوير صناعة الغاز الطبيعي بإعتباره يشكل مصدر طاقة استراتيجي، حيث يعتبر مادة أساسية في بعض الصناعات، وله أثر فعّال على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والمالي والمصرفي، كما يعتبر سلعة هامة في التجارة الدولية، ومصدراً من مصادر الدخل الرئيسية للدولة، لذا عملت ليبيا على إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي، وأصبح من ضمن خططها الاقتصادية التي تهدف إلى تنمية وإنتاج الحقول الغازية، وبناء مصانع تسييل الغاز الطبيعي، وتصديره.

حيث تعد ليبيا من أهم الدول التي تعمل على بناء وتنمية الغاز الطبيعي، وذلك لاحتوائها على احتياطات هائلة للغاز الطبيعي، كما أنها تعمل على تصديره بحصص كبيرة للحصول على إيرادات تدعم الاقتصاد الوطني. كما تتوفر في ليبيا إمكانيات لإنتاج وتصنيع وتصدير الغاز الطبيعي لتحقيق التنمية المستدامة. والمساهمة في الوفاء بالاحتياجات الأساسية للاقتصاد المحلي من خلال دعم استهلاك الغاز الطبيعي للأفراد، وفق سعر معين تحدده السياسة السعرية.

2- مشكلة البحث:-

تملك ليبيا احتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي تقدر بحوالي 55 تريليون ق³، كما تنتج منه حوالي 2 مليار ق³ يومياً، وتصل إيرادات ليبيا من تصدير الغاز إلى 10 مليار دينار (8.2 مليار دولار) سنوياً. وحيث يتميز الغاز الطبيعي بمواصفات تجعله مورداً استراتيجياً هاماً للطاقة، ورافداً من روافد تنمية الاقتصاد الليبي.

وعلى الرغم من أن للغاز الطبيعي عدة خصائص جعلته مورداً هاماً لضمان ضخ الاستثمارات التي لها أثر فعال على مختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك بما يحققه من احتياجات ضخمة، إلا أنه توجد صعوبات تواجه هذه الصناعة، وخاصةً فيما يتعلق بارتفاع معدل استهلاكه، والاعتماد الكبير على تصديره لزيادة إيرادات الاقتصاد المحلي، في محاولة لدراسة تطور إنتاج واستهلاك الغاز الطبيعي في ليبيا. عليه يمكن تحديد مشكلة البحث من خلال السؤال التالي:-

- ماهي قدرة ليبيا على استثمار الغاز الطبيعي؟

3- فرضية البحث:-

- تعد ليبيا دولة رائدة في استثمار الغاز الطبيعي.

4- أهداف البحث:-

يسعى البحث إلى تحقيق عدة أهداف أهمها:-

1-4- التعرف على تطور صناعة الغاز الطبيعي خلال المدة (1985-2022)

2-4- تسليط الضوء على ما يتم إنتاجه واستهلاكه من الغاز الطبيعي.

3-4- تحليل إنتاج واستهلاك وصادرات الغاز الطبيعي في ليبيا.

4-4- تحديد العوامل التي تؤثر على قطاع الغاز الطبيعي محلياً.

5-4- إبراز أهمية الغاز الطبيعي في الاقتصاد الليبي.

5- أهمية البحث:-

تتجلى أهمية البحث في العناصر الآتية:-

1-5- إبراز الدور الهام للغاز الطبيعي في الاقتصاد المحلي.

2-5- أن للغاز الطبيعي دور رئيسي في ليبيا، والذي تبنى على أساسه السياسات التنموية للدولة.

3-5- بيان النمو المتزايد لإنتاج واستهلاك الغاز الطبيعي.

4-5- استخدام الغاز الطبيعي في مختلف القطاعات، وتعدد مجالات استعماله.

6- حدود البحث:-

1-6- الحدود الزمنية: انحصر البحث على مجال زمني امتد منذ سنة 1985 إلى سنة 2022.

2-6- الحدود المكانية: اقتصر البحث على دراسة وتحليل الغاز الطبيعي في دولة ليبيا.

7- منهج البحث:-

1-7- المنهج الوصفي: تم الاعتماد على هذا المنهج عن طريق عرض أبعاد وجوانب الغاز الطبيعي من خلال الإطار النظري للبحث، بتجميع المادة العلمية المتعلقة بتطور كميات الإنتاج والاستهلاك والتصدير، من المصادر والمراجع الأساسية والثانوية.

2-7- المنهج التحليلي: الذي يقوم على تجميع البيانات والمعلومات المستقاة من الهيئات الرسمية، ومن ثم عرضها وتحليلها، بالاعتماد على الجداول والإشكال البيانية.

8- تقسيم البحث:-

للإمام بجزئيات البحث تم تقسيمه إلى محورين على النحو الآتي:-

المحور الأول: بعض المفاهيم النظرية للغاز الطبيعي.

المحور الثاني: تطور مؤشرات الغاز الطبيعي في ليبيا.

9- الدراسات السابقة:-

1-9- دراسة (خالد قاسم بويش، 2017)⁽¹⁾: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع وإمكانيات الاقتصاد العراقي في مجال الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى تحليل إمكانية استثمار الغاز الطبيعي في العراق. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي لبيان دور وأهمية الغاز الطبيعي كمصدر مهم للطاقة. وتوصلت الدراسة إلى أن العراق يمتلك احتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي بنسبة 1.86% من الاحتياطي العالمي. إلا أن العراق لم يفلح في استثمار الغاز الطبيعي واستغلاله بالصورة المثلى، وافتقار العراق مشاريع متطورة تهتم بصناعة تسيل الغاز الطبيعي. بالإضافة إلى ضعف الاهتمام بالصناعة الغازية في العراق، مما أدى إلى محدودية هذه الصناعة.

2-9- دراسة (العبيسي، 2018)⁽²⁾: هدفت هذه الدراسة إلى بيان التشابك بين صادرات الغاز الطبيعي، وإنتاج الطاقة المتجددة محلياً ودولياً. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي بهدف تحديد الإطار النظري للموضوع بجانبه الفكري، والمنهج التحليلي لتحليل المعطيات الكمية بالاعتماد على الجداول والرسومات البيانية. كما تمت الاستعانة بالمنهج القياسي في نمذجة صادرات الغاز الطبيعي وتأثيره على المتغيرات الاقتصادية، وإنتاج الطاقة المتجددة محلياً ودولياً. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:-

(1) بويش، خالد قاسم، (2017)، استثمار الغاز الطبيعي في العراق الواقع والأفاق المستقبلية، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، جمهورية العراق.

(2) العبيسي، علي، (2018)، مكانة صادرات الغاز الطبيعي في ظل منافسة الطاقة البديلة والمتجددة، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر.

(أ) أنه كلما ارتفعت صادرات الغاز الطبيعي بـ10% ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بـ0.34% وارتفع سعر الصرف بـ18.06% وحدة.

(ب) اعتماد الاقتصاد الجزائري على صادرات الغاز الطبيعي ولفترات قادمة.

(ج) تسعى الجزائر إلى زيادة الاحتياطي من الغاز الطبيعي.

9-3- دراسة (نصر الدين ساري 2011)⁽¹⁾: هدفت الدراسة إلى الوصول إلى العلاقة المترابطة بين الاستغلال الأمثل لثروة الغازية من خلال رسم استراتيجيات فعالة، وبين تحقيق أهداف التنمية المستدامة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي عن طريق الإطار النظري بتجميع المادة العلمية المتعلقة به من المصادر الأساسية والثانوية، والمنهج التحليلي، الذي يقوم على تجميع البيانات والمعلومات وتحليلها. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج هي أن الغاز الطبيعي يحتل مكانة هامة في العديد من الاقتصاديات، كما يعتبر المصدر الطاقوي المفضل لمعظم الأنشطة الصناعية الاستخراجية والتحويلية، وتمتلك الجزائر احتياطات ضخمة من الغاز قدرت بحوالي (4500 مليار م³) سنة 2009، وأنها تعتبر من أكبر الدول إنتاجاً للغاز الطبيعي، كما قامت الجزائر ببذل جهود في إطار سياستها للحد من حرق غازها الطبيعي والمصاحب والاستخدام الأمثل للاحتياطات الغازية الجزائرية، لتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية.

9-4- دراسة (آمال فوضيل، 2010)⁽²⁾: هدفت هذه الدراسة إلى بيان كيفية ماسيتم انتاجه من الغاز الطبيعي بناء على حجم الاحتياطي، وبين نمو الطلب عليه في السوق الداخلية، نتيجة توسع مجالات استعماله ونمو صادرات الجزائر منه، بإعتباره مصدر عملة صعبة لتمويل المشاريع التنموية. واتبعت المنهج التحليلي لتحليل المعطيات وتحديد المؤشرات، كذلك تمّ الاعتماد على الجداول والرسومات البيانية لعرض وتصنيف المعطيات، كما تم الاستعانة بالمنهج المقارن لمقارنة البيانات والحالات في هذه الدراسة. وتمثلت نتائج الدراسة في أن الغاز الطبيعي أقل تكلفة وتلوثاً للبيئة من منتجات الطاقة الأخرى، وأن للغاز الطبيعي أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد الجزائري في النهوض بالمشاريع التنموية. وأن ارتفاع الاستهلاك الداخلي للغاز الطبيعي يرجع إلى تطور صناعات الطاقة، كذلك فإن ارتفاع حجم صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي يرتبط بالقدرة الإنتاجية.

9-5- دراسة (العوني محمود وآخرون، 2018)⁽³⁾: هدف البحث إلى دراسة واقع الصناعة الغازية في العالم بصفة عامة والجزائر خصوصاً، والتي من شأنها التأثير على طلب وعرض الغاز الطبيعي وأسعاره. وتمّ الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من حيث المؤشرات والأرقام الصادرة عن جهات مختصة. وتمّ تحليلها لمحاولة إيجاد تفسيرات لتطور صناعة الغاز الطبيعي. وتمّ التوصل إلى نتائج أن احتياطات الغاز الطبيعي تتركز في عدد محدود من الدول كروسيا وإيران وقطر. كما أن تطور استهلاك الغاز الطبيعي يتأثر بالتوجهات والأزمات الاقتصادية، كما يلاحظ انخفاض إنتاج الجزائر من الغاز الطبيعي بنسبة طفيفة، حيث أنتجت خلال سنة 2015 ما يعادل 83 مليار م³ من الغاز الطبيعي، في حين أنتجت خلال سنة 2014 ما يقدر بـ83.3 مليار م³.

(1) ساري، نصر الدين، (2011)، استراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة الغازية في إطار مبادئ وأهداف التنمية المستدامة، مذكرة شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.

(2) فوضيل، آمال، (2010)، التحكيم بين الاستهلاك الداخلي والصادرات للغاز الطبيعي على المدى المتوسط والطويل، مذكرة شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.

(3) العوني، محمود وآخرون، (2018)، مكانة الصناعة الغازية للجزائر في ظل تغير خارطة الغاز العالمية مجلة الميدان للدراسات الاجتماعية والانسانية، ع1.

المحور الأول: بعض المفاهيم النظرية للغاز الطبيعي:-

1- ماهية الغاز الطبيعي والتطور التاريخي لاستغلاله:-

1-1- ماهية الغاز الطبيعي:-

يتكون الغاز الطبيعي من خليط من الغازات والسوائل ذات الأصل النفطي^(*) وأهمها غاز الميثان، ويشكل جزء كبير منه بحوالي 85%. (العبيسي: 2018، ص 12) ويوصف الغاز الطبيعي بأنه الصورة الغازية للنفط، ويستخرج وينتج مثلما يستخرج وينتج البترول. وتتكون الغازات الطبيعية في باطن الأرض بذات التفاعلات الكيميائية والبيولوجية التي تكونت بها التجمعات النفطية. وتعتبر المعالجات اللازمة لإعداده كوقود نظيف أقل بكثير مما يحتاجه النفط أو الفحم، وقد بلغت نسبة مساهمته في الاستهلاك العالمي حوالي 23%. (اللاوي: 2018، ص 61)

ويعرف الغاز الطبيعي بأنه خليط ينكون من المواد الهيدروكربونية^(**) تتواجد في مكان صخرية تحت سطح الأرض، مرافقاً للنفط الخام مذاباً أو طافياً على سطحه (الحمودي: 2016، ص 17)

كما يعرف الغاز الطبيعي بأنه أنصف أنواع الوقود الأحفوري من بين أنواع الوقود الأحفورية الأخرى (كالفحم والنفط)، ويمتاز بالوفرة والمرونة، مما يجعله البديل الأفضل والأكثر نقاوة من النفط. (الكبيسي و الداوودي: 2020، ص 36)

1-2- التطور التاريخي للغاز الطبيعي:-

يعود ظهور الغاز الطبيعي كمورد إقتصادي في الصين منذ عام 940 ق.م، حيث لوحظ إنبعاثات طبيعية لغاز الميثان، وتم استعماله في الطهي ولتبخير ماء البحر للحصول على ملح. وخلال القرن السابع عشر اكتشف العالم الفرنسي Jean Tardin أصل الانبعاثات الطبيعية للغازات المشتعلة، وتوالت الابحاث، حتى نشأت أول شركة للغاز في الولايات المتحدة الأمريكية بمدينة "بالتيمور" سنة 1817. (نصر الدين: 2011، ص 14) كما استخدم الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة عام 1840 لتبخير الماء واستخراج الملح، وفي عام 1925 تم مد أول خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي، إلا أنه لم يستخدم إلا بعد الحرب العالمية الثانية. (بويش: 2017، ص 6-7) وبسبب المزايا البيئية والاقتصادية التي تتمتع بها الدول العربية والتي تبرز دور الغاز الطبيعي عن مصادر الطاقة الأخرى، فإنها استطاعت أن تحتل مكاناً مميّزاً بين قائمة الدول العربية التي تمتلك أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي (المملكة العربية السعودية، مصر، الجزائر، ليبيا، قطر). (العبيسي: 2018، ص 22)

وإذا نظرنا إلى تحليل لغة الأرقام نلاحظ أن السوق الغازية العالمية سجلت سنة 1970 حوالي 45 مليار م³ منها 96% (حوالي 42 مليار م³) تم نقلها بواسطة خطوط الأنابيب، و 4% عبارة عن غاز طبيعي، ثم ارتفع هذا المستوى إلى 121 مليار م³ سنة 1975 (13 مليار م³). (كتوش و بلعوز: 2005، ص 159-160)

2- أنواع الغاز الطبيعي:-

يوجد عدة أنواع من الغاز الطبيعي منها:-

(*) بحيث يمكن قياسها من الناحية الطاقوية أن 1000 م³ من الغاز الطبيعي يقابل طن واحد من النفط.

(**) وهذا الخليط يتكون من:-

(أ) الميثان بنسبة تصل إلى (70% - 100%) من وزن الغاز.

(ب) الإيثان بنسبة تصل إلى (1% - 10%) من وزن الغاز.

(ج) البروبان ويمثل نسبة بسيطة من وزن الغاز الطبيعي.

2-1- الغاز الطبيعي المصاحب^(*):-

وهو يكون مرافق للنفط بفعل الضغط والحرارة المرتفعة، أي يظهر مصاحب للنفط عند استخراجها من حقول النفط، سواء كان من الغاز المذاب أو الغطاء الغازي. (العبيسي: 2018، ص 13) وغالباً ما يتم هدر الغاز المصاحب إما بإحراقه أو بإعادة حقنه في المكمن للمحافظة على الضغط داخله. (نصر الدين: 2011، ص 18) ويمكن الاستفادة من الغاز المصاحب المنتج في حقول النفط، بربط عدة حقول فيما بينها وتجميع الغاز المصاحب الناتج منها ونقله إلى مصانع معالجة الغاز، أو أن يتم تجميع الغاز في الموقع واستخدامه لإنتاج الطاقة الكهربائية، أو لإنتاج طاقة حرارية. (رابح: 2019، ص 139) والجدول التالي يوضح تطور الغاز الطبيعي المصاحب في ليبيا خلال المدة (1985-2022)

جدول (1) تطور إنتاج الغاز الطبيعي المصاحب في ليبيا للمدة من (1985-2022) (مليار م³)

السنوات	الغاز المصاحب	السنوات	الغاز المصاحب	السنوات	الغاز المصاحب
1985	368.0	1998	313.0	2011	-
1986	263.5	1999	350.8	2012	272.2
1987	218.7	2000	354.5	2013	234.7
1988	201.8	2001	361.3	2014	154.1
1989	207.1	2002	340.1	2015	128.2
1990	-	2003	365.1	2016	131.4
1991	382.3	2004	379.2	2017	201.3
1992	392.5	2005	415.4	2018	268.9
1993	337.9	2006	410.3	2019	314.1
1994	432.0	2007	405.1	2020	140.8
1995	452.5	2008	428.3	2021	341.2
1996	455.5	2009	428.9	2022	300.0
1997	413.0	2010	437.5		

المصدر:-

(1) مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

(2) وزارة التخطيط، الكتاب الإحصائي، مصلحة الإحصاء والتعداد، 2015، ص 62.

ويلاحظ من خلال الجدول حدوث تذبذب بين ارتفاع وانخفاض في كميات الغاز الطبيعي المصاحب، ويرجع هذا إلى الارتباط بين إنتاج الغاز الطبيعي وبين إنتاج النفط خلال فترة البحث.

2-2- الغاز الطبيعي غير المصاحب:-

ويسمى بالغاز الحر، وهو لا يكون مرافق للنفط، ويوجد في حقول حرة تحت أعماق الأرض، ويكون من النوع الجاف^(*)، وينتج من الحقول التي تحتوي على الغاز الطبيعي فقط. (العبيسي: 2018، ص 13) ويبين الجدول التالي تطور الغاز الطبيعي غير المصاحب في ليبيا خلال المدة (1985-2022)

جدول (2) تطور إنتاج الغاز الطبيعي غير المصاحب في ليبيا

(*) يعد هذا النوع من الغاز المصدر الرئيسي للغاز الطبيعي المنتج في دول منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك).

(*) أي يحتوي بشكل أساسي على الإيثان والميثان.

خلال المدة من (1985-2022) (مليار م³)

الغاز غير المصاحب	السنوات	الغاز غير المصاحب	السنوات	الغاز غير المصاحب	السنوات
-	2011	128.0	1998	82.5	1985
555.3	2012	131.7	1999	108.0	1986
478.7	2013	135.7	2000	176.4	1987
588.0	2014	124.9	2001	104.9	1988
659.3	2015	124.2	2002	138.3	1989
644.5	2016	128.3	2003	-	1990
664.0	2017	147.9	2004	211.3	1991
584.2	2018	350.0	2005	215.3	1992
665.2	2019	537.8	2006	168.4	1993
634.2	2020	619.3	2007	143.8	1994
590.1	2021	623.6	2008	139.2	1995
588.5	2022	606.6	2009	133.1	1996
		641.3	2010	145.0	1997

المصدر:-

(1) مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

(2) وزارة التخطيط، الكتاب الإحصائي، مصلحة الإحصاء والتعداد، 2015، ص 62.

وحيث يلاحظ من بيانات الجدول رقم (2) وجود تذبذب بين كميات الغاز الطبيعي غير المصاحب، وتحديدًا في الفترة من 2003-2010، ويعود السبب الرئيسي لهذا التذبذب في كميات إنتاج الغاز الطبيعي إلى زيادة في نشاط قطاع النفط والغاز الطبيعي خلال هذه الفترة.

3- الغاز الطبيعي المسال:-

فمع تعدد وتطور التقنيات، وخاصة تقنية تحويل الغاز الطبيعي إلى سائل، بحيث دخل هذا الغاز المسال (وهو عبارة عن توريد الغاز عبر الأنابيب)، ساحة التجارة الدولية،^(*) والذي ويتوقع الخبراء ارتفاعاً للطلب عليه خلال السنوات القادمة. (كتوش و بلعزوز: 2005، ص 166)

وتقوم ليبيا بإسالة الغاز الطبيعي الفائض للتصدير بمعمل إسالة الغاز الطبيعي بمرسى البريقة، ومعمل الغاز بالزويتينة. (الورقة القطرية-ليبيا، ص 5) ويوضح الجدول التالي الإنتاج المحلي من الغاز المسال للمدة من 1985 إلى 2022:-

جدول (3) تطور الإنتاج المحلي من الغاز المسال

خلال المدة من (1985 - 2022) (ألف طن متري)

السنوات	كمية الانتاج	السنوات	كمية الانتاج	السنوات	كمية الانتاج
1985	-	1998	109.1	2011	80.9
1986	52	1999	163.6	2012	92.8
1987	72	2000	153.2	2013	117.6

(*) حيث يلاحظ أن المستوى المرتفع للصادرات العالمية من الغاز الطبيعي المسال، وقد بلغ سنة 2002 أكثر من 150 مليار م³، استوردت اليابان 71.9 مليار م³، وكوريا الجنوبية 23 مليار م³، وأفريقيا 14 مليار م³، وأسبانيا 12 مليار م³.

51.1	2014	163	2001	84	1988
44.3	2015	118.8	2002	89	1989
30.2	2016	195.2	2003	98	1990
43.2	2017	190.9	2004	101	1991
35.1	2018	166.7	2005	115	1992
30.7	2019	196.4	2006	121	1993
11.3	2020	198.8	2007	124	1994
32.4	2021	197.9	2008	97.7	1995
35.6	2022	203	2009	130	1996
		190	2010	130.9	1997

المصدر:-

(1) مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

(2) مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

(3) وزارة التخطيط، الكتاب الإحصائي، مصلحة الإحصاء والتعداد، 2015، ص 60.

ومن الجدول يلاحظ حدوث ارتفاع في الإنتاج المحلي من الغاز الطبيعي المسال خلال أغلب سنوات البحث (1985-2010) وذلك نتيجة ارتفاع إسالة الغاز الطبيعي المسال خلال هذه المدة بمعامل إسالة الغاز الطبيعي. إلا أن هذا الارتفاع انخفض حتى وصل إلى مستوى متدني خلال سنة 2011 بمقدار 80.9 ألف طن متري، وذلك نتيجة ظروف الحرب التي شهدتها ليبيا، وما تبعها من توقف أغلب الشركات النفطية والغازية، واستمرار هذا الانخفاض حتى سنة 2021 والذي وصل إلى 32.4 ألف طن متري.

4- غاز النفط المسال:-

ويتكون من خليط البروبان والبيوتان بنسب مختلفة، وبالإمكان تسيله باستعمال الضغط إلى حد 20 ضغط جوي، وبدون تبريد. (يوسف: د.ت، ص 5) ويستخدم لأغراض الطبخ والتدفئة، والأفران والمبيدات الحشرية والمعطرات الجوية، ويحافظ على البيئة من التلوث لعدم وجود مخلفات لاحتراقه. (عبد الهادي: د.ت، ص 16) ويوضح الجدول التالي استهلاك غاز النفط المسال في الاقتصاد الليبي:-

جدول (4) تطور استهلاك غاز النفط المسال

خلال المدة من (2015 - 2021) (ألف برميل / يوم)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الاستهلاك (ألف برميل / يوم)	8.3	8.2	8.8	9.3	8.9	8.1	8.6

المصدر:-

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي، للسنوات 2020، 2022.

ويوضح الجدول التالي صادرات و واردات غاز النفط المسال:-

جدول (5) تطور صادرات و واردات غاز النفط المسال

خلال المدة من (1995 - 2012) (ألف طن متري)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
صادرات	144	156	143	113	135	137	31.8	97	112

واردات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
واردات	55	7	0	0	0	2	-	-	-
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
صادرات	-	20	16	554	0	0	0	0	4.3
واردات	-	-	-	-	-	-	-	-	62

المصدر:- الورقة القطرية، الملحق الإحصائي، جدول رقم (3)، (4)، ص.2.

يتضح من خلال الجدول حدوث تذبذب بين ارتفاع وانخفاض في صادرات غاز النفط المسال، حيث وصل إلى أعلى مستوى له بحوالي 554 ألف طن متري في سنة 2007 إلا أنه توقف خلال السنوات من 2008 إلى 2011 نتيجة عدم تصدير غاز النفط المسال، وتم استهلاكه محلياً.

أما بالنسبة لواردات غاز النفط المسال فلا تكاد تذكر خلال أغلب السنوات، حيث وصلت إلى حوالي 55 و7 ألف طن متري في سنة 1995، 1996 على التوالي. إلا أنه توقفت الواردات خلال باقي السنوات، وذلك لعدم حاجة الاستهلاك المحلي منه خلال أغلب السنوات.

المحور الثاني: تطور مؤشرات الغاز الطبيعي في ليبيا:-

يعد الغاز الطبيعي رافداً من روافد التنمية، وركيزة أساسية من ركائز دعم الاقتصاد، فعلى الرغم من الانطلاقة الحديثة نسبياً نحو استغلال موارد الغاز الطبيعي، فإنه استطاع أن يساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية. (أوابك: 2015، ص 4-5)

ومن أسباب الاهتمام بالغاز الطبيعي وفرة الاحتياطيات المؤكدة منه، إثر اكتشاف حقول ضخمة منه، وتشجيع الدول المستهلكة الرئيسية للاستثمار في مشاريع الغاز، وذلك بناءً على اتجاه يدعو إلى تقليل اعتماد تلك الدول على النفط بصورة عامة، ونفط أوبك والنفط العربي بصورة خاصة. (بن أحمد: 2016، ص 180)

1- تطور الاحتياطيات المؤكدة للغاز الطبيعي:-

إن العملية الإنتاجية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بحجم الاحتياطي، فلا يمكن القيام بصناعة أو وضع إستراتيجية إلا إذا كانت كمية الاحتياطي وتقديراته مرتفعة. (فوضيل: 2010، ص 48) حيث بدأ الاهتمام بهذه الثروة وتنميتها من خلال احتياطياتها، وتشجيع الاستثمار في مجال الاستكشافات، بالإضافة إلى تقييم هذه الاحتياطيات. (بورنان: 2007، ص 124)

1-1- تعريف الاحتياطي:-

وهو عبارة عن كمية الموارد المتواجدة في باطن الأرض، والممكن استخراجها من حقول النفط أو الغاز بطرق ومعدات الإنتاج. (فوضيل: 2010، ص 48)

كما يعرف الاحتياطي المؤكد بأنه الكميات من الغاز التي قدرت على أساس علمي، والتي يعثر عليها أثناء الحفر، والممكن استخراجها واستغلالها اقتصادياً بالإمكانات التقنية. (رولامي: د.ت، ص 232)

وتتصف الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي في ليبيا بالانخفاض، والتي قدرت بحوالي 765 بليون م³ في سنة 1973 والذي انخفض إلى 745، 728 بليون م³ خلال سنتي 1975، 1977. أيضاً انخفض في سنة 1979 إلى 680 بليون م³.

1-2- تطور الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي في ليبيا:-

أدى الاهتمام المتزايد لإنتاج الغاز الطبيعي واستهلاكه في ليبيا إلى الاهتمام بتقدير احتياطياته.^(*) لذلك سوف نحاول إعطاء إحصائيات متعلقة باحتياطيات الغاز الطبيعي في ليبيا خلال مدة البحث للخروج بحقائق اقتصادية أقرب إلى الواقع. وكما موضحة بالجدول التالي:-

جدول (6) تطور الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي في ليبيا خلال المدة (1985-2022) (مليار م³)

الاحتياطيات المؤكدة من إجمالي العالم (%)	الاحتياطيات المؤكدة	السنوات	الاحتياطيات المؤكدة	السنوات	الاحتياطيات المؤكدة	السنوات
0.81	1547	2011	1313	1998	626	1985
0.80	1532	2012	1313	1999	728	1986
0.77	1532	2013	1247	2000	727	1987
0.77	1505	2014	1314	2001	827	1988
0.76	1495	2015	1503	2002	1218	1989
0.77	1505	2016	1491	2003	1208	1990
0.76	1505	2017	1491	2004	1309	1991
0.75	1505	2018	1491	2005	1299	1992
0.73	1505	2019	1420	2006	1296	1993
0.73	1505	2020	1539	2007	1310	1994
0.73	1505	2021	1405	2008	1313	1995
0.73	1505	2022	1549	2009	1311	1996
			1495	2010	1315	1997

المصدر:-

- 1) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة للسنوات 2013، 2014، 2019، ص 14-16.
- 2) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوابك)، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد: 135، المجلد السادس والثلاثون، 2010.
- 3) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوابك)، قاعدة بنك المعلومات.

ويلاحظ من خلال الجدول أنه على الرغم من تطور احتياطيات ليبيا من الغاز الطبيعي خلال سنوات (1985-2022) إلا أن هذه الاحتياطيات متواضعة ومتصفة بالاستقرار، حيث بلغت في سنة 2008 بمقدار 1405 مليار م³ بنسبة مساهمة عالمية 0.80%. وارتفع الاحتياطي بمقدار 1505 في سنة 2018 بنسبة مساهمة عالمية حوالي 0.75%. وكما بقيت كمية الاحتياطيات ثابتة حتى نهاية سنوات البحث 2022 بمقدار 1505 مليار م³.

ويعود التطور الذي شهد الاحتياطيات إلى تطوير مشاريع الحقول، إضافة إلى تطور التكنولوجيا لصناعة الغاز الطبيعي، وإلى أهمية الاستثمارات المخصصة للمشاريع النفطية.

كما يلاحظ من الجدول أن احتياطيات الغاز الطبيعي في ليبيا تشكل نسبة من 75%-82% من إجمالي احتياطيات العالم من الغاز الطبيعي.

2- تطور إنتاج الغاز الطبيعي:-

(*) حيث تعود زيادة حجم الاحتياطي من الغاز الطبيعي إلى زيادة الاستكشافات والتوسع في الرقع الاستكشافية.

عندما نتكلم عن إنتاج الغاز الطبيعي، إنما نقصد به إنتاج الغاز المصاحب الذي يعود مصدره إلى حقول النفط الذي ينتج بشكل عرضي مع النفط الخام. (الشمري: د.ت، ص 9)

وتعتبر ليبيا من الدول العربية المنتجة للغاز الطبيعي بالرغم من تراجع حقها في إجمالي إنتاج الدول الأفريقية من 90% في عام 1980 إلى 68.7% في عام 2016. (البرازي: 2018، ص 21) وهذا يعود إلى التقلبات الملحوظة خلال الفترة (1985-2012) بسبب التطورات السياسية الراهنة. كما ارتفع مستوى إنتاج الغاز الطبيعي في ليبيا من 506.3 مليار ق³ في عام 1993 إلى 888.5 مليار ق³ في عام 2022.

جدول (7) تطور كميات إنتاج الغاز الطبيعي في ليبيا للمدة من (1985 - 2022) (مليار ق³)

الغاز المنتج	السنوات	الغاز المنتج	السنوات	الغاز المنتج	السنوات
-	2011	441.0	1998	450.5	1985
827.5	2012	482.5	1999	371.5	1986
713.4	2013	490.2	2000	395.1	1987
742.1	2014	486.2	2001	306.7	1988
787.5	2015	464.3	2002	354.4	1989
775.9	2016	493.4	2003	-	1990
865.3	2017	527.1	2004	593.6	1991
853.1	2018	765.4	2005	607.8	1992
979.3	2019	948.1	2006	506.3	1993
775.0	2020	1024.4	2007	575.8	1994
931.3	2021	1051.9	2008	591.7	1995
888.5	2022	1035.5	2009	588.6	1996
		1078.8	2010	558.0	1997

المصدر:- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

وبلاحظ من خلال الجدول السابق أن إنتاج الغاز الطبيعي في ليبيا خلال المدة (1985-2022) يتراوح من 306.7 مليار ق³ في سنة 1988 إلى 1078.8 مليار ق³ في سنة 2010.

إلا أنه لم يسجل للغاز الطبيعي أي إنتاج في عام 2011، وذلك نتيجة الأحداث التي شهدتها ليبيا أبان تلك السنة. كما يلاحظ أنه عاد للإنتاج عام 2012 بمقدار 827.5 مليار ق³، بينما عاد وانخفض خلال السنوات التالية (2013، 2014) بمقدار 713.4، 742.1 مليار ق³، حتى وصل في عام 2015 حوالي 787.5 مليار ق³، وذلك نتيجة الأحداث الأمنية بمنطقة الحقول والمواني النفطية.

3- تطور استهلاك الغاز الطبيعي:-

بعد عملية إنتاج الغاز الطبيعي، تأتي عملية استهلاكه من مختلف القطاعات كالقطاع المنزلي أو قطاع الصناعات البتروكيمياوية أو لتوليد الكهرباء. (بورنان: 2007، ص 155)

الاستهلاك النهائي = كمية إنتاج السوق + كمية الواردات من الغاز الطبيعي - الصادرات من الغاز الطبيعي

وتندرج إستراتيجية استخدام الغاز الطبيعي ضمن إطار سياسة الطاقة، والتي تعزز استخدام الطاقات المتوفرة والأقل تلوثاً للبيئة. ولهذا أصبح استخدام الغاز الطبيعي يستحوذ على مكانة هامة من ضمن المشتقات النفطية، حيث أن حصة الغاز الطبيعي عرفت تطوراً ملحوظاً بالمقارنة مع مصادر الطاقة الأخرى. (بوشري: 2019، ص 37)

جدول (8) تطور إجمالي استهلاك الغاز الطبيعي في ليبيا
خلال المدة من (1993-2021) (ألف برميل مكافئ نفط/ يوم)

السنوات	كمية الاستهلاك	السنوات	كمية الاستهلاك	السنوات	كمية الاستهلاك
1993	86.0	2003	85.9	2013	117.3
1994	88.8	2004	107.2	2014	107.4
1995	87.7	2005	105.4	2015	107.3
1996	94.4	2006	86.5	2016	106.5
1997	98.5	2007	96.2	2017	169.6
1998	98.5	2008	99.4	2018	165.9
1999	76.6	2009	108.7	2019	151.0
2000	94.0	2010	127.7	2020	286.7
2001	97.4	2011	98.2	2021	279.9
2002	100.9	2012	103.6	2022	

المصدر:-

(1) منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة للسنوات 2017، 2019، 2020، 2022.
(2) منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)، بنك المعلومات.
ومن خلال الجدول (7) يلاحظ أن استهلاك الغاز الطبيعي ارتفع في عام 2010 ليصل إلى حوالي 127.7 (ألف ب م ن / ي) مقابل حوالي 86 (ألف ب م ن / ي) في عام 1993. هذا الارتفاع سيؤدي إلى زيادة إمكانيات تصدير النفط الخام والمنتجات النفطية.

ومن المتوقع أن يشهد استهلاك الغاز الطبيعي نمواً مستمراً مستقبلاً^(*) بنسبة 6% سنوياً في المتوسط بين عامي (2008-2035). (بوكره: 2014، ص 223) نظراً لوجود إمكانيات متزايدة لاستخدامه، بالإضافة إلى ملائمة الغاز الطبيعي لمتطلبات البيئة، وارتفاع استخدامه في توليد الطاقة الكهربائية. والجدول التالي يوضح توقعات استهلاك الغاز الطبيعي في ليبيا خلال السنوات القادمة.

جدول (9) توقعات استهلاك الغاز الطبيعي في ليبيا
خلال المدة من (2023 - 2040)

السنوات	كمية الاستهلاك المتوقع (ألف برميل مكافئ نفط/ يوم)	السنوات	كمية الاستهلاك المتوقع (ألف برميل مكافئ نفط/ يوم)
2023	140.4	2032	171.5
2024	144.2	2033	175.2
2025	148.0	2034	178.9
2026	151.4	2035	182.7
2027	154.8	2036	186.0

(*) هذا ما جعل رئيس الطاقة الدولية يطلق على السنوات القادمة في مجال الطاقة "بالعصر الذهبي للغاز".

189.1	2037	158.0	2028
192.1	2038	161.1	2029
195.0	2039	163.8	2030
197.9	2040	167.7	2031

المصدر:- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)، نماذج التنبؤ المبنية لكل دولة عضو في المنظمة، 2018. ويلاحظ من خلال الجدول السابق رقم (8) حدوث ارتفاع تدريجي في توقعات استهلاك الغاز الطبيعي، حيث وصل إلى أعلى كمية متوقعة في سنة 2040 بمقدار 197.9 (ألف ب م ن/ي) مقابل 140.4 (ألف ب م ن/ي) في سنة 2023، وهذا الارتفاع في حجم التوقعات إنما تعود إلى توقع الارتفاع في حجم الاستهلاك للغاز الطبيعي خلال السنوات القادمة، نظراً لزيادة الطلب عليه لاستخدامه في عدة مجالات.

4- تطور صادرات الغاز الطبيعي:-

وتعتبر ليبيا من أوائل الدول العربية المصدرة للغاز الطبيعي، حيث قامت بتصدير الغاز المسال عام 1972 إلى عدد من الدول الأوروبية عن طريق ميناء البريقة، وقد بلغ إجمالي ماتم تصديره حوالي 3 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال عام 1975، وحوالي 100 ألف طن من غاز النفط المسال. (السيد: د.ت، ص144) ويتم تصدير الغاز الطبيعي في ليبيا عبر خطوط الأنابيب (خط الدفق الأخضر)^(*) إلى إيطاليا، وذلك بعد توقف محطة تسيليل الغاز الطبيعي في مرسى البريقة، التي تعرضت لإضرار بالغة خلال الأحداث التي شهدتها ليبيا عام 2011. (عبد المعطي: 2014، ص166)

4-1- تطور صادرات ليبيا من الغاز الطبيعي بالأنابيب للمدة من (2008 - 2021):-

يتم نقل الغاز الطبيعي عن طريق خطوط أنابيب برية وبحرية، وتزداد تكاليف النقل مع ازدياد المسافة، غير أن كلفة النقل بالأنابيب البري أقل من النقل البحري بحوالي 50%-60%. (السيد: د.ت، ص170) وبالنظر إلى بيانات الجدول رقم (9) يلاحظ أن مجموع صادرات ليبيا من الغاز الطبيعي بالأنابيب قدرت بحوالي 9.87 مليار م³ لسنة 2008 من إجمالي صادرات الغاز الطبيعي، والتي قدرت بحوالي 10.40 مليار م³ خلال نفس السنة. من ذلك يلاحظ أن تصدير الغاز الطبيعي بالأنابيب يسيطر على حجم هذه الصادرات. كما يلاحظ انخفاض صادرات الغاز الطبيعي بالأنابيب خلال السنوات التالية من البحث، حتى وصلت إلى أدنى كمية له في سنة 2011 بمقدار 2.07 مليار م³، وهذا يعود إلى الأحداث التي شهدتها ليبيا خلال تلك السنة.

4-2- تطور صادرات ليبيا من الغاز الطبيعي بالناقلات للمدة من (2008 - 2021):-

ساهمت صادرات الغاز الطبيعي بالناقلات دوراً هاماً في الرفع من حجم صادرات ليبيا من الغاز الطبيعي في سنوات محدودة، إذ بلغت 0.53 مليار م³ في سنة 2008، لترتفع هذه الكمية إلى 0.83 مليار م³ في سنة 2011، ثم انخفضت خلال السنوات التالية من البحث. والجدول التالي يوضح تطور صادرات ليبيا من الغاز الطبيعي بالأنابيب والناقلات.

جدول (10) تطور صادرات ليبيا من الغاز الطبيعي بالأنابيب والناقلات

للمدة من (2008 - 2021) (مليار م³)

(*) والذي بدأ تشغيله عام 2004 وبطاقة تصميمية نحو 11 مليار م³ سنوياً.

السنوات	بالأنابيب	بالناقلات	الاجمالي
2008	9.87	0.53	10.40
2009	8.75	0.72	9.47
2010	8.99	0.40	9.39
2011	2.07	0.83	2.91
2012	6.22	0.00	6.22
2013	5.51	-	4.10
2014	4.74	-	4.74
2015	5.13	-	5.13
2016	4.66	-	4.66
2017	4.47	-	4.47
2018	4.25	-	4.25
2019	5.70	-	5.70
2020	4.29	-	4.29
2021	8.00	-	8.00

المصدر:-

(1) منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة للسنوات 2013، 2014، 2019، 2022.

(2) مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي السنوي السابع والأربعون، 2003.

(3) علي خضير ميرزا، ليبيا الفرص الضائعة والأمال المتجددة، ص 262.

ويتضح من خلال الجدول رقم (9) أن صادرات ليبيا من الغاز الطبيعي شهدت انخفاضاً ملحوظاً خلال المدة من (2009-2018)، وخاصةً خلال السنوات الأخيرة (2016-2018)، حيث سجل حجم الصادرات أعلى مستوى له في سنة 2008 بمقدار 10.40 مليار م³. غير أنها انخفضت حتى وصلت إلى أدنى مستوى لها في سنة 2011 بمقدار 2.91 مليار م³، بسبب توقف إنتاج النفط والغاز وتوقف عمليات التصدير.

3-4- صادرات الغاز الطبيعي عبر خط الدفق الأخضر للمدة من (2004 - 2012):-

تقوم ليبيا بتصدير الغاز الطبيعي إلى إيطاليا عبر خط الدفق الأخضر Green Stream (*) الذي تم تشغيله عام 2004 كجزء من مشروع تطوير حقول الغاز غرب ليبيا، والذي يتضمن خطوط أنابيب لنقل الغاز والمكثفات من حقل بحر السلام البحري، بالإضافة إلى نقل إنتاج الغاز والمكثفات من مجمع غاز وفا إلى مجمع غاز مليته لمعالجة الغاز قبل تصديره إلى إيطاليا. (عبد المعطي: ص 105) والجدول التالي يوضح صادرات ليبيا من الغاز الطبيعي عبر خط الدفق الأخضر.

جدول (11) تطور صادرات ليبيا من الغاز الطبيعي عبر خط الدفق الأخضر للمدة من (2004 - 2012) (مليار م³)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
كمية الغاز الطبيعي المصدر	0.5	4.5	7.7	9.2	9.9	9.2	9.4	2.3	6.5

(*) تقدر سعة خط الدفق الأخضر بنحو 11 مليار م³ سنوياً، ويمتد بطول 540 كم، وقطر 32 بوصة.

المصدر:- وائل حامد عبد المعطي، واقع وآفاق صناعة وتجارة الغاز الطبيعي في الدول العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)، المجلد الأربعون، العدد:151، 2014، ص218.

فمع تشغيل خط الدفع الأخضر عام 2004 زادت صادرات الغاز الطبيعي من 0.5 مليار م³ عام 2004 لتصل إلى 9.9 مليار م³ عام 2008، ثم تراجع إلى 2.3 مليار م³ عام 2011 أثناء الأحداث التي شهدتها ليبيا، لتعاود الارتفاع مرة أخرى إلى 6.5 مليار م³ عام 2012.

4-4- مصنع البريقة لإنتاج وتصدير الغاز الطبيعي المسيل:-

تقوم ليبيا بإنتاج وتصدير الغاز الطبيعي المسيل في مصنع تسييل الغاز في مرسى البريقة، عن طريق شركة سرت للنفط (*) حيث تراجعت الطاقة الإنتاجية للمصنع من 3.2 مليون طن/سنة إلى 700 ألف طن/سنة. وقد قررت شركة سرت للنفط في عام 2008 بالتعاون مع شركة Shell على إجراء تطوير وتحديث شامل للمصنع لزيادة الطاقة الإنتاجية للغاز المسيل إلى 3.2 مليون طن/السنة.(عبد المعطي، 2014، ص218) والجدول التالي يوضح صادرات ليبيا من الغاز الطبيعي المسيل.

جدول (12) تطور صادرات ليبيا من الغاز الطبيعي المسيل

خلال المدة من (2008 - 2012)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
كمية الغاز الطبيعي المسيل (مليون طن)	0.41	0.62	0.28	0.06	0.00

المصدر:-

وائل حامد عبد المعطي، واقع وآفاق صناعة وتجارة الغاز الطبيعي في الدول العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)، المجلد الأربعون، العدد:151، 2014، ص219.

وبالرغم من المخطط الذي كان يهدف إلى ترميم المصنع لضمان استمرارية تشغيله إلى عشرين سنة قادمة بتكلفة تقديرية 295 مليون دولار، كما يهدف إلى إجراء صيانة شاملة لجميع المعدات لرفع طاقتها الإنتاجية إلى 3.2 مليون طن/السنة، بتكلفة تقديرية 350 مليون دولار. إلا أن هذا المشروع توقف نتيجة الأحداث التي شهدتها ليبيا، وتوقفت صادرات الغاز الطبيعي المسيل منذ عام 2011.(عبد المعطي: ص218-219)

5- تطور أسعار الغاز الطبيعي:-

يرتبط سعر الغاز في السوق المحلية بأسعار المنتجات النفطية، ويتحدد وفقاً للمتوسط المرجح بالكميات المستهلكة في القطاع المنزلي والخدمي والصناعي وقطاع توليد الكهرباء. كما يرتبط تسعير الغاز بمدى الحاجة لتخزينه لمواجهة الفترات التي يشهد فيها الطلب عليه في ظل نقص الإنتاج منه.(عبد الله: 1999، ص13-14)

وتاريخياً يرافق تسعير الغاز تسعير النفط الخام(*) وزيت الوقود، ويعكس ذلك ترابط أسعار أنواع الوقود في محطات الكهرباء، و وسائل النقل والتدفئة.(ميرزا: 2012، ص240)

وأن تسعير الغاز الطبيعي الليبي قد يتعرض للتغير مستقبلاً، خاصة إذا ما انتشر التسعير الفوري في أوروبا، ووجدت السوق الإيطالية مصادر أرخص لاحتياجاتها من الغاز الطبيعي.(مرزا: 2012، ص243) والجدول التالي يوضح الأسعار المحلية لمبيعات الغاز السائل للمدة (1985-2022).

(*) وهي تابعة للمؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا.

(*) حيث يرتبط تسعير الغاز الطبيعي المُصدَّر من ملبتة غرب ليبيا على البحر المتوسط إلى جزيرة صقلية في إيطاليا لسعر النفط الخام في البحر المتوسط.

جدول (13) تطور الأسعار المحلية لمبيعات الغاز السائل
في ليبيا للمدة (1985 - 2022) (درهم/لتر)

غاز سائل (اسطوانة 11 كج)	غاز سائل (اسطوانة 15 كج)	السنوات
-	1000	1993 - 1985
-	1250	2004 - 1994
-	1500	2008 - 2005
1500	2000	2022 - 2009

المصدر:-

(1) مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

(2) الهيئة العامة للمعلومات، الكتاب الإحصائي، 2007، ص 201.

وللوقوف على حركة أسعار الغاز الطبيعي في ليبيا فإنه يلاحظ من خلال الجدول أن الأسعار المحلية لمبيعات الغاز السائل لم تتغير منذ عام 1985 وحتى عام 1993، وإنما بقي سعر الغاز ثابتاً بمبلغ 1000 درهم لكل لتر. وخلال عام 1994 زادت الأسعار بنسبة 25% لتصل إلى 1250 درهم لكل لتر، وبقي ثابتاً حتى عام 2004. وفيما بين عامي 2005-2008 ازداد سعر غاز الاسطوانات (15 كج) بنسبة 25% لتصبح 1500 درهم لكل لتر.

وخلال السنوات من 2009-2018 حدث ارتفاع في سعر الغاز المحلي (أسطوانات 15 كج) بنسبة 33.4 لترتفع إلى 2000 درهم لكل لتر، وبقي سعر الغاز ثابتاً خلال هذه الفترة. وبالرغم من هذه الزيادات في الأسعار المحلية للغاز فإنها تعتبر أرخص من أسعار التصدير.

كما يلاحظ من الجدول أن تسعير الغاز السائل أسطوانة (11 كج) ثابتة خلال المدة من (2010-2022) بمبلغ 1500 درهم لكل لتر.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:-

(1) حدوث ارتفاع مستقر في حجم الاحتياطيات من الغاز الطبيعي في ليبيا من 1313 مليار م³ في سنة 1995 إلى 1505 مليار م³ في سنة 2008 وإلى 1505 مليار م³ في سنة 2018.

(2) ارتفاع إنتاج الغاز الطبيعي في ليبيا خلال مدة البحث (1985-2018) من 450.5 مليار م³ في سنة 1985 إلى 1078.8 مليار م³ في سنة 2010، إلا أنه انخفض خلال السنوات الأخيرة حتى وصل إلى 713.4 مليار م³ في سنة 2013.

(3) يزداد استخدام الغاز الطبيعي لتلبية الطلب المتزايد، حيث يشكل بحلول سنة 2040 نسبة 30% من الطاقة المستخدمة.

(4) أن استهلاك ليبيا للغاز الطبيعي يعد ضعيف، بسبب الصناعة البتروكيمياوية، وتباطؤ النمو الاقتصادي.

(5) زيادة صادرات الغاز الطبيعي مع تشغيل خط الدفق الأخضر عام 2004 من 0.5 مليار م³ إلى 9.9 مليار م³ عام 2008.

ثانياً: التوصيات:-

(1) وضع منظومة إستراتيجية صناعية خاصة بالغاز الطبيعي، لتشجيع الاستثمار في قطاع الغاز الطبيعي وتطويره.

(2) وضع إستراتيجية تعمل على تأهيل و إنتاج هذه الثروة وتصديرها في إطار الدعم المأمول لهذا القطاع.

- (3) التوجه لسد الحاجة المحلية من الغاز الطبيعي، وخصوصاً القطاع المنزلي.
- (4) الاستفادة من التجارب الحديثة بمد الأنابيب إلى الوحدات السكنية والمنازل.

لآئحة المراجع

1. أمجد صباح عبد الهادي، (د.ت)، صناعة الغاز الطبيعي في العراق:الاتجاهات الحالية والمستقبلية للمدة 2000-2020، معهد النفط العربي، الكويت.
2. ابراهيم بورنان، (2007)، الغاز الطبيعي ودوره في تأمين الطلب على الطاقة في المستقبل – حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر.
3. العوني محمود وآخرون، (2018)، مكانة الصناعة الغازية للجزائر في ظل تغير خارطة الغاز العالمية، مجلة الميدان للدراسات الاجتماعية والانسانية، ع01.
4. آمال فوضيل، (2010)، التحكيم بين الاستهلاك الداخلي والصادرات للغاز الطبيعي على المدى المتوسط والطويل، مذكرة مقدمة لمتطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.
5. العبسي علي، (2018)، مكانة صادرات الغاز الطبيعي في ظل منافسة الطاقة البديلة والمتجددة، دراسة حالة الجزائر، إطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
6. الورقة القطرية، ليبيا، الملحق الاحصائي.
7. بن أحمد أحمد، (2016)، الأسعار العالمية للغاز الطبيعي ومستقبلها، مجلة رؤى اقتصادية، ع11.
8. بوشري عبد الغني(2019)، آليات استخدام الغاز الطبيعي لتحقيق تنمية مستدامة في الجزائر، مجلة مهد العلوم الاقتصادية، مج22، ع01.
9. حسين عبدالله، (1999)، الغاز الطبيعي: وقود الغد في انتظار سياسة منسقة عربياً، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، مج01، ع02.
10. خالد قاسم بويش، (2017)، استثمار الغاز الطبيعي في العراق الواقع والأفاق المستقبلية، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، جمهورية العراق.
11. خالد جابر يوسف، (د.ت)، الغاز الطبيعي، معهد التخطيط العربي، الكويت.
12. رابح حميدة، (2019)، تحليل تقييمي مقارن للعلاقة التناسبية بين الغاز الطبيعي المستغل تجارياً والغاز المصاحب المحروق، مجلة رؤى اقتصادية، مج09، ع02.
13. رولامي عبد الحميد، (2019)، تطور الغاز غير التقليدي في العالم وتأثيراته على أسواق الغاز الطبيعي الكبرى، مجلة ميना للدراسات الاقتصادية، ع03، مج02.

14. عبد الله اللاوي عقبة وآخرون، (2018)، مستقبل صادرات الغاز الطبيعي الجزائري في ظل تدهور أسعار النفط، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، ع01، مج 01.
15. علي السيد، (د.ت)، اقتصاديات الغاز الطبيعي في الوطن العربي، معهد الانماء العربي، منشورات دراسات اقتصادية، بيروت لبنان.
16. عماد مطير الشمري- وضحي لعبيي السدخان، (د.ت)، الأهمية الجيوسياسية لصناعة الغاز الطبيعي في العراق.
17. كتوش عاشور، بلعزو بن علي، (2005)، الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق الغازية، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، ع02، جامعة حسية بن علي- الشلف، الجزائر.
18. كميلة بوكره، (2014)، لامية عاتي، التوجهات العالمية نحو استغلال الغاز الصخري بين مؤيد ومعارض، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، ع01.
19. لورنس يحي الكبيسي و فراس فوزي الداوودي، (2020)، التخطيط الاستراتيجي لإستدامة موارد النفط والغاز الطبيعي في العراق، بغداد.
20. مظفر البرازي، (2018)، التطورات الراهنة في قطاع النفط والغاز الطبيعي في الدول الإفريقية، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوابك)، مج44، ع165.
21. مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.
22. مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.
23. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوابك)، (2015)، دور الغاز الطبيعي في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، دولة الكويت.
24. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)، قاعدة بنك المعلومات.
25. نصر الدين ساري، (2011)، استراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة الغازية في إطار مبادئ و أهداف التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.
26. وائل حامد عبد المعطي، (د.ت)، دور الغاز الطبيعي في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الدول المصدرة للنفط (أوابك).
27. وائل حامد عبد المعطي، (2014)، واقع وآفاق صناعة وتجارة الغاز الطبيعي في الدول العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الأربعون، ع151.
28. وزارة التخطيط، (2015)، الكتاب الإحصائي، مصلحة الإحصاء والتعداد، دولة ليبيا.

تطوير عملية تحليل الرافعة المالية باستخدام نسب يزن (17 – 23) Developing the Process of Analyzing Leverage using Yazin Ratios (17 – 23)

ذي يزن الاعوش

الجمهورية اليمنية

الملخص:

Abstract

This research focused on studying financial leverage ratios and highlighting the weaknesses that affect their effectiveness. Therefore, developed ratios were prepared that avoided the weakness of traditional ratios and increased the effectiveness of financing analysis and its impact on the financial position. The analytical approach was adopted, which is based on reading and analyzing the reality of leverage ratios to extract criticisms. Accordingly, the developed ratios were designed, and one of the most important results was to prove the shortcomings of traditional ratios in explaining the impact of targeted financing on the financial position, and also to prepare developed ratios with proven effectiveness to detect the impact of targeted financing before it is achieved.

ركز هذا البحث على دراسة نسب الرافعة المالية وبيان نقاط الضعف التي تؤثر على فاعليتها، وعليه سوف نحاول تطوير نسب تتفادى الضعف في النسب التقليدية وترفع من فاعلية تحليل التمويل وتأثيره على المركز المالي، وقد تم اعتماد المنهج التحليلي والذي يقوم على قراءة وتحليل واقع نسب الرافعة لاستخلاص الانتقادات وبناء عليه تم تطوير نسب الرافعة المالية، ومن أهم النتائج اثبات ضعف النسب التقليدية في بيان تأثير التمويل المستهدف على المركز المالي، وأيضاً تطوير نسب مثبتة الفاعلية للكشف عن تأثير التمويل المستهدف قبل تحققه.

الكلمات المفتاحية: الرافعة المالية، هيكل التمويل، التمويل الداخلي، التمويل الخارجي.

Keywords: Financial Leverage, Financing Structure, Internal Financing, External Financing.

مقدمة:

تعتبر الأموال من المقومات الأساسية لإنشاء الشركات وتفعيل أنشطتها، لذلك فإن القرارات التمويلية من أهم القرارات، سواء كانت من قبل الإدارة أو من قبل الممولين، ونظراً لهذه الأهمية فإن الفكر المحاسبي والمالي يركزان على تحديد وقياس تأثيرات التمويل حسب مصادره الداخلية والخارجية، وما يساعد في تحديد وقياس التأثيرات هو علم التحليل المالي وتحديد نسب الرافعة المالية، هنا وفي هذه النقطة بالذات نلاحظ أهمية التحليل المالي بشكل عام ونسب الرافعة المالية بشكل خاص، فأى خلل في العملية التحليلية سينتج عنه مخرجات مضللة بالتالي سيبنى عليه اتخاذ قرارات غير سليمة تفتقر للفاعلية، وهذا بالتحديد هو جوهر هذا البحث والذي يركز على دراسة مدى فاعلية نسب الرافعة المالية وما إذا كان هناك إمكانية لتطويرها، وفي هذا تم اتباع المنهج التحليلي والذي يقوم على قراءة وتحليل واقع النسب المالية التقليدية لاستخلاص الانتقادات وبناء عليه تصميم النسب المطورة.

إشكالية البحث:

هل نسب الرافعة المالية التقليدية تبين أثر التمويلات المستهدفة على قائمة المركز المالي في المستقبل؟ وهل من الممكن تطوير نسب الرافعة المالية للكشف عن أثر التمويلات المستهدفة؟

فرضيات البحث:

1. نسب الرافعة المالية التقليدية تبين تكوين الديون في هيكل المركز المالي فقط ولا تبين تأثير التمويلات المستهدفة على قائمة المركز المالي في المستقبل.
2. يمكن تحديد أثر التمويلات المستهدفة من خلال تعديل نسب الرافعة وادراج قيمة التمويلات المستهدفة ضمن عناصر النسب.

أهداف البحث:

1. تحديد أوجه القصور لدى نسب الرافعة المالية التقليدية.
2. تطوير نسب حديثة تغطي أوجه القصور لدى النسب التقليدية.

أهمية البحث:

1. يساعد في الكشف عن انتقادات وأوجه القصور لدى نسب الرافعة المالية التقليدية.
2. يمثل إضافة لعلم التحليل المالي من خلال النسب المالية المطورة.

منهج البحث:

تم اعتماد المنهج التحليلي والذي يقوم على قراءة وتحليل واقع النسب المالية التقليدية لاستخلاص الانتقادات وبناء عليه تصميم النسب المطورة، وذلك من خلال الاعتماد على تحليل العلاقات الارتباطية لمكونات النسب التقليدية وتحليل العلاقات الارتباطية بين هذه النسب وبين القوائم المالية وعليه تم اعداد النسب المطورة واختبارها على واقع القوائم المالية.

مدخل

يقصد بالرفع المالي الاقتراض أو استخدام أدوات مالية ينتج عنه تضخيم أثر الأرباح أو الخسائر على المستثمر، وتعتبر نسب الرفع المالي من أكثر أدوات المراقبة أهمية، وتساعد في تقييم الهيكل التمويلي للشركة في تاريخ معين، من حيث درجة اعتماده على مصادر التمويل الداخلية والخارجية، فكلما انخفض اعتماد الشركة على القروض لتمويل أصولها كلما انخفض تعرض الشركة للمخاطر المالية، وذلك لأن خدمة الدين والفوائد المترتبة عليها تؤثر سلباً على السيولة النقدية للشركة،¹ وبأخذ تحليل الرافعة المالية العديد من الأشكال والطرق والتي تتمثل فيما يعرف بنسب الرافعة المالية،² ومن أبرز هذه النسب الآتي:

نسبة المديونية³

وتقيس هذه النسبة الحد الذي تعتمد عليه المنشأة في تمويل أصولها من المصادر الخارجية (الدين) وتحسب هذه النسبة بقسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي الأصول كما هو موضح في المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة المديونية} = \text{إجمالي الالتزامات} / \text{إجمالي الأصول}$$

نسبة الملكية⁴

وتقيس هذه النسبة الحد الذي تعتمد عليه المنشأة في تمويل أصولها من المصادر الداخلية (الملكية) وتحسب هذه النسبة بقسمة إجمالي حقوق الملكية على إجمالي الأصول كما هو موضح في المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الملكية} = \text{حقوق الملكية} / \text{إجمالي الأصول}$$

نسبة الالتزامات إلى الملكية⁵

هذه النسبة تبين التكوين النسبي لهيكل التمويل ما بين المصادر الخارجية والداخلية، وتحسب هذه النسبة بقسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي حقوق الملكية كما هو موضح في المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية} = \text{إجمالي الالتزامات} / \text{حقوق الملكية}$$

المبحث الأول

أولاً: انتقادات نسب الرافعة المالية

- مجدي الجعبري، 2014، التحليل المالي المتقدم، الطبعة الأولى، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، صفحة 1.112
- محمد أيمن الميداني، 2004، الإدارة التمويلية في الشركات، الإصدار الثاني، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، صفحة 2.139
- المرجع السابق نفسه، صفحة 3.139
- مؤيد خنفر وغسان المطارنة، 2011، تحليل القوائم المالية، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، صفحة 4.137
- المرجع السابق نفسه، صفحة 5.134

يمكن بيان الانتقاد والكشف عن ضعف نسب الرافعة المالية من خلال تعريف الرافعة، فمن خصائص نسب الرافعة كما ورد في التعريف المذكور سابقاً أنها تساعد في تقييم الهيكل التمويلي للشركة في تاريخ معين، وهذا يعني أن هذه النسب ستحدد تأثير الدين على هيكل التمويل والذي يمثل المصادر الداخلية والخارجية لتمويل الظاهرة في جانب الالتزامات وحقوق الملكية في المركز المالي، وبيان التأثير في آخر عرض لقائمة المركز المالي بالتالي تحديد مدى قدرة الهيكل التمويلي على استيعاب تمويل آخر في الحاضر بالتالي سيبني عليها قرار التمويل، ولكنها لا تحدد تأثير التمويل المستهدف على الهيكل بعد التحقق، وهنا يظهر الانتقاد الذي يكشف قصور نسب الرافعة المالية، حيث أن قرار التمويل سيتخذ بناء على وضع الهيكل التمويلي بدون الأخذ بعين الاعتبار تأثير التمويل المستهدف على الهيكل.¹

هنا نطرح سؤال: هل النسب المطورة هي بديل عن التقليدية، أم هي نسب مكتملة ومتممة؟ بيان وضع الهيكل التمويلي عبر النسب التقليدية لا يقلل من أهمية هذه النسب ودورها في تشخيص حاجة الوحدة الاقتصادية للتمويل المالي اللازم والقرار بالحاجة للتمويل، بذلك فالنسب المطورة هي تكملة للنسب التقليدية وليست بديل عنها،² من ناحية أخرى فإن النسب التقليدية في واقع الأمر تبين تأثير التمويل المتحقق في الماضي والحاضر، أما النسب المطورة فتبين تأثير التمويل المستهدف في المستقبل.

ومن الممكن إثبات هذا الطرح من خلال نتائج الحالة العملية كما هو موضح في الجدول (1) والذي يبين قائمة مركز مالي افتراضية لشركة ما، فلو افترضنا أن إدارة الشركة لديها احتياجات استثمارية بمبلغ \$40,000,000 ولدى الشركة خيارات في التمويل إما التمويل الداخلي من خلال رفع حقوق الملكية أو التمويل الخارجي من خلال الاقتراض المصرفي، ففي حال التوجه نحو التمويل الخارجي فإن أول خطوة سيتم تنفيذها سواء من قبل الشركة أو من قبل المقرض تحليل الرافعة للكشف عن وضع الهيكل التمويلي كالتالي:

الجدول (1) قائمة المركز المالي (لشركة مفترضة)

المبلغ	الالتزامات وحقوق الملكية	المبلغ	الأصول
35,000,000	اجمالي الالتزامات	20,000,000	الأصول المتداول
65,000,000	حقوق الملكية	80,000,000	الأصول غير المتداولة
100,000,000	الإجمالي	100,000,000	الإجمالي

• إعداد الباحث.

من الملاحظ أن الطرح السابق بين ضعف النسب التقليدية في بيان التأثير المستقبلي للتمويل على وضع سليم لهيكل التمويل، وهنا يظهر تساؤل حول ما إذا كانت 1 الشركة تواجه وضع غير سليم لهيكل التمويل، فهل عندها ممكن تطبيق النسب المطورة؟
تعليقات المحكم. 2.

ومن خلال تطبيق نسب الرافعة المالية التقليدية على قائمة المركز المالي الظاهرة في الجدول (1) نستخلص النتائج الآتية:

$$\text{نسبة المديونية} = 100,000,000 / 35,000,000 = 35\%$$

$$\text{نسبة الملكية} = 100,000,000 / 65,000,000 = 65\%$$

$$\text{نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية} = 65,000,000 / 35,000,000 = 53.8\%$$

هذه النتائج تبين سلامة وضع الهيكل التمويلي حيث أن الالتزامات لا تشكل سوى 35% من الأصول و 53% من حقوق الملكية ما يبين متانة رأس المال لدى الشركة وتقبله لمزيد من التمويل، ومن الناحية التطبيقية فإن هذه النتائج صحيحة، إلا أن المنطق العملي لا يؤيد في كل الحالات الصحة المطلقة للأحداث والنتائج، وهنا يظهر التساؤل الأهم، في أي مدى يمكن الحكم على صحة هذا الأمر؟ للكشف عن الإجابة يتطلب تحديد أثر التمويل الخارجي على نسب الرافعة وعلى الهيكل التمويلي بشكل عام، وهذا ما يبينه الجدول (2)

الجدول (2) تأثير التمويل الخارجي على قائمة المركز المالي

المبلغ	الالتزامات وحقوق الملكية	المبلغ	الأصول
35,000,000	اجمالي الالتزامات	20,000,000	الأصول المتداول
40,000,000	التمويل الخارجي المستهدف	80,000,000	الأصول غير المتداولة
65,000,000	حقوق الملكية	40,000,000	تأثير التمويل المستهدف ¹
140,000,000	الإجمالي	140,000,000	الإجمالي

• إعداد الباحث.

من خلال قائمة المركز المالي نلاحظ أن التمويل الخارجي بمقدار 40 مليون قد انعكس بنفس المقدار على الأصول وهذا عائد إلى فرض التوازن المحاسبي والذي يستند على فلسفة القيد المزدوج والذي يعتبر بمثابة المقدمة العلمية في المحاسبة لولادة فرض التوازن المحاسبي والقائم على أساس أن كافة الموارد الاقتصادية مساوية لقيمة مصادر التمويل الذاتية والمقترضة.²

وبالعودة إلى تحليل الرافعة المالية بعد تحقق التمويل نتحصل على الآتي:

$$\text{نسبة المديونية} = 140,000,000 / 75,000,000 = 53.6\%$$

$$\text{نسبة الملكية} = 140,000,000 / 65,000,000 = 46.4\%$$

قد يظهر تساؤل عن المعيار أو المقياس الذي الاستناد عليه لتحديد حجم التمويل المستهدف؟¹
وليد الحياي، 2007، التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الصفحة 2.61

نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية = $65,000,000 / 75,000,000 = 115.4\%$

تبين النتائج مدى تأثير الهيكل التمويلي بعد تحقق التمويل، وبخلاف نتائج ما قبل التمويل والتي تبين سلامة ومتانة الهيكل التمويلي نلاحظ أن تحقق التمويل قد أثر سلباً على المركز المالي، حيث أن نسبة المديونية أصبحت هي المكون الأكبر في هيكل التمويل والتي بلغت 53,6% من إجمالي الأصول وشكلت 115,4% من إجمالي حقوق الملكية وهذا أمر يتجنبه معظم الممولين وذلك أن تفوق الالتزامات في هيكل التمويل يضعف حقوق الملكية بالتالي يضعف الموقف المالي للمنشأة ويجعلها غير قابلة للحصول على تمويلات جديدة، بالمقابل فكلما كانت نسبة الالتزامات منخفضة مقابل حقوق الملكية كلما كان ذلك في صالح المنشأة¹ ويمكن ملاحظة درجة التأثير من خلال المقارنة قبل وبعد تحقق التمويل الخارجي من خلال الجدول (3)

الجدول (3) تأثيرات التمويل الخارجي على الرافعة المالية

النسبة	قبل تأثير التمويل	بعد تأثير التمويل
المديونية	35%	53.6%
الملكية	65%	46.4%
الالتزامات إلى الملكية	53.8%	115.4%

• إعداد الباحث.

بالنظر إلى نتائج التحليل في الجدول السابق نجد أن التمويل الخارجي المستهدف سيعمل على أضعاف وضع الهيكل المالي بعد تحقق التمويل حيث ستشكل الالتزامات النسبة الأعلى من الأصول، وبالإضافة إلى ذلك سترتفع الالتزامات عن حقوق الملكية بمقدار 15%، وفي مثل هذه الحالة ستكون هناك احتمالية كبيرة لتردد متخذي قرار التمويل سواء المقرض أو المقترض وهذا ما يمثل موقف مغاير لنتائج نسب الرافعة قبل الأخذ بعين الاعتبار لتأثير التمويل الخارجي والتي دعمت موقف متخذي قرار التمويل كونها أكدت سلامة وضع الهيكل التمويلي.

وهذا تم إثبات الفرضية الأولى والتي تنص على أن نسب الرافعة المالية التقليدية تبين تكوين الديون في هيكل المركز المالي فقط ولا تبين تأثير التمويلات المستهدفة على قائمة المركز المالي في المستقبل.

المبحث الثاني

في المبحث الأول تم إثبات قصور نسب الرافعة المالية التقليدية وذلك بأنها تركز على تكوين الديون في هيكل المركز المالي في نقطة زمنية حاضرة ولا تأخذ بعين الاعتبار التأثيرات المستقبلية للتمويلات الأمر الذي يتسبب في إضعاف عملية اتخاذ القرار وتنفيذ قرارات خاطئة، وهذا الوضع يخلق احتياج لنسب تبين تأثير التمويلات المستهدفة على قائمة المركز المالي

خليل الشماع، 2005، تحليل وتقييم العميل المصرفي (ورشة عمل)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية واتحاد المصارف الأمريكية، صفحة 1.97

في المستقبل وبالشكل الذي يدعم اتخاذ القرارات التمويلية، ولذلك ينبغي وضع نسب تساعد في تحديد الأثر المستقبلي وهذا يتمثل في عدة جوانب:

الجانب الأول، وضع نسب تبين تأثير التمويل بشقيه الداخلي والخارجي على تكوين هيكل التمويل والمتضمن الالتزامات والملكية بحيث تكشف النسبة عن التكوين المستقبلي لكل من الالتزامات والملكية فيما بينها البين، وهذا ما تم اعداده في نسبة حيز التمويل.

الجانب الثاني، فيعني بوضع نسب تبين تأثير التمويل بشقيه الداخلي والخارجي على تكوين هيكل التمويل بالنسبة للأصول، وهذا ما تم اعداده في نسبة تحليل الحيز من الاصول.

الجانب الثالث، وضع نسب تحديد التكوين الملائم لهيكل التمويل حسب تفضيلات متخذ القرار، وهذا ما تم اعداده في نسب تخصيص التمويل.

تحليل نسبة حيز التمويل:

تقوم هذه النسبة على إضافة التمويل الخارجي المستهدف إلى إجمالي الالتزامات القائمة في الحاضر ثم قسمة المجموع إلى حقوق الملكية، بعبارة أخرى بيان نسبة الالتزامات الحالية والمستهدفة إلى حقوق الملكية، وتكشف هذه النسبة درجة تأثير إجمالي الالتزامات بعد تحقق التمويل المستهدف على حقوق الملكية، وتحسب النسبة على النحو الآتي:

تحليل حيز التمويل الخارجي يزن (17) = (إجمالي الالتزامات + التمويل الخارجي المستهدف) / حقوق الملكية

ويمكن بيان فاعلية نسبة تحليل حيز التمويل الخارجي يزن (17) من خلال التطبيق العملي على الحالة الافتراضية الواردة في المبحث الأول والتي تضمنت المعطيات الآتية:

الالتزامات 35,000,000

الملكية 65,000,000

التمويل المستهدف 40,000,000

ففي حال استهداف الحصول على التمويل من مصادر خارجية فهذا يتطلب تطبيق نسبة تحليل حيز التمويل الخارجي يزن (17) كالآتي:

تحليل حيز التمويل الخارجي = $65,000,000 / (40,000,000 + 35,000,000) = 115.4\%$

هذه النتيجة تشير إلى أن تحميل التمويل على المصادر الخارجية سيعمل على رفع الالتزامات عن الملكية بمقدار 15.4% ما يعني أن الوضع المستقبلي ستكون فيه الالتزامات هي المكون الأكبر في هيكل التمويل، وتكمن فائدة هذه النسبة في أن تطبيقها ينبغي أن يكون قبل تحقق التمويل المستهدف، وهذا ما يثبت فاعلية نسبة تحليل حيز التمويل الخارجي يزن (17).

ولكن، ماذا لو أن التوجه لمتخذ القرار نحو التمويل الداخلي؟ قبل الإجابة ينبغي أولاً التطرق لمعرفة التمويل الداخلي وكيفية تأثيره على حقوق الملكية، حيث أن التمويل الداخلي يتحقق من خلال زيادة رأس المال إما بطرح أسهم جديدة للاكتتاب أو برفع حصص الملاك في رأس المال أو من خلال احتجاز الأرباح وذلك تبعاً للسياسات المتبعة في الشركة،¹ في هذه الحالة ينبغي الاعتماد على نسبة مبنية على ضم تأثير التمويل إلى الملكية وهذا ما تم وضعه في نسبة تحليل حيز التمويل الداخلي يزن (18)

تحليل حيز التمويل الداخلي يزن (18) = إجمالي الالتزامات / (حقوق الملكية + التمويل الداخلي المستهدف)

وبالتطبيق على المعطيات للحالة السابقة فستكون النسبة كالآتي:

$$\text{تحليل حيز التمويل الداخلي} = 35,000,000 / (40,000,000 + 65,000,000) = 33.3\%$$

وهذا يعني أن تحميل التمويل على المصادر الداخلية سيخفض من تكوين الالتزامات الى 33% ما يعني أن الملكية هي المكون الأكبر في هيكل التمويل وهذا ما يثبت فاعلية تحليل حيز التمويل الداخلي يزن (18).

الجدير بالذكر أن الواقع العملي قد يجبر متخذ القرار على توزيع التمويل ما بين مصادر خارجية وداخلية ما يتطلب نسبة تشمل تأثير التمويل من جميع مصادره على كل من الالتزامات والملكية وهذا ما تم وضعه في نسبة تحليل حيز التمويل الشامل يزن (19) وتحسب النسبة على النحو الآتي:

تحليل حيز التمويل الشامل يزن (19) = (إجمالي الالتزامات + التمويل الخارجي المستهدف) / (حقوق الملكية + التمويل الداخلي المستهدف)

ولتطبيق هذه النسبة لنفترض أنه في الحالة السابقة تم تحديد التوجه إلى توفير 10,000,000 من المصادر الخارجية و 30,000,000 من المصادر الداخلية، وعليه فإن نسبة تحليل حيز التمويل الشامل يزن (19) ستكون كالآتي:

$$\text{تحليل حيز التمويل الشامل} = (10,000,000 + 35,000,000) / (30,000,000 + 65,000,000) = 47.4\%$$

وهذه النتيجة تشير إلى أن التمويل الموزع خارجياً وداخلياً كما هو محدد سيعمل على رفع الالتزامات بنسبة 47% مع بقاء الملكية بنسبة تكوين أكبر في هيكل التمويل وهذا ما يثبت فاعلية نسبة تحليل حيز التمويل الشامل يزن (19).

تحليل الحيز من الأصول:

مصادر التمويل الداخلية والخارجية على حدٍ سواء ما هي إلا تدفقات نقدية داخلة يتم توجيهها إلى استخدامات الشركة في الأصول حيث يتم تخصيص هذه الأموال ما بين الأصول المتداولة والطويلة حسب الاحتياج القائم، ما يعني ارتفاع إجمالي الأصول بنفس مقدار مجمع التمويل الداخلي والخارجي، ومن المفيد لمتخذ القرار في مثل هذه الحالة معرفة الوضع

محمد أيمن الميداني، مرجع سابق، صفحة 1.61

المستقبلي بعد تحقق التمويل من حيث تحديد نسبة الالتزامات المستقبلية لإجمالي الأصول المتغير نتيجة الزيادة بفعل توظيف التمويل، وما يخدم في هذا الجانب نسبة تحليل حيز الالتزامات من الأصول والتي تحسب على النحو الآتي:

تحليل حيز الالتزامات من الأصول يزن (20) = (إجمالي الالتزامات + التمويل الخارجي المستهدف) / (إجمالي الأصول + التمويل الشامل المستهدف)

لتطبيق هذه النسبة لنفترض أنه على أساس الحالة السابقة والتي تم فيها تحديد التوجه إلى توفير 10,000,000 من المصادر الخارجية و 30,000,000 من المصادر الداخلية، وعليه فإن نسبة تحليل حيز الالتزامات من الأصول يزن (20) ستكون كالتالي:

$$\text{تحليل حيز الالتزامات من الأصول} = (40,000,000 + 100,000,000) / (10,000,000 + 35,000,000) = 32.2\%$$

وهذه النتيجة تعني أن نسبة الالتزامات من الأصول بعد التمويل ستبلغ 32%.

أما بالنسبة لحيز الملكية من الأصول فقد تم وضع نسبة تحليل حيز الملكية من الأصول يزن (21) كالتالي:

تحليل حيز الملكية من الأصول يزن (21) = (إجمالي حقوق الملكية + التمويل الداخلي المستهدف) / (إجمالي الأصول + التمويل الشامل المستهدف).

ولتطبيق هذه النسبة على أساس الحالة السابقة فإن النسبة ستكون كالتالي:

$$\text{تحليل حيز الملكية من الأصول} = (40,000,000 + 100,000,000) / (30,000,000 + 65,000,000) = 67.8\%$$

وهذه النتيجة تعني أن نسبة الملكية من الأصول بعد التمويل ستبلغ 68%، وهذا ما يثبت فاعلية النسبة.

الجدير بالذكر أن نسب تحليل حيز التمويل و تحليل الحيز من الأصول تبين لمتخذ القرار مدى تأثير التمويل على هيكل الدين في المنشأة وانعكاسها على الأصول ما يعني التأثير على قرار التمويل، هذا الأمر يقود إلى تفضيلات متخذ القرار حيث أن متخذ القرار قد يرفض تحميل التمويل المستهدف كتمويل خارجي على الالتزامات بشكل كامل بسبب التأثير المنعكس على هيكل الدين بشكل عام، وبالمقابل قد لا يكون هناك إمكانية لتحميل التمويل كتمويل داخلي على الملكية بسبب انعدام المقدرة، ما يعني وجود تفضيلات أخرى لمتخذ القرار في توزيع التمويل المستهدف وتحميله على كل من الالتزامات والملكية بنسب متفاوتة حسب رؤية متخذ القرار ما بين التمويل الخارجي والداخلي، وهذا ما يدعو إلى وجود نسب تساعد متخذ القرار في تخصيص التمويل بالشكل الذي يحدد درجة التكوين للالتزامات وحقوق الملكية فيما بينها وبين ذلك تكوين كل من الجانبين فيما بينها وبين الأصول وهذا ما دعا إلى ابتكار نسب تخصيص التمويل.

نسب تخصيص التمويل:

تمول احتياجات المنشأة من خلال المصادر الداخلية والمتمثلة بالملكية أو الخارجية المتمثلة بالدين،¹ وفي حال وجود توجه للتمويل من كلا المصدرين تكمن المشكلة في تحديد الحجم المناسب الذي يحقق الملائمة بين مستوى الالتزامات والملكية، وعليه تم وضع هذه النسب لتحديد حجم التمويل المطلوب من المصادر الداخلية والخارجية والذي بإضافته لهيكل التمويل يعمل على تحقيق التكوين الملائم لكل من الالتزامات والملكية، وتتمثل نسب تخصيص التمويل في الآتي:

نسبة التخصيص المتوازي يزن (22)

يقصد بالتخصيص المتوازي تحديد كل من التمويل الداخلي والخارجي والذي يحقق بإضافته تساوي عناصر هيكل التمويل والمتمثلة بالالتزامات والملكية، وتطبق نسبة التخصيص بصيغتين للالتزامات والملكية كالآتي:

التخصيص المتوازي للالتزامات = التخصيص المتماثل – اجمالي الالتزامات.

التخصيص المتماثل وهو توزيع التمويل المستهدف على الالتزامات والملكية بحيث يتساوى كل منها، وتتمثل صيغة التخصيص المتماثل كالآتي:

التخصيص المتماثل = (اجمالي الالتزامات وحقوق الملكية + التمويل المستهدف) / 2

وبتطبيق نسبة التخصيص المتوازي يزن (22) على الحالة السابقة فيجب أولاً استخراج التخصيص المتماثل والذي يتطلب تحديد مجموع الالتزامات والملكية والبالغة 100 مليون وكذلك التمويل المستهدف والبالغ 40 مليون، وعليه فإن التخصيص المتماثل سيكون كالآتي:

$$70,000,000 = 2 / (40,000,000 + 100,000,000)$$

هذه النتيجة تعني أن الحجم المطلوب لتساوي الالتزامات والملكية بعد تحقق التمويل يبلغ 70 مليون، وبعد استخراج التخصيص المتماثل يمكن الآن تحديد التخصيص المتوازي للالتزامات كالآتي:

$$35,000,000 = 35,000,000 - 70,000,000$$

وهذه النتيجة تعني أن حجم التمويل الخارجي المطلوب والذي بإضافته للالتزامات تحقق نسبة تكوين 50% من اجمالي الالتزامات والملكية يبلغ 35 مليون وذلك لكي تبلغ الالتزامات بعد التمويل 70 مليون.

وفيما يخص التخصيص المتوازي لحقوق الملكية فهو كالآتي:

التخصيص المتوازي لحقوق الملكية = التخصيص المتماثل – اجمالي حقوق الملكية

$$5,000,000 = 65,000,000 - 70,000,000$$

1 محمد أيمن الميداني، مرجع سابق، صفحة 61.

وهذه النتيجة تعني أن حجم التمويل الداخلي المطلوب والذي بإضافته للملكية تحقق نسبة تكوين 50% من إجمالي الالتزامات والملكية يبلغ 5 مليون وذلك لكي تبلغ الملكية بعد التمويل 70 مليون

وللتأكد من فاعلية نسب التخصيص المتوازي يجب إظهار النتائج وتأثيراتها في قائمة المركز المالي كما هو موضح في الجدول (4)

الجدول (4) فاعلية نسب التخصيص المتوازي في واقع قائمة المركز المالي

المبلغ	الالتزامات وحقوق الملكية	المبلغ	الأصول
35,000,000	اجمالي الالتزامات	20,000,000	الأصول المتداول
35,000,000	التمويل الخارجي المستهدف		
65,000,000	حقوق الملكية	80,000,000	الأصول غير المتداولة
5,000,000	التمويل الداخلي المستهدف	40,000,000	تأثير التمويل المستهدف
140,000,000	الإجمالي	140,000,000	الإجمالي

• إعداد الباحث.

ومن الملاحظ في قائمة المركز المالي أعلاه ظهور التمويل المستهدف الداخلي والخارجي في جانب الالتزامات وحقوق الملكية بمبلغ إجمالي 40 مليون وبما يقابله في جانب الأصول بنفس المقدار، وكذلك تأثر إجمالي الالتزامات بالتمويل الخارجي المستهدف والذي سيرفع الالتزامات في المستقبل بمقدار 70 مليون والأمر ذاته في تأثر الملكية بالتمويل الداخلي المستهدف والذي سيرفع الملكية في المستقبل بنفس المقدار ما يجعل إجمالي الالتزامات والملكية مستقبلاً 140 مليون والذي يقابله نفس المبلغ في إجمالي الأصول ما يعني توازن المركز المالي وسلامته، وهذا يعني أن نسب التخصيص المتوازي تساعد في تحديد التخصيص المطلوب وتحديد كل من التمويل الداخلي والخارجي والذي يحقق بإضافته تساوي عناصر هيكل التمويل وهذا ما يؤكد فاعلية نسب التخصيص المتوازي.

الجدير بالذكر أن الاحتمالات مفتوحة بخصوص تفضيلات متخذي القرار وليس بالضرورة أن جميع الحالات تتطلب تخصيصات متوازنة لكل من الالتزامات والملكية ما يعني وجود احتياج لنسبة تخدم التخصيصات حسب ما هو مطلوب من متخذ القرار وهذا ما تم وضعه في نسبة التخصيص المتباين بزن (23).

نسبة التخصيص المتباين بزن (23)

يقصد بالتخصيص المتباين تحديد كل من التمويلات الداخلية والخارجية والتي تحقق بإضافتها تغير عناصر هيكل التمويل والمتمثلة بالالتزامات والملكية بنسب تكوين محددة مسبقاً، وتطبق نسبة التخصيص بصيغتين للالتزامات والملكية كالآتي:

نسبة التخصيص المتباين للالتزامات

التخصيص المتباين للالتزامات = التخصيص المستهدف للالتزامات – اجمالي الالتزامات

التخصيص المستهدف للالتزامات = (اجمالي الالتزامات وحقوق الملكية + التمويل المستهدف) * النسبة المستهدفة للالتزامات

نسبة التخصيص المتباين لحقوق الملكية

التخصيص المتباين لحقوق الملكية = التخصيص المستهدف لحقوق الملكية – اجمالي حقوق الملكية

التخصيص المستهدف لحقوق الملكية = (اجمالي الالتزامات وحقوق الملكية + التمويل المستهدف) * النسبة المستهدفة لحقوق الملكية

وبتطبيق التخصيص المتباين وزن (23) على الحالة السابقة فينبغي أولاً استخراج التخصيص المستهدف للالتزامات وهذا يتطلب العمل على جانبين، الجانب الأول تحديد مجموع الالتزامات وحقوق الملكية والتمويل المستهدف، وحسب الحالة فإن الالتزامات تبلغ 35 مليون وحقوق الملكية تبلغ 65 مليون في حين أن التمويل المستهدف يبلغ 40 مليون، وعليه فإن المجموع 140 مليون.

الجانب الآخر تحديد النسبة المستهدفة للالتزامات من اجمالي الالتزامات وحقوق الملكية بعد تحقق التمويل، وهذا ما يتم تحديده وفق تفضيلات متخذ القرار، وعلى افتراض أن النسبة المطلوبة للالتزامات تبلغ 45%، وعليه تم تحديد الجانب المتبقي.

حسب المعطيات المذكورة فإن التخصيص المستهدف للالتزامات ستكون كالآتي:

$$63,000,000 = 45\% * 140,000,000$$

وهذا ما يمثل حجم الالتزامات المستهدفة مستقبلاً من إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية، وبما أن الالتزامات الحاضرة تبلغ 35 مليون فإن التمويل الخارجي المستهدف والذي سيحقق مجموع الالتزامات المستقبلية سيكون الفارق بين الالتزامات المستقبلية والبالغة 63 مليون وبين الالتزامات الحاضرة وذلك على النحو الآتي:

$$28,000,000 = 35,000,000 - 63,000,000 = \text{التخصيص المتباين للالتزامات}$$

وبنفس الطريقة سيتم معالجة التخصيص لحقوق الملكية على النحو الآتي:

$$77,000,000 = 55\% * 140,000,000 = \text{التخصيص المستهدف لحقوق الملكية}$$

$$12,000,000 = 65,000,000 - 77,000,000 = \text{التخصيص المتباين لحقوق الملكية}$$

وللتأكد من فاعلية نسب التخصيص المتباين يجب إظهار النتائج وتأثيراتها في قائمة المركز المالي كما هو موضح في الجدول (5)

الجدول (5) فاعلية نسب التخصيص المتباين في واقع قائمة المركز المالي

المبلغ	الالتزامات وحقوق الملكية	المبلغ	الأصول
35,000,000	اجمالي الالتزامات	20,000,000	الأصول المتداول
28,000,000	التمويل الخارجي المستهدف	80,000,000	الأصول غير المتداولة
65,000,000	حقوق الملكية	40,000,000	تأثير التمويل المستهدف
12,000,000	التمويل الداخلي المستهدف		
140,000,000	الإجمالي	140,000,000	الإجمالي

• إعداد الباحث.

ومن الملاحظ في قائمة المركز المالي أعلاه أن تخصيص التمويل المستهدف من كلا المصادر الداخلية والخارجية قد تم تحديده في الالتزامات وحقوق الملكية بحسب التفضيلات المحددة مسبقاً وبالشكل الذي حقق الإجمالي المستهدف للالتزامات وحقوق الملكية، بالمقابل ظهر في الجانب الآخر من قائمة المركز المالي حجم التمويل بشكل كامل كاستخدام في الأصول وبالشكل الذي يحقق التوازن بين جانبي قائمة المركز المالي، وهذا ما يؤكد فاعلية نسب التخصيص المتباين. من خلال الأخذ بعين الاعتبار التمويل المستهدف وإضافته لنسب الرافعة المالية تم اثبات إمكانية تحديد أثر التمويلات المستهدفة قبل تحققها، وهذا ما يثبت الفرضية الثانية التي تنص على إمكانية تحديد أثر التمويلات المستهدفة من خلال تعديل نسب الرافعة وادراج قيمة التمويلات المستهدفة ضمن عناصر النسب.

الاستنتاجات

1. بناء على دراسة نتائج نسب الرافعة المالية التقليدية قبل وبعد التمويل المستهدف تبين أن نسب الرافعة توضح تكوين الديون في هيكل المركز المالي فقط ولا تبين تأثير التمويلات المستهدفة على قائمة المركز المالي في المستقبل الأمر الذي يشكل انتقاد مؤثر في فاعلية هذه النسب وهذا ما يؤثر على عملية اتخاذ القرار التمويلي ويضعفها.
2. إعداد نسبة تتضمن حجم التمويل المستهدف بشقية الداخلي والخارجي فيما يخص نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية تبين تأثير التمويل بشقيه على تكوين هيكل التمويل والمتضمن الالتزامات والملكية بحيث تكشف النسبة عن التكوين المستقبلي لكل من الالتزامات والملكية فيما بينها البين، وهذا ما يساعد متخذ القرار في بيان التأثير المستقبلي للتمويل المستهدف على هيكل التمويل.
3. إعداد نسبة تتضمن حجم التمويل المستهدف بشقية الداخلي والخارجي فيما يخص نسبة مصادر التمويل إلى إجمالي الأصول بعد تحقق التمويل المستهدف تبين تأثير التمويل بشقيه على تكوين هيكل التمويل بالنسبة للأصول، وهذا ما يساعد متخذ القرار في بيان التأثير المستقبلي للتمويل المستهدف على الأصول.
4. إعداد نسب تتضمن تفضيلات متخذ القرار حول تكوين هيكل التمويل تبين المستويات الملائمة لهيكل التمويل بعد تحقق التمويل، وهذا ما يساعد متخذ القرار في تحديد مستويات الملائمة للتمويل المستهدف بشقية الداخلي والخارجي.

التوصيات

1. عند اتخاذ القرار التمويلي من قبل المدراء والممولين على حدٍ سواء باستخدام نسب الرافعة المالية التقليدية ينبغي الأخذ بعين الاعتبار قصور هذه النسب وضعف فاعليتها وذلك لتفادي تأثير النتائج المضللة والتي من شأنها إضعاف عملية اتخاذ القرار.
2. قبل اتخاذ القرار التمويلي ينبغي على متخذي القرار الاخذ بعين الاعتبار ضرورة الكشف عن التأثير المستقبلي للتمويل المستهدف على هيكل التمويل وذلك من خلال تعديل قائمة المركز وفق تحقق التمويل المستهدف أو بتطبيق نسب تحليل حيز التمويل والمعروفة بنسب يزن (17 , 18 , 19).
3. قبل اتخاذ القرار التمويلي ينبغي على متخذي القرار الاخذ بعين الاعتبار ضرورة الكشف عن التأثير المستقبلي للتمويل المستهدف على هيكل الاصول وذلك من خلال تعديل قائمة المركز وفق تحقق التمويل المستهدف أو بتطبيق نسب تحليل الحيز الاصول والمعروفة بنسب يزن (20 , 21).
4. في حال وجود تفضيلات تمويلية محددة مسبقاً لمتخذي القرار فمن الأفضل استخدام نسب تخصيص التمويل المتوازي والمتباين والمعروفة بنسب يزن (22 , 23).

لآئحة المراجع

1. خليل الشماع, 2005, تحليل وتقييم العميل المصرفي (ورشة عمل), الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية واتحاد المصارف الامريكية.
2. مجدي الجعبري, 2014, التحليل المالي المتقدم, الطبعة الأولى, دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع, جمهورية مصر العربية.
3. محمد أيمن الميداني, 2004, الإدارة التمويلية في الشركات, الإصدار الثاني, مكتبة العبيكان, المملكة العربية السعودية.
4. مؤيد خنفر وغسان المطارنة, 2011, تحليل القوائم المالية, الطبعة الثالثة, دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة, الأردن.
5. وليد الحياي, 2007, التحليل المالي, منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

عمليات اللجوء السوري وأثرها على الأوضاع الاقتصادية في ألمانيا (2014-2022)

Syrian Asylum Operations and their Impact on the Economic Conditions in Germany (2014-2022)

علي حازم هائل الطعاني

باحث دكتوراه في العلوم السياسية والقضايا الدولية، الأردن

الملخص:

Abstract

This study aimed to clarify the issue of Syrian asylum and its impact on the German economy, by identifying the development of the Syrian crisis and the phenomenon of asylum in Germany, and analyzing the economic effects of hosting refugees, by tracking and analyzing the economic data disclosed by the German government during the period from 2014 to 2021. To achieve the objective of the study, a main hypothesis was formulated that there is a "negative inverse" correlation between the variables of the study. Through the negative impact of Syrian asylum in Germany on the nature of the German economy. Through the economic data disclosed by the German government in its budgets during the study period, the impact of the Syrian refugee crisis on the German economy was measured through indicators and readings of inflation rates and unemployment data, and through the use of statistical analysis programs, it was found that the Syrian asylum had a positive and direct impact on the German economy depending on the study of previous economic indicators, where it was found that the inflation rate was directly inverse with the number of refugees and that the higher The number of refugees whenever the inflation rate decreases, as well as the case with regard to unemployment rates, which shows that there is an inverse relationship of statistical significance between the number of refugees and unemployment rates, which resulted in the rejection of the study hypothesis and acceptance of the alternative hypothesis that states that there is a positive relationship between Syrian asylum and the development of the German economy.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مسألة اللجوء السوري وأثرها على الاقتصاد الألماني، وذلك من خلال التعرف على تطور الأزمة السورية وظاهرة اللجوء إلى ألمانيا، وتحليل الآثار الاقتصادية المترتبة عليها من استضافة اللاجئين وذلك من خلال تتبع وتحليل البيانات الاقتصادية التي أفصحت عنها الحكومة الألمانية خلال الفترة الممتدة من العام 2014 وحتى العام 2021. ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم صياغة فرضية رئيسية مفادها بوجود علاقة ارتباطية "عكسية سلبية" بين متغيرات الدراسة من خلال تأثير اللجوء السوري إلى ألمانيا سلباً على طبيعة الاقتصاد الألماني. ومن خلال البيانات الاقتصادية التي أفصحت عنها الحكومة الألمانية في موازنتها خلال فترة الدراسة فقد تم قياس تأثير أزمة اللجوء السوري على الاقتصاد الألماني من خلال مؤشرات وقراءات معدلات التضخم وبيانات البطالة، ومن خلال استخدام برامج التحليل الإحصائي فقد تبين بأن اللجوء السوري قد كان ذو أثر إيجابي ومباشر على الاقتصاد الألماني اعتماداً على دراسة المؤشرات الاقتصادية السابقة، حيث تبين بأن معدل التضخم قد كان ذو علاقة عكسية مباشرة مع عدد اللاجئين وأنه كلما ارتفع عدد اللاجئين كلما انخفض معدل التضخم، وكذلك الحال فيما يتعلق بنسب البطالة التي تبين بأن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين عدد اللاجئين ومعدلات البطالة، الأمر الذي ترتب عليه رفض فرضية الدراسة والقبول بالفرضية البديلة التي تنص على أن هناك علاقة إيجابية بين اللجوء السوري وتطور الاقتصاد الألماني.

الكلمات المفتاحية: ظاهرة اللجوء، الأزمة السورية، الأوضاع الاقتصادية، الاقتصاد الألماني، الاقتصاد السياسي.

Keywords: Asylum Phenomenon, Syrian Crisis, Economic conditions, German Economy, Political Economy.

مقدمة:

تعد قضية اللجوء من أهم القضايا الدولية، حيث ارتبط حق اللجوء في الاتفاقيات الدولية التي تؤكد على حقوق اللاجئين وتوفير الحماية لهم. وبعد اندلاع الأزمة السورية عام 2011م التي أجبرت الكثير من المواطنين السوريين إلى مغادرة دولتهم، حيث يواجهون اللاجئين السوريين التحديات والصعوبات بسبب انتماءاتهم السياسية أو الدينية أو الاجتماعية. وبدورها أصبحت ألمانيا وجهة أوروبية رئيسية لهم، حيث كشفت السلطات الألمانية أن السوريين يمثلون أكثر من ربع طلبات اللجوء المقدمة منذ بداية العام 2022م. ونتيجة لذلك ازداد أعداد اللاجئين السوريين، مما أثر على الاقتصاد الألماني.

وجاءت هذه الدراسة لقياس مدى أثر اللجوء السوري على الاقتصاد الألماني منذ الفترة الزمنية "2014-2022"، حيث تناولت تطور الأزمة السورية وظاهرة اللجوء إلى ألمانيا من خلال الخلفية الديموغرافية للاجئين السوريين في ألمانيا، ودراسة وضعهم الاقتصادي، بالإضافة إلى توضيح الآثار الاقتصادية في ألمانيا نتيجة عمليات اللجوء السوري.

1- أهمية الدراسة

تنقسم أهمية هذه الدراسة إلى بعدين أساسيين:

- الأهمية العلمية (النظرية): تأتي الأهمية العلمية لهذه الدراسة من كونها تقدم تفسيرات وتحليلات لتطور اللجوء السوري في ألمانيا، وذلك من خلال تسليط الضوء على مسألة اللجوء السوري وأثرها على الاقتصاد الألماني في توضيح الآثار الاقتصادية المترتبة من استضافة اللاجئين.
- الأهمية العملية (التطبيقية): تكمن الأهمية العملية للدراسة في كونها تقدم فهماً وتحليلاً معمقاً لمسألة اللجوء السوري وتطويرها، وتزود صانع القرار بإدراك أعمق للمحركات والدوافع الكامنة حول موضوع الدراسة، وبالتالي ما يمكنه من اتخاذ المواقف وردات الفعل الأنسب تجاهها في رصد العوامل التي تؤثر على الاقتصاد الألماني.

2- أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى إلقاء الضوء على مسألة "اللجوء السوري وأثرها على الاقتصاد الألماني" من خلال تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في التعرف على تطور الأزمة السورية وظاهرة اللجوء إلى ألمانيا، بالإضافة إلى تحليل الآثار الاقتصادية المترتبة من استضافة اللاجئين. ومن هذا المنطلق تقوم الدراسة على تحقيق مجموعة من الأهداف لعل أبرزها ما يلي:

1. معرفة الطلبات الأولية للاجئين السوريين بالإضافة إلى أعدادهم في ألمانيا.
2. بيان مدى تأثير الوضع الاقتصادي للاجئين السوريين في ألمانيا.
3. توضيح النفقات المعتمدة في الموازنة الألمانية لقضية اللاجئين.
4. إبراز أهمية مسألة اللجوء السوري من خلال تأثيرها على الأوضاع الاقتصادية في ألمانيا.

3- مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

ان تأثير اللجوء السوري يلعب دوراً مهماً في تقوية أو اضعاف الاقتصاد الألماني من خلال الآثار الاقتصادية المترتبة على ألمانيا من استضافة اللاجئين، حيث إن ازدياد أعداد اللاجئين السوريين في ألمانيا أدى إلى التأثير على الأوضاع الاقتصادية نتيجة عمليات اللجوء.

واستناداً على ما سبق يمكن صياغته السؤال الرئيسي (المحوري) في المشكلة البحثية على النحو التالي: ما تأثير اللجوء السوري على الاقتصاد الألماني؟ ويتفرع من هذا السؤال المحوري الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما تأثير استضافة اللاجئين السوريين على المؤشرات الاقتصادية في ألمانيا؟
2. ما هي التكاليف والنفقات المتعلقة باللجوء في الموازنة الألمانية؟
3. كيف أثر اللجوء السوري على الاقتصاد الألماني؟
4. ما مدى تأثير اللجوء السوري على الأوضاع الاقتصادية في ألمانيا؟

4- فرضية الدراسة

تقوم الدراسة على فرضية أساسية مفادها: أن هناك علاقة ارتباطية "عكسية سلبية" بين اللجوء السوري والاقتصاد الألماني، حيث يؤثر اللجوء السوري إلى ألمانيا سلباً على طبيعة الاقتصاد الألماني. ويتفرع من هذه الفرضية عدة فرضيات فرعية لتحقيق نتائج الدراسة وهي: كلما زاد أعداد اللاجئين السوريين في ألمانيا، فإن الاقتصاد الألماني يتأثر بمعدلات الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة العمالة ومتوسط الدخل الشهري ستخف. وكلما ارتفع معدل الدخل الإجمالي القومي في ألمانيا، فإن النفقات المعتمدة في الموازنات الألمانية للاجئين ستزيد.

5- منهجية الدراسة

استناداً إلى طبيعة ومشكلة الدراسة التي يسعى الباحث للإجابة عن تساؤلاتها والأهداف التي يتوقع تحقيقها والوصول إليها، فقد تم استخدام عدة مناهج في إعداد الدراسة وهي:

- **منهج الوصفي التحليلي:** حيث يقوم هذا المنهج على أساس دراسة الأحداث والظواهر ووصفها وصفاً دقيقاً، ومن ثم تفسيرها من خلال الأسباب التي أدت إلى تشكيلها وحدوثها، وبعد ذلك يتم الاستنباط واستخلاص النتائج. وسيتم استخدام هذا المنهج في الدراسة لوصف الجانب النظري المتعلق بمتغيرات الدراسة من خلال جمع المعلومات ومعرفة الحقائق المتعلقة باللاجئين السوريين في ألمانيا وتحليل الآثار الاقتصادية المترتبة من استضافة اللاجئين.
- **منهج التحليل الإحصائي:** حيث يعرف هذا المنهج بأنه وسيلة منطقية استقرائية لتحليل الجداول الإحصائية، ويركز المنهج الإحصائي على تحليل الظاهرة الاجتماعية والاقتصادية من خلال التعامل مع الأرقام في معالجة وتحليل البيانات والمؤشرات في المراكز الحكومية الألمانية المتخصصة في قضايا اللجوء السوري، وسيتم توظيف واستخدام هذا المنهج في الدراسة من خلال إظهار قياس أثر اللجوء السوري على الاقتصاد الألماني.
- **منهج دراسة الحالة:** حيث يتضمن هذا المنهج جمع البيانات حول موضوع معين ثم تحليلها لحل مشكلة معينة، وتُعرف هذه العملية بإعداد تقرير دراسة الحالة التي تتضمن ملاحق كالجداول لتسهيل القراءة، وسيتم استخدام هذا المنهج في الدراسة لتفسير مسألة اللجوء السوري في ألمانيا من خلال إظهار أعداد اللاجئين السوريين ومتوسط دخلهم الشهري، ومعرفة التكاليف والنفقات المتعلقة باللجوء في الموازنة الألمانية، بالإضافة إلى بيان المؤشرات الاقتصادية المترتبة على ألمانيا من استضافة اللاجئين السوريين.

6- حدود الدراسة

تقوم هذه الدراسة على المحددات التالية:

- الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة الحالية من خلال البحث في التداعيات والآثار الاقتصادية المترتبة على ألمانيا في استضافة اللاجئين بشكل موضوعي، من خلال دراسة الوضع الاقتصادي للاجئين السوريين في ألمانيا.
- الحدود الزمانية: تنحصر الفترة الزمنية للدراسة في الفترة الممتدة من 2014 – 2022م.
 - أما سبب اختيار العام 2014م (كبتداء الفترة الزمنية للدراسة): ففي هذا العام لما شهدته ألمانيا من تغيرات واضحة وبداية حالات اللجوء السوري فيها.
 - وأما سبب اختيار العام 2022م (كنهاية الفترة الزمنية للدراسة): ففي هذا العام تمكن الباحث فيه المتابعة ورصد الأحداث والتوقف عنده للحصول على البيانات والمعلومات والمعطيات المتعلقة بهذا الموضوع.
- الحدود المكانية: تقتصر الدراسة في حدودها المكانية على (جمهورية ألمانيا الاتحادية).

7- الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الدراسة وتناوله من زوايا مختلفة، وقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية. وسوف نستعرض هنا الدراسات التي تم الاستفادة منها مع الإشارة إلى أبرز ملامحها وتضمن بيان الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية.

أولاً: الدراسات باللغة العربية:

- 1) دراسة (جزائري، 2021) بعنوان: اللجوء السوري في ألمانيا وإعادة السجل في سياسات الهجرة. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على عوامل الاندماج، وذلك من خلال استعراض نشوء أزمة الاندماج وتفسيرها، وبيان تحديات الاندماج من خلال خطاب الاستشراق الجديد. ولتحقيق هذه الأهداف اعتمد الباحث على المنهج المقارن في دراسة السياسة التي تتبعها الحكومة الألمانية لبيان دور الاقتصاد في سياسة الهجرة والاندماج. وقد توصلت الدراسة إلى أن الرهان الاقتصادي للحكومة الألمانية يواجه رهاناً ثقافياً يطرحه خصوم سياسة الهجرة والاندماج، بالإضافة إلى نقص اليد العاملة الذي يشكل خطراً على مستقبل نمو الاقتصاد الألماني مبنياً في بناء القرار التاريخي الذي يقوم على ركيزة قوة الاقتصاد الألماني التي تستوعب القادمين وتضعهم على درب الاندماج في المجتمع.
- 2) دراسة (الزقبي، 2018) بعنوان: اللاجئين السوريون بين الحماية واللجوء: "ألمانيا أنموذجاً". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على القوانين والتشريعات الصادرة عن المنظمات الدولية التي تكفل للاجئين الحماية والحياة الكريمة ومدى التزام ألمانيا بها، وذلك من خلال توضيح واقع ومستقبل اللاجئين السوريين في ألمانيا، وبيان تحديد التبعات المختلفة لحركة اللجوء السوري على الدولة الألمانية في معرفة أعداد اللاجئين السوريين في دول العالم التي هاجروا منها. ولتحقيق هذه الأهداف اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي بشكل أساسي لتحليل المواقف الدولية من قضية اللاجئين السوريين ومدى انسجامها مع القوانين الدولية المتعلقة باللاجئين من حيث التأكيد على توفير احتياجاتهم المتعددة وضمان حمايتهم وأمنهم. وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة إنشاء شبكة من المؤسسات والنظم القانونية التي تهدف إلى توفير الحماية الدولية لمشاكل اللاجئين من خلال مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين

(المفوضية) عام 1951 إلى وضع قضية اللجوء ضمن إطار قانوني وفقاً لمعايير الدولية، بالإضافة إلى معاناة اللاجئين السوريين في ألمانيا من حقهم بالحصول على حق (اللجوء الكامل) وفق اتفاقية جنيف لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين واستبدالها بإقامة سميت (الحماية الثانوية).
ثانياً: الدراسات باللغة الانجليزية:

1) Study (Awad & Ludwig, 2020) titled: Syrian refugees in digital news discourse: Depictions and reflections in Germany.

اللاجئون السوريون في الخطاب الإخباري الرقمي: صورا وانعكاسات في ألمانيا

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأطر الموضوعية التي انعكست في المقالات المنشورة حول اللاجئين السوريين من قبل مواقع إخبارية وتحليلها عن طريق المصطلحات المرتبطة باللاجئين السوريين، وبيان العبء المالي الاقتصادي وربطها بتصورات المشاركين.

ولتحقيق هذه الأهداف اعتمد الباحثان على استخدام الاستبيان (الاستطلاع عبر الإنترنت) لتحديد المواقع الأكثر شعبية التي زارها طلاب الجامعات في ألمانيا واستكشاف مواقفهم تجاه اللاجئين السوريين بناءً على ردودهم من خلال تحليل البيانات. وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج التي من أهمها: بأنه على الرغم من هذا الانخفاض في اهتمام وسائل الإعلام باللاجئين السوريين فإن تأثير المواقع الإخبارية على المواقف تجاههم قد تم اقتراحه بشكل كبير من ردود المشاركين في الاستبيان والتي تعكس بعض الموضوعات التي تتعلق بالإنسانية والتكامل.

2) Study (Khalaleh, 2017) titled: Refugees Rights in Europe: Case Study on Germany's Syrian Refugees Crisis from "2011-2016".

حقوق اللاجئين في أوروبا: دراسة حالة اللاجئين السوريين في ألمانيا "2016-2011"

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على رد فعل ألمانيا الإيجابي تجاه تدفق اللاجئين خلال الفترة الممتدة بين عامي "2011-2016"، وذلك من خلال استعراض أسباب استقبال ألمانيا للاجئين السوريين بالإضافة إلى معرفة حقوق اللاجئين في أوروبا، وبيان تفسير ردود فعل الدول الأوروبية واستجاباتها للاجئين السوريين. ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدت الباحثة على المنهج القانوني المقارن لفهم ومعالجة الفرق بين ما ورد في الوثيقة القانونية وما تم تطبيقه في أوروبا من خلال اتفاقية اللاجئين لعام 1951 التي تبين حقوق اللاجئين في أوروبا بالإضافة إلى توضيح حالة التدفق الهائل للاجئين إلى الدول الأوروبية. وقد توصلت الدراسة إلى أن التعددية الثقافية هي مستقبل أوروبا عن طريق الأخذ باعتبار التنوعات والتركيبة السكانية ستكون أقوى وأكثر تماسكاً، وأيضاً الاقتراح بأن الاتحاد الأوروبي ككل بحاجة إلى صياغة سياسية وإنسانية متماسكة يتم من خلالها منح المهاجرين اللجوء الذي يحتاجون إليه بدمجهم بالكامل لأن هذه الأزمة ستحدد مستقبل أوروبا.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة السياسات الألمانية تجاه اللاجئين السوريين منذ فترة زمنية بلغ أقصاها حتى العام 2018م، وسعت لتحليل محددات تلك السياسات ودوافعها من خلال بيان حقوق اللاجئين في ألمانيا واندماجهم في سوق العمل.

أما هذه الدراسة سوف تتميز في أنها تتناول تحليلاً واضحاً حول مسألة اللجوء السوري وأثرها على الاقتصاد الألماني حتى العام 2022م. وعلى خلاف ما سبق سعت هذه الدراسة إلى معرفة الوضع الاقتصادي للاجئين السوريين، ومحاولة إيضاح الآثار الاقتصادية المترتبة على ألمانيا التي تقوم عليها هذه الآثار في ظل أزمة اللجوء السوري إلى من خلال تفسير البيانات والأرقام الإحصائية وتحليلها. بالإضافة إلى اختلاف النتائج المستخلصة منها التي ستبدو أكثر وضوحاً وحدثة عن الدراسات السابقة، وعليه ستبدو الدراسة الحالية مختلفة في الجوهر والمضمون عن الدراسات السابقة في جميع تلك المحاور على مستوى البحث العلمي.

المبحث الأول: تطور الأزمة السورية وظاهرة اللجوء إلى ألمانيا

يتناول هذا المبحث من هذه الدراسة الجوانب المتعلقة بتطور الأزمة السورية وظاهرة اللجوء في ألمانيا، حيث بعد اندلاع الأزمة السورية التي حدثت عام 2011م بدأ اللجوء السوري إلى أوروبا، ومن أهم الدول التي لجأ اللاجئين السوريين إليها هي (جمهورية ألمانيا الاتحادية). وبعد اللجوء السوري من أهم التطورات التي حدثت في ألمانيا من خلال تزايد أعداد اللاجئين السوريين.

المطلب الأول: الأزمة السورية وظاهرة اللجوء

اللجوء ظاهرة إنسانية ترافق الظلم والاستبداد والحرب والصراع السياسي والعرقى وانتهاكات حقوق الإنسان والاضطهاد سواء كان من قبل الحكومة أو غيرها، فضلاً عن الظروف والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة. ومع تنامي ظاهرة اللجوء بدأ المجتمع الدولي في المزيد من الاهتمام بقضايا اللجوء واللاجئين في إطار العلاقات الدولية، حيث تشكل الأزمة السورية إحدى الأزمات السياسية والاقتصادية التي لها تأثير كبير على المستوى الدولي في ظل التغيرات التي تشهدها الأزمة السورية.

أولاً نشأة الأزمة السورية وأسبابها

ترجع جذور الأزمة السورية لممارسات دامت عقوداً من تقويض التعايش والعقد الاجتماعي التي بدأت عندما تولى حزب البعث السلطة بانقلاب عسكري في 8 آذار/ مارس 1963، وأعلن قيام حكومة عسكرية بمجموعات من المواطنين من الطبقات المتوسطة والدنيا في سدة الحكم، والقضاء على المجموعات البرجوازية المدنية التقليدية. ورافق ذلك إعلان حالة الطوارئ والأحكام العرفية عام 1963، وتشديد القيود على الأحزاب السياسية في ميثاق الجبهة الوطنية، واحتكار حزب البعث النشاط السياسي لقيادة الدولة والمجتمع. وفي الفترة من عام 1963 إلى عام 2000 كان هناك حزب سياسي واحد له سيطرة كاملة من جانب واحد على جميع عناصر وأنشطة المجتمع والإعلام دون رقابة على ما كان يحدث، وعلى هذا الأساس تدهورت الحياة السياسية تدريجياً.⁽¹⁾

طرودي، ليندة (2014). الثورة السورية ومستقبل الإصلاح السياسي: التداغيات الإقليمية والدولية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية / برلين - ألمانيا (1)
<https://democraticac.de/?p=2702> والاقتصادية، برلين، ألمانيا، على الموقع الإلكتروني:

وتبنى النظام منذ بدايته نهجًا قمعيًا ووحشيًا في التعامل مع الاحتجاجات الشعبية، إضافة إلى هجوم 22 تشرين الثاني 2011 على الجامع العمري في محافظة درعا. حيث اعتمد النظام نظرية المؤامرة ضد الدولة مع الإرهابيين المتطرفين المدعومين من الغرب، بالإضافة إلى اعتماد النظام على قوى الأمن للسيطرة على المدينة ومنع أي مظاهرات حاشدة في التجمعات والأحياء المركزية فيها، واستخدام الجيش السوري لأغراض المدهامات، ولكن في جوانب أخرى كان هناك عنف متدرج زاد من وتيرة الاحتجاجات حتى بلغت ذروتها بالقتال في معركة (بابا عمرو)، لدرجة أن الجيش استخدم المدفعية والديابات في الاقتحام. وتعتبر هذه المرحلة السلمية من أكثر المراحل إضرارًا بشريّة الأسد، فهو يدرك أنه يواجه حراكًا شعبيًا متزايداً وسيخوض معركة حاسمة، وتلها مرحلة من المواجهة العسكرية في ظهور تشكيلات عسكرية ثورية منظمة والحركات العسكرية، وتراجع دور الاحتجاجات الأهلية وعلامات التدخل الأجنبي في الثورة.⁽¹⁾

وتعد الأزمة السورية حدثًا محوريًا في التاريخ الحديث لسوريا والشرق الأوسط، ومطلبًا مهمًا للمشاركة الفعالة في تحويل المفاهيم الإنسانية وإعادة بناء الدولة، خاصة بعد فشل الأنظمة الشمولية. ومن أهم الأسباب التي أدت إلى اندلاع الأزمة السورية، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. انعدام الحياة السياسية:

منذ وصول حزب البعث إلى السلطة عام 1963، لم تكن هناك حياة سياسية حقيقية في سوريا، مما يعني أنه لا يوجد رأي للشعب في المواقف المختلفة، بمعنى أنه لا توجد مشاركة من مختلف المجالات لقيادة الدولة، على العكس من ذلك اختزلت الحياة السياسية الحزب في البداية بأعضائه، ولاحقًا أصبحت عائلة الأسد مركز الحياة السياسية من خلال المداخلات الخارجية في تشريعات القوانين التي تهدف إلى انعدام الحريات السياسية.⁽²⁾

2. تفشي الظلم و انعدام المساواة:

يعد انتشار الظلم وعدم المساواة بين المواطنين السوريين من أهم عوامل نشوء الأزمة، بالإضافة إلى عدم القدرة على التمتع بحقوقهم على قدم المساواة مع المواطنين الآخرين من الطبقة العليا في مجالات الحياة.⁽³⁾

3. تدهور الأوضاع الاقتصادية و انتشار الفقر:

تعد سوريا دولة غنية بالموارد الطبيعية، حيث تحتوي على سهول خصبة وموارد مائية وفيرة، وقوة عاملة ماهرة، وتنوع طبيعي بين الجبال والوديان والسهول. وقد استمر الحكم على ممارسة مصادرة الأراضي والادعاء بأنها للأغراض المصالح العامة، مما أجبر أهلها على النزوح من مواقعهم، وقد هاجر السوريون الذين صودرت أراضيهم ومزارعهم إلى مدن صفيح في ضواحي المدينة محرومين معظمهم من الخدمات المعيشية.⁽⁴⁾

4. انعدام الكرامة:

(1) محتاحت، سنان (2015). الأزمة في سورية من البداية إلى اليوم، مجلة الأبحاث "رؤية تركية"، تركيا، ص 31
 (2) التوبة، غازي (2012). الثورة السورية الأسباب والتطورات، دراسة قدمت إلى مؤتمر الأمة الإسلامية المنعقد في إسطنبول في 2012/07/01، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، لندن، المملكة المتحدة، على الموقع الإلكتروني: https://www.asharqalarabi.org/markaz/m_abhath-10-07-12.htm
 (3) التوبة، غازي (2012). الثورة السورية الأسباب والتطورات، مرجع سابق
 (4) التوبة، غازي (2012). الثورة السورية الأسباب والتطورات، مرجع سابق

يشعر المواطن السوري بأنه لا كرامة ولا قيمة له، ويقبض عليه بلا سبب، وإذا تم القبض عليه لا أحد يعرف في أي دائرة تم القبض عليه، وقد يبقى سنوات طويلة من الاعتقال دون تهمة أو محاكمة، وقد يموت في السجن دون أن تدرك أسرته حقيقة هذا الأمر الذي حدث لعشرات الآلاف من المواطنين السوريين، حيث يعتبر هذا العامل من العوامل الدافعة للقيام بالثورة لترسيخ حقهم في الكرامة.⁽¹⁾

ثانياً: اللجوء (المفهوم، الأنواع، الأسباب)

يعد مفهوم اللجوء من المفاهيم الهامة في الفقه القانوني والإنساني والتي تحظى باهتمام كبير من الباحثين، وسيتم تناول مفهوم اللجوء من الناحية اللغوية والاصطلاحية على النحو التالي:

– مفهوم اللجوء من الناحية اللغوية: مشتق من فعل لجأ، يقال: لجأ إلى الشيء أو المكان، ويقال لجأت إلى فلان أي استندت إليه واعتضدت به، أو لجأت من فلان أو عدلت عنه إلى غيره، وكأنه أشار إلى الخروج والانفراد، ويقال لجأ من قوماً أي انفرد عنه وخرج عن زمريهم إلى غيرهم فكانه تحصنه منهم ولجأ إلى شيء أي اضطر إليه.⁽²⁾

– مفهوم اللجوء من الناحية الاصطلاحية: يُعرّف اللاجئ على أنه: شخص هجر بلده الأصلي، أو تم ترحيله تحت التهديد، أو التمس اللجوء إلى أراضي دولة أخرى للحماية، أو يتم ترحيله بسبب رفض عودته إلى بلده الأصلي.⁽³⁾ رغم أن للأشخاص الحق في طلب اللجوء إلا أن هناك عدة أنواع من اللجوء التي يمكن للشخص التقدم بطلبها بحسب حالته وذلك ليسهل التعامل مع الحالات المستعجلة وذات أهمية، ونذكر من بين أنواع اللجوء:

1. اللجوء الإنساني: يحدث هذا اللجوء نتيجة نقل عدد كبير من مواطني دولة معينة باتجاه دولة مجاورة أو دول غير مجاورة لأسباب غير سياسية كانهكارات الحريات العامة أو الحروب والنزاعات أو بسبب الكوارث الطبيعية والفيضانات أو البراكين مما تتطلب الأوضاع الإنسانية الصعبة والخطيرة تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني.⁽⁴⁾

2. اللجوء السياسي: يكون هذا اللجوء سببه دوافع سياسية كاختلاف وجهات النظر والآراء السياسية بين الشخص والسلطات الحاكمة في دولته، أو قد ينتمي الشخص لبعض الجمعيات والأحزاب السياسية التي تتعارض آراءها مع سياسة الحكومة، أو أنه يرفض الانضمام إلى حزب الهيئة الحاكمة.⁽⁵⁾

3. اللجوء الدبلوماسي: هو اللجوء إلى دولة معينة سواء داخل تلك الدولة أو خارجها، حيث يتمتع بحصانة من قبل سلطات بلده خشية من الاضطهاد.⁽⁶⁾

(1) التوبة، غازي (2012). الثورة السورية الأسباب والتطورات، مرجع سابق

(2) ابن منظور (1994). لسان العرب، المجلد 1، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ص 152

(3) غانم، محمد (1959). مبادئ القانون الدولي العام: دراسة بضوابطه الأصولية ولأحكامه العامة، ط2، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص 549

(4) الهيجي، ايناس (2013). الأسس الدولية لحق اللجوء السياسي والإنساني بين الدول، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، ص 17

(5) الهيجي، ايناس (2013). الأسس الدولية لحق اللجوء السياسي والإنساني بين الدول، مرجع سابق، ص 61

(6) محمدي، صليحة، وبلخير، أسية (2021). اللجوء: دراسة في المفهوم والظاهرة، مجلة التراث، المجلد 11، العدد 1، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، ص 199

4. اللجوء الاقتصادي: هذا النوع من اللجوء المرتبط بأسباب اقتصادية وظروف اقتصادية معينة، ويسعى المتقدمون من خلاله إلى تحسين وضعهم الاقتصادي والمعيشي، والدافع وراء هذا النوع من اللجوء ليس سياسياً أو إنسانياً.⁽¹⁾
5. اللجوء الديني: هو المكان الذي يعتصم ويحمي به اللاجئون هرباً من القتل والتعذيب، باحثين عن الأمان والأمن لحرمة وقدسية أفراد المجتمع في هذا المكان.⁽²⁾
حددت اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين لعام 1951 أسباب قبول اللاجئين، ومن أهم هذه الأسباب:⁽³⁾
 1. الخوف: على اللاجئ أن يذكر السبب المباشر لطلب اللجوء وما يبرره.
 2. التعرض للاضطهاد: وفقاً للمادة 33 ف (1) من اتفاقية عام 1951 هو: "أي تهديد للحياة أو الحرية بسبب العرق أو الدين أو الجنسية، أو الرأي السياسي أو الانتماء لفئة اجتماعية معينة"، وهذا يمثل انتهاكات حقوق الإنسان المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية.
 3. التمييز والعرق: حرمان الفرد من كافة الحقوق والحريات كغيره من أفراد المجتمع وحرمانه من الحماية المتساوية، ولذلك يعد هذا التمييز الذي يتعرض له الفرد أحد الأسباب التي تجعله أن يطلب حق اللجوء. وتمارس بعض الحكومات أشكالاً مختلفة من التمييز والاضطهاد ضد هذه الأقليات، مما يجبرهم على الانتقال إلى أماكن آمنة خارج هذه الدولة.
 4. الدين: قد يتعرض الإنسان للاضطهاد دينياً في دولة ما، مما يجعله يطلب اللجوء إلى دولة أخرى طلباً للأمن وحرية المعتقد.
 5. الرأي السياسي: عندما يكون اعتناق آراء سياسية مخالفة للنظام السياسي الحاكم في الدولة سبباً للخوف من الاضطهاد، وعليه بعد الاختلاف في الرأي السياسي هو أحد أسباب اللجوء، ويشترط في الخوف أن يكون له ما يورد من انتهاكات فعلية كالسجن أو الاعتقال وغيرها من أساليب القمع.

المطلب الثاني: الخلفية الديموغرافية للاجئين السوريين في ألمانيا

قبل أن نتمكن من معرفة الطلبات الأولية للاجئين السوريين وعددهم في ألمانيا، يجب علينا التعرف على جمهورية ألمانيا الاتحادية. تقع جمهورية ألمانيا الاتحادية في وسط أوروبا، وهي دولة ديمقراطية منفتحة على العالم وتجمع بين نبل التاريخ وديناميكية الحاضر. وتتمتع ألمانيا بواحد من أكبر وأقوى الاقتصادات في العالم، بالإضافة إلى أحد أكثر المجالات العلمية إبداعاً وتطوراً.⁽⁴⁾

(1) عبد الرزاق، علي (2006). اللاجئون في القانون الدولي، أطروحة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة البهين، العراق، ص 49

(2) راضي، علي (2018). اللاجئون والقانون الدولي العام، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، ص 35

(3) لطفي، خالد (2019). حقوق اللاجئين بين الفقه الاسلامي والقانون الدولي في إطار اتفاقية جنيف 1951 وبروتوكول 1967، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ص 44-41

(4) Tatsachen über Deutschland. Deutschland auf einen Blick, Durch Verweis auf die Website: <https://www.tatsachen-ueber-deutschland.de/de/deutschland-auf-einen-blick>

وتعد ألمانيا رابع أكبر دولة في الاتحاد الأوروبي بعد فرنسا واسبانيا والسويد⁽¹⁾، وتتكون من 16 ولاية اتحادية، حيث أجرى المكتب الفدرالي للإحصاء تقريراً عن التعداد السكاني في نهاية حزيران من العام 2022 وبلغ عدد سكانها (84,079,811) مليون نسمة، وتبلغ مساحتها نحو 358,000 كم².⁽²⁾

وهي جمهورية فيدرالية قائمة على الديمقراطية البرلمانية، وينص الدستور على أن الشعب هو أساس كل السلطات، وهذه السلطة يخولها الشعب للبرلمان الاتحادي "البوندستاغ" خلال دورة برلمانية. وتنقسم سلطات الدولة إلى الأجهزة المسؤولة عن سن القوانين (السلطة التشريعية)، وتنفيذ القوانين (السلطة التنفيذية)، وإصدار الأحكام (السلطة القضائية). حيث يعتبر رئيس الاتحاد هو الممثل الأعلى رتبةً في البروتوكول الألماني، ويأتي رئيس البوندستاغ في المرتبة الثانية. ويمثل الرئيس الجمهورية الاتحادي من خلال رئيس البوندسرات، وهو المنصب الذي يشغله سنوياً واحد من رؤساء وزراء الولايات الستة عشر. حيث المنصب الذي يتمتع بأكثر قوة سياسية هو منصب المستشار الاتحادي أو المستشار الاتحادي.⁽³⁾

أولاً: الطلبات الأولية للاجئين السوريين في ألمانيا

يُعرف اللجوء مكان الإقامة المحمي وهو مصطلح لقبول الأشخاص المضطهدين وفقاً للمادة 16 من القانون الأساسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية، ويحق للأشخاص المعرضين للاضطهاد السياسي حق اللجوء.⁽⁴⁾ وبالتالي فإن حق اللجوء في ألمانيا يتمتع بوضع دستوري كحق أساسي، وهنا نستعرض الطلبات الأولية للاجئين السوريين في ألمانيا على النحو التالي:⁽⁵⁾

جدول رقم (1): الطلبات الأولية للاجئين السوريين في ألمانيا

السنة	عدد الطلبات
2014	39,332
2015	158,657
2016	266,250
2017	48,974
2018	44,167
2019	39,270
2020	36,433
2021	54,903

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على موقع: (المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين)

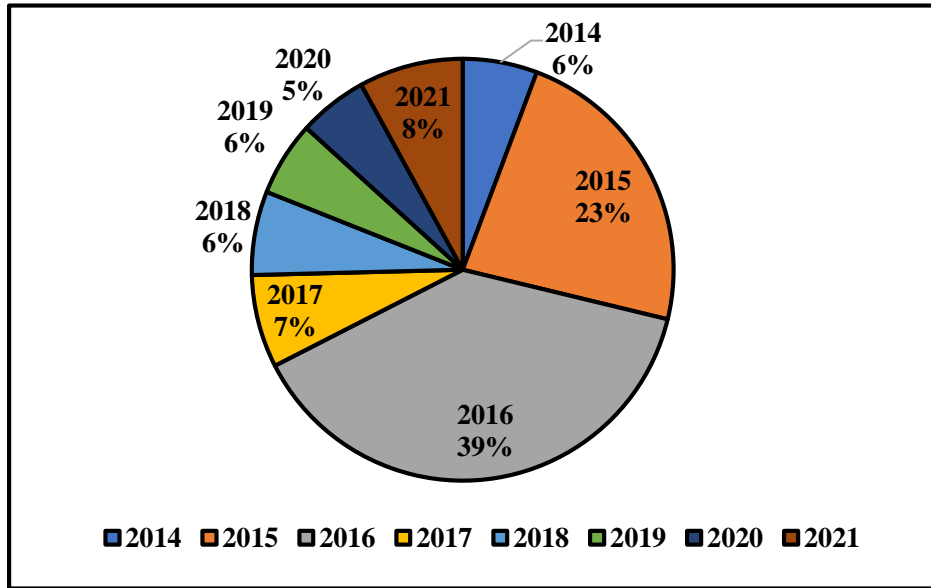
(1) Tatsachen über Deutschland. Geografie und Klima, Durch Verweis auf die Website: <https://www.tatsachen-ueber-deutschland.de/de/deutschland-auf-einen-blick/geografie-und-klima>

(2) Statistisches Bundesamt Destatis (2022), Bevölkerungsstand, Bevölkerung nach Nationalität und Geschlecht (Quartalszahlen), Durch Verweis auf die Website: <https://www.destatis.de/DE/Themen/Gesellschaft-Umwelt/Bevoelkerung/Bevoelkerungsstand/Tabellen/liste-zensus-geschlecht-staatsangehoerigkeit.html#616584>

(3) Tatsachen über Deutschland. Politisches System, Durch Verweis auf die Website: <https://www.tatsachen-ueber-deutschland.de/de/politik-deutschland/politisches-system>

(4) Deutscher Bundestag, Grundgesetz für die Bundesrepublik Deutschland, Die Bundesregierung, 16 Artikel, Auf der Website: <https://www.bundestag.de/gg>.

(5) Bundesamt für Migration und Flüchtlinge (2022). Das Bundesamt in Zahlen 2021, Nürnberg, Die Seite 18



الشكل (1): نسبة الطلبات الأولية للاجئين السوريين في ألمانيا

المصدر: اعداد الباحث بناءً على المعطيات الموجودة في الجدول

بناءً على البيانات الواردة في الجدول والشكل أعلاه، نلاحظ أن عدد طلبات اللجوء كان يتزايد باستمرار خلال سنوات الدراسة، خاصة في عام 2015م عندما أعلنت ألمانيا فتح حدودها لاستقبال اللاجئين السوريين، وازدادت الطلبات في عام 2016م بسبب استمرار السياسة الترحيبية، ولكن عام 2017م شهد تحولاً داخلياً وكان له تأثير على السياسة الألمانية في ضوء الخطاب اليميني المتزايد ضد اللاجئين. ومن ثم بدأت الاعداد بالانخفاض بفعل الأزمة العالمية (كوفيد - 19) التي انتجت خسائر مادية وركود في الاقتصاد.

وعند مقارنة أعداد طلبات اللجوء خلال فترة الدراسة نجد النسبة الأعلى لأعداد الطلبات في عامين 2016م بنسبة (39%) و2015م بنسبة (23%)، ثم تأتي بعدها النسبة المتوسطة في عامين 2021م بنسبة (8%) و2017م بنسبة (7%)، وأيضاً النسبة الأقل جاءت في الأعوام 2014م و2018م و2019م لكل منها بنسبة (6%)، وتليها نسبة (5%) في عام 2020م.

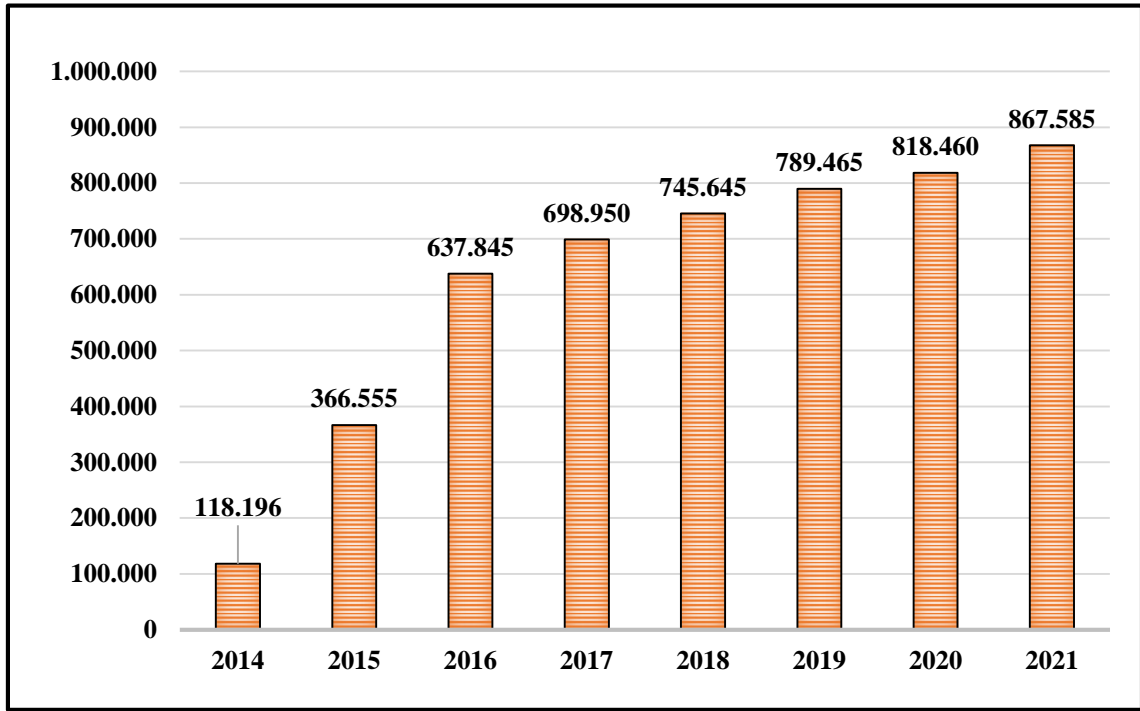
ثانياً: أعداد اللاجئين السوريين في ألمانيا مع مقارنة بالدول الأخرى

بدأت الموجة الأولى من اللاجئين السوريين بالتدفق إلى ألمانيا في عام 2015م حيث عملت ألمانيا على تحسين الظروف المعيشية للاجئين، وعندما وصلت الموجة الثانية من اللاجئين في عام 2016م أقاموا العديد من المخيمات على الحدود حتى لا يضطر اللاجئين الذين يدخلون ألمانيا إلى السفر لمسافات طويلة، لذلك تطوع العديد من الألمان في المخيمات من أجل الحصول على ما يكفيهم من العمال لإدارة الأمور بسلاسة.

ومن خلال ذلك سيتم تناول أعداد اللاجئين السوريين في ألمانيا في الرسم البياني أدناه: (1)

(1) Statistisches Bundesamt Destatis (2022), Migration und Integration, Ausländische Bevölkerung nach ausgewählten Staatsangehörigkeiten, Auf der Website:

<https://www.destatis.de/DE/Themen/Gesellschaft-Umwelt/Bevoelkerung/Migration-Integration/Tabellen/auslaendische-bevoelkerung-staatsangehoerigkeit-jahre.html>



الشكل (2): أعداد اللاجئين السوريين في ألمانيا

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على موقع (المكتب الاتحادي للإحصاء)

* مثل الشكل السابق التطور في المجموع التراكمي لعدد اللاجئين السوريين بشكل سنوي، بعيداً عن عدد الطلبات الأولية المقدمة للجوء إلى ألمانيا.

وبعد أن تناولنا تطور أعداد اللاجئين السوريين في ألمانيا خلال فترة الدراسة، نلاحظ بأن الأعداد بدأت بالارتفاع بشكل تصاعدي حيث العدد الأقل من اللاجئين السوريين في عام 2014م كبدية تدفق اللاجئين بلغ (118,196)، ومن ثم بدأت الأعداد بالارتفاع كموجة تدفق جديدة في عام 2015م بمجموع (366,555) أي زادت الأرقام نحو النصف عما كانت عليه في بداية اللجوء، وبعد ذلك ارتفعت الأعداد نحو الارتفاع التدريجي حتى أن وصلت إلى العدد النهائي الأكبر في عام 2021م بمجموع (867,585).

حيث يظهر التوزيع المكاني للاجئين السوريين في أربع ولايات فيدرالية في ألمانيا الغربية، وهي: (شمال الراين - ويستفاليا، ساكسونيا السفلى، بادن فورتمبيرغ، بافاريا). ويمكن إرجاع هذا التركيز الجغرافي لظروف اقتصادية وسوق عمل أفضل في هذه الولايات الفيدرالية.⁽¹⁾

وفي نهاية الدراسة سيتم قياس تلك الأرقام بالآثار الاقتصادية المترتبة على ألمانيا من استضافة اللاجئين وإيضاح البيانات الواردة في المؤشرات الاقتصادية.

(1) قاسم، كمال (2021). هل نجح السوريون في سوق العمل الألمانية؟، مجلة الجمهورية نت، على الموقع الإلكتروني:

وإضافة إلى ذلك، ننتقل إلى مقارنة بين أعداد اللاجئين السوريين الأكثر عدداً في دول أوروبا، ونشير ذلك إلى أعداد اللاجئين السوريين في الأردن من خلال الجدول والرسم البياني التالي:

جدول رقم (2): أعداد اللاجئين السوريين في ألمانيا مع مقارنة بالدول الأخرى

السنة	ألمانيا ⁽¹⁾	السويد ⁽²⁾	الأردن ⁽³⁾
2014	118,196	67,671	622,865
2015	366,555	98,216	633,466
2016	637,845	149,418	648,836
2017	698,950	172,258	654,903
2018	745,645	185,991	671,350
2019	789,465	191,530	654,442
2020	818,460	193,594	661,997
2021	867,585	190,677	672,952

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على المواقع الرسمية للإحصاء

(المكتب الاتحادي للإحصاء، إحصائيات السويد، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين)

حيث تشير الأرقام الواردة في الجدول أعلاه إلى أعداد اللاجئين السوريين في ألمانيا مع مقارنة بالدول الأخرى، حيث تشكل مجموع السكان اللاجئين السوريين في عام 2021م كنسبة أعلى في دولة ألمانيا بعدد (867,585)، وبعد ذلك تأتي دولة الأردن كمرتبة ثانية في أعداد اللاجئين السوريين في نفس العام 2021م بعدد (672,952)، وتليها المرتبة الثالثة دولة السويد في عام 2020م بمجموع (193,594). حيث سيتم توضيح الأعداد من خلال الرسم البياني التالي:

(1) Statistisches Bundesamt Destatis (2022), Migration und Integration, Ausländische Bevölkerung nach ausgewählten Staatsangehörigkeiten, Auf der Website:

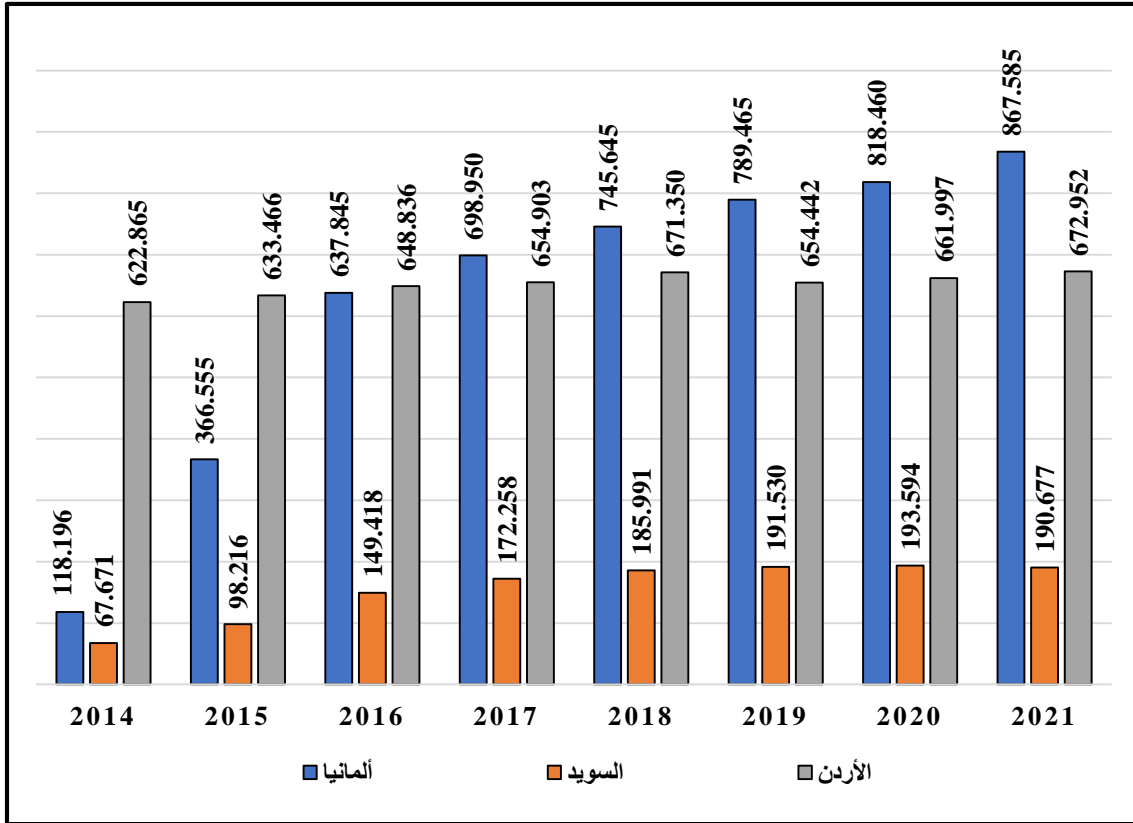
<https://www.destatis.de/DE/Themen/Gesellschaft-Umwelt/Bevoelkerung/Migration-Integration/Tabellen/auslaendische-bevoelkerung-staatsangehoerigkeit-jahre.html>.

(2) Statistics Sweden (2022), Population by country of birth and year, on the website:

https://www.statistikdatabasen.scb.se/pxweb/en/ssd/START_BE_BE0101_BE0101E/FodelselandArk/table/tableViewLayout1/?rxid=b83e5bbd-958a-4655-aa40-486ba2ca09a3.

(3) The United Nations High Commissioner for Refugees "UNHCR" (2022), Operational Data Portal, Total Registered Syrian Refugees, on the website:

<https://data.unhcr.org/en/situations/syria/location/36>



الشكل (3): مقارنة أعداد اللاجئين السوريين بين (ألمانيا، السويد، الأردن)

المصدر: اعداد الباحث بناءً على المعطيات الموجودة في الجدول

وبناءً على التمثيل البياني السابق نجد بأن أعداد اللاجئين السوريين في ألمانيا تتجه بالارتفاع مقارنة مع السويد والأردن، نتيجة إلى المؤشرات الرئيسية التي من أبرزها: استخدام الحكومة الألمانية سياسة الباب المفتوح للاجئين واستقبالهم، بالإضافة إلى الرعاية والاحتياجات المتقدمة إلى اللاجئين السوريين وتوفير لهم فرص العمل والتشغيل في القطاعات الصناعية.

على عكس الدول الأخرى كالسويد التي يجد بها اللاجئين صعوبة في الإجراءات التي تستغرق وقتاً كبيراً في منحهم الموافقة على طلب اللجوء، أما في الأردن نتيجة إلى الموقع الجغرافي وكدولة مجاورة لسوريا استقبلت اللاجئين من خلال بناء المخيمات لهم، وتوفير احتياجاتهم الرئيسية من خلال المنظمات المعنية باللاجئين ودور الأمم المتحدة في ذلك، ولكن اللاجئين يجدون صعوبة في توفير فرص العمل نتيجة إلى الأوضاع الاقتصادية في الأردن. لذلك كانت الوجهة الرئيسية للاجئين السوريين اللجوء إلى ألمانيا.

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية في ألمانيا نتيجة عمليات اللجوء السوري

يتناول هذا المبحث من هذه الدراسة الأوضاع الاقتصادية في ألمانيا نتيجة عمليات اللجوء السوري، حيث شكل الاقتصاد دوراً مهماً في عملية اللجوء في تناوله التكاليف والنفقات المتعلقة باللجوء ضمن الموازنة الألمانية، وارتباطها

بأعداد اللاجئين السوريين وقياس الانعكاس عليها في المؤشرات الاقتصادية لبيان الآثار المترتبة من استضافة اللاجئين من خلال البيانات الإحصائية.

المطلب الأول: الوضع الاقتصادي للاجئين السوريين في ألمانيا

يتشكل الوضع الاقتصادي للاجئين السوريين في بيانات واقعية عن حياتهم المعيشية من خلال المؤشرات الاقتصادية كمعدل توظيف اللاجئين ومعدل البطالة في معرفة عدد العاطلين عن العمل، وكذلك في معرفة متوسط الدخل الشهري للاجئين السوريين في ألمانيا.

أولاً: نسبة العمالة

يلعب اللاجئون دورًا مهمًا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لألمانيا، حيث يؤدي الطلب المتزايد على العمالة بشكل متزايد إلى توظيف اللاجئين المؤهلين للتعامل مع نقص العمالة الناجم عن التغيرات الديموغرافية. وبناءً على ذلك سيتم توضيح نسب عمالة اللاجئين السوريين في ألمانيا على النحو التالي:⁽¹⁾

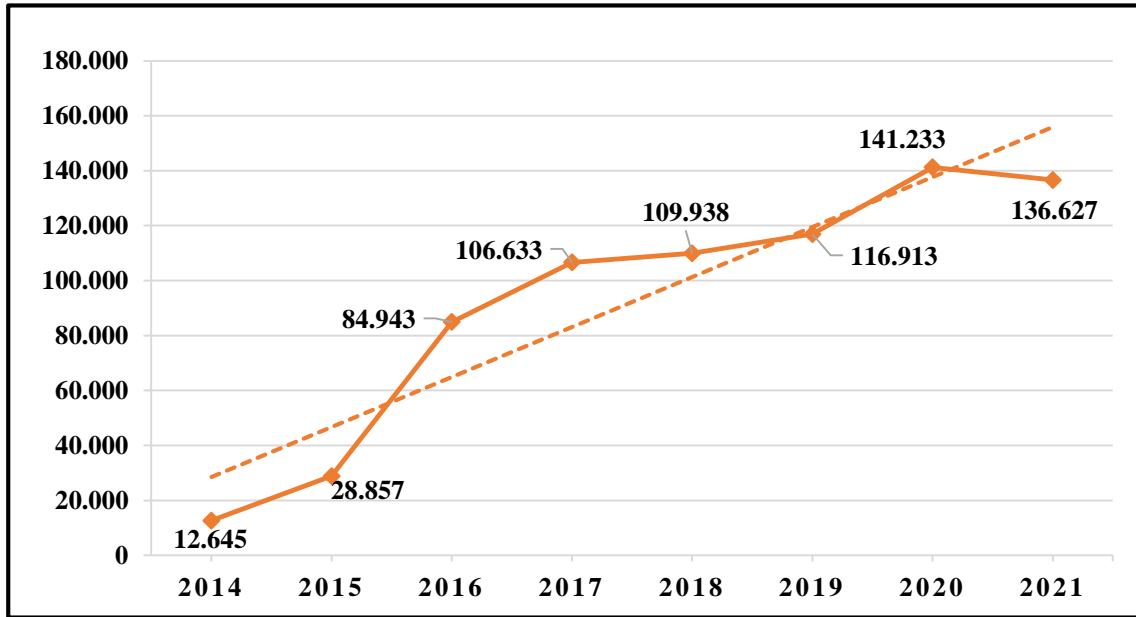
جدول رقم (3): نسب عمالة اللاجئين السوريين في ألمانيا

السنة	الباحثين عن العمل	العاطلين عن العمل	المستفيدين المؤهلين	العاملين بدوام جزئي	الموظفين	معدل البطالة	معدل التوظيف
2014	23,293	12,645	30,783	3,950	12,050	51.5%	19.1%
2015	54,973	28,857	70,163	5,930	16,750	62.5%	11.7%
2016	189,712	84,943	220,295	11,850	30,860	71.9%	8.4%
2017	289,113	106,633	376,162	23,820	63,750	61.0%	14.8%
2018	283,149	109,938	387,973	33,080	113,600	48.5%	24.0%
2019	266,562	116,913	373,011	34,960	151,280	43.3%	30.1%
2020	261,177	141,233	363,319	31,900	161,220	45.7%	31.7%
2021	248,162	136,627	342,358	33,040	192,100	41.3%	34.9%

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على موقع (وكالة التوظيف الفيدرالية الألمانية)

حيث تشير الأرقام الواردة في الجدول أعلاه إلى نسب عمالة اللاجئين السوريين في ألمانيا، وهنا نستعرض أعداد العاطلين عن العمل خلال سنوات الدراسة من خلال الرسم البياني التالي:

(1) Bundesagentur für Arbeit (2022), Migration und Arbeitsmarkt, Statistiken, Themen im Fokus, Auf der Website: <https://statistik.arbeitsagentur.de/DE/Navigation/Statistiken/Interaktive-Statistiken/Migration-Zuwanderung-Flucht/Migration-Zuwanderung-Flucht-Nav.html>

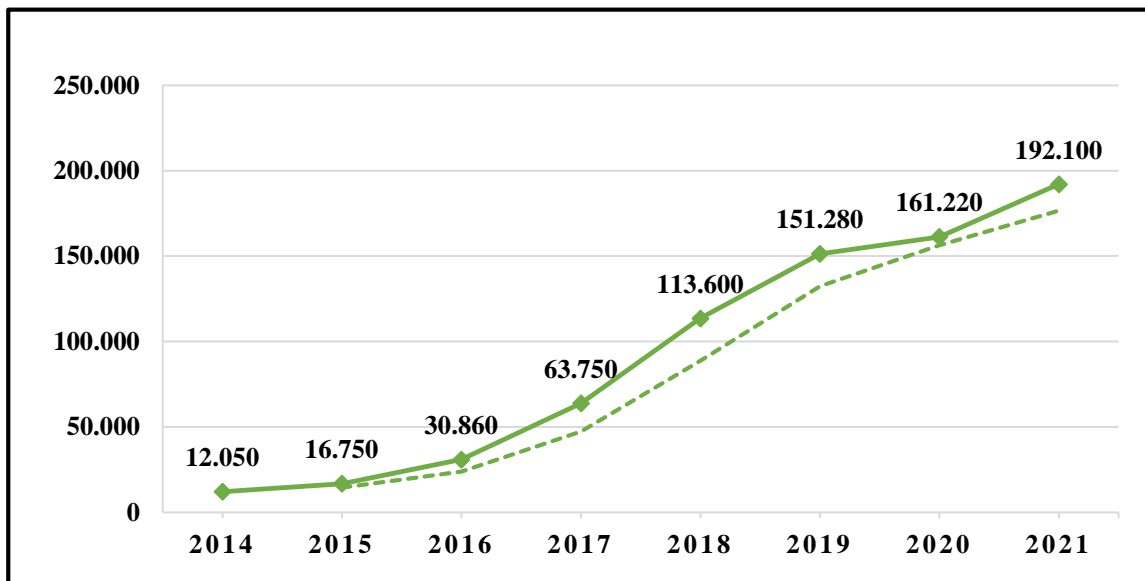


الشكل (4): أعداد اللاجئين السوريين العاطلين عن العمل في ألمانيا

المصدر: اعداد الباحث بناءً على المعطيات الموجودة في الجدول

نلاحظ بأن النسبة الأعلى من فئة (العاطلين عن العمل) جاءت في عام 2020م بمجموع بلغ (141,233) وأيضاً في عام 2021م كان مجموع العاطلين (136,627) وذلك بسبب أو بفعل الأزمة العالمية (كوفيد - 19) التي انتجت خسائر مادية وأضراراً اقتصادية نتج عنها زيادة في اعداد العاطلين عن العمل من اللاجئين السوريين في ألمانيا. وفي الجانب الآخر نلاحظ بأن النسبة الأقل جاءت ما بين عام 2015م بعدد (28,857) و2016م بمجموع (84,943) كبدية تدفق اللاجئين السوريين إلى ألمانيا.

وعلى النقيض من ذلك، سيتم بيان اعداد الموظفين من اللاجئين السوريين في ألمانيا كما يلي:



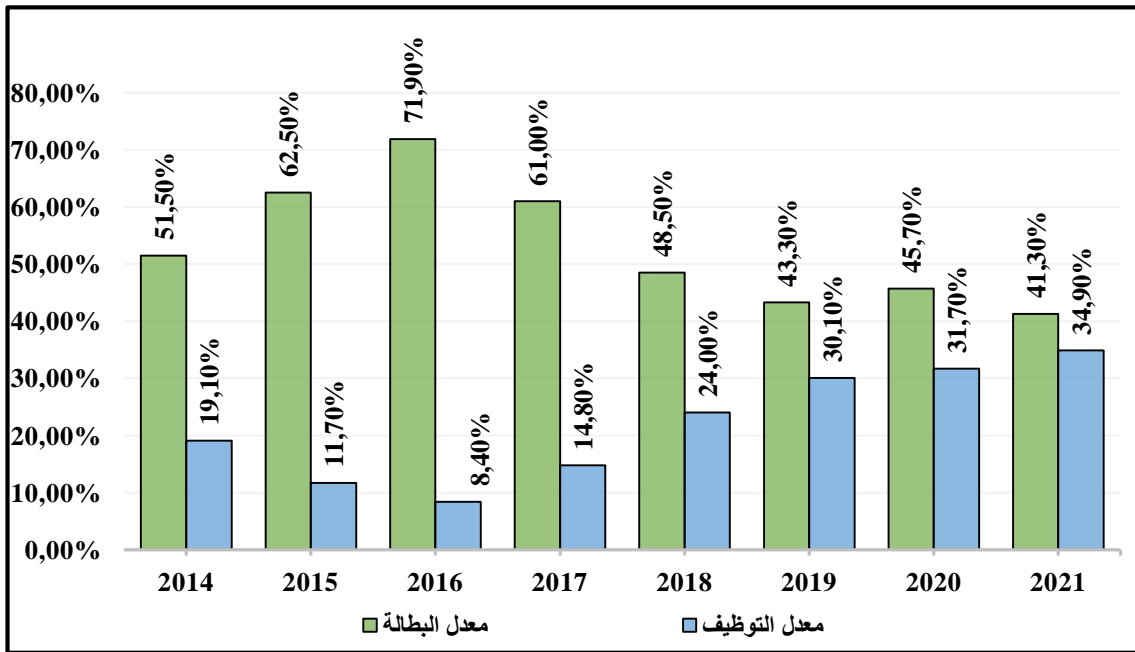
الشكل (5): أعداد الموظفين حسب نسب عمالة اللاجئين السوريين في ألمانيا

المصدر: اعداد الباحث بناءً على المعطيات الموجودة في الجدول

بعد أن تناولنا أعداد العاطلين عن العمل، وانتقلنا إلى بيان أعداد الموظفين؛ نلاحظ من خلال الشكل البياني بأن كان ازدياد نسب الموظفين بالشكل التدريجي المستمر بدأ بالارتفاع من عام 2014م بمجموع (12,050) إلى أن وصل إلى (192,100) في عام 2021م وهو العدد الأكبر.

ومع ذلك، فإن طبيعة العمل بالنسبة للاجئين السوريين تختلف عن طبيعة عملهم في سوريا وتتطلب مستوى عالي من المهارة والتكنولوجيا.

وفي النهاية نأتي إلى مقارنة معدلات البطالة مع معدلات عمالة اللاجئين السوريين في ألمانيا حسب المعطيات الموجودة في الجدول على النحو التالي:



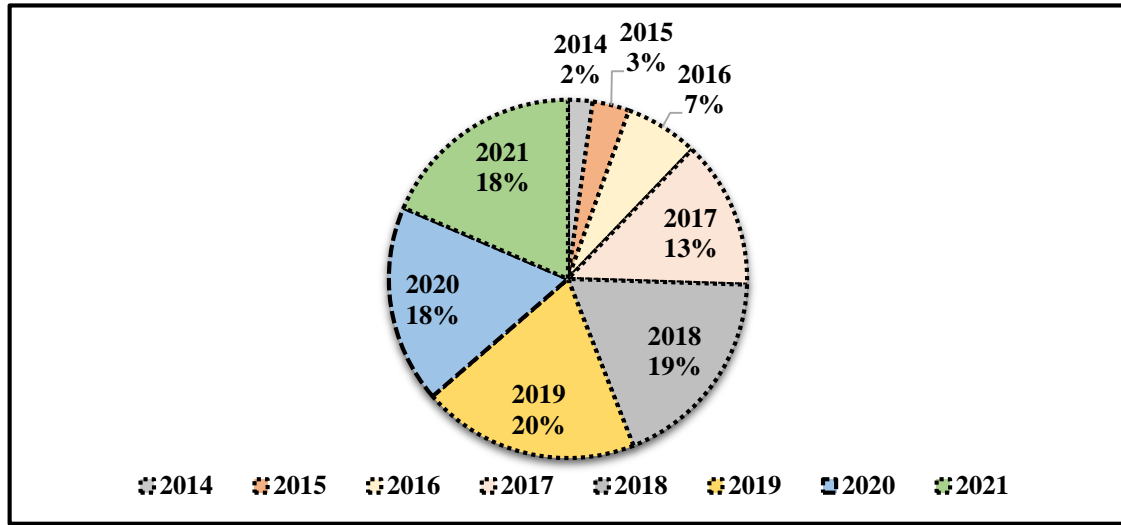
الشكل (6): معدلات عمالة اللاجئين السوريين في ألمانيا

المصدر: اعداد الباحث بناءً على المعطيات الموجودة في الجدول

ونلاحظ بأن أعلى معدلات بطالة للاجئين السوريين في ألمانيا سجلت في عام 2016م بمعدل (71.9%) نتيجة إلى التدفق الكبير في اللجوء إلى ألمانيا، وتبني السياسة الألمانية محور سياسة الباب المفتوح في استقبال اللاجئين. وبعد ذلك بدأت نسب البطالة بالانخفاض بالشكل التدريجي إلى أن وصلت إلى نسبة (41.3%) في عام 2021م.

وبعد ذلك نأتي إلى معدلات التوظيف للاجئين حيث نلاحظ بأن هذه المعدلات ترتفع بشكل كبير بمرور الوقت: ففي عام 2021م تم توظيف (34.9%) ومن بين اللاجئين السوريين العاملين هناك (33,040) عملوا بدوام جزئي بنسبة مئوية تقدر (18%)، وبمقارنة في عام 2015م كانت نسبة توظيف (11.7%) ومن اللاجئين الذين عملوا بدوام جزئي (5,930) بنسبة (3%).

ونلاحظ ذلك بأن هذه الفروقات بين معدلات التوظيف للاجئين السوريين كانت متفاوتة، وارتفعت خلال سنوات الدراسة من عام 2014م إلى عام 2021م بشكل تدريجي، حيث سيتم توضيح نسب العاملين بدوام جزئي على النحو التالي:



الشكل (7): نسب العاملين بدوام جزئي من اللاجئين السوريين في ألمانيا

المصدر: اعداد الباحث بناءً على المعطيات الموجودة في الجدول

ثانياً: متوسط الدخل الشهري

إن متوسط أجور اللاجئين السوريين الذين يدخلون سوق العمل منخفض، ولكنه يرتفع بمرور الوقت؛ حيث يرتبط متوسط الدخل الشهري للاجئين بشكل إيجابي بمدى الإقامة في ألمانيا. وتجدر الإشارة، مع ذلك إلى أن الأجور ترتفع مع سنوات الإقامة والخبرة العملية للموظف، وسيتم تمثيل متوسط الدخل الشهري من خلال الجدول التالي⁽¹⁾:

جدول رقم (4): متوسط الدخل الشهري للاجئين السوريين في ألمانيا حسب مدة الإقامة

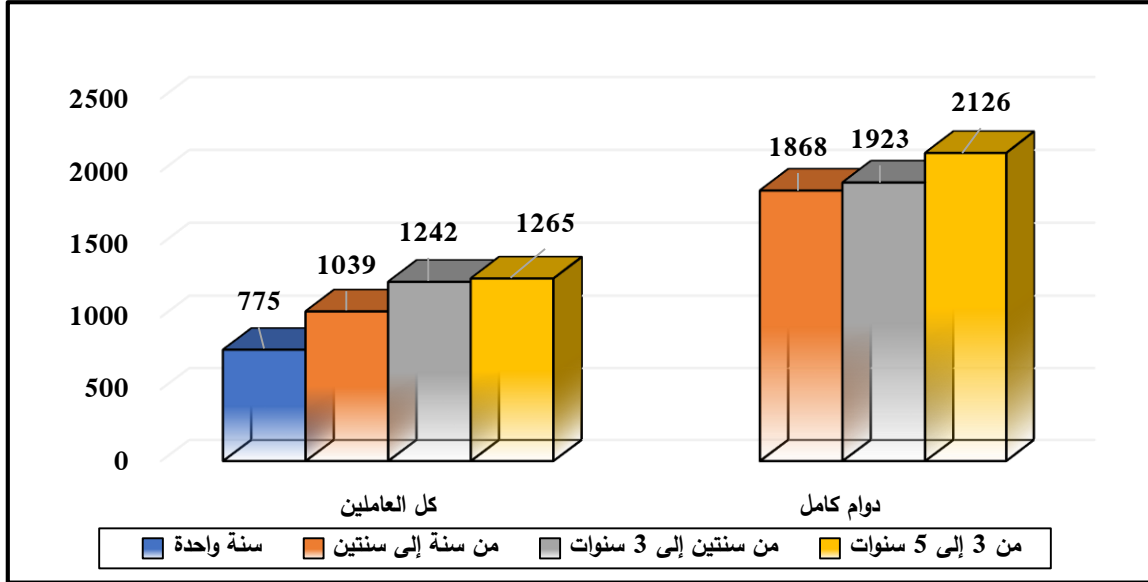
دوام كامل	كل العاملين	مدة الإقامة
-	775€	سنة واحدة
1868€	1039€	من سنة إلى سنتين
1923€	1242€	من سنتين إلى 3 سنوات
2126€	1265€	من 3 إلى 5 سنوات

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على موقع (مجلة الجمهورية)

بناءً على ما وجد في الجدول أعلاه، يمكننا أن نرى أن مدة الإقامة في السنة الأولى تتوافق مع متوسط الدخل الشهري لجميع اللاجئين السوريين الذين يعملون مقابل أجر يبلغ حوالي 800 يورو. وبعد العيش في ألمانيا لمدة 5 سنوات سيرتفع متوسط الدخل الشهري إلى حوالي 1300 يورو.

(1) قاسم، كمال (2021). هل نجح السوريون في سوق العمل الألمانية؟، مجلة الجمهورية نت، مرجع سابق.

وبالنسبة إلى اللاجئين السوريين بدوام كامل، بعد العيش في ألمانيا لمدة 5 سنوات يبلغ متوسط الأجر الإجمالي الشهري إلى 2150 يورو، حيث تعود الزيادة الكبيرة في الأجور لجميع اللاجئين العاملين هنا إلى حقيقة أن نسبة الموظفين بدوام جزئي والعاملين المهمشين والمتدربين قد انخفضت بمرور الوقت. حيث سيتم توضيح متوسط الدخل الشهري للاجئين السوريين في ألمانيا حسب مدة الإقامة من خلال الرسم البياني التالي:



الشكل (8): متوسط الدخل الشهري للاجئين السوريين في ألمانيا حسب مدة الإقامة

المصدر: اعداد الباحث بناءً على المعطيات الموجودة في الجدول

وبناءً على التمثيل البياني نجد بأن الدخل الشهري للاجئين السوريين قد يزداد مع مرور السنوات تبعاً لمدة الإقامة، لذلك إن عملية الاندماج الاجتماعي والدخول إلى سوق العمل لها دور كبير في زيادة نسبة العمالة للاجئين السوريين وتحسين ظروفهم المعيشية.

المطلب الثاني: النفقات المعتمدة في الموازنات الألمانية لقضية اللاجئين

يُنظر إلى الموازنة العامة على أنها الخطة المالية التي تعكس السياسات الحكومية المختلفة، بما في ذلك القرارات المختلفة لاختيار السياسات والأهداف التي تريد الحكومة تحقيقها، وكذلك القرارات المختلفة لاختيار الوسائل والخطط المختلفة التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف؛ لذلك توفر وثائق الميزانية معلومات حول القرارات التي تتخذها الحكومة. تعرف الميزانية العامة بأنها: تقدير مفصل ومعتمد للنفقات العامة والإيرادات العامة لفترة مالية مقبلة وعادة تكون سنة واحدة. ويتضح من هذا التعريف أن الموازنة العامة للدولة تعتمد على عاملين رئيسيين: (1)

(1) العبد، عدنان (2021). موازنة البرامج بين الحقيقة والتطبيق: دراسة تحليلية لتجربة دولة فلسطين في التحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج بعد مرور عشرة سنوات على بدء عملية التحول، رسالة ماجستير، الجامعة العربية الأمريكية، فلسطين، ص 21

- التقدير: يتم تمثيله كتقدير عددي يمثل الإيرادات العامة التي تجمعها السلطة التنفيذية، وكذلك والنفقات العامة التي سيتم استخدامها لتلبية الاحتياجات العامة وتنفيذ البرامج والسياسات الحكومية على مدى الفترات المالية المقبلة، وعادة ما تكون سنة واحدة.
- الاعتماد: الموافقة على توقعات السلطة التنفيذية للإيرادات والنفقات العامة التي هي من حق السلطة التشريعية، وعلى هذا الأساس تبقى الموازنة العامة مجرد مشروع موازنة إلى أن تتم الموافقة عليها من قبل السلطة التشريعية، حيث تسمى الموازنة العامة (قانون الموازنة العامة) لأنها تمر بنفس مراحل سن القوانين.
- نستنتج مما سبق أن الموازنة هي توقع لدخل الدولة وإنفاقها على مدى فترة زمنية مقبلة وتمثل أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث سيتم تحديد التكاليف والنفقات المتعلقة باللجوء في الموازنة بالإشارة إلى تأثير هذه التكاليف على أعداد اللاجئين السوريين في ألمانيا.

وسيتم تناول التكاليف والنفقات المتعلقة باللجوء في الموازنة الألمانية على النحو التالي: (1)

جدول رقم (5): التكاليف والنفقات المتعلقة باللجوء في الموازنة الألمانية

السنة	النفقات الإجمالية (بالمليار)	الإيرادات (بالمليون)	صافي النفقات (بالمليار)
2014	2,401,549,000€	37,265,000€	2,364,284,000€
2015	5,294,801,000€	64,079,000€	5,230,723,000€
2016	9,415,839,000€	181,217,000€	9,234,622,000€
2017	5,901,359,000€	271,840,000€	5,629,519,000€
2018	4,866,726,000€	204,978,000€	4,661,747,000€
2019	4,402,888,000€	128,830,000€	4,274,058,000€
2020	4,194,558,000€	140,781,000€	4,053,776,000€
2021	4,266,799,000€	146,024,000€	4,120,775,000€

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على موقع (المكتب الاتحادي للإحصاء)

* الأرقام الواردة في الجدول السابق التي تمثل (بالمليار يورو) تساوي (تربليون دولار أمريكي).

بناءً على ما وجد في الجدول أعلاه، نلاحظ بأن النفقات الإجمالية المتعلقة باللجوء في الموازنة العامة قد بلغت النسبة الأعلى فيها عام 2016م بمجموع (9,415,839,000€) مليار يورو، وعام 2017م بمجموع (5,901,359,000€) مليار يورو وذلك بسبب بداية زيادة التدفق اللاجئين والسياسات التي استخدمتها الحكومة الألمانية، وبعد ذلك بدأت بالانخفاض إلى أن وصلت في عام 2021م بنسبة (4,266,799,000€) مليار يورو وهذا يعود إلى جائحة كورونا وما تسببت بخسائر مادية واقتصادية.

الناتج المحلي الإجمالي

(1) Statistisches Bundesamt (2022). Bruttoausgaben, Einnahmen und Netto-ausgaben nach dem Asylbewerber-leistungs-gesetz Deutschland insgesamt im Laufe des Berichtsjahres - Zeitvergleich, Durch Verweis auf die Website: <https://www.destatis.de/DE/Themen/Gesellschaft-Umwelt/Soziales/Asylbewerberleistungen/Tabellen/liste-ausgaben-einnahmen-ew.html#118144>

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات لقياس أداء وحجم اقتصاد الدولة، حيث يُعرّف الناتج المحلي بأنه مجموع القيمة المضافة خلال فترة محددة (سنة واحدة)، ويتم تعريف القيمة المضافة على أنها قيمة الإنتاج والكمية المستخدمة في عملية الإنتاج. ويمكن تقدير الناتج المحلي الإجمالي للدولة بالقيمة الاسمية، ويسمى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، أو تقدر بالقيمة الحقيقية، ويُعرّف بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.⁽¹⁾

وبناءً على ما سبق، سيتم بيان الناتج المحلي الإجمالي في ألمانيا وتطوره حسب فترة الدراسة على النحو التالي:⁽²⁾

جدول رقم (6): الناتج المحلي الإجمالي في ألمانيا

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (بالمليار)	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بالألف)	التغير في الناتج المحلي الإجمالي
2014	2,927,430,000€	36,149€	%4.1
2015	3,026,180,000€	37,046€	%3.4
2016	3,134,740,000€	38,067€	%3.6
2017	3,267,160,000€	39,527€	%4.2
2018	3,365,450,000€	40,594€	%3.0
2019	3,473,260,000€	41,800€	%3.2
2020	3,405,430,000€	40,950€	%-2.0
2021	3,601,750,000€	43,292€	%5.8

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على موقع (المكتب الاتحادي للإحصاء)

* الأرقام الواردة في الجدول السابق التي تمثل (بالمليار يورو) تساوي (تربليون دولار أمريكي).

حيث يبين الجدول (6)، ان الناتج المحلي الإجمالي في ألمانيا على فئات ثلاثة وهي: (الناتج المحلي الإجمالي، والناتج المحلي الإجمالي للفرد، ونسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي). وبناءً على ذلك نلاحظ بأن عام 2021م هو أعلى ناتج إجمالي بمجموع (3,601,750,000€) مليار يورو، حيث بلغت حصة الناتج المحلي الإجمالي للفرد (43,292€) ألف يورو، وكانت نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي (5.8%). وكان الناتج المحلي الإجمالي متقارب بالأرقام خلال سنوات الدراسة (2014-2021).

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية المترتبة على ألمانيا من استضافة اللاجئين

تعتبر ظاهرة موجات اللجوء الإنساني واحدة من أكثر الظواهر تأثيراً على كافة مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ولذلك يتضمن هذا المبحث تحليلاً علمياً لتأثير استضافة اللاجئين على الاقتصاد الألماني، وذلك من خلال عملية تتبع البيانات الاقتصادية الصادرة عن الحكومة الألمانية خلال الفترة من العام (2014) وحتى العام (2021)، ومن ثم تتبع تأثير أعداد اللاجئين على تلك البيانات من خلال فحص مقدار وقوة العلاقة بين متغير عدد اللاجئين

(1) بوخاري، محمد (2021). تأثير عرض النقود على نمو الناتج المحلي الإجمالي: دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة "1970-2018"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، ص 1096-1077، جامعة العربي التبسي، الجزائر

(2) Statistisches Bundesamt (2022). VGR des Bundes - Bruttowertschöpfung, Bruttoinlandsprodukt (nominal/preisbereinigt): Deutschland, Jahre, Durch Verweis auf die Website: <https://bit.ly/3UrBwz3>

بحسب السنوات، وما يقابلها من تغير على البيانات الاقتصادية كما أفصحت عنها الحكومة الألمانية، وذلك باستخدام برامج التحليل الإحصائي (SPSS) وبما يلائم أهداف الدراسة الحالية وتساؤلاتها.

أولاً: معدلات البطالة

تُعرّف البطالة بأنها قدرة القوى العاملة واستعدادها للعمل بأجور سائدة دون العثور على وظيفة، والبعض يعرفها على أنها الفرق بين مقدار العمل المقدم ومقدار العمل المأجور. أما بالنسبة لمنظمة العمل الدولية، فالعاطل عن العمل هو شخص تجاوز سن معين دون عمل ويبحث عنه بمستوى أجر سائد ولا يمكنه العثور عليه.⁽¹⁾

للتعرف على الأثر الذي يمكن أن يتسبب به اللجوء السوري على الاقتصاد الألماني، يشير الجدول رقم (7) إلى

أعداد اللاجئين حسب التطور الزمني ومعدلات البطالة المقابلة لها بحسب إحصاحات الحكومة الألمانية:⁽²⁾

جدول رقم (7):

أعداد اللاجئين حسب التطور الزمني ومعدلات البطالة المقابلة لها بحسب إحصاحات الحكومة الألمانية

السنة	عدد اللاجئين	معدل البطالة	أعداد العاطلين عن العمل
2014	118,196	%6.70	2,898,388
2015	366,555	%6.40	2,794,664
2016	637,845	%6.10	2,690,975
2017	698,950	%5.70	2,532,837
2018	745,645	%5.20	2,340,082
2019	789,465	%5.00	2,266,720
2020	818,460	%5.90	2,695,444
2021	867,585	%5.70	2,613,489

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على موقع (الوكالة الاتحادية للتربية المدنية)

يتضح من الجدول رقم (7) بأن أقل عدد للاجئين كان في العام 2015 حيث بلغ حسب بيانات الحكومة الألمانية (366,555) ثلاثمائة وستة وستون ألف وخمسمائة وخمسة وخمسون فرداً، وفي السنة نفسها كان معدل البطالة (6.4%) منخفضاً بنسبة طفيفة عن السنة السابقة عليها بمعدل (0.3%)، في حين نرى من ذات الجدول السابق بأن أعلى عدد للاجئين كان في العام (2021) بعدد (867,585) ثمانمائة وسبعة وستون ألفاً وخمسمائة وخمسة وثمانون فرداً، ويقابلها في معدل البطالة (5.7%) منخفضاً من معدل (5.9%) في العام (2020) بتغير طفيف كما يتم ملاحظته إلا أنه يأتي بانخفاض كبير بالمقارنة بالعام (2014)، حيث ذلك المعدل (6.7%).

وعلى نحو دقيق فنجد انعكاس ذلك إذا ما نظرنا إلى أعداد العاطلين عن العمل خلال الفترات ذاتها المشار إليها، وعليه فكما يتم ملاحظته بأنه وعلى عكس التوقعات النظرية بأن عمليات اللجوء ستكون ذات أثر سلبي على بيانات أو معدلات البطالة، إلا أن الأرقام توضح عكس ذلك وأن بيانات البطالة بمقابل ازدياد اعداد اللاجئين كان ذو أثر إيجابي على

(1) زاوية، رشيدة، والصدقي، سقاي (2020). محددات البطالة في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة "1990-2019"، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، المجلد 3، العدد 6، المركز الجامعي أحمد زبانة غليزان - معهد العلوم الاقتصادية والتجارية، غليزان، الجزائر، ص 27-47

(2) Bundeszentrale für politische bildung (2022), Soziale Situation in Deutschland, Arbeitslose und Arbeitslosenquote, Durch Verweis auf die Website: <https://www.bpb.de/kurz-knapp/zahlen-und-fakten/soziale-situation-in-deutschland/61718/arbeitslose-und-arbeitslosenquote/>

الاقتصاد الألماني. غير أنه ومن الناحية العلمية لا يمكن اعتبار هذا التأثير إيجابياً إلا إذا كان ذو دلالة علمية أو أثر ذو دلالة إحصائية، الأمر الذي دفع إلى استخدام معامل الارتباط بيرسون (Person Correlation) لفحص مقدار واتجاه العلاقة بين أعداد اللاجئين ومعدلات البطالة كما أفصحت عنها الحكومة الألمانية، ولذلك يشير الجدول رقم (8) إلى المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة معامل الارتباط بين أعداد اللاجئين السوريين ومعدلات البطالة بحسب بيانات الحكومة الألمانية.

جدول رقم (8): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة معامل الارتباط بين أعداد اللاجئين السوريين ومعدلات البطالة بحسب بيانات الحكومة الألمانية

معامل الارتباط			القيمة	المتغيرات	
عدد العاطلين عن العمل	معدل البطالة	أعداد اللاجئين		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
*0.666-	*-0.784	-	661382.50	المتوسط الحسابي	أعداد اللاجئين
			195122.653	الانحراف المعياري	
*0.984	-	*0.784-	5.837500	المتوسط الحسابي	معدل البطالة
			5705.574	الانحراف المعياري	
-	*0.984	*0.666-	2604074.88	المتوسط الحسابي	عدد العاطلين عن العمل
			216302.826	الانحراف المعياري	

* قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)

يتضح من الجدول رقم (8) السابق والمتعلق بتحليل العلاقات الإحصائية لقياس الدلالة العلمية لتأثير أعداد اللاجئين السوريين على الاقتصاد الألماني في مجال البطالة، بأن هناك علاقة عكسية قوية للغاية بين كلاً من أعداد اللاجئين السوريين التراكمي الذين استضافتهم ألمانيا والتطور في معدل البطالة السنوية في ألمانيا، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.784) وهي قيمة مرتفعة للغاية وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة العلمية أقل من (0.05). بمعنى أنه كلما كان عدد اللاجئين الذين تستضيفهم الحكومة الألمانية سنوياً بشكل أكبر كلما انخفض معدل البطالة لديهم. وهذه القيمة نجدها منعكسة بشكل مشابه تماماً في قياس العلاقة الارتباطية وطبيعة الأثر الذي تركه اللجوء السوري على بيانات أو أعداد العاطلين عن العمل بحسب إفصاحات الحكومة الألمانية، حيث نجد أن أعداد العاطلين عن العمل متفاوتة من سنة إلى أخرى، إلا أنها كانت تسير بمنحنى هبوط. وبناءً على ما تقدم فيمكن القول بأن استضافة اللاجئين السوريين قد انعكست بأثر إيجابي على الاقتصاد الألماني من ناحية معدلات البطالة وأعداد العاطلين عن العمل.

ثانياً: معدلات التضخم

يُعرّف التضخم على أنه زيادة مستدامة في المستوى العام للأسعار، وكما يُعرّف أيضاً بأنه الزيادة في كمية النقود بشكل أسرع من النمو في المعروض من الخدمات والسلع، مما يؤدي إلى انخفاض في قيمة المال.⁽¹⁾

1 الحسن، تماضر (2017). العوامل المؤثرة على التضخم في السودان خلال الفترة "1980-2015"، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 18، العدد 2، عمادة البحث العلمي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان

وبناءً على ذلك، سيتم تناول معدلات التضخم على النحو التالي:

جدول رقم (9): معدلات التضخم في ألمانيا

السنة	قيمة الواردات ⁽¹⁾ (بالمليار)	قيمة الصادرات ⁽²⁾ (بالمليار)	معدل التضخم ⁽³⁾
2014	910,140,000€	1,123,750,000€	%1
2015	949,240,000€	1,193,560,000€	%0.5
2016	954,920,000€	1,203,830,000€	%0.5
2017	1,031,010,000€	1,278,960,000€	%1.5
2018	1,088,720,000€	1,317,440,000€	%1.8
2019	1,104,140,000€	1,328,150,000€	%1.4
2020	1,026,500,000€	1,206,930,000€	%0.5
2021	1,204,050,000€	1,379,350,000€	%3.1

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على موقع (Statista)

* الأرقام الواردة في الجدول السابق التي تمثل (بالمليار يورو) تساوي (تربليون دولار أمريكي).

وبعد تناول معدلات التضخم في ألمانيا، سيتم توضيحها وبيان أثرها على النحو التالي:

يراقب الاقتصاديون حول العالم ومعهم صانعو السياسة مقياسين أساسيين للتضخم، وهما مؤشر أسعار المستهلك، ومؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي، ففي الوقت الذي يوضح فيه مؤشر أسعار المستهلك مقدار ما يدفعه المستهلكون مقابل الأشياء التي يشترونها، فإن مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي يوضح التكلفة الفعلية للأشياء، وما يقابلها من عمليات الصادرات والواردات.

ويتم التعبير عن ذلك من خلال حساب نسبة التضخم من سنة، في محاولات لمعرفة أو دراسة الأسباب التي تؤدي إلى التغير في تلك النسبة وبخاصة أن نسبة التضخم هي من أكثر الموضوعات الاقتصادية التي تترك عمل صانعي السياسة العامة للدولة في كافة المجالات، وبسبب فتح ألمانيا أبوابها لعمليات اللجوء السوري فكان لا بد من معرفة تأثير عمليات اللجوء على مؤشر أو نسبة التضخم السنوية بحسب إفصاحات الحكومة الألمانية، ولذلك يشير الجدول رقم (10) إلى أعداد اللاجئين حسب التطور الزمني ومعدلات التضخم وقيمة الصادرات والواردات المقابلة لها بحسب إفصاحات الحكومة الألمانية.

جدول رقم (10):

أعداد اللاجئين حسب التطور الزمني ومعدلات التضخم وقيمة الصادرات والواردات المقابلة لها

بحسب إفصاحات الحكومة الألمانية

(1) Statista (2022). Wert der deutschen Importe von 1991 bis 2021, Durch Verweis auf die

Website:<https://de.statista.com/statistik/daten/studie/161401/umfrage/importe-nach-deutschland/>

(2) Statista (2022). Wert der deutschen Exporte von 1991 bis 2021, Durch Verweis auf die

Website:<https://de.statista.com/statistik/daten/studie/165463/umfrage/deutsche-exporte-wert-jahreszahlen/>

(3) Statista (2022). Inflationsrate in Deutschland von 1992 bis 2021, Durch Verweis auf die

Website:<https://de.statista.com/statistik/daten/studie/1046/umfrage/inflationsrate-veraenderung-des-verbraucherpreisindex-zum-vorjahr/>

الصادرات	الواردات	معدل التضخم	عدد اللاجئين	السنة
1,123,750,000€	910,140,000€	%1	118,196	2014
1,193,560,000€	949,240,000€	%0.50	366,555	2015
1,203,830,000€	954,920,000€	%0.50	637,845	2016
1,278,960,000€	1,031,010,000€	%1.50	698,950	2017
1,317,440,000€	1,088,720,000€	%1.80	745,645	2018
1,328,150,000€	1,104,140,000€	%1.40	789,465	2019
1,206,930,000€	1,026,500,000€	%0.50	818,460	2020
1,379,350,000€	1,204,050,000€	%3.10	867,585	2021

يتضح من الجدول رقم (10) بأنه في السنة السابقة على بدء استقبال اللاجئين أي في العام (2014) من قبل الحكومة الألمانية فإن نسبة التضخم كانت (%1)، وانخفضت إلى النصف في السنتين التاليتين لبدء عمليات استقبال اللاجئين غير أنها سرعان ما بدأت بالارتفاع لمستوى أعلى من السنوات السابقة عليها، وعلى الرغم من تسجيل تلك النسبة أو عودتها إلى أدنى مستوى في العام (2020) إلا أنه وسرعان ما قفزت في العام (2021) إلى مستوى غير مسبوق خلال فترة الدراسة، مسجلة قيمة بلغت (%3.1). وهذا بطبيعة الحال مؤشر سلبي على الاقتصاد الألماني وبخاصة في ظل انعكاسه المباشر على المواطن الألماني قبل كل شيء. وعلى نحو علمي فلا يمكن معرف الأثر المباشر لأعداد اللاجئين على معدلات التضخم إلا من خلال دراسة العلاقة أو الدلالة العلمية بين أعداد اللاجئين ومعدلات التضخم ولذلك يشير الجدول رقم (11) إلى المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة معامل الارتباط بين أعداد اللاجئين السوريين ومعدلات التضخم بحسب بيانات الحكومة الألمانية خلال الفترة (2014-2021).

جدول رقم (11):

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة معامل الارتباط بين أعداد اللاجئين السوريين

ومعدلات التضخم بحسب بيانات الحكومة الألمانية خلال الفترة (2014-2021)

معامل الارتباط			القيمة	المتغيرات	
قيمة الصادرات	قيمة الواردات	معدل التضخم		أعداد اللاجئين	
*0.78	0.074-	0.452	661382.50	المتوسط الحسابي	أعداد اللاجئين
			195122.65	الانحراف المعياري	
*0.79	0.68	-	1.23	المتوسط الحسابي	معدل التضخم
			.95	الانحراف المعياري	
0.48	-	-	91799.88	المتوسط الحسابي	قيمة الواردات
			34332.056	الانحراف المعياري	

* قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)

يتضح من الجدول رقم (11) السابق والمتعلق بتحليل العلاقات الإحصائية لقياس الدلالة العلمية لتأثير أعداد اللاجئين السوريين على الاقتصاد الألماني في مجال التضخم، بأن هناك علاقة موجبة ضعيفة القوة بين كلاً من أعداد اللاجئين السوريين التراكمي الذين استضافتهم ألمانيا والتطور في معدل التضخم السنوي في ألمانيا، حيث بلغت قيمة

معامل الارتباط (0.45) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة العلمية أقل من (0.05). بمعنى أن عدد اللاجئين الذين تستضيفهم الحكومة الألمانية سنوياً لم يؤثر على ارتفاع معدلات التضخم وأن الزيادة كانت لأسباب أخرى غير عمليات اللجوء السوري.

في حين نجد أن اللجوء السوري كان ذو أثر إيجابي وقوي للغاية في زيادة الصادرات الألمانية بشكل سنوي، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بين عدد اللاجئين وقيمة الصادرات من الاقتصاد الألماني (0.78*) وهي قيمة مرتفعة للغاية وذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من (0.05)، وقد يعود ذلك بسبب زيادة الأيدي العاملة التي يحتاجها الاقتصاد الألماني كونها واحدة من أبرز الدول الصناعية في العالم، وعلى رأس الدول الصناعية الأوروبية.

9- الخاتمة

تبين لنا من خلال هذه الدراسة رفض الفرضية التي كان مفادها وجود علاقة "عكسية سلبية" بين اللجوء السوري والاقتصاد الألماني من خلال تأثير اللجوء السوري إلى ألمانيا سلباً على طبيعة الاقتصاد الألماني، والتي تم التحقق من صحتها باستخدام برامج التحليل الإحصائي الأمر الذي ترتب عليه رفض فرضية الدراسة والقبول بالفرضية البديلة التي تنص على أن هناك علاقة إيجابية بين اللجوء السوري وتطور الاقتصاد الألماني.

حيث نصل إلى نتيجة مفادها بأنه لم يكن هناك أي تأثير سلبي على الاقتصاد الألماني كما تعكسها نسبة التضخم السنوية، بل على العكس فقد كانت ذات تأثير إيجابي من خلال ردف الاقتصاد الألماني بالأيدي العاملة الذي أدى إلى زيادة واضحة تحت تأثير اللجوء السوري.

ولذلك فإن المجتمع الألماني يحتاج إلى القوى العاملة لتنشيط الاقتصاد بشكل أفضل، ناهيك على أن اقتصاد دولة ألمانيا هو الأعلى في العالم، وهذا ساعد اللاجئين السوريين على العمل بشكل أكبر، بالرغم من متوسط الدخل الذي يزداد تبعاً لمدة الإقامة.

10- النتائج

1. لجأ السوريون إلى ألمانيا أكثر مما سواها من الدول الأوروبية بسبب السياسة الألمانية المرحة باستقبال اللاجئين إليها، لذلك ازداد أعداد اللاجئين وطلباتهم الأولية وهذا شهد تأثير على السياسة الألمانية.
2. تختلف طبيعة عمل اللاجئين السوريين عن طبيعة عملهم في سوريا، وذلك بسبب المهارات والتكنولوجيا التي تتطلب مستوى عالي، وهذا يؤثر في معيار معدل التوظيف. بالإضافة إلى أن عملية اندماج اللاجئين في سوق العمل الألماني ساهمت بزيادة فرص العمل.
3. متوسط الدخل الشهري للاجئين السوريين يزداد مع مرور السنوات تبعاً لمدة الإقامة، وهذا يؤدي إلى زيادة نسبة العمالة وتحسين ظروف اللاجئين.
4. استضافة اللاجئين السوريين انعكست بأثر إيجابي على الاقتصاد الألماني من ناحية معدلات البطالة والعاطلين عن العمل بالإضافة إلى الإيرادات الضريبية الحكومية.

لائحة المراجع

المراجع العربية:

1. ابن منظور (1994). لسان العرب، المجلد 1، دار المعرفة، بيروت، لبنان
2. المهدي، ايناس (2013). الأسس الدولية لحق اللجوء السياسي والانساني بين الدول، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر
3. بوخاري، محمد (2021). تأثير عرض النقود على نمو الناتج المحلي الإجمالي: دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة "1970-2018"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، الصفحات 1096-1077، جامعة العربي التبسي، الجزائر
4. التوبة، غازي (2012). الثورة السورية الأسباب والتطورات، دراسة قدمت إلى مؤتمر الأمة الإسلامية المنعقد في إسطنبول في 2012/07/01، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، لندن، المملكة المتحدة، على الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3UvGF91>
5. حتاحت، سنان (2015). الأزمة في سورية من البداية إلى اليوم، مجلة الأبحاث "رؤية تركية"، تركيا
6. الحسن، تماضر (2017). العوامل المؤثرة على التضخم في السودان خلال الفترة "1980-2015"، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 18، العدد 2، عمادة البحث العلمي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان
7. راضي، علي (2018). اللاجئون والقانون الدولي العام، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا
8. زاوية، رشيدة، والصادق، سقاي (2020). محددات البطالة في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة "1990-2019"، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، المجلد 3، العدد 6، الصفحات 27-47، المركز الجامعي أحمد زبانه غليزان - معهد العلوم الاقتصادية والتجارية، غليزان، الجزائر
9. طرودي، ليندة (2014). الثورة السورية ومستقبل الإصلاح السياسي: التدايعات الإقليمية والدولية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، على الموقع الإلكتروني: <https://democraticac.de/?p=2702>
10. عبد الرزاق، علي (2006). اللاجئون في القانون الدولي، أطروحة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة النهرين، بغداد، العراق
11. العبد، عدنان (2021). موازنة البرامج بين الحقيقة والتطبيق: دراسة تحليلية لتجربة دولة فلسطين في التحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج بعد مرور عشرة سنوات على بدء عملية التحويل، رسالة ماجستير، الجامعة العربية الأمريكية، جنين، فلسطين
12. غانم، محمد (1959). مبادئ القانون الدول العام: دراسة بضموابطه الأصولية ولأحكامه العامة، ط2، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر
13. قاسم، كمال (2021). هل نجح السوريون في سوق العمل الألمانية؟، مجلة الجمهورية نت، على الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3Smxrvl>
14. لطفي، خالد (2019). حقوق اللاجئين بين الفقه الاسلامي والقانون الدولي في إطار اتفاقية جنيف 1951 وبروتوكول 1967، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر
15. محمدي، صليحة، وبلخير، أسية (2021). اللجوء: دراسة في المفهوم والظاهرة، مجلة التراث، المجلد 11، العدد 1، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر

المراجع الأجنبية:

16. Statistics Sweden (2022), **Population by country of birth and year**, on the website: https://www.statistikdatabasen.scb.se/pxweb/en/ssd/START_BE_BE0101_BE0101E/FodelselandArK/table/tableViewLayout1/?rxid=b83e5bbd-958a-4655-aa40-486ba2ca09a3

17. The United Nations High Commissioner for Refugees "UNHCR" (2022), **Operational Data Portal, Total Registered Syrian Refugees**, on the website: <https://data.unhcr.org/en/situations/syria/location/36>
- المراجع الألمانية:
18. Bundesagentur für Arbeit (2022), **Migration und Arbeitsmarkt, Statistiken, Themen im Fokus**, Auf der Website: <https://statistik.arbeitsagentur.de/DE/Navigation/Statistiken/Interaktive-Statistiken/Migration-Zuwanderung-Flucht/Migration-Zuwanderung-Flucht-Nav.html>
 19. Bundeszentrale für politische bildung (2022), **Soziale Situation in Deutschland, Arbeitslose und Arbeitslosenquote**, Durch Verweis auf die Website: <https://www.bpb.de/kurz-knapp/zahlen-und-fakten/soziale-situation-in-deutschland/61718/arbeitslose-und-arbeitslosenquote/>
 20. Deutscher Bundestag, **Grundgesetz für die Bundesrepublik Deutschland, Die Bundesregierung, 16 Artikel**, Auf der Website: <https://www.bundestag.de/gg>
 21. Statista (2022). **Inflationsrate in Deutschland von 1992 bis 2021**, Durch Verweis auf die Website: <https://de.statista.com/statistik/daten/studie/1046/umfrage/inflationsrate-veraenderung-des-verbraucherpreisindexes-zum-vorjahr/>
 22. Statista (2022). **Wert der deutschen Exporte von 1991 bis 2021**, Durch Verweis auf die Website: <https://de.statista.com/statistik/daten/studie/165463/umfrage/deutsche-exporte-wert-jahreszahlen/>
 23. Statista (2022). **Wert der deutschen Importe von 1991 bis 2021**, Durch Verweis auf die Website: <https://de.statista.com/statistik/daten/studie/161401/umfrage/importe-nach-deutschland/>
 24. Statistisches Bundesamt (2022). **Bruttoausgaben, Einnahmen und Nettoausgaben nach dem Asylbewerber-leistungs-gesetz Deutschland insgesamt im Laufe des Berichtsjahres - Zeitvergleich**, Durch Verweis auf die Website: <https://www.destatis.de/DE/Themen/Gesellschaft-Umwelt/Soziales/Asylbewerberleistungen/Tabellen/liste-ausgaben-einnahmen-ew.html#118144>
 25. Statistisches Bundesamt (2022). **VGR des Bundes - Bruttowertschöpfung, Bruttoinlandsprodukt (nominal/preisbereinigt): Deutschland, Jahre**, Durch Verweis auf die Website: <https://bit.ly/3UrBwz3>
 26. Statistisches Bundesamt Destatis (2022), **Bevölkerungsstand, Bevölkerung nach Nationalität und Geschlecht (Quartalszahlen)**, Durch Verweis auf die Website: <https://www.destatis.de/DE/Themen/Gesellschaft-Umwelt/Bevoelkerung/Bevoelkerungsstand/Tabellen/liste-zensus-geschlecht-staatsangehoerigkeit.html#616584>
 27. <https://www.destatis.de/DE/Themen/Gesellschaft-Umwelt/Bevoelkerung/Bevoelkerungsstand/Tabellen/liste-zensus-geschlecht-staatsangehoerigkeit.html#616584>
 28. Statistisches Bundesamt Destatis (2022), **Migration und Integration, Ausländische Bevölkerung nach ausgewählten Staatsangehörigkeiten**, Auf der Website: <https://www.destatis.de/DE/Themen/Gesellschaft-Umwelt/Bevoelkerung/Migration-Integration/Tabellen/auslaendische-bevoelkerung-staatsangehoerigkeit-jahre.html>
 29. Statistisches Bundesamt Destatis (2022), **Migration und Integration, Ausländische Bevölkerung nach Altersgruppen und ausgewählten Staatsangehörigkeiten**, Auf der Website: <https://www.destatis.de/DE/Themen/Gesellschaft-Umwelt/Bevoelkerung/Migration-Integration/Tabellen/auslaendische-bevoelkerung-altersgruppen.html>
 30. <https://www.destatis.de/DE/Themen/Gesellschaft-Umwelt/Bevoelkerung/Migration-Integration/Tabellen/auslaendische-bevoelkerung-altersgruppen.html>

31. Tatsachen über Deutschland. **Deutschland auf einen Blick**, Durch Verweis auf die Website: <https://www.tatsachen-ueber-deutschland.de/de/deutschland-auf-einen-blick>
32. Tatsachen über Deutschland. **Geografie und Klima**, Durch Verweis auf die Website: <https://www.tatsachen-ueber-deutschland.de/de/deutschland-auf-einen-blick/geografie-und-klima>
33. Tatsachen über Deutschland. **Politisches System**, Durch Verweis auf die Website: <https://www.tatsachen-ueber-deutschland.de/de/politik-deutschland/politisches-system>

معوقات تسويق المنتجات الزراعية واثرها على تسويق محاصيل المزارعين المحليين "دراسة ميدانية على بلديات وادي الشاطئ" Obstacles to marketing agricultural products and its impact on local farmers' crops marketing "A field study on the municipalities of Wadi Al-Shati"

د. ميلاد صالح خليفة عبدالرحمن، عضو هيئة تدريس بكلية التجارة والعلوم السياسية - جامعة سيها

د. محمد ابوبكر امحمد بوكر، عضو هيئة تدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة الزيتونة

الملخص:

Abstract

This study aims to know the obstacles that facing agricultural products marketing in the municipalities of Wadi Al-Shati and finding appropriate solutions to proposals for them. The most important measures can be taken to process this problem. In this study, was used a questionnaire consisting of 24 statements for obstacles to agricultural products marketing in the municipalities of Wadi Al-Shati which distributed to 50 farmers. After analysing the data, the study reached a number of results, lack of organized markets and laws for agricultural products. . Also, there are no specialized people in agricultural products marketing who have knowledge in this field. In addition, lack of a relationship and stability diversity in its fields. The study recommended to official organisation that regulates the markets and laws for agricultural products, to working on training and employing people specialized in agricultural products marketing, as they have the knowledge and familiarity with this field, and supporting the state to helping farmers, and providing everything that can contribute to developing the agricultural sector financially and morally.

Keywords: Agricultural marketing, agricultural products, marketing channels, Wadi Al Shati municipalities.

هذه الدراسة تهدف الي معرفة المعوقات التي تواجه تسويق المنتجات الزراعية ببلديات وادي الشاطئ ، وإيجاد الحلول والمقترحات المناسبة لها. واهم الإجراءات العاجلة التي يمكن اتخاذها لمعالجة هذه المشكلة. واستخدم في هذه الدراسة استبيان مكون من 24 عبارة عن المعوقات معوقات تسويق المنتجات الزراعية ببلديات وادي الشاطئ ووزعت علي 50 مزارع وبعد تحليل البيانات توصلت الدراسة الي جملة من النتائج أهمه عدم وجود جهة رسمية منظمة للأسواق والقوانين الخاصة بالمنتجات الزراعية. كذلك وعدم وجود أشخاص متخصصين في تسويق المنتجات الزراعية لديهم المعرفة والالمام بهذا المجال علاوة على وجود تلاعب حاصل من التجار والذي بسبب في عدم استقرار الأسعار وتبدلها . الافتقار الي التكامل الزراعي الصناعي والذي قد يوفر طريقة سهلة في تسويق المنتجات الزراعية بما يضمن الاستفادة منها و توفير قناة تسويقية دائمة للمزارعين. واوصت الدراسة ضرورة وجود جهة رسمية منظمة للأسواق والقوانين الخاصة بالمنتجات الزراعية العمل علي تدريب وتوظيف أشخاص متخصصين في تسويق المنتجات الزراعية يكون لديهم المعرفة والالمام بهذا المجال دعم الدولة ومساعدة المزارعين وتوفير كل ما يكمن ان يساهم في تطوير القطاع الزراعي ماديا ومعنويا.

الكلمات المفتاحية: التسويق الزراعي, المنتجات الزراعية, القنوات التسويقية، بلديات وادي الشاطئ.

مقدمة:

يعتبر قطاع الزراعة من القطاعات المهمة وركيزة من ركائز الاقتصاد الوطني لما يمثله من دور في زيادة الناتج المحلي. ويمثل التسويق الزراعي اهم العمليات الاقتصادية وخصوصا في الدول المتقدمة وهو أحد الاعمدة الأساسية في وصول المنتج الي المستهلك النهائي بجوده وسعر مناسبين ويختص التسويق الزراعي بكل العمليات المتعلقة بالمنتجات والمدخلات الزراعية كافة. إن أساليب التسويقية الجيدة تساعد رجل التسويق في تحديد القوى المؤثرة في عمليات التسويق الزراعي, لذا فانه يقوم بإدارة التسويق الزراعي بالطرق التي تتبعها المؤسسات لتطوير وتنفيذ السياسات الزراعية التي يتقبلها المستهلك بشكل كبير في الأسواق المستهدفة. أن التسويق الزراعي يعتبر مدخلا لتنافس المؤسسات الزراعية مع بعضها البعض وللتعامل مع التحديات والفرص السوقية المتاحة حتى تكون اكثر فعالية. لذا فإن هذه الورقة البحثية سوف تركز علي معوقات التي تواجه تسويق المنتجات الزراعية ببلديات وادي الشاطئ وأهم المشاكل والحلول المقترحة (رضوان,33,2010)

2-1 مشكلة الدراسة

تعاني بلديات وادي الشاطئ مثلها مثل بلديات الجنوب الأخرى مشاكل في تسويق المنتجات الزراعية وعدم وجود اليات وقنوات واضحة للخدمات التسويقية وخصوصا للمحاصيل لزراعية والتي غالبا ما يكون المزارع هو المتضرر منها وينعكس ذلك أيضا علي أسعار التي يشتري بها المستهلك النهائي . لدي فان الدراسة تسعى للإجابة عن الأسئلة التالية:-

- ماهي المعوقات التي تواجه تسويق المنتجات الزراعية ببلديات وادي الشاطئ؟
- ماهي الحلول والإجراءات التي ينبغي اتخاذها بالخصوص؟
- ما اثر قنوات توزيع المنتجات الزراعية على تسويق المنتجات الزراعية ببلديات وادي الشاطئ؟
- ما اثر الدعم المقدم من الدولة للمزارعين على تسويق المنتجات الزراعية ببلديات وادي الشاطئ؟

3-1 أهداف الدراسة

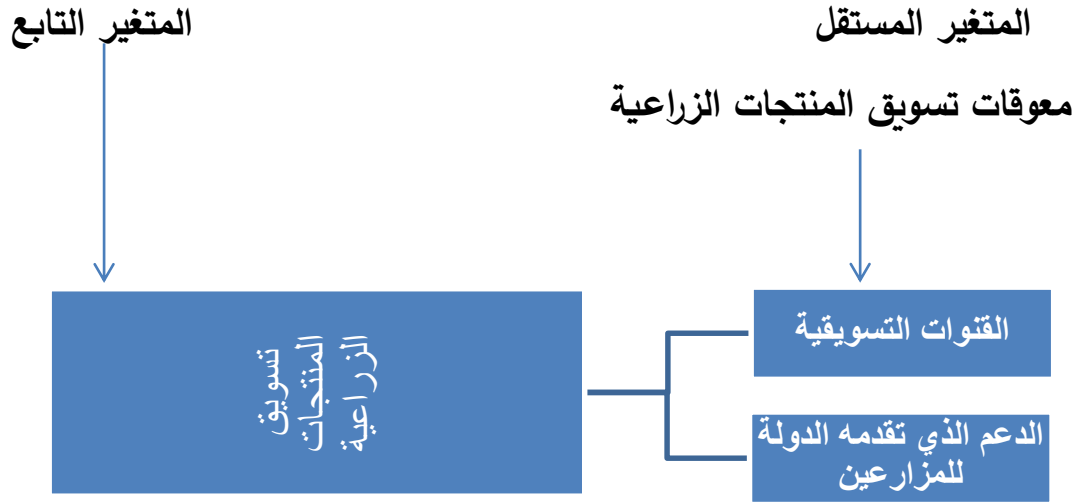
تهدف الدراسة الي معرفة المعوقات التي تواجه تسويق المنتجات الزراعية ببلديات وادي الشاطئ وإيجاد الحلول والمقترحات المناسبة لها. واهم الإجراءات العاجلة التي يمكن اتخاذها لمعالجة هذه المشكلة.

4-1 فرضيات الدراسة:

انطلاقا من مشكلة الدراسة التي تم تحديدها، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- 1- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقنوات التسويق علي تسويق منتجات المزارعين ببلديات وادي الشاطئ.
- 2- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدعم الذي تقدمه الدولة للمزارعين علي تسويق منتجات المزارعين ببلديات وادي الشاطئ.

1-5 نموذج الدراسة



نموذج مقترح من الباحثين

1-6 أهمية الدراسة

تعتبر هذه الدراسة مهمة للمهتمين بقطاع الزراعة والراغبين في تطوير وتحسين مجال التسويق الزراعي لما يحمله من دور في مساعدة كل من المزارع والمستهلك علي حد سواء.

1-7 منهج الدراسة

استخدام الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي وذلك نظراً لمناسبة هذا المنهج مع طبيعة وأهداف الدراسة، ويقوم المنهج الوصفي التحليلي بجمع وتلخيص الحقائق الحاضرة المرتبطة بمجموعة من الظروف، أو عدد من الأشياء أو أي نوع من الظواهر، ويعمل على استخلاص الدلالات والمعاني المختلفة التي تنطوي عليها البيانات والمعلومات التي يمكن الحصول عليها، وهذا ما يسهل ربط الظواهر ببعض، واكتشاف العلاقة بين المتغيرات، وإعطاء التفسير الملائم لذلك مع إمكانية التنبؤ بمستقبل الظواهر والأحداث التي يدرسها؛ وهو ما يناسب تماماً هذه الدراسة، ويخدم الوصول لأهدافها.

1-8 مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من المزارعين ببلديات وادي الشاطئ.

1-9 عينة الدراسة:

اما عينة الدراسة فقد تم اختيارا عينة عريضة مكونة من 50 مزارع بالبلدية.

1-10 أسلوب الدراسة:

الأسلوب الأول: الدراسة النظرية المكتوبة للأبحاث والكتابات السابقة في هذا المجال، وذلك بغرض تحليلها والاستفادة منها في صياغة الجوانب النظرية والفلسفية لهذه الدراسة.

الأسلوب الثاني: الدراسة التطبيقية والتي تضمن تصميم استبانة ومقابلة شخصية للمزارعين بالبلدية أما أدوات التحليل المستخدمة فلتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي جمعت، تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة من خلال البرنامج الإحصائي SPSS.

11-1- حدود الدراسة

الحدود المكانية بلديات وادي الشاطئ

الحدود الزمانية دراسة الفترة لعام 2022-2023

1.12. الدراسات السابقة:

تُعتبر الدراسات السابقة منطلقاً علمياً لمختلف التصورات العلمية والبحثية في هذا المجال ولما تقدمه الدراسات السابقة من عطاء فكري وما تتضمنه من نتائج وفرضيات ومنهجية للدراسة لما توفر من قيمة علمية للباحث ومن الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة هي مايلي.

دراسة {ميساء راجحان، 2004} هذه الدراسة والتي هي بعنوان (دور التكاليف المستهدفة في تخفيض التكاليف وتطوير المنتجات الزراعية دراسة ميدانية على المشروعات الزراعية المتوسطة والصغيرة بمدينة جدة) وقد اعتمدت هذه الدراسة على أسلوب قوائم الاستقصاء وأسلوب المقابلة الشخصية والمحادثات الهاتفية، وقد تناولت الباحثة في الفصل الأول الإطار النظري للتكاليف المستهدفة متضمناً أسباب ظهور التكاليف المستهدفة ومفهومها وخصائصها المتعلقة بالمنتجات الزراعية. كما تضمن طريقة تطبيقه وأهم التجارب اليابانية الخاصة بالقطاع الزراعي التي تمت عليه، وقد تم التوصل منه إلى أن أهم أسباب ظهور التكاليف المستهدفة للمنتجات الزراعية هو الحد من التضخم وتخفيض التكاليف مما يؤدي إلى تحقيق المنافسة القوية للمشروعات الزراعية التي تستخدمه، كما تم التوصل إلى أنه يمكن تعريف التكاليف المستهدفة على أنها "أحد أهم أنظمة التكاليف الفعالة والشاملة، أيضاً توصلت الدراسة إلى أن تخفيض التكاليف الانتاج الزراعي هو "تقليل النفقات بم يحقق الوفورات في التكاليف أو الزيادة في الأرباح عن السابق للمنتجات الزراعية أو حتى التوقف عن حدوث الخسائر، ويمكن تحقيقه عن طريق التخطيط والتنظيم الجيدين لأقسام المشروع ومراحل الإنتاج الزراعي، وعن طريق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة للمشروع، بالإضافة إلى البحث الدائم عن مظاهر الإسراف والأنشطة التي لا تضيف قيمة والتخلص منها"، كما تم التوصل إلى أن عملية تخفيض التكاليف يجب أن تبدأ مع بداية مرحلة التخطيط والتصميم وعلى ضوء تكلفة مستهدفة للمنتج الزراعي. وكذلك تم التوصل إلى مفهوم عملية التطوير في المنتجات الزراعية على أنها "عملية إدخال التحسينات على خصائص ووظائف المنتج الملموسة وغير الملموسة، بالإضافة إلى الخدمات المصاحبة له، بحيث يصبح ذلك المنتج الزراعي في صورة أفضل مما كان عليه سابقاً من وجهة نظر العميل".

دراسة {على الورفلي، 2009} بعنوان "معرفة دور المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة وتوفير فرص العمل للباحثين وأثره على معدل البطالة" حاولت الدراسة القاء الضوء على واقع حال المشاريع الصغيرة والمتوسطة والصغيرة في ليبيا. حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي و توصل الى أن المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة من الممكن ان تلعب

دورا مهماً في التشغيل وخلق فرص العمل وتقليل من مستوى البطالة إذا تم التنسيق بشكل جيد لزيادة الفرص العمل في المشاريع الزراعية وفي مجال تنمية وتنوع القاعدة الانتاجية لهذه المشروعات. كما توصلت هذه الدراسة الى ان هذا النمط من المشروعات الزراعية تعترضه العديد من الصعوبات في ليبيا سواء أكانت تنظيمية أو إدارية أو تلك التي متعلقة بالقدرة التنافسية، كما بينت الدراسة ان اغلب الذين يعملون في هذه المشروعات الزراعية هم من العمالة المحلية وندراً ما يكون هناك تواجد للعمالة الغير محلية في مثل هذه المشروعات.

دراسة {محمد صبري 2012} بعنوان "واقع الفرص التجارية وأثره على التكاليف المتاحة في السوق الزراعي المصري " حيث هدفت هذه الدراسة الى معرفة مدى إسهام مبدأ تكافؤ الفرص في القطاع الزراعي وتذويب الفوارق بين الطبقات الاجتماعية في المجتمع المصري وما مدى تأثره بمعدل التكاليف للمنتجات الزراعية في السوق المصري. حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي واعتمد فيه على الاستبانة كأداة للدراسة وتوصل الى أن تكافؤ الفرص التجارية وأثره على التكاليف بالنسبة لابناء فئات المهن المختلفة لم يزل في حاجة الى المزيد من الاهتمام ويحتاج الى دعم من الدولة المصرية لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بالنسبة للمنتج والمستهلك كما توصلت الدراسة الى أن تفاوت الفرص التجارية المقدمة داخل المجتمع يؤكد ان هناك فئات لم تنح لهم الفرصة بالقدر المناسب لممارست نشاطهم الزراعي. كما توصلت الدراسة الى أن المستوى المالي للتاجر دوراً كبيراً في التوجه نحو مبدأ تكافؤ الفرص في المجال الزراعي. ترتفع نسب تكافؤ الفرص كلما ارتفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

دراسة {عبدالله الأسرج، 2016} بعنوان "بيئة أعمال المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية وعلاقته بمعدل الانتاج" دراسة حول المنتجات الزراعية والمعوقات التي تواجهها. لتوضيح وبيان الوضع الراهن والتحديات التي تواجه هذا النمط من المشروعات الزراعية التي فيها اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي اضافة الى استخدام الاستبيان كأداة للوصول الى نتائج التي منها مايلي: من أبرز التحديات التي تواجه المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة في العالم العربي عدم توفر أو ضعف التشريعات الداعمة لها، مما يؤدي الى صعوبة وارتفاع تكلفة تأسيس وممارسة العمل الزراعي لتوفير المنتجات الزراعية التي يتطلبها السوق. كذلك صعوبة الحصول على تمويل اللازم لإقامة هذا النمط من المشاريع الزراعية لعدة اسباب منها: ارتفاع كلفة مخاطر التمويل كنتيجة لعدم توفر المعلومات الكافية حول المقترضين لانشاء المشاريع الزراعية و عدم وجود الضمانات الكافية لديها مما يؤدي الى صعوبة تنفيذها.

التعليق على الدراسات السابقة وما مدى علاقتها بهذه الدراسة فمعظم الدراسات السابقة استهدفت دراسة المشروعات الزراعية المتوسطة والصغرى من جوانب عدة وهذه الدراسة تتشابه في مضمونها مع الدراسات السابقة وتختلف في جوهرها من حيث الزمان والمكان. فهذه الدراسة اهتمت بدراسة معوقات تسويق المنتجات الزراعية واثرها على تسويق محاصيل المزارعين المحليين. حيث اعتمدت هذه الدراسة على المراجع العلمية المتوفرة والمجلات العلمية والتقارير والبحوث والدورات والدراسات السابقة التي لها علاقه بهذه الدراسة. كما اعتمدت ايضاً المنهج الوصفي التحليلي وذلك للحصول على المعلومات التي لها علاقه بموضوع هذه الدراسة، ويقوم المنهج الوصفي التحليلي بجمع وتلخيص الحقائق الحاضرة المرتبطة بمجموعة من الظروف. وتوصلت هذه الدراسة الى وجود اثر سلبي وعكسي قوى جداً بين المتغيرين المستقل والتابع، أي أنه كلما انخفضت معوقات القنوات التسويق ببلديات وادي الشاطئ ارتفعت معها قيم تسويق منتجات المزارعين والعكس صحيح. وتشير الدراسة إلى وجود اثر سلبي وعكسي قوى جداً بين المتغيرين المستقل

والتابع، أي أنه كلما انخفضت معوقات للدعم الذي تقدمه الدولة للمزارعين ارتفعت معها تسويق منتجات المزارعين ببلديات وادي الشاطئ. أيضاً عدم وجود جهة رسمية منظمة للأسواق والقوانين الخاصة بالمنتجات الزراعية. كما تبين الدراسة الى أن التلاعب الحاصل من التجار والذي يسبب في عدم استقرار الأسعار وتدبدها. ونقص المعلومات المتوفرة عن احتياجات السوق من السلع والمنتجات الزراعية. لهذا يمكن القول أن هذه الدراسة تتشابه في مضمونها مع الدراسات السابقة ولكن تختلف عليهم من حيث المكان والزمان والظروف السياسية في بلد الدراسة.

الاطار النظري للدراسة

2-1 مفهوم التسويق والتسويق الزراعي

عرف التسويق بتعريفات متعددة فمنهم من عرفه بأنه " أداء أنشطة الأعمال التي تعني بتدفق السلع والخدمات من المنتج إلى المستهلك أو المستعمل ". وفي عام 1985 أعادت الجمعية تعريف التسويق " عملية تخطيط وتنفيذ مفاهيم كل من المنتج والتسويق والتسعير ، والترويج والتوزيع للأفكار عاكف (الزغبى, 24، 2006).

لقد ثبت بأن التعريف "القديم" للتسويق هو تعريف ضيق في مفهومه ومداه ، حيث يوحي بأن التسويق يبدأ دوره بعد الانتهاء من عملية الإنتاج من خلال التركيز على تدفق السلع والخدمات تامة الصنع ، فقد اخفق التعريف "القديم" بإبراز الدور الهام للتسويق في تحليل حاجات المستهلكين ، وضمان المعلومات المصممة بان السلع والخدمات المقدمة من قبل المنظمة سوف تتوافق مع توقعات واحتياجات المشترين ، كما تجاهل التعريف آلاف المؤسسات غير الربحية والتي تتعامل بالأنشطة التسويقية المختلفة ، ولهذا ظهرت الحاجة إلى تعريف أكثر شمولية من التعريف السابق (1990 McCarthy).

اما التسويق الزراعي فعرف كل العمليات المتعلقة بالمنتجات والمدخلات الزراعية كافة. إن أساليب التسويقية الجيدة تساعد رجل التسويق في تحديد القوى المؤثرة في عمليات التسويق الزراعي، لذا فانه يقوم بإدارة التسويق الزراعي بالطرق التي تتبعها المؤسسات لتطوير وتنفيذ السياسات الزراعية التي يتقبلها المستهلك بشكل كبير في الأسواق المستهدفة (إبراهيم سليمان ، 28، 1998).

1.2.1 الخصائص التسويقية للمنتجات الزراعية

1. موسمية الإنتاج واستمرارية الطلب: تتميز غالبية المنتجات الزراعية بموسمية الإنتاج، بينما يتصف الطلب على معظم المنتجات الزراعية بالاستمرار على مدار السنة، ومن هنا ظهرت الحاجة الملحة للاستعانة بخدمات التسويق التخزينية بوصفها وسيلة تعمل على استقبال المنتجات الزراعية عقب إنتاجها.
2. قابلية التلف: غالبية المنتجات الزراعية تتصف بقابليتها الى التلف حيث يختلف كل منتج على الآخر. معظم المزارعين يلجؤون لبيع محاصيلهم في وقت سريع قبل حدوث تلف او تغير في المنتج قد يؤدي الى تلفه.
3. ضخامة حجم المنتج الزراعي قياساً للقيمة: هناك الكثير من المحاصيل الزراعية التي تتصف بكبر حجمها ووزنها مما يؤدي الى تأثير على التكاليف الخدمية والتسويقية، والذي قد يقود الى ارتفاع تكاليف التخزين والنقل.

2.2.1 معوقات التسويق الزراعي:

1. عملية التخزين: تعتبر عملية التخزين عنصراً أساسياً في مجال الزراعة. حيث يعتبر أحد أهم التحديات التي يواجهها المزارعون هو الافتقار إلى مرافق التخزين المناسبة، وتعمل هذه العملية كجسر يربط بين المزارعين والمستهلكين ، مما يضمن وصول المنتجات إلى السوق دون أي ضرر أو فساد.
2. النقص في المعلومات عن السوق: يعتبر توفر المعلومات من الاسس الاساسية لعملية التسويق للمنتجات الزراعية، حيث يعتبر نقص المعلومات عقبة كبيرة امام التسويق الزراعي. من الضروري ان تتوفر معلومات شاملة على السوق من حيث عملائهم والمنافسين من أجل تحقيق النجاح والحصول على ارباح.
3. الاسعار المتغيرة: أن التغير السريع في الاسعار قد يكون من المعوقات المهمة التي تعيق عملية التسويق للمنتجات الزراعية. ومن اهم اسباب التغير في الاسعار هو عوامل العرض والطلب والظروف المناخية وتكاليف النقل وازضافةً الى تكاليف التخزين والسياسات الحكومية.

2-2 اهم القنوات التسويقية للمنتجات الزراعية

تهدف القنوات التسويقية دائماً إلى معرفة أي جزء من السوق ستخدم وأفضل القنوات الواجب استخدامها لكل حالة وذلك لتخفيض تكاليف التوزيع إلى أقل ما يمكن مع المحافظة على عملية توزيع الكميات المطلوبة واهم هذه الفتوات ما يلي:-

أ-تجار الجملة :

تجار الجملة عبارة عن كافة النشاطات المتعلقة ببيع السلع الزراعية لأخرين يشترونها بقصد إعادة بيعها أو لاستخداماتهم التجارية ، وتجار لجملة هم الأشخاص أو المؤسسات التي تقوم بشراء السلع الزراعية بقصد إعادة بيعها لأشخاص يقومون بشرائها لإعادة بيعها أيضاً محمد (عبيدات ، 72، 2000). وعلى الأغلب فإن تجار الجملة يشتررون السلع الزراعية ويقومون ببيعها إلى تجار التجزئة .

ب – الوسطاء:

يعرف الوسطاء بأنهم "تجار الجملة والتجزئة ، ومؤسسات التوزيع المادي ، ووكالات الخدمات وكذا المؤسسات المالية والتي تساعد المزارعين ترويج وبيع سلعهم(kotler,2006) .

ج-وكالات الخدمات التسويقية:

تشمل هذه الوكالات ، مؤسسات بحوث التسويق والاستشارات ، الوكالات الإعلانية والتي تؤدي دورها في مساعدة الشركة في استهداف وترويج منتجاتها للأسواق المناسبة ، وتجر الإشارة إلى أنه يجب اختيار هذه الوكالات اعتماداً على عدة عوامل منها: الإبداع ، الجودة ، الخدمة السعر صلاح يوسف (الطراونة ، 102، 2010).

دعم الدولة للمشاريع الزراعية

نبداه مختصرة عن قطاع الزراعة وأهم المحاصيل الزراعية بالبلديات 2-3

يعتبر قطاع الزراعة احد القطاعات المهمة في بلديات وادي الشاطئ التابعة للهيئة العامة للزراعة وحيث توجد العديد من المحاصيل الزراعية بالبلدية ويمكن تلخيصها في الاتي:

أ. الحبوب

يعتبر القمح والشعير من أهم المحاصيل الزراعية وقد تم الحصول على بيانات تتعلق بزراعة محاصيل الحبوب ببلدية براك بوادي الشاطئ لعام (2020-2021 ف) من قطاع الزراعة بالبلديات موضحة بالجداول التالية :

جدول (1) كمية الإنتاج من محاصيل الحبوب المزروعة بالبلدية سنويا (الوحدة بالطن)

2021	2020	السنوات نوع المحصول
2500	2500	القمح
3500	3000	الشعير

المصدر : سجلات بلديات وادي الشاطي

من خلال ما سبق يلاحظ ارتفاع في المساحات المستهدفة لإنتاج القمح والشعير بين عامي (2020 ، 2021) مسيحي ولكن مع هذا يلاحظ ثبات في كميات الإنتاج . وإنتاجية الهكتار الواحد من إنتاج الشعير والقمح حوالي (1.3) طن للهكتار وذلك علي ضوء ما ورد من معلومات من بلديات وادي الشاطي.

ب- الأشجار المثمرة

تؤثر الظروف المناخية بالبلدية في زراعة الأشجار المثمرة حيث يتم الاهتمام بالأصناف الملائمة لمناخ المنطقة مثل النخيل والزيتون وهناك محاولة لزراعة بعض أصناف الفواكه والحمضيات بالبلدية في الوقت الحاضر .

جدول (2) أعداد الأشجار المثمرة ببلديات وادي الشاطي

(الوحدة / عدد)

السنوات			البيان نوع المحصول
2021	2020	2019	
102000	88967	79665	النخيل
28510	8000	---	الزيتون *
7000	1200	---	الحمضيات **

المصدر : سجلات بلديات وادي الشاطي

* : بالنسبة لإعداد أشجار الزيتون عبارة عن شتل .

** : أشجار الحمضيات عبارة عن أعداد تحليلية .

يلاحظ من الجدول السابق إن أشجار النخيل تمثل الصنف الوحيد المنتج من الأشجار المثمرة وهذا راجع لطبيعة المنطقة الملائمة لزراعة هذا الصنف حيث تعتبر بلدية براك بوادي الشاطي من أهم الشعيبات المنتجة للتمور .

جدول (3) كمية الإنتاج من الأشجار المثمرة سنويا ببلديات وادي الشاطي

(الوحدة / طن)

2021	2020	2019	السنوات الصف
204	178.9	159.80	النخيل

المصدر: - بلديات وادي الشاطئ

ملاحظة: بيانات البلديات انحصرت في هذا الصف فقط من الأشجار المثمرة ، كما اشتملت على أعداد النخيل الذي لم تصل إلى مرحلة الإنتاج .

ج/ الخضروات

من خلال البيانات الواردة من البلديات يتبين وجود مساحات صغيرة مزروعة من الخضروات والبقوليات وذلك نظرا للظروف المناخية ويوجد فائض وحيد من الإنتاج الزراعي يتمثل في محصول البصل والثوم الذي لم ترد عليه بيانات من قبل البلديات أما باقي المحاصيل الاخرى فهناك عجز واضح ويتم تغطيته من شعبيات أخرى.

جدول (4) المساحات المزروعة من محاصيل الخضروات

(الوحدة: بالهكتار)

السنوات		البيان نوع المحصول
2021	2020	
12	8	الطماطم
15	6	الفلفل
10	7	الخيار
40	70	الخس
90	70	الباذنجان

المصدر: سجلات بلديات وادي الشاطئ

إنتاجية الهكتار الواحد من الخضراوات

اقتصرت البيانات المتحصل عليها من البلدية بالاستبيانات المعدة والمتعلقة بالإنتاجية الهكتار الواحد من الخضراوات على محصولين فقط وهما البصل والخس حيث كانت إنتاجية الهكتار من البصل حوالي (12) طن سنويا والخس حوالي (8) طن سنويا.

د/ محاصيل الأعلاف

يأتي الاهتمام بزراعة محاصيل الأعلاف لسد النقص الواضح للأعلاف المصنعة والجاهزة داخل البلدية اللازمة لتغذية الحيوانات ، و بالنظر للمساحات المزروعة من هذه المحاصيل يلاحظ وجود نقص كبير من محاصيل الأعلاف بالإضافة إلى وجود كمية من التمور الغير صالحة للاستهلاك البشري وتقدر (1200) طن سنويا تستعمل كعلف للحيوان . والجدول التالي يبين المساحات المزروعة من محاصيل الأعلاف علي مستوي البلديات:-

البشري وتقدر (1200) طن سنويا تستعمل كعلف للحيوان . والجدول التالي يبين المساحات المزروعة من محاصيل الأعلاف علي مستوى البلديات:-

جدول (5) المساحات المزروعة من محاصيل الأعلاف

(الوحدة :بالهكتار)

البيان الصف	السنوات		
	2021	2020	2019
البرسيم	1500	1700	1300
التبن	4500	2200	2600

المصدر :سجلات بلديات وادي الشاطئ

القنوات التسويقية للمنتجات الزراعية في البلديات عينة الدراسة 2-4

تمر عملية تسويق المنتجات الزراعية في بلديات وادي الشاطئ وليبيا عموما بالمراحل التالية:

نموذج مقترح من الباحث

تعتبر المراحل أعلاه الدورة الكاملة لتسويق المنتجات الزراعية الا ان هذه الدورة عادة ما تؤدي الي زياده في سعر المنتجات نظرا اتعدد الوسطاء تمثل الخمس مراحل أعلاه الطريقة التي يتم اتباعها للتسويق اغلب المنتجات الزراعية الا ان أغلب المزارعين يفضلون بيع منتجاتهم من مزارعهم حيث يعتبر هذا الأسلوب الافضل والاقتصادي لهم حيث تساعد في تحقيق هامش ربح افضل من الطرق الأخرى حيث تقلل من عمليات النقل والعمليات المتعلقة بها. كما ان المحدد الرئيسي لسعر المنتجات هو العرض وطلب ولا يوجد جهة رسمية تحدد أسعار بيع المنتجات الزراعية وهد الامر قد يساهم بشكل كبير في تدبب الأسعار والتلاعب بها.

المنتجات هو العرض وطلب ولا يوجد جهة رسمية تحدد أسعار بيع المنتجات الزراعية وهد الامر قد يساهم بشكل كبير في تدبب الأسعار والتلاعب بها.

2-5 عرض البيانات واختبار الفرضيات

يتناول هذا الجانب عرض بيانات الدراسة وتحليل البيانات

1.2.5 مقاييس الثبات

يتضح من الجدول (1) أن معاملات ألفا كرونباخ ما بين (.88) ، (.95)، وأن معاملات ثبات الكلي (.81). وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة من الثبات تطمئن الباحث إلى تطبيقها على عينة الدراسة.

جدول رقم(1) يوضح معاملات ألفا كرونباخ لكل عامل من عوامل الاستبانة وكذلك للاستبانة ككل

العامل	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ للثبات

0.77	8	قنوات تسويق المنتجات الزراعية
0.82	8	الدعم المقدم من الدولة للمزارعين
0.83	8	تسويق المنتجات الزراعية
0.81	24	المجموع الكلي لفقرات الاستبانة

المصدر: الباحث الحزمة الاحصائية SPSS 2023

2.2.5-البيانات الشخصية

الجدول التالي يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس
الجنس

جدول رقم (2) يوضح توزيع أفراد العينة عامل الجنس

النسبة	العدد	الجنس
%100	50	ذكر
%0	0	أنثى
%100	72	المجموع

المصدر: الباحث الحزمة الاحصائية SPSS 2023

من الجدول رقم (2) إن اغلب أفراد العينة هم من الذكور، حيث بلغ نسبة لذلك و100% في حين بلغت نسبة الإناث 0%.
وهو ما يشير إلا ان مهنة الزراعة حكرا على الذكور فقط

المؤهل العلمي:

من ضمن النتائج المتحصل عليها التوزيع التكراري والنسبي للمؤهل العلمي للعينة قيد البحث كما هو مبين بالجدول التالي

جدول رقم (3) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

النسبة	العدد	المؤهل العلمي
%50	25	ابتدائي
24	12	اعدای
%20	10	ثانوى
%6	3	جامعى
%0	0	فوق الجامعى
100.0%	50	المجموع

المصدر: الباحث الحزمة الاحصائية SPSS 2023

يتضح من خلال الجدول رقم (3) أن معظم المبحوثين من حملة المؤهلات الشهادة الابتدائية 50% ، يليها حملة المؤهل الاعدادى بنسبة 24% يليهم حملة الشهادة الثانوية بنسبة 20% واخيرا حملة الشهادة الجامعية بنسبة 6% وهذا يدل على ان مهنة الزراعة لاتشغل اهتمام اصحاب الشهادات الجامعية وما فوقها. سنوات الخبرة في مجال الزراعة: من بين النتائج التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بالتوزيع التكراري والنسبي لسنوات الخبرة في مجال الزراعة للعينة قيداً لبحث فهي كما هو مبين بالجدول التالي:

جدول رقم (4) توزيع أفراد العينة حسب الخبرة

النسبة	العدد	سنوات الخبرة
16	8	أقل من 10 سنوات
36	18	من 10 إلى أقل من 20 سنوات
44	22	من 20 الى أقل من 30 سنة
4	2	من 30 سنة فأكثر
100.0	50	المجموع

المصدر: الباحث الحزمة الاحصائية SPSS 2023

وضح الجدول رقم (4) أن معظم المبحوثين كانت سنوات خبرتهم من من 20 الى أقل من 30 سنة بنسبة 44 يليهم الفئة من من 10 إلى أقل من 20 سنوات 36% ثم الفئة أقل من 10 سنوات بنسبة 16 واخيرا من 30 سنة بنسبة 4، وهذا يدل ان اغلب المبحوثين لديهم خبرة جيدة في مجال الزراعة

اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للقنوات التسويقية كمعوق علي تسويق منتجات المزارعين ببلديات وادي الشاطئ.

للتحقق من هذه الفرضية استخدمت الباحث أسلوب تحليل الانحدار لقياس العلاقة بين لقنوات التسويق علي تسويق منتجات المزارعين (كمتغير مستقل)، وتسويق منتجات المزارعين ببلديات وادي الشاطئ

جدول (5) نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية

النموذج لاختبار قنوات التسويق علي تسويق منتجات المزارعين ببلديات وادي الشاطئ

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	مستوى الدلالة	معامل التحديد	معامل الارتباط
الانحدار	4.870	1	4.817	15.119	0.000	0.05	R^2	R

-0.423	0.782				0.341	49	9.893	الخطأ
						50	14.710	المجموع

*دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) قيمة (f) الجدولية عند مستوى دلالة 0.05=0.000

يوضح الجدول (5) اختبار العلاقة بين القنوات التسويقية كمعوق علي تسويق منتجات المزارعين ببلديات وادي الشاطئ بين القنوات التسويقية (كمتغير مستقل)، وبين تسويق منتجات المزارعين ببلديات وادي الشاطئ (كمتغير تابع)، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي المدونة بالجدول ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الأولى إلى ارتفاع قيم (f) المحسوبة والتي بلغت (15.119)، عن قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05)، ودرجات حرية (49-1) والبالغة (0.000)، ويتضح من نفس الجدول أن قيمة معامل التحديد (R^2) قد بلغت (0.782)، وهذا يعني أن (78%) من التغيرات الحاصلة في تسويق منتجات المزارعين ببلدية تعود إلى القنوات التسويقية علي تسويق منتجات المزارعين ببلديات وادي الشاطئ بين القنوات التسويقية في هذا النموذج تفسر ما مقداره (78%) من التباين في تسويق منتجات المزارعين ببلديات وادي الشاطئ. مما يدل على أن هناك أثراً هاماً ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل في المتغير التابع، وبملاحظة أن مستوى الدلالة أقل من (0.05)، فإننا نقبل الفرض البديل ($H_1: \beta_1 \neq 0$)، ونرفض الفرضية العدمية ($H_0: \beta_1 = 0$) ونقر بوجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين القنوات التسويقية علي تسويق منتجات المزارعين ببلدية وادي الشاطئ بين القنوات التسويقية و تسويق منتجات المزارعين ببلديات وادي الشاطئ، ، وحيث أن إشارة معامل الارتباط (R) موجبة وتساوي -0.423- يشير ذلك إلى أن هذا التأثير سلبي وعكسي قوى جداً بين المتغيرين المستقل والتابع، أي أنه كلما انخفضت معوقات القنوات التسويقية ببلديات وادي الشاطئ ارتفعت معها قيم تسويق منتجات المزارعين والعكس صحيح.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للدعم الذي تقدمه الدولة للمزارعين كمعوق علي تسويق منتجات المزارعين ببلديات وادي الشاطئ ($H_1: \beta_1 \neq 0$).
للتحقق من هذه الفرضية استخدمت البحوث أسلوب تحليل الانحدار لقياس العلاقة بين للدعم الذي تقدمه الدولة للمزارعين (كمتغير مستقل) علي تسويق منتجات المزارعين ببلديات وادي الشاطئ كمتغير تابع.

جدول (6) نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار دعم الذي تقدمه الدولة للمزارعين علي تسويق منتجات المزارعين ببلديات وادي الشاطئ

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	مستوى الدلالة	معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R
الانحدار	5.229	1	5.229	13.895	0.000	0.000		
الخطأ	9.481	49	9.481				0.423	-0.553
المجموع	14.710	50						

*دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) قيمة (f) الجدولية عند مستوى دلالة 0.05=0.000

يوضح الجدول (6) للدعم الذي تقدمه الدولة للمزارعين كمعوق (كمتغير مستقل)، و تسويق منتجات المزارعين ببلديات وادي الشاطئ ، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي المدونة بالجدول ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الثانية إلى ارتفاع قيم (f) المحسوبة والتي بلغت (13.895)، عن قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05)، ودرجات حرية (49-1) والبالغة (0.000)، ويتضح من نفس الجدول أن قيمة معامل التحديد (R^2) قد بلغت (0.423)، وهذا يعني أن 42% من التغيرات الحاصلة في تسويق منتجات المزارعين ببلديات وادي الشاطئ تعود إلى أثر للدعم الذي تقدمه الدولة للمزارعين ، أي أن للدعم الذي تقدمه الدولة للمزارعين في هذا النموذج تفسر ما مقداره (42%) من التباين في و تسويق منتجات المزارعين ببلديات وادي الشاطئ ، مما يدل على أن هناك أثراً هاماً ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل في المتغير التابع، وبملاحظة أن مستوى الدلالة أقل من (0.05)، فإننا نقبل الفرض البديل ($H_1: \beta_1$) ونقر بوجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين للدعم الذي تقدمه الدولة للمزارعين ، و تسويق منتجات المزارعين ببلديات وادي الشاطئ ، وحيث أن إشارة معامل الارتباط (R) سالبة وتساوي (-0.553) يشير ذلك إلى أن هذا التأثير السلبي وعكسي قوى جداً بين المتغيرين المستقل والتابع، أي أنه كلما انخفضت معوقات للدعم الذي تقدمه الدولة للمزارعين ارتفعت معها تسويق منتجات المزارعين ببلديات وادي الشاطئ.

نتائج الدراسة 2.6

من خلال تحليل البيانات والمقابلة الشخصية توصل الباحث الى العديد من المعوقات و المشاكل التي تواجه عملية تسويق المنتجات الزراعية بالبلديات بوادي الشاطئ وذلك وفقا للمقابلات الشخصية التي أجريت مع بعض أصحاب المزارع أهمها ما يلي:-

- 1- وجدت الدراسة اثر سلبي وعكسي قوى جداً بين المتغيرين المستقل والتابع، أي أنه كلما انخفضت معوقات القنوات التسويق ببلديات وادي الشاطئ ارتفعت معها قيم تسويق منتجات المزارعين والعكس صحيح.
- 2- تشير الدراسة إلى وجود اثر سلبي وعكسي قوى جداً بين المتغيرين المستقل والتابع، أي أنه كلما انخفضت معوقات للدعم الذي تقدمه الدولة للمزارعين ارتفعت معها تسويق منتجات المزارعين ببلديات وادي الشاطئ.
- 3- عدم وجود جهة رسمية منظمة للأسواق والقوانين الخاصة بالمنتجات الزراعية.
- 4- الحاجة الي وجود أشخاص متخصصين في تسويق المنتجات الزراعية لديهم المعرفة والالمام بهذا المجال.
- 5- التلاعب الحاصل من التجار والذي يسبب في عدم استقرار الأسعار وتبددها.
- 6- الافتقار الي التكامل الزراعي الصناعي والذي قد يوفر طريقة سهلة في تسويق المنتجات الزراعية ويضمن الاستفادة منها وتوفير قناة تسويقية دائمة للمزارعين.
- 7- ارتفاع أسعار المبيدات الحشرية والمواد الأولية للمحاصيل الزراعية والتي ينعكس سلبا علي أسعار المنتج النهائي.
- 8- الغياب الشبه التام لدور الدولة في دعم ومساعدة المزارعين وتوفير ابسط المعدات لهم.
- 9- منافسة بعض المنتجات المستوردة من دول الجوار.
- 10- نقص المعلومات المتوفرة عن احتياجات السوق من السلع والمنتجات الزراعية.

2-7 التوصيات

- 1- ضرورة وجود جهة رسمية منظمة للأسواق والقوانين الخاصة بالمنتجات الزراعية.
- 2- العمل بالمنتجات الزراعية شخص متخصصين في تسويق المنتجات الزراعية بكون لديهم المعرفة والالمام بهذا المجال.
- 3- ضرورة وجود جهة رسمية تشرف علي الأسعار وتحمي اطراف العملية التسويقية من التلاعب وضمان استقرار الأسعار في السلع الزراعية.
- 4- العمل علي إيجاد الية للتكامل الزراعي الصناعي والذي قد يوفر طريقة سهلة في تسويق المنتجات الزراعية ويضمن الاستفادة منها وتوفير قناة تسويقية دائمة للمزارعين.
- 5- دعم الدولة ومساعدة المزارعين وتوفير كل ما يكمن ان يساهم في تطوير القطاع الزراعي ماديا ومعنويا.
- 6- فرض رسوم علي المنتجات الزراعية القادمة من خارج الدولة لتقليل جدة المنافسة مع المنتجات الزراعية المحلية.
- 7- توفير المعلومات والبيانات الخاصة باحتياجات السوق من السلع والمنتجات الزراعية.

لآئحة المراجع

أولاً. المراجع العربية:

- 1- إبراهيم س 1998، "التطوير المؤسسي لسوق الغذاء في مصر في ظل التحرر الاقتصادي" مجلد المؤتمر الاقتصادي، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، الجيزة، مصر.
- 2- رضوان ه 2010، "دراسة عن أهمية التسويق الزراعي، مقدمة للأكاديمية العربية في الدنمارك" كلية الدراسات العليا، غزة، فلسطين.
- 3- عاكف أ 2006، "مبادئ التسويق الزراعي"، منشورات دار الحامد، الأردن، عمان، الطبعة الأولى.
- 4- محمد ع 2000، "التسويق الزراعي"، منشورات دار وائل، الأردن، عمان، الطبعة الأولى
- 5- صلاح ي 2010، "مبادئ التسويق الزراعي"، منشورات ورد الأردنية، الأردن، عمان، الطبعة الأولى
- 6- البيانات الواردة من بلديات وادي الشاطئ (2022)

ثانياً. المراجع الانجليزية

- 1 - McCarthy, E. and Perreault, W. "Basic Marketing" 10th Ed. Richard D. Erwin Inc. 1990
- 2 - Kotler. Philip and Keller "Marketing Management" 12th Ed. Prentice - Hall, Englewood Cliffs, New Jersey, 2006.

الملحق:

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
%81	3

	Frequency	Percent
Valid		
ذكر	50	100.
انثى	0	19.6
Total	50	100.0

الجنس

	Frequency	Percent
Valid		
ابتدائى	25	50
اعدادى	12	24
ثانوى	10	20
جامعى	3	6
فوق الجامعى	0	0
Total	50	100.0

المؤهل العلمى

سنوات الخبرة فى مجال الزراعة

	Frequency	Percent
Valid		
اقل من 10 سنوات	3	16
من 10 الى 20 سنوات	18	36
من 20 الى 30 سنة	22	44
من 30 فاكتر	2	4

	Mean	Standards deviation	N
Q1	4.12.	0.84	280
Q2	3.88	0.93	280
Q3	3.90	0.92	280
Q4	4.20	0.83	280
Q5	4.13	0.91	280
Q6	3.41	1.11	280
Q7	3.89	0.90	280

Total	280	100.0
-------	-----	-------

	Mean	Standards deviation	N
Xx1	3.84	1.00	280
Xx2	3.91	0.99	280
Xx3	4.08	0.90	280
Xx4	3.95	0.88	280
Xx5	3.74	0.83	280
Xx6	3.66	0.87	280
Xx7	3.64	0.85	280

اسئلة المحور الاول قنوات التوزيع

اسئلة المحور الثاني الدعم المقدم من الدولة

اسئلة المحور الثالث تسويق المنتجات الزراعية

اختبار الفرضية الفرعية الأولى

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.423-	0.782	0.230	.56884

a. Predictors: (Constant), QQ

	Mean	Standards deviation	N
x1	3.88	0.83	280
x2	4.03	0.90	280
x3	4.04	0.77	280
x4	3.89	0.83	280
x5	3.91	0.94	280
x6	3.60	1.12	280
x7	3.87	0.94	280

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	.352	1	.352	15.199	.000 ^b
Residual	11.002	49	.324		
Total	11.354	50			

a. Dependent Variable: FF

b. Predictors: (Constant), QQ

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	2.125	.277		11.545	.005
QQ	.121	.126	0.286	1.033	.104

a. Dependent Variable: FF

اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	-.553	0.423	.002	.56884

a. Predictors: (Constant), QQ

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	.262	1	.355	13.895	.000 ^b
Residual	21.002	49	.324		
Total	21.264	50			

a. Dependent Variable: FF

b. Predictors: (Constant), QQ

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	6.112	.278		6.424	.000
QQ	.123	.122	.830	1.033	.102

a. Dependent Variable: FF

La réforme des finances publiques au Maroc

The reform of public finances in Morocco

Youssra Jay Koraichi

Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, FSJES-FES, MAROC

Laboratoire des Etudes Stratégiques et Analyses Juridiques et Politiques

Résumé

La gestion des finances publiques s'avère une affaire urgente. Les mutations économiques et financières ayant marquées ces dernières années l'environnement national ont mis en évidence les limites du modèle de gestion adopté par l'Etat principalement en matière de gestion budgétaire.

A cet égard, les pouvoirs publics ont engagé un vaste chantier de réformes visant le renforcement des marges de manœuvre budgétaire et la soutenabilité à moyen terme des finances publiques. La gestion axée sur les résultats est une nouvelle approche de gestion qui marque le passage d'une logique de gestion basée sur les moyens à une autre basée sur les résultats. La gestion axée sur les résultats (GAR) oriente les ressources financières et humaines vers l'atteinte des résultats escomptés, c'est la raison pour laquelle les pays développés et même ceux en voie de développement ont adopté cette démarche, notamment le cas du Maroc.

Cet article vise à montrer la conciliation entre la liberté de gestion et l'obligation du contrôle, dans la nouvelle gestion publique amorcée au Maroc depuis le début du nouveau siècle, confirmée par la dernière constitution de 2011 et consolidée par la dernière réforme de la loi organique relative à la loi de finances de 2015.

Mots clés : finances publiques, la gestion budgétaire, les pouvoirs publics, la gestion axée sur les résultats, les ressources financières et humaines, contrôle.

Abstract

The management of public finances is an urgent matter. The economic and financial changes that have marked the national environment in recent years have highlighted the limits of the management model adopted by the State, mainly in terms of budgetary management.

In this respect, the public authorities have embarked on a vast project of reforms aimed at strengthening budgetary room for maneuver and the medium-term sustainability of public finances. Results-based management is a new management approach that marks the transition from a management logic based on means to another based on results. Results-based management (RBM) directs financial and human resources towards the achievement of expected results, which is why developed and even developing countries have adopted this approach, particularly the case of Morocco .

This article aims to show the reconciliation between the freedom of management and the obligation of control, in the new public management initiated in Morocco since the beginning of the new century, confirmed by the last constitution of 2011 and consolidated by the last reform of the organic finance law of the 2015.

Keywords: public finances, budget management, public authorities, results-based management, financial and human resources , control.

Introduction

La finance publique est définies par Maurice Duverger par la « Science des moyens par lesquels l'Etat et les Autres collectivités publiques se procurent et utilisent les ressources nécessaires à la couverture des dépenses publiques, par la répartition entre les individus des charges qui en résultent. (...) La définition des finances publiques est devenue beaucoup moins précise. On pourrait dire qu'elle est dans la conception moderne : la science qui étudie l'activité de l'Etat en tant qu'il emploie des techniques particulières, dites techniques financières : dépenses, taxes, impôts, emprunts, procédés monétaires et budget ¹».

D'un point de vue juridique, les finances publiques sont considérées comme la branche du droit public consacrée à l'étude des règles et procédures qui régissent le mode d'acquisition des ressources par les collectivités publiques, le mode d'utilisation de ces ressources, l'enregistrement des opérations y afférentes dans des comptes, ainsi que les règles qui régissent les agents prenant part à ces opérations. Il s'agit de l'étude des ressources, des charges et des comptes d'Etat, des collectivités territoriales, des organismes de sécurité sociale, des établissements publics et de toutes autres personnes morales de droit public. Elles sont au cœur des décisions politiques et constituent un des principaux leviers de l'action publique. Pour l'Etat moderne, les finances publiques ne sont pas seulement un moyen d'assurer la couverture de ses dépenses d'administration : mais aussi et surtout un moyen d'intervenir dans la vie sociale, d'exercer une pression sur les citoyens pour organiser l'ensemble de la nation.

Il est vrai que les systèmes constitutionnels sont divers et que les applications qu'ils donnent au principe de séparation des pouvoirs prennent des formes très variées² qui intègrent les spécificités historiques et culturelles caractérisant les différentes sociétés et leurs régimes politiques. Il est évident de retenir ici que les vertus générales du principe que sont l'équilibre, la collaboration et l'interdépendance des autorités supérieures de l'Etat et d'après lesquelles « serait réalisé au niveau de l'action parlementaire et gouvernementale, un système de freins et de contrepoids qui est le propre du constitutionnalisme libéral »³.

A la faveur d'une gouvernance budgétaire efficiente et plus transparente, le Maroc s'est délibérément engagé dans une dynamique de réformes, dynamique désormais marquée par un nouveau modèle de gouvernance fondé sur la constitutionnalisation et le renforcement du rôle des institutions de bonne gouvernance.

La constitution marocaine dote le parlement des outils de contrôle que l'on retrouve dans les lois fondamentales des pays les plus démocratiques, et qui vont des questions orales jusqu'aux commissions d'enquête. Mais l'action gouvernementale n'est jamais évaluée a posteriori par rapport à son efficacité, à sa pertinence et à son utilité. A ce titre, la nouvelle attribution introduite par l'article 70 de la constitution de 2011 en faveur du Parlement qui désormais « évalue les politiques publiques », représente le franchissement d'une étape importante sur le chemin de la construction démocratique.

1 Maurice Duverger, « Finances publiques », Edition Puf, Collection Themis Droit, 1989. p.87.

2 « Pour la Banque mondiale, la gouvernance recouvre les normes, traditions et institutions à travers lesquelles un pays exerce son autorité sur le bien commun, dans une optique de développement. Le niveau de capital social d'un pays peut aider à la réussite des plans de développement économique comme au développement de la démocratie. La bonne gouvernance recouvre aussi bien la capacité du gouvernement à gérer efficacement ses ressources, à mettre en œuvre des politiques pertinentes, que le respect des citoyens et de l'État pour les institutions, ainsi que l'existence d'un contrôle démocratique sur les agents chargés de l'autorité » in : <http://fr.wikipedia.org/wiki/Gouvernance>.

3 MENOUNI Abdelatif : « constitution et séparation des pouvoirs » in trente années de vie constitutionnelle au Maroc, L-G-D-J, 1993, p. 176.

A cet égard, les pouvoirs publics ont engagé un vaste chantier de réformes visant le renforcement des marges de manœuvre budgétaire et la soutenabilité à moyen terme des finances publiques. De la sorte, la politique budgétaire prônée ces dernières années vise principalement le soutien de la croissance économique, le rétablissement progressif des équilibres macroéconomiques et l'amélioration globale de la performance au sein des administrations publiques.

Cet effort d'affermissement de la performance publique est appuyé par le nouveau cadre de gestion préconisé par la Loi Organique relative à la Loi de Finances de 2015, dont les principales actions sont axées sur la maîtrise de la dépense, l'amélioration des procédures de gestion publique et le renforcement des contrôles. Il n'est plus question de moyen mais plutôt de résultat.

La gouvernance publique marocaine, en ce début de siècle, connaît une mutation profonde mais sereine, englobant des aspects multiples (réforme constitutionnelle, évolution de la réglementation financière publique, modernisation de l'administration et des systèmes d'information...);

Dans cet ordre d'idées la problématique générale de ce thème est la suivante : **Quelles sont les réformes budgétaires éclairer par les politiques publiques pour avoir une forte gouvernance financière publique ?**

Dans ce sens, l'importance de ce thème permettra d'étudier d'une part les nouvelles mesures adoptées dans le cadre de la démarche de performance (A), et d'autre part, les défis à relever pour la mise en œuvre (B), plus, savoir les dispositifs du contrôle (C).

A- la gouvernance financière publique marocaine, un système en gestation

La première décennie du 21^{ème} siècle a été riche en réformes. Plusieurs textes régissant la matière financière publique ont été rénovés assez fondamentalement, ouvrant ainsi la voie à une modernisation évolutive de la gouvernance.

a-L'entrée en vigueur de la Loi 62-99¹

Le contrôle juridictionnel des finances publiques a été constitutionnalisé en 1996. Son assise juridique a connu ainsi une consolidation qui présageait de perspectives de renforcement importantes à l'avenir. La Loi 62-99 n'a pas démenti cet augure puisque les juridictions financières se sont vues promues à plusieurs titres : leur autonomie ; leur renforcement structurel, leur démembrement régional ; leurs procédures ; leurs moyens ... mais surtout, les juridictions financières ont été dotées d'attributions nouvelles, celles relatives au contrôle de la gestion, lesquelles, pour la première fois au Maroc, permettaient à un organe autonome de contrôle des finances publiques d'excéder le cadre de la régularité et d'explorer l'étendue indéfinie et non délimitée de la pertinence des choix publics, de l'efficacité et de la performance.

Les juridictions financières ainsi renforcées constituent désormais une composante fondamentale de la gouvernance publique. Leur propre évolution est déterminante de celle de l'ensemble de la machine financière publique. Il est indispensable que cette institution

¹ Dahir n° 1-02-124 du 1^{er} rabii II 1423 (13 juin 2002) portant promulgation de la loi n° 62-99 formant code des juridictions financières.

constitutionnelle se donne les moyens et la volonté d'affirmer ses attributions et de jouer son rôle primordial de modernisation de la gestion publique. « La cour des comptes assiste le parlement dans les domaines de contrôle des finances publiques.... » (Article 148 de la constitution de 2011). «Le parlement exerce le pouvoir législatif. Il vote les lois, contrôle l'action du gouvernement et évalue les politiques publiques... »¹.

Cette dimension constitutionnelle de la mission de la cour, l'assistance du parlement dans l'exercice de l'essence même de son rôle, notamment en matière d'évaluation des politiques publiques, ouvre pour l'institution supérieure de contrôle des finances publiques une ère nouvelle de son existence.

Cependant, bien que la cour bénéficie d'une autonomie constitutionnellement proclamée et d'attributions désormais renouvées, renforcées et extrêmement élargies, son action ne peut être évaluée à l'aune exclusive d'une idée ontologique de son existence et de ses pouvoirs. Bien au contraire, Cette institution qu'on veut supérieure dans les textes qui l'institue a besoin d'appuis fondamentaux, solidement ancrés dans la réalité politique et institutionnelle du pays, pour qu'elle puisse accéder dans la vraie vie à la hauteur textuelle de ses actes de naissance².

En effet, pour assister le parlement, la cour a besoin d'être sollicitée. Cette affirmation qui semble frôler la banalité résume cependant toute la complexité relative à l'expression de la volonté parlementaire en matière financière. Nuançons quelque peu notre affirmation pour la rendre moins banale : la valeur de la production de la cour ne peut être qu'à la mesure de la valeur du parlement sollicitant.

Pour rendre compte de la conduite et des résultats des politiques publiques, la cour a besoin d'y être invitée par un parlement fort, exprimant une volonté fortement déterminante des politiques publiques à évaluer. La cour qui s'appuierait sur un terrain politique solide dans ses valeurs et dynamique par ses mécanismes trouverait les moyens, ou exigerait la mise à sa disposition des outils lui permettant de rendre compte de l'exécution de la volonté du législateur.

La reddition des comptes représente l'une des stipulations constitutionnelles majeures de la réforme de juillet 2011. L'article 154 inaugurant le chapitre XII traitant de la bonne gouvernance introduit en effet une terminologie constitutionnelle nouvelle en adoptant les concepts usités depuis longtemps dans les sphères revendicatives et/ou celles relatives aux réformes administratives: « couverture équitable du territoire », « normes de qualité », « transparence », « normes de reddition des comptes et de responsabilité ».

Nous nous intéressons ici au concept de reddition des comptes dans sa forme la plus essentielle, c'est-à-dire celle qui se pose la question de savoir quelle a été la volonté du législateur, acteur constitutionnel détenteur du pouvoir de vote de la Loi de Finances, elle-même expression des politiques publiques. Un contrôle ex-post des politiques engagées qui chercherait à se conformer aux règles et principes constitutionnels de l'article 154 précité devrait nécessairement rendre compte de la volonté qui aurait été exprimée par le législateur selon des formulations précises, et visant des objectifs quantifiables, mesurables, vérifiables et évaluables.

1 Article 70 de la constitution de 2011, Dahir n° 1.11.91 du 27 chaâbane 1432 (29 juillet 2011) portant promulgation du texte de la constitution, bulletin officiel, n° 5964 du 28 chaâbane 1432 (30/07/2011), p. 1766.

2 HARAKAT Mohamed : Finances publiques et droit budgétaire au Maroc, Imp. El MAARIF AL JADIDA, 2002, p. 194.

Une condition fondamentale hypothèque l'applicabilité des dispositions de les politiques publiques doivent émaner de la volonté d'un parlement représentatif des forces politiques du pays. Sous cette condition, un gouvernement émanant de la même représentation et qui détermine une politique gouvernementale, engage sa propre responsabilité ainsi que celle des forces politiques dont il est issu. La reddition des comptes atteindrait alors la sphère politique et ce sont les formations politiques qui donneraient l'exemple de cette pratique démocratique¹.

La détermination des politiques publiques requiert donc que les institutions démocratiques jouissent de la force légale et réelle leur permettant d'exprimer leur volonté pleinement et fortement.

Les coalitions gouvernementales larges ne sont pas faites pour servir cette requête. En amont de cette affirmation, c'est une idée fondamentale qu'il faut souligner : c'est tout le paysage partisan qui hypothèque le degré d'autonomie de la cour des comptes, qui détermine la qualité de ses analyses et de ses productions, qui rehausse l'efficacité et la pertinence de ses actions... « L'éparpillement » partisan engendre la dilution de la volonté du législateur et la perte de vigueur lors de la mise en œuvre des dispositions constitutionnelles objet des articles 70 et 148 précités.

Par ailleurs, cette première condition doit nécessairement être corrélée par une deuxième : le législateur doit bénéficier de la visibilité suffisante quant à la conduite des politiques par lui exprimées ; la complexité des structures administratives et de leurs activités ne doit pas constituer un mobile ou un prétexte permettant au gouvernement de s'émanciper de la volonté du législateur au moment de la conduite des politiques votées. L'évolution de la gouvernance publique ne pourra pas se faire sans l'alimentation continue de la synergie fondamentale alimentée par les influences de l'ensemble des composantes du système.

b- Une budgétisation axée sur les résultats

Le Maroc se situe encore dans la phase initiale de l'instauration du système de gestion et de budgétisation centré sur les résultats. En effet, le ministère de l'Economie et des Finances a opté pour une démarche progressive permettant une transition souple vers l'atteinte de la performance².

Dans le cadre de la substitution de la gestion axée sur les moyens par la gestion axée sur les résultats, plusieurs mesures ont été adoptées visant le renforcement de la performance de la gestion publique à savoir :

Programmation triennale : La mise en place de la programmation budgétaire triennale permettant le soutien de la pérennité des politiques publiques et l'accroissement de l'efficacité de l'allocation des ressources budgétaire. Cette programmation a été mise en œuvre dans le but d'offrir une meilleure visibilité aux gestionnaires et permettre un suivi régulier de la performance globale des politiques publiques marocaines.

1 l'article 154 de la constitution ,précitée, p. 1766.

2 Article 39 de Loi-organique n° 130.13,Dahir n° 1-15-62 du 14 chaabane 1436 (2 juin 2015), Identifier des indicateurs de performance:

A chaque objectif doivent être associés un ou plusieurs indicateurs chiffrés, permettant d'apprécier les résultats du programme considéré.

Un indicateur peut être défini comme une variable ayant pour objet de mesurer la réalisation de l'objectif le plus objectivement possible.

Ces indicateurs associés aux objectifs suivent la même typologie: l'efficacité socio-économique, l'efficacité et la qualité de service.

La démarche de performance par programme figure dans les projets de performance élaborés par les ministères.

Programmes budgétaires : La structuration du budget en programmes budgétaires correspondant, dans une dimension budgétaire, à des enveloppes de crédits consacrées à une politique publique. Dans une dimension managériale, le pilotage de ces politiques incombe aux responsables des programmes qui définissent les procédures et le mode d'organisation pour l'atteinte des objectifs associés à chaque programme. Ils sont également chargés de son animation et responsable de l'atteinte des objectifs fixés, sous l'autorité du ministre concerné. En ce qui concerne la dimension relative à la performance de l'action publique, les programmes sont impérativement ministériels, facilement gérables, de taille importante et faisant l'objet de rapport de performance permettant l'évaluation de la gouvernance des politiques publiques.

« Concernant les programmes de politiques publiques, la réflexion stratégique doit se baser sur une confrontation entre les finalités, les contraintes et les ressources, sur une analyse des résultats antérieurs et sur une concertation entre les différents acteurs intervenant dans le pilotage du programme.

Pour les programmes de fonctions support, ils desservent de manière indivise plusieurs programmes de politiques publiques et sont mobilisés pour réaliser des prestations au bénéfice des programmes de politiques publiques. Dès lors, leur stratégie doit être élaborée en prenant en considération notamment l'optimisation des moyens des fonctions support, la mutualisation des prestations au profit des structures des ministères. Elle doit être alors basée notamment sur des objectifs de qualité de service et d'efficience »¹.

Gestion axée sur les résultats : la mise en place d'une gestion budgétaire axée sur les résultats. Avant de développer les efforts déployés par le Maroc dans la gestion axée sur les résultats, il conviendrait de définir explicitement ce nouveau concept :

« *La gestion axée sur les résultats est une stratégie ou méthode de gestion appliquée par une organisation pour veiller à ce que ses procédures, produits et services contribuent à la réalisation de résultats clairement définis* » **Le Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD).**

« *C'est un moyen d'améliorer l'efficacité et la responsabilité de la gestion en faisant participer les principaux intervenants à la définition de résultats escomptés, en évaluant les risques, en suivant les progrès vers l'atteinte de ces résultats, en intégrant les leçons apprises dans les décisions de gestion et les rapports sur le rendement* » **L'Agence Canadienne de Développement International (ACDI).**

Un trait caractéristique de la gestion des performances a été d'imposer l'idée que des tests pilotes soient réalisés avant l'approbation de ce nouveau projet. De ce fait, le Ministère de l'Economie et des Finances (MEF) a introduit le budget axé sur les performances dans les organismes pilotes à compter de l'exercice 2014 dans le cadre de la première vague de préfiguration regroupant 4 organismes publics dont le MEF. Deux autres opérations de configuration ont été effectuées et qui ont concerné 12 autres départements ministériels avant que l'ensemble des autres départements ne soit associés à la gestion axée sur la performance dans le cadre de la quatrième vague de préfiguration.

Cependant, l'absence d'expérience dans la gestion des performances et la difficulté de mesurer les performances sont des contraintes majeures à la réalisation de cette nouvelle approche. En effet, les organismes publics doivent définir dans le cadre du projet de performance la stratégie adoptée à moyen terme, les objectifs de performances, les programmes et projets, les indicateurs

¹ Direction du Budget, Ministère de l'Economie et des Finances, « Guide de la performance », 2016, p.23.

de performances, les méthodes de mesure utilisées ainsi que le budget correspondant aux objectifs fixés¹.

Un rapport sur la performance de l'organisme doit également être élaboré mentionnant les principaux résultats réalisés, les objectifs de performances non réalisés ainsi que les raisons justifiant les écarts de performance. La définition des objectifs, des indicateurs ainsi que l'évaluation de la performance de chaque département ministériel constituent pour le Maroc un défi important à relever dans la démarche d'amélioration globale de la performance publique.

B- Les défis à relever pour la mise en œuvre

Cependant, la rationalisation des finances publiques marocaines et l'amélioration de la performance financière des administrations est un long processus dont les défis sont colossaux. Il est nécessaire de traiter les défis concernant les ressources humaines (a) puis l'évolution des systèmes d'Information (b).

a- Ressources humaines

Les réformes relatives aux finances publiques en cours et notamment la LOLF sont porteuses d'enjeux pour l'ensemble de la gestion des ressources humaines, mais ce changement se cristallise avec une acuité particulière s'agissant des cadres supérieurs ou dirigeants. C'est un enjeu de gouvernance pour les impliquer réellement dans la stratégie, en faire des acteurs de changement et pas seulement de « hauts exécutants »².

L'idée est de faire évoluer le point de vue des gestionnaires dans un sens favorable à une meilleure efficacité. On voudrait en particulier élever le degré de connaissance du secteur public en intégrant dans le processus de formulation des politiques une information sur les accomplissements de celle-ci : L'Etat et ses agents, en utilisant efficacement les ressources mises à leur disposition offrent-ils des services, des prestations et des produits bien adaptés aux besoins des citoyens ? L'Etat –apporte –t-il un plus?

Ces changements de grande envergure, quel que soit leurs points d'application butent souvent sur l'aspect humain et sur la difficulté à modifier les comportements. Les aspects psychologiques deviennent dominants, la gestion doit en tenir compte et le rôle des responsables doit être réaffirmé : ils doivent exercer un réel leadership³.

Conduire l'organisation tout en impliquant ses membres, nécessite l'adoption d'un style qui soit le plus cohérent possible au regard des personnes, des objectifs et des situations, tout en laissant au corps social le temps nécessaire de s'approprier la démarche. C'est cet investissement personnel qu'il faut canaliser pour favoriser la flexibilité et la réactivité.

Ajoutons encore ceci qui nous paraît aujourd'hui d'une brûlante actualité, alors que l'administration est prise dans un tourbillon incessant de « réformes ».

1 Cercle d'analyse économique de la fondation Abderrahim BOUABID : le Maroc a-t-il une stratégie de développement économique ? Rapport, juin 2010, p. 59.

2 Mohamed EL KHAOULANI « La gouvernance financière publique : la budgétisation et la gestion centrée sur les résultats », la Trésorerie Générale du Royaume, 2017, p.12.

3 M. El Khaoulani, op.cit, p.15

A trop se focaliser sur le changement organisationnel, parce qu'il est plus facilement apparent, ou en oublie trop souvent que le changement social, qui signe lui, le vrai changement, est affaire de durée et de méthode. La capacité de l'organisation à changer réside dans la capacité à mobiliser ses acteurs.

L'organisation en mouvement ne marche que si on arrive à fédérer autour des programmes et projets les compétences humaines et les gens qu'on arrive à faire progresser. Les contraintes, tout le monde en a, mais est ce qu'elles ne peuvent pas être envisagées comme des opportunités ? La difficulté c'est tout le monde n'a pas la même capacité à y faire face¹.

L'initiative, les bonnes idées et les succès viennent surtout de la base. On a autour de nous des gens qui sont confrontés tous les jours à des processus et c'est eux qui savent les faire évoluer, et le manager est là pour mettre tout ça en musique. On souhaite avoir des managers un peu plus coach, qui permettent au personnel de résoudre des problèmes, plutôt que des managers qui dirigent, qui donnent des ordres.

b- Défis technologiques : les systèmes d'information

La transition du Maroc vers une économie de l'information devient nécessaire surtout dans une époque où l'intelligence et le savoir figurent parmi les principales sources de richesse économique dans le monde.

En effet, la numérisation de l'information et la croissance de la part immatérielle de la richesse produite ont de fortes répercussions tant sur l'économie du pays que sur la société. De la sorte, l'information se présente comme une source stratégique permettant de conduire le pays vers plus de transparence, de performance et de démocratie. C'est pourquoi il est primordial d'insérer le Royaume du Maroc dans la société de l'information et du savoir.

D'une première part, la méthode centrée sur les résultats est synonyme d'une augmentation du volume et de la nature de l'information générée que l'on met au service de la budgétisation et de la gestion, elle est relative aux coûts, intrants et aux résultats.

De façon caractéristique, cette information est utilisée pour fixer des objectifs, des résultats et des indicateurs, afin que les personnes et les organisations puissent rendre compte de leur réalisation. Néanmoins, l'information de source administrative afférente à la dépense publique s'avère globalement mal adaptée aux nouveaux enjeux induits par la nouvelle approche centrée sur les résultats. Les administrations fonctionnent selon une logique administrative, qui rend la communication peu opérationnelle².

En effet, il est important que les entités chargées de gestion budgétaire réussissent à convertir les données en information fiables et utiles.

D'autre part, la maîtrise des nouvelles technologies passe nécessairement par un ajustement des compétences aux nouveaux outils ainsi que par la planification de la formation adéquate à son utilisation.

¹ Ibid, p.16.

² Mohamed Achraf NAFZAOUI et Soukayna FERDOUSSI, « La démarche de la performance dans la gestion des finances publiques : une budgétisation centrée sur les résultats », revue almanara pour les études juridiques et administratives, https://revuealmanara.com/la-demarche-de-la-performance-dans-la-gestion-des-finances-publiques-une-budgetisation-centree-sur-les-resultats-2/#_ftnref10, consulté le 15/03/2024.

Pour ce faire, l'administration publique devrait relever le défi du savoir et du développement, s'intéresser d'avantage aux personnes détentrices de la connaissance et créer un climat permettant l'échange de l'information.

Elle devrait également être en mesure de faire face aux contraintes relatives au progrès technologique induit par sa nouvelle gestion de la performance, ainsi que le coût engendré par ses techniques.

De ce fait, il est essentiel de développer et d'acquérir des technologies fiables permettant d'assurer l'évolution de l'administration publique et de former un personnel spécialisé ayant les qualifications et les compétences nécessaires afin de simplifier les procédures administratives et piloter les projets de performance.

C. La nouvelle gestion publique au Maroc et l'obligation du contrôle

Le contrôle, dérivé de « contre – rôle), est une opération consistant à vérifier si l'organe chargé de l'exécution budgétaire a respecté les exigences liées à sa fonction et les règles qui s'imposent à elles¹. Il constitue une dimension importante des finances publiques en particulier, et de la gestion publique en général. Plusieurs raisons justifient l'exercice du contrôle. D'abord, parce qu'il s'agit de deniers publics, fournis principalement par les contribuables, le contrôle de l'emploi de ces fonds est un besoin démocratique en vue de s'assurer de leur bonne gestion.

Ainsi, en France, l'article XIV de la Déclaration des droits de l'homme et du citoyen de 1789 dispose que « tous les citoyens ont le droit de constater, par eux-mêmes ou par leurs représentants, la nécessité de la contribution publique, de la consentir librement, d'en suivre l'emploi et d'en déterminer la quotité, l'assiette, le recouvrement et la durée ».

Dans le même sens, l'article XV de la même déclaration dispose dont « la société a le droit de demander compte à tout agent public de son administration ».

Ensuite, il s'agit de s'assurer que les actions publiques entreprises par les gestionnaires publics contribuent bien à la mise en œuvre des politiques publiques. En effet, on assiste à une multitude de dispositifs de contrôle interne et externe exercé sur la gestion publique². On peut avancer à cet égard :

Les contrôles des engagements de dépenses de l'État

Ces contrôles interviennent préalablement à tout engagement (contrôle à priori). Conformément à l'article 3 du Décret n° 2-07-1235, relatif au contrôle des dépenses de l'État³. À ce niveau, le comptable public exerce un contrôle de régularité et un contrôle budgétaire.

1 Aurélien Baudu. Droit des finances publiques. Éditions Dalloz. Paris ,2018, p.567.

2 Hasnaoui Rachid, : « Finances publiques et outils de gouvernances financière de l'État ». 1ère édition.2019. p. 140.

3 Décret n° 2-07-1235 du 5 kaada 1429 (4 novembre 2008) relatif au contrôle des dépenses de l'Etat. Bulletin Officiel n° 5684 du Jeudi 20 Novembre 2008.

Le Contrôle de régularité consiste à vérifier que les propositions d'engagement de dépenses sont régulières au regard des dispositions législatives et réglementaires d'ordre financier. Alors que, le contrôle budgétaire s'exerce dans le cadre des rubriques budgétaires de la loi de finances et porte sur : la disponibilité des crédits et des postes budgétaires, L'imputation budgétaire, l'exactitude des calculs du montant de l'engagement, le total de la dépense à laquelle l'administration concernée s'oblige pour toute l'année d'imputation et La répercussion éventuelle de l'engagement sur l'emploi total des crédits de l'année en cours et des années ultérieures.

Toutefois, il y a des dérogations à ces contrôles et des contrôles modulés en fonctions des capacités gestionnaires des services ordonnateurs.

Les contrôles de paiement

Toujours, dans le processus d'exécution des dépenses publiques, au moment du paiement, le comptable public exerce un contrôle de validité de la dépense, portant sur : l'exactitude des calculs de liquidation, l'existence du visa préalable d'engagement, lorsque ledit visa est requis, Le caractère libératoire du règlement. Il s'assure aussi de la signature de l'ordonnateur qualifié ou de son délégué, de la disponibilité des crédits de paiement de la production des pièces justificatives prévues par les nomenclatures établies par le ministre chargé des finances¹.

Le contrôle exercé par l'inspection générale des finances (IGF)

L'IGF est une ancienne institution, créée par le dahir n° 1-5-269 du 14 avril 1960². C'est un corps d'inspecteurs rattaché directement au ministre de l'Économie et des Finances et chargé d'effectuer des missions d'inspection et de contrôles auprès de plusieurs organismes et institutions, comme la vérification des ordonnateurs et des comptables de l'État, le contrôle des entreprises et établissements publics, le contrôle des collectivités locales et de leurs groupements, le contrôle des organismes subventionnés, l'audit des projets financés par les institutions financières Internationales.

Ainsi, elle dispose de pouvoirs d'investigations extrêmement larges. Par ailleurs, et à la demande du Gouvernement ou du ministre des Finances, elle effectue l'évaluation de politiques publiques à caractère financier ou budgétaire ; En cas d'irrégularité grave, les inspecteurs des finances rendent compte sans délai à l'inspecteur général et à l'autorité ayant pouvoir disciplinaire sur le comptable. Les contestations effectuées par les inspecteurs des finances sont consignées dans des rapports adressés aux agents vérifiés. Ceux-ci doivent y répondre, par écrit, dans un délai de 15 jours suivants la réception du rapport. Les inspecteurs peuvent, à leur tour, formuler des observations sur ces réponses. L'ensemble de ces documents est remis à l'inspecteur général qui le transmet, avec ses remarques éventuelles, au ministre dont dépendent les services vérifiés.

L'IGF élabore le rapport d'audit de performance accompagnant le projet de loi de règlement de la loi de finances, selon les modalités fixées par arrêté du ministre chargé des finances. Avec le développement de la gouvernance et de la gestion publique axée sur les résultats, l'IGF

1 Abdelaziz EL OUALI, : « La nouvelle gestion publique au Maroc entre la liberté de gestion et l'obligation du contrôle », International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics - IJAFAME ,Volume 3, Issue 1-1 (2022) p.268.

2 Dahir n° 1-59-269 (17 chaoual 1379) relatif à l'inspection générale des finances. Bulletin Officiel 22 avril 1960.

commence de s'éloigner de l'approche vérification et de s'orienter vers l'approche d'audit financier et de performance.

Le contrôle exercé par l'inspection générale de l'administration territoriale (IGAT)

Créée par le décret n° 2-94-100 du 16 juin 1994¹ et rattachée directement au ministre de l'Intérieur, l'IGAT a pour mission le contrôle et la vérification de la gestion administrative, technique et comptable des services relevant du ministère de l'Intérieur, des collectivités territoriales et leurs groupements.

L'IGAT a le pouvoir de se faire présenter tous les documents nécessaires pour l'accomplissement de ses missions et présente des rapports de ses missions au ministre de l'Intérieur. Elle est chargée, aussi, d'auditer les projets INDH en collaboration avec l'IGF. Elle élabore des rapports de ses travaux, qu'elle transmet au ministre de l'Intérieur.

Le contrôle exercé par les inspections générales des autres ministères (IGM)

Les IGM sont directement rattachées à leurs ministères et ont pour mission principale de suivre le fonctionnement des services dépendants des ministères et d'en informer le ministre concerné. Elles peuvent être investies de missions d'audit interne, d'inspections, d'investigations et présentent des rapports de ces missions au ministre².

Le contrôle exercé par les juridictions financières

Le contrôle supérieur des finances publiques est dicté par les exigences de la bonne gouvernance, de la transparence et de la démocratie, c'est ainsi que le Maroc a tenu, à l'instar de tous les Etats modernes, à ériger la Cour des comptes en institution constitutionnelle, en lui confiant la mission de contrôle d'exécution des lois de finances, d'assistance au Parlement et au Gouvernement dans les domaines relevant de sa compétence et de rendre compte à sa Majesté le Roi', de l'ensemble de ses activités³.

De même, et en vue de promouvoir la politique de décentralisation, la Constitution a institué des Cours régionales des comptes qu'elle a investies des missions du contrôle des comptes et de la gestion des collectivités locales et de leurs groupements. Les missions dévolues aux Juridictions Financières ont été, ainsi, mieux définies dans l'objectif d'assurer l'exercice d'un contrôle intégré et équilibré sur tous les intervenants dans les différents actes de gestion des finances publiques, à savoir: l'ordonnateur, le contrôleur, et le comptable public⁴.

Selon la constitution, la Cour des comptes a pour mission la consolidation et la protection des principes et valeurs de la bonne gouvernance, de transparence et de la reddition des comptes de l'Etat et des organismes publics (article 147). Elle assure le contrôle supérieur de l'exécution des lois de finances. À ce titre, elle exerce trois types d'attributions :

1 Décret n° 2-94-100 du 6 moharrem 1415 (16 juin 1994) portant statut particulier de l'inspection générale de l'administration territoriale du ministère d'Etat à l'intérieur.

2 Abdelaziz EL OUALI, op.cit. p.269.

3 rapport annuel de la Cour des comptes au titre de 2022-2023 .

4 rapport annuel de la Cour des comptes au titre de 2022-2023 .

D'abord, elle est chargée du jugement des comptes des comptables publics et de la gestion de fait ; elle s'assure de la régularité et de la sincérité des comptes de l'État.

Ensuite, elle exerce la discipline budgétaire et financière. À cet effet, elle exerce un contrôle juridictionnel et sanctionne, le cas échéant, les manquements aux règles qui régissent les opérations de recettes et de dépenses des organismes ;

En fin, elle effectue le contrôle de la gestion et de l'utilisation des fonds : à cet effet, elle apprécie la qualité de la gestion des organismes et formule, éventuellement, des suggestions pour en améliorer les méthodes et en accroître l'efficacité et le rendement. Par ailleurs, la Cour des comptes assiste le parlement en matière de contrôle des finances publiques. Elle assiste, aussi, le gouvernement dans les domaines relevant de sa compétence en vertu de la loi.

Le contrôle politique

Le parlement est devenu un acteur important de la gestion publique. Ainsi, en plus de ses rôles classiques de législation, de contrôle du gouvernement et de vote des lois de finances, il est appelé à assurer l'évaluation des politiques publiques (article 70 de la constitution de 2011).

Par ailleurs, l'article 76 énonce « le gouvernement soumet annuellement au parlement une loi de règlement de la loi de finances au cours du deuxième exercice qui suit celui de l'exécution de ladite loi de finances... ».

En effet, le contrôle à posteriori du parlement s'effectue, notamment, lors de l'examen et du vote du projet de la loi de règlement. Toutefois, ce contrôle est trop souvent délaissé par les parlementaires eux-mêmes, qui restent persuadés que leur pouvoir essentiel se situe au niveau de l'autorisation¹, c'est à dire au moment de l'examen et du vote du projet de la loi de finances.

Il convient donc de revaloriser la loi de règlement qui constitue un support essentiel du contrôle parlementaire. Pour l'exercice de ses missions de contrôle des finances publiques, le parlement peut solliciter l'assistance de la Cour des comptes.

Le contrôle exercé par la société civile

Dans un contexte où la bonne gouvernance et la démocratie constituent des fondements universels, la société civile, au sens large du terme (associations, citoyens, presses, universités...), joue un rôle très important dans le domaine de la gestion publique, dans la perspective d'efficacité, de pertinence, d'efficience, de qualité, d'égalité, et de démocratie participative. C'est dans ce sens que Maurice Baslé² considère « que dans les démocraties non autoritaires, les politiques publiques ne tombent pas ou ne devraient pas tomber, ou devraient de moins en moins tomber « d'en haut » sur des bénéficiaires » ; que ceux-ci ne sont pas et ne devraient pas être des « consommateurs usagers simples ou passifs ».

La société civile exerce un contrôle social sur les finances publiques et peut influencer sur le contenu et la qualité des politiques publiques, soit directement dans le cadre des approches de

1 Damien Catteau. « Finances publiques, droit budgétaire, comptabilité publique », 5^{ème} édition. Edition Hachette 2018, p.146

2 Maurice Baslé, : « Economie, conseil et gestion publique, suivi et évaluation des politiques publiques et des programmes ». Editions Economica 2008, p.23.

consultation, soit indirectement en créant des contrepouvoirs et des pressions sur les autres acteurs de la gestion publique. Pour permettre aux citoyens de suivre les dépenses publiques et de prendre connaissance des niveaux du déficit budgétaire et de l'endettement public, ainsi que de l'évolution des principaux indicateurs macro-économiques, le ministère des finances élabore et publie un document simplifié de la Loi de Finances, appelé « budget citoyen ».

Ce budget citoyen présente les objectifs fondamentaux de la loi de Finances, cite ses principaux chiffres et la répartition des dépenses et des recettes de l'État et met en exergue les services à caractère social relevant des secteurs intéressant les citoyens, comme l'éducation, la santé et le logement. En fin, le budget citoyen donne une idée sur les indicateurs relatifs à la stabilité macroéconomique, en l'occurrence le déficit budgétaire et le niveau de la dette publique, permettant d'offrir aux citoyens une présentation synthétique et simplifiée des données relatives aux politiques publiques.

Conclusion

La réforme relative à la gestion des finances publiques constitue un chantier important d'amélioration de la performance du secteur public. La gestion axée sur les résultats qui figure au cœur de la démarche de performance de la nouvelle loi organique enlumine de plus en plus la gestion publique à travers cette nouvelle approche managériale de la conceptualisation et du contrôle de la dépense publique.

Aujourd'hui, il ne s'agit plus de réaliser les activités selon une logique de moyens, mais plutôt d'identifier des objectifs réfléchis à atteindre et d'obtenir des résultats satisfaisants tout en optimisant l'utilisation des ressources de l'État.

En outre, il faut retenir que la gestion axée sur les résultats permet de planifier, d'organiser, ainsi que de contrôler le circuit par lequel passent les dépenses publiques de l'État dans le but d'obtenir des résultats optimaux.

La budgétisation et la gestion par les résultats donnent une plus grande portée en augmentant et en diversifiant l'information générée et utilisée. On s'accorde à reconnaître que les résultats sont ce qui importe vraiment pour les responsables politiques et la société, et que le système d'élaboration des budgets et de gestion publique doivent essayer d'en tenir compte.

Dans ce contexte, la gestion axée sur les résultats est un survol de l'ensemble des ministères, qui permet de suivre les avancées des pratiques de gestion par les résultats. Comme les rapports ministériels sur le rendement sont soumis au parlement en même temps que le bilan annuel des résultats de l'action de l'État et publiés avant le début de l'exercice budgétaire suivant, ils constituent la toile de fond pour le prochain projet de résultats et pour le nouveau budget.

Parmi les objectifs majeurs de la nouvelle gestion publique, deux sont majeures : l'augmentation de la liberté de gestion et la responsabilisation des gestionnaires sur l'atteinte des résultats. À cet effet, le contrôle, en tant que dimension importante de la gestion publique, ne peut être supprimé, mais il devrait être métamorphosé, à fin de concilier entre l'objectif technique et managérial de liberté et l'obligation démocratique et politique du contrôle.

Par conséquent, d'un contrôle de régularité, on maigre vers un contrôle de performance et de résultats ; et d'un contrôle à priori, on évolue vers un contrôle à postériori. En effet, de nouveaux

métiers de contrôle devraient être développés dans le secteur public : l'audit et le contrôle interne, l'évaluation, le pilotage, et le contrôle de gestion. En d'autres termes, les contrôles administratifs sont renforcés.

Bibliographie

1. Aurélien Baudu. *Droit des finances publiques*. Éditions Dalloz. Paris ,2018.
2. Hasnaoui Rachid, : « *Finances publiques et outils de gouvernances financière de l'État* ». 1ère édition.2019.
3. Maurice Baslé, : « *Economie, conseil et gestion publique, suivi et évaluation des politiques publiques et des programmes* ». Editions Economica 2008.
4. Maurice Duverger, « *Finances publiques* », Edition Puf, Collection Themis Droit, 1989.
5. Abdelaziz EL OUALI, : « *La nouvelle gestion publique au Maroc entre la liberté de gestion et l'obligation du contrôle* », *International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics - IJAFAME* ,Volume 3, Issue 1-1 (2022) .
6. *Cercle d'analyse économique de la fondation Abderrahim BOUABID : le Maroc a-t-il une stratégie de développement économique ? Rapport*, juin 2010.
7. Dahir n° 1-11-91 du 27 chaabane 1432 (29 juillet 2011) portant promulgation du texte de la constitution, bulletin officiel n° 5964 du chaabane 1432. P.1789.
8. Dahir n° 1-59-269 (17 chaoual 1379) relatif à l'inspection générale des finances. Bulletin Officiel 22 avril 1960.
9. Dahir n° 1-02-124 du 1 er rabii II 1423 (13 juin 2002) portant promulgation de la loi n° 62-99 formant code des juridictions financières.
10. Damien Catteau. « *Finances publiques, droit budgétaire, comptabilité publique* », 5 ème édition. Edition Hachette 2018.
11. Décret n° 2-07-1235 du 5 kaada 1429 (4 novembre 2008) relatif au contrôle des dépenses de l'Etat. Bulletin Officiel n° 5684 du Jeudi 20 Novembre 2008.
12. Décret n° 2-94-100 du 6 moharrem 1415 (16 juin 1994) portant statut particulier de l'inspection générale de l'administration territoriale du ministère d'Etat à l'intérieur.
13. Direction du Budget, Ministère de l'Economie et des Finances, « *Guide de la performance* », 2016.
14. HAKAKAT Mohamed : *Finances publiques et droit budgétaire au Maroc*, Imp. El MAARIF AL JADIDA, 2002.
15. MENOUNI Abdelatif : « *constitution et séparation des pouvoirs* » in trente années de vie constitutionnelle au Maroc, L-G-D-J, 1993.
16. Mohamed Achraf NAFZAOUI et Soukayna FERDOUSSI, « *La démarche de la performance dans la gestion des finances publiques : une budgétisation centrée sur les résultats* », revue almanara pour les études juridiques et administratives, https://revuealmanara.com/la-demarche-de-la-performance-dans-la-gestion-des-finances-publiques-une-budgetisation-centree-sur-les-resultats-2/#_ftnref10.
17. Mohamed EL KHAOULANI « *La gouvernance financière publique : la budgétisation et la gestion centrée sur les résultats* », la Trésorerie Générale du Royaume, 2017.
18. *Rapport annuel de la Cour des comptes au titre de 2022-2023* .

The Impact of Climate Change on Food Security

A Case study: Evaluation of Egyptian legislation and policies related to climate change on food security

Mohamed Shokry

University Of Salento (Italy)

Abstract:

The present study delves into the complex interplay between climate change and food security in Egypt, with a specific focus on evaluating the efficiency of the country's legislative and policy frameworks in mitigating the adverse effects. By examining the repercussions of climate change on agricultural productivity, water availability, and overall food supply, the research aims to provide a comprehensive understanding of the challenges faced by Egypt in maintaining food security. Furthermore, the study analyzes the existing legislative and policy measures, assessing their effectiveness in addressing these challenges and identifying potential areas for improvement. The results of this investigation may contribute valuable insights for policymakers and stakeholders to develop more robust and sustainable strategies for ensuring food security in the face of climate change. In conclusion, Egypt's increased wheat and rice crop yield may be attributed to government efforts to combat climate change and its effects on food security. Nevertheless, considering the data shows a growth in imports of both crops during this time, it is not possible to conclude that it is successful to the level of self-sufficiency in these two crops.

Keywords: Climate change, Food security, Legislation, Policies, Sustainability, Agriculture, Water resources.

1. Introduction

Climate change has emerged as one of the most pressing global issues of our time, as it significantly affects various aspects of human life, including food security. As the planet undergoes a series of transformations, such as rising temperatures, shifting precipitation patterns and an increase in the frequency and intensity of extreme weather events, the agricultural sector is facing numerous challenges. These challenges not only threaten the livelihoods of millions of people worldwide but also raise concerns about the sustainability of food production systems (Muluneh, 2021).

In this context, the agricultural sector is particularly vulnerable to the impacts of climate change, as it relies heavily on favorable environmental conditions for crop growth and animal husbandry. Rising temperatures can lead to heat stress in livestock, reduced crop yields, and increased pest infestations (El Bilali, Bassole, Dambo, & Berjan, 2020). Moreover, changes in precipitation patterns can result in either water scarcity or flooding, both of which can negatively impact agricultural productivity.

This paper aims to delve deeper into the specific implications of climate change on food security in Egypt, focusing on the analysis of Egyptian legislation and policies related to climate change and their impact on Egyptian food security. By examining these legal and policy frameworks, the paper seeks to understand how the Egyptian government is addressing the challenges posed by climate change and whether these efforts are sufficient to ensure food security in the long run.

The study will explore the various legislative and policy measures implemented by the Egyptian government to tackle climate change and its impacts on food security. This includes an examination of the legal instruments, strategies, and action plans that have been developed to promote sustainable agricultural practices, enhance food production, and safeguard the country's food security.

Furthermore, the paper discusses the effectiveness of these legislative and policy initiatives in addressing the challenges posed by climate change. It also identifies the strengths, weaknesses, opportunities, and challenges in the current approach, as well as potential areas for improvement. By providing a comprehensive analysis of the Egyptian experience, this paper aims to contribute to the ongoing global efforts to develop more effective and sustainable strategies for addressing climate change-related challenges and ensuring food security for the Egyptian population and other vulnerable communities around the world.

2. Literature Review

Abdelmajid et al. conducted an extensive investigation into the consequences of climate change on food security in Morocco, a North African country similar to Egypt in terms of geographical and ecological characteristics. Their study offers a valuable comparison to our research on the impact of climate change on food security in Egypt, as it provides insights into the challenges faced by countries in the region. The authors emphasize the significance of adapting agricultural policies to address the detrimental effects of climate change on food security, which is crucial for the sustainable development of North African nations (Abdelmajid, Mukhtar, Baig, & Reed, 2021). By implementing appropriate policies and strategies, these countries can minimize the adverse impacts of climate change on their agricultural sectors and, consequently, on food security. Abdelmajid et al.'s work underscores the importance of regional cooperation and knowledge-sharing among North African nations to tackle common challenges posed by climate change.

Muluneh took a broader approach in their research, examining the global implications of climate change on biodiversity and food security. This study provides a comprehensive context for understanding the issue at hand, as it highlights the interconnectedness of various aspects of climate change and its far-reaching consequences on food security worldwide. Muluneh's work emphasizes the need for global cooperation and coordinated efforts to mitigate the effects of climate change on food security, considering its vast and complex nature (**Muluneh, 2021**).

Pemunta et al. conducted a study that focused on the Grand Ethiopian Renaissance Dam's (GERD) impact on Egyptian national security, human security, and food security within the Nile River Basin. This research is pertinent to our topic as it highlights the intricate connections between various aspects of security, such as environmental, political, and socio-economic factors, in the context of a large-scale infrastructure project. The GERD's construction has raised concerns among downstream countries like Egypt, as it may affect their water supply and, consequently, their agricultural production and food security. By examining the interconnectedness of security aspects in the context of the GERD, **Pemunta et al.**'s work emphasizes the importance of considering multiple factors when addressing complex issues like climate change and food security. This study underscores the need for a comprehensive approach to ensure sustainable development and food security in the Nile River Basin (**Pemunta et al., 2021**).

Din et al. conducted a comprehensive exploration of world nations' priorities concerning climate change and food security. Their research offers an overview of the strategies and approaches adopted by different countries to tackle these pressing issues. This study is relevant to our topic as it provides insights into the various ways nations are addressing climate change and its impact on food security. **Din et al.**'s work highlights the diverse range of policies, initiatives, and collaborations that countries are implementing to mitigate the effects of climate change on food security. By examining these strategies, we can identify best practices and potential areas for improvement in our study on Egyptian legislation and policies related to climate change and food security. Furthermore, this research underscores the importance of international cooperation and knowledge-sharing in addressing global challenges like climate change and food security (**Din et al., 2022**).

Alrteimei et al. conducted a significant study that investigated the influence of regional climate change on crop yield variations in the Mediterranean region, including Egypt. Their research offers valuable insights into the challenges faced by countries in this region, particularly Egypt, in maintaining food security amidst the changing climate. By examining the impact of climate change on crop yields, **Alrteimei et al.**'s work highlights the importance of understanding and addressing the effects of climate change on agricultural productivity and food security. The findings of this study can be compared with our research on Egyptian legislation and policies related to climate change and food security. By reviewing and comparing these studies, we can gain a more comprehensive understanding of the complex relationship between climate change, agricultural productivity, and food security in the Egyptian context. This holistic perspective will enable us to identify key areas where policy improvements and interventions are needed to ensure food security in the face of climate change. Moreover, by understanding the challenges faced by the Mediterranean region as a whole, we can explore potential regional collaborations and knowledge-sharing initiatives that could contribute to enhancing food security in Egypt and other countries in the region. **Alrteimei et al.**'s research emphasizes the importance of regional cooperation in addressing common challenges posed by climate change and its impact on food security (**Alrteimei, Ash'aari, & Muharram, 2022**).

The various studies discussed offer diverse perspectives on the impact of climate change on food security, both on a global scale and within specific regions like the Mediterranean. These research works encompass different aspects of the issue, such as the influence of large-scale infrastructure projects on national and human security, nations' priorities and strategies concerning climate change and food security, and the effects of regional climate change on crop yield variations. By analyzing and comparing these studies with our research on Egyptian legislation and policies related to climate change and food security, we can gain a more profound understanding of the intricate relationship between climate change, legal frameworks, policy measures, and food security, specifically in the Egyptian context. This comprehensive approach allows us to identify key interdependencies, challenges, and potential solutions that can contribute to enhancing food security in Egypt and other countries facing similar circumstances. Moreover, the diverse perspectives provided by these studies highlight the importance of adopting a multi-faceted and collaborative approach to address the complex issue of climate change and its impact on food security. By understanding the various factors at play and the different strategies employed by countries worldwide, we can develop more effective and sustainable policies and interventions to ensure food security in the face of climate change.

3. Analytical Study

3.1. Egypt and effects of climate change

Egypt is one of the countries in the world that will be most affected by the consequences of climate change (Omar, Moussa, & Hinkelmann, 2021). The state was interested in activating policies to mitigate and adapt to the consequences of climate change (Yassen, Nam, & Hong, 2020). The challenges resulting from climate change in Egypt are (El-Masry, El-Sayed, Awad, El-Sammak, & Sabarouti, 2022):

- Sea level rise.
- Affected agricultural crops.
- Lack of water resources.
- Health effects.
- Impacts on population and tourism.

The World Bank confirmed in its study published in 2007 that Egypt is among the 84 countries included in the study and is considered one of the countries most affected by sea level rise (Eid, El-Marsafawy, & Ouda, 2007).

Focusing on the food security context of the impact of climate change on Egypt, we find three impacts that are the most dangerous to Egyptian food security:

- **Increased rates of desertification**

Desertification is defined in Article 1 of the United Nations Convention to Combat Desertification as “land degradation in arid, semi-arid and dry regions as a result of multiple factors, including climate change and human activities.” The problem of desertification is one of the most important environmental challenges that Egypt suffers from. Egypt is classified as one of the country's most suffering from the problem. This is according to statistics from the Executive Secretariat of the United Nations Convention to Combat Desertification, which also confirm that 3.5 acres are exposed to desertification every hour, which is considered extremely dangerous, especially since the agricultural area is limited and represents only about 4% of Egypt's area.

- **Land quality is affected, agricultural production deteriorates, and food security is affected**

Studies used for different climate scenarios confirm the impact of agricultural production on the African continent, including Egypt, and that rising temperatures and changing rainfall patterns will affect the productivity of agricultural crops and livestock, leading to increased rates of poverty and risks and losses in livelihoods (according to the report Fifth Synthesis 2014 Chapter 12 Human Security - Intergovernmental Panel on Climate Change). Table (1) shows the extent to which some agricultural crops in Egypt will be affected if the temperature rises between 1.5 degrees Celsius and 3.5 degrees Celsius.

- **Water resources are affected and water scarcity rates increase**

The Nile River is the main source of water; It provides about 95% of Egypt's water needs, followed by seasonal rains that fall on the coasts of Egypt extending north and east, then groundwater, and the reuse of treated agricultural drainage water. There is still clear uncertainty in future climate predictions about the possibility of an increase or decrease in the Nile River's flow. It is expected that the demand for water will increase with the increase in population in the Nile Basin countries, including the Arab Republic of Egypt. Therefore, adaptation measures must be adopted that are compatible with the uncertainty of the Nile River's revenues in light of the effects of potential climate changes on water resources.

Table (1): Change in the productivity of the most important agricultural crops in Egypt related to its food security due to climate change.

Crops	Change in crop productivity (%)	
	Temperature increased by 1.5° C	Temperature increased by 3.5° C
Wheat	-11	-27
Corn		-40
Rice		-26
Vegetables		-28
Onions		-1.53
Potato		-11

Source: (National Reporting Report, March 2016, Egypt/UNFCCC, p. 137).

Therefore, the need has emerged to provide innovative solutions to support the food security file in Egypt, especially in light of the successive global crises and challenges, starting with the Corona pandemic and passing through the Russian-Ukrainian crisis, with the exacerbation of the risks of climate change, which have become a tangible reality, as the agricultural sector represents a basic pillar of the Egyptian national economy. Therefore, President Abdel Fattah El-Sisi paid great attention to the agricultural sector, as the sector enjoys unprecedented and continuous support from the government, because it contributes about 15% of the gross domestic product, and absorbs more than 25% of the workforce in Egypt, in addition to the tangible contribution to maximizing reserves. Foreign exchange through increasing agricultural exports.

The objectives of the strategy for the future were to achieve Egyptian food security

- Preserving economic resources
- Creating comprehensive and inclusive development

- Adaptation to climate change, with the aim of preserving, maintaining, improving and developing the available agricultural economic resources
- Reducing the import gap
- Achieving balanced and sustainable development
- Providing more job opportunities, especially for women and youth, and establishing new and integrated agricultural communities
- Strengthening the competitiveness of agricultural products in local and international markets .

The first actual steps towards this were the government's adoption of innovation and technology programs in the field of agriculture through:

- Deepening the role of applied research in the field of developing short-lived varieties that are tolerant to climate stresses
- Benefiting from artificial intelligence and climate-smart agriculture programs
- Expanding modern agricultural mechanization, digital applications and early warning systems, increasing the flexibility and strengthening of the agricultural sector in marginal and climate-fragile areas.
- Launching initiatives to encourage the transition to modern irrigation systems, especially in light of the limited water resources as one of the challenges facing the agricultural sector in Egypt.

The Egyptian government's efforts also focused on the issue of food security, through :

- 1) The Ministry of Agriculture, in cooperation with the Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), launched the Food and Agriculture Initiative for Sustainable Transformation (FAST) during the COP 27 climate conference on the sidelines of Adaptation and Agriculture Day on November 12, 2022, in which the US Secretary of Agriculture and the Minister of Climate Change and Environment of the United Arab Emirates and a large number of distinguished ministers of agriculture and environment around the world, which aimed to stimulate the mobilization of funding for agricultural adaptation and innovation programmers. The reality indicates the inability of developing countries and emerging economies to finance these programs from their budgets.
- 2) A strategy to achieve food security through 6 axes :
 - Horizontal expansion by adding new lands in light of available resources
 - Vertical expansion through developing high-yielding varieties, applying modern agricultural practices, and expanding protected crop
 - Increasing the competitiveness of agricultural exports and strengthening plant and animal health
 - Supporting the agricultural sector by increasing investments directed to it
 - Supporting livestock, poultry and fish production activities
 - Changing consumption patterns as one of the mechanisms to reduce pressure on resources.
- 3) The state will adopt national programs to reclaim the desert within the framework of strengthening the food security file and in support of Egypt's pioneering role in adopting initiatives and projects to adapt to climate change and combat the neutralization and degradation of desert lands.
- 4) Activating the national program for the production of vegetable crop seeds by developing and registering 26 new hybrids and varieties of vegetable crops for commercial trading in the Egyptian market for 10 crops, "tomatoes - eggplant - peppers - cantaloupe - watermelon

- peas - cowpeas - beans - cucumbers - zucchini,” which It leads to reducing the import bill and reducing the cost of seeds, as well as cooperation with seed production companies in foreign countries to partner in producing seeds of distinct varieties of hybrid vegetable crops in Egypt.

- 5) Establishing 332 centers for combined agricultural services: It is targeted to establish 332 centers for combined agricultural services in the governorates (20 governorates with 52 centers) within the Decent Life Initiative, at a cost of more than 2 billion pounds, including 996 between a veterinary unit, an extension center, agricultural associations, and dairy collection centers. Include all needs of veterinary services and genetic improvement in these centers.
- 6) Expanding the provision of approved seeds for strategic crops, through:
 - Developing varieties and hybrids of short-lived crops that are highly productive, early maturing, resistant to biological and environmental stresses, and water-saving for strategic crops “wheat - corn - rice - cotton - fava beans”.
 - Preparing and publishing the class map that suits the conditions of the agricultural areas in terms of the nature of the soil, climatic conditions, and water needs, and increasing the coverage rate of approved seeds for the strategic crops “wheat and corn”.
- 7) Implementing about 320 agricultural projects at a cost exceeding 42 billion pounds in the areas of supporting agricultural development and small farmers, with a focus on horizontal agricultural expansion projects.

3.2. Background of Egyptian institutional construction towards climate change

Egypt has taken many steps towards institutional building towards climate change, which can be summarized as follows (ABOELNAGA, TÓTH, & NESZMÉLYI, 2019; Daoud, 2021; Elhegazy et al., 2023; Froehlich & Al-Saidi, 2017):

- Egypt is one of the first Arab countries to deal with the phenomenon of climate change, as it signed the United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC) in 1992, and ratified it in 1994.
- Establishment of the Climate Change Unit at the Environmental Affairs Agency in 1996.
- The National Committee on Climate Change was formed in 1997.
- Egypt signed the Kyoto Protocol in 1999, and ratified it in 2005.
- Establishing the National Committee for the Clean Development Mechanism, which includes the Council and the Egyptian Office for the Clean Development Mechanism, headed by the Minister of State for Environmental Affairs in 2005?
- Restructuring the National Committee for Climate Change, headed by the Minister of State for Environmental Affairs, by Prime Minister’s Decision No. 272 of 2007.
- Transforming the Climate Change Unit into a central administration in 2009.

3.3. The Egyptian legislative and regulatory system towards climate change

3.3.1. Regulatory system

A) Organizational Profile:

Egypt sought an institutional plan to establish entities to confront climate change and its development, and before that, the establishment of the Environmental Affairs Agency as follows:

Since the establishment of the Environmental Affairs Agency by Presidential Decree No. 631 of 1982 and then its re-establishment under the presidency of the Council of Ministers pursuant to Law No. 4 of 1994 regarding environmental protection, the Agency has become the national authority competent to support environmental relations between the Arab Republic of Egypt and international and regional countries and organizations, and it is recommended that measures

be taken. The legal requirements necessary to join international and regional agreements related to the environment. Which prepares draft laws and decisions necessary to implement these agreements and has become specialized in following up on the implementation of these international and regional agreements related to the environment (**Hafez, 2008**).

The following is a list of those entities referred to, and the chronological date of their issuance as follow¹:

- The National Council for Climate Change was formed by Prime Minister's Decision No. 1912 of 2015.
- Prime Minister's Decision No. 1129 of 2019, considering that the National Council for Climate Change, established pursuant to Prime Minister's Decision No. 1912 of 2015, is the national body concerned with the climate change file.
- The Sovereign Fund for Investment and Development of Egypt was established by Law No. 177 of 2018, and some provisions of Law No. 177 of 2017 were amended to establish the Egypt Fund (the Sovereign Fund of Egypt for Investment and Development) by Law No. 197 of 2020.

The establishment of the Sovereign Fund of Egypt came as one of the mechanisms to enhance partnership with the private sector, which represents the investment arm of the government, explaining that the Sovereign Fund of Egypt was established in 2018 within the framework of the Egyptian state's plan to achieve sustainable development, Egypt Vision 2030, and the Sovereign Fund of Egypt targets sectors with high growth. Sustainable development and sectors that serve Egypt's future economy, and sets an investment strategy based on the government's vision and short, medium, and long-term needs. The Sovereign Fund has invested in many projects in the field of climate change that support the state's move to transition to green projects. The Fund has established projects including: a green hydrogen and ammonia production project, in partnership with a number of specialized international companies, and water desalination projects².

B) Organizational Obstacle:

From an operational standpoint, it may lead to overlap and multiplicity of competent authorities, legislation, and institutions, including the Environmental Protection Fund established in accordance with the provisions of Article No. (14) Of Environment Law No. 4 of 1994 and its amendments, and the aforementioned Sovereign Fund established in 2018.

C) Organizational Proposal:

In order to avoid conflict, the Environmental Protection Fund established in accordance with the provisions of Article No. (14) Of Environment Law No. 4 of 1994 and its amendments shall be separated from the aforementioned Sovereign Fund established in 2018, to prevent duplication and institutional overlap between them. There is a regulatory proposal for unification and institutional coordination under the legal supervision and one competent authority through two methods: The first: Amending an article in the law by replacing and establishing a special fund to confront climate change under the name, for example, (Climate Neutrality Fund) as a direct point of contact at the national level to activate financing mechanisms, grants, and technical and technical assistance from Before the Green Climate Fund at the international and regional levels. Or the second method: amending an article in the law to add and operate a "National Fund for Environment and Climate" with high technical

1 Egyptian Legislation Portal, August 25, 2022.

2 The Sovereign Fund to Confront Climate Change, Youm7 newspaper, April 22, 2022.

specifications and transparency to increase the ability to attract and manage financing for environmental and climate change activities and achieve sustainable development goals for Egypt. It undertakes the tasks of attracting funds, considering funding requests, evaluating requests, setting priorities for support in accordance with the established strategies in general, and the climate change strategy in particular, coordinating support, and monitoring implementation, in cooperation with other competent official bodies, while setting rules of transparency and accountability for the Fund's work in light of amending the provisions of Environmental law.

3.3.2. *Legislative System*

A) **Legislative Profile**

Egypt has introduced many provisions and concepts within direct and indirect environmental protection legislation or those with environmental significance, whether by addition, amendment or deletion, to confront crimes against the environment in general and the climate in particular, most notably Environmental Law No. 4 of 1994 and its successive amendments by Law No. 9 of 2009, and Law No. 105 of 2015, and a draft law is currently being prepared to amend some provisions of the applicable environmental law to introduce some additions appropriate to the environmental and living climate reality, confront environmental crimes and climate change, and keep pace with the provisions of international agreements on the environment, sustainable development and climate change.

B) **Legislative Obstacles**

- The texts of the Environmental Law and its amendments were dominated by interest in reducing environmental pollution in general and air pollution in particular (mitigating the causes of the effects of climate change), and its interest, to a certain extent, in reducing this pollution. However, the provisions of the law lack explicit texts regulating the issue of adaptation to climate change, and their limited contribution to causing environmental pollution and greenhouse gas emissions, in light of modern comparative legislation (**Nachmany et al., 2015**), especially industrial ones, and adaptation remains one of the most important axes that must be worked on regulatory and legislatively. In addition to developing stimulating legislative policies that contribute to mitigating and reducing the causes of the phenomenon of climate change, in addition to the shortcomings of the law with regard to providing and monitoring financial allocations for efforts to mitigate greenhouse gas emissions and adapt to these negative effects of the phenomenon of climate change, as well as designing a clearly defined institutional framework with tasks, powers and responsibilities. Specific (as a central body) for coordination between multiple jurisdictions.
- The weakness legislative policies stimulating investment in land public transport, despite its importance in reducing greenhouse gas emissions to further activate the sustainable transport system.
- The weakness of most of the environmentally relevant legislation in force regarding encouraging national initiatives to adapt to climate change, mitigate emissions, and involve all sectors of society, including the poor, vulnerable, and marginalized groups (**Hafez, 2021**).

C) **Legislative Proposal**

There are three scenarios for drafting contemporary legislation to confront the risks of climate change that ensure climate neutrality:

- Issuing a special climate change law that includes all the previously mentioned aspects.

- Amending the main regular laws referred to previously to accommodate new rules regarding mitigating the effects of climate change and adapting to these effects. These amendments can be collected through a single law/law decree that indicates the amendment of specific articles in each law.
- Amending the current environmental law, and completing work on secondary legislation that has not yet been issued in the package of applicable laws, including standards and limits for the percentage of emissions as stated in the environmental law, while introducing modifications to them to indicate emissions related to climate change, and assigning each concerned authorities to work within The scope of its jurisdiction, in addition to drafting new secondary legislation as required by the proposed amendment to the Environmental Law to detail the general provisions introduced therein from technical aspects.

The advantages and disadvantages of each method are:

The first method is considered the most appropriate in terms of the comprehensiveness of the regulation, its accuracy, and the clarity of its path, considering that the provisions of private law transcend the provisions of public law, and precede it in application. But this method is considered to be a laborious and expensive matter as well. The process of preparing it will require a relatively long time, as it requires discussing its topics with all relevant parties before issuing it, in addition to the importance of finding appropriate policies to ensure its application and enforcement, in addition to testing its various effects, including its financial and social costs. The second method responds to the concerns raised by the first method, but it is flawed by the multiplicity of amendments that will affect different laws, and most importantly, the difficulty of comprehending, from a technical standpoint, the proposed institutional structure. The institutional framework is the same for all, so which law will be integrated. The third and final method responds to the concerns referred to in the first and second methods, but does not achieve all the positives that can be achieved through the first method. It has become clear to us that the environmental law regulates the stage of reducing the effects of environmental pollution in a reasonable manner (which includes climate change, albeit indirectly) and refers to international agreements in what is not stipulated in it, which means that the expected amendment will complete the aspects that the current environmental law overlooked. With regard to the issue of mitigating the effects of climate change, it will focus in particular on issues of adaptation and identifying opportunities, in addition to integrating the institutional framework agreed upon with the various stakeholders, with a statement of its powers, responsibilities, and coordination mechanisms with other parties, or leaving these procedural issues to special regulations and instructions, and what follows. This stipulates the establishment of a special fund for the environment and climate change and clarifies its basic provisions from the administrative, financial, supervisory, governance and accountability aspects, or leaving the determination of these and other issues to a special law issued later, as well as enhancing awareness, training and scientific research. Therefore, the amendment is limited to limited additions, but they meet the purpose of the amendment, and through them all competent authorities are granted the authority to prepare regulations and instructions for the general provisions that will be included in the amendments¹.

Since the environmental law is one of the closest laws applicable to the phenomenon of climate change, and it itself indicates cooperation and coordination with many competent authorities, it can be said that the third method may be the most appropriate currently for Egypt. After the amendments enter into force within a certain period, and once the technical, human

1 Report on the legal and regulatory framework for climate change in Palestine: survey, evaluation, and proposals.

and material capabilities are built, a new environmental law can be enacted that includes climate change issues from various aspects, which makes its enforcement easily accessible, given the accumulated expertise and experience of the institutions responsible for implementing the law, as well as individuals those who are addressed by its provisions. Another advantage of this option is that it will benefit from the set of general provisions contained in the Environmental Law and the special provisions for the air environment, environmental impact assessment, environmental approval, oversight and inspection, the powers granted in this field, the system of criminal and civil liability, and the administrative powers that the law has granted to some entities in dealing with environmental crime, as well as referral to international agreements and their provisions

The following is a summary of the legislative proposal in points:

- Developing a legal concept for climate neutrality and its quality indicators in line with quality of life indicators.
- Reviewing the legislative system in light of a comparative study of contemporary climate neutrality legislation to ensure climate justice in accordance with the concepts and provisions of international agreements and the Egyptian environmental reality to ensure environmental and climate security.
- Applying the principle of legislative gradualism in eliminating the causes of climate change, its negative effects, and future risks¹.

3.4. Evaluating Egyptian Political and Legislative Efforts in Light of Food Security and Climate Change

Egyptian political and legislative efforts in the context of food security have demonstrated a commendable level of awareness and commitment towards addressing the challenges posed by climate change. These efforts have led to the development of various policies and initiatives aimed at ensuring food security, which can be further evaluated based on their effectiveness, scope, adaptability, and potential areas for improvement (Makwata, 2022).

One of the key strengths of these efforts is the recognition that climate change has a significant impact on agricultural productivity and food security. This understanding has guided the Egyptian government in creating policies and strategies that focus on sustainable agriculture, water management, and renewable energy, all of which contribute to mitigating the effects of climate change on food production (Saqr & Mattheisen, 2018).

Some of the notable initiatives undertaken by the Egyptian government include the National Food Security Strategy (NFSS) and the Sustainable Agriculture Development Strategy (SADS) (Adeyeye, Ashaolu, Bolaji, Abegunde, & Omoyajowo, 2023). These strategies aim to increase agricultural productivity, improve resource management, and enhance the resilience of the agricultural sector to climate change. Additionally, the government has invested in infrastructure development, such as irrigation systems and storage facilities, to ensure a stable food supply. However, there are areas where the Egyptian efforts could be improved to enhance their effectiveness in achieving food security goals. One of the challenges is the limited implementation and enforcement of some policies and legislation, which may hinder their overall impact. To address this issue, the government should focus on strengthening governance and ensuring better coordination between various stakeholders, including government agencies,

¹ Environmental survey report, supervised by Dr. Sahar Hafez, National Center for Social and Criminological Research, Cairo, 2016.

private sector entities, and civil society organizations (Ghoneim, 2015; Outhman & Omran, 2023).

Moreover, while Egypt has made progress in addressing climate change and food security, the scope of its efforts could be expanded to include more comprehensive and long-term solutions. For instance, investing in research and development of climate-resilient agricultural practices, exploring alternative food sources, and promoting regional cooperation could contribute to a more robust and sustainable food security strategy (Abou Ziyen, 2019). In addition to the aforementioned areas for improvement, it is crucial to consider the importance of public awareness and education in achieving food security (El Araby, 2019). Raising awareness about climate change and its impact on food security, as well as promoting sustainable agricultural practices among the general population, can contribute significantly to the success of government initiatives.

Furthermore, fostering partnerships and collaborations with international organizations, research institutions, and other countries can help Egypt access cutting-edge technologies, knowledge, and expertise in the field of food security and climate change. By doing so, Egypt can enhance its existing policies and strategies, adapt to the evolving challenges posed by climate change, and contribute to global efforts aimed at ensuring food security for all (Lasheen, 2022; Mohamed, 2018).

3.5. Economic Effect of Egyptian Political and Legislative Efforts in Light of Food Security and Climate Change

From the previous presentation, it can be said that Egypt's real efforts towards the issue of food security and the damage it causes due to climate changes began in the years following 2015. The effectiveness of these efforts can be measured by tracking the impact of climate changes on crop productivity and comparing them to the expected results in Table (1). The research will limit itself to measuring two main crops (wheat and rice) during the period 2016-2023:

Table 2 summarizes Egypt's production and import of wheat and rice, Egypt's production of wheat and rice during the period 2016-2023:

Table (2): Egypt's production and import of wheat and rice, Egypt's production of wheat and rice during the period 2016-2023

Year	Crop	Wheat		Rice	
		Produced (Million Ton)	Imported (Million Ton)	Produced (Million Ton)	Imported (Million Ton)
2016		9.58	12.7	3.92	3.5
2017		8.48	12	3.79	3.8
2018		8.48	11.5	3.64	4
2019		8.49	12.5	3.68	4
2020		9.79	12.9	3.77	4.2
2021		9.84	11.1	4.02	4
2022		9.8	9.02	4.3	6
2023		10	10.8	4.46	6.5

Source: (Egyptian Ministry of Agriculture and Land Reclamation, Economic Affairs Sector, Agricultural Yield Statistics, Different Issues).

The previous table indicates Egypt's improvement in the productivity of wheat and rice crops as an impact of Egyptian efforts to confront climate change and its impact on food security. However, it cannot be said that it is effective to the extent of self-sufficiency in these two crops given what the table indicates of an increase in imports of the two crops throughout this period.

4. Discussion

Achieving food security in Egypt, particularly in the context of climate change, presents both obstacles and opportunities. To effectively address these challenges, it is essential to understand the various factors that influence food security and the potential solutions that can be implemented.

4.1. Obstacles

- A) **Climate change:** Unpredictable weather patterns, rising temperatures, and water scarcity due to climate change pose significant challenges to Egyptian agriculture. These factors can lead to reduced crop yields and negatively impact the overall food supply (**Garcia & Rosenberg, 2010**).
- B) **Limited arable land:** Egypt has a relatively small amount of arable land, which makes it difficult to increase agricultural productivity to meet the growing population's food demands. This limitation can hinder efforts to achieve food security (**EIKhoully, Fonda, & El-Ghitany, 2022**).
- C) **Inefficient water management:** Egypt's heavy reliance on the Nile River for irrigation makes it vulnerable to water scarcity, particularly during droughts. Inefficient water management can lead to decreased agricultural productivity and negatively impact food security (**Misra, 2014**).
- D) **Limited technological advancements:** Egypt's agricultural sector could benefit from more advanced technologies and practices to improve productivity, reduce waste, and adapt to climate change. However, limited resources and infrastructure may hinder the adoption of these technologies (**Thyen & Karadag, 2021**).
- E) **Insufficient investment:** Achieving food security requires significant investment in infrastructure, research, and development. Egypt may face challenges in securing the necessary funding to implement its food security strategies effectively (**Yigezu et al., 2021**).

4.2. Opportunities

- A) **Renewable energy:** Egypt has vast potential for renewable energy sources, such as solar and wind power. Harnessing these resources can contribute to reducing greenhouse gas emissions, mitigating climate change, and providing sustainable energy for agricultural practices (**Chen, Abdelhalim, Liu, Rico-Ramirez, & Han, 2021**).
- B) **Sustainable agriculture:** Adopting sustainable agricultural practices, such as conservation agriculture, agroforestry, and precision farming, can help increase productivity, reduce environmental impacts, and enhance the resilience of the agricultural sector to climate change (**Tondel, D'Alessandro, & Dekeyser, 2022**).
- C) **Water management improvements:** Implementing water-saving technologies, such as drip irrigation systems and rainwater harvesting, can help Egypt optimize its water usage in agriculture and improve overall food security (**Zhuang et al., 2022**).
- D) **International cooperation:** Egypt can collaborate with other countries, international organizations, and research institutions to access advanced technologies, knowledge, and expertise in the field of food security and climate change. This cooperation can help Egypt adapt to the evolving challenges posed by climate change and contribute to global efforts aimed at ensuring food security for all (**Abouaiana & Battisti, 2022**).

5. Conclusion

Addressing the pressing issue of climate change and its significant impact on food security, particularly in Egypt, necessitates a comprehensive and collaborative approach. This is because climate change poses numerous challenges to the country, including rising temperatures, shifting precipitation patterns, and an increase in extreme weather events, all of which affect agricultural productivity and livelihoods. Egypt's food security is at risk due to these factors, and it is crucial to understand the interconnected aspects of security and adopt appropriate policies and strategies to minimize the adverse impacts.

Several studies have highlighted the importance of regional cooperation in tackling global challenges posed by climate change. By working together, countries can share knowledge, resources, and best practices to develop effective solutions. Moreover, understanding the interconnected aspects of security, such as environmental, energy, and food security, can help in designing comprehensive strategies that address multiple challenges simultaneously.

The literature review also underscores the significance of adopting appropriate policies and strategies to combat climate change and its effects on food security. Governments worldwide have implemented various measures, including promoting sustainable agricultural practices, enhancing food production, and safeguarding the nation's food security. These initiatives often involve a combination of regulatory frameworks, financial incentives, and public awareness campaigns.

Egypt has taken significant steps to address the challenges posed by climate change through legislation and policy frameworks. The country has established various entities and regulatory bodies to tackle climate change and promote sustainable development. These institutions work towards promoting renewable energy, reducing greenhouse gas emissions, and enhancing the resilience of vulnerable communities.

However, the analytical study also reveals some organizational obstacles in Egypt's institutional construction and legislative system towards climate change. There is a need to address overlapping responsibilities among different entities and ensure effective institutional coordination under the legal supervision. This can be achieved by streamlining the decision-making process, clarifying roles and responsibilities, and fostering collaboration among relevant stakeholders.

To ensure food security in the face of climate change, Egypt can learn from the experiences of other countries and continuously improve its legislative and policy frameworks. This may involve conducting regular assessments of the effectiveness of existing policies, incorporating feedback from stakeholders, and adapting strategies to changing circumstances. By doing so, the country can work towards ensuring food security for its population and contributing to global efforts in overcoming climate change-related challenges.

Moreover, investing in research and development can help Egypt identify innovative solutions to address climate change and its impact on food security. This may include developing climate-resilient crop varieties, improving irrigation techniques, and exploring alternative sources of water for agriculture. Collaborating with international research institutions and organizations can also facilitate the exchange of knowledge and expertise.

Public awareness and education play a crucial role in promoting behavioral changes that contribute to climate change mitigation and adaptation. The Egyptian government can launch public awareness campaigns to educate people about the importance of sustainable practices, such as reducing water and energy consumption, adopting eco-friendly transportation methods, and minimizing waste generation.

Furthermore, empowering local communities and smallholder farmers can help in building resilience against climate change and ensuring food security. This can be achieved by providing them with access to appropriate technology, financial resources, and market opportunities. Capacity building initiatives, such as training programs and extension services, can also enhance their skills and knowledge in adopting sustainable agricultural practices.

In conclusion, addressing climate change and its impact on food security in Egypt requires a multifaceted and collaborative approach. This involves understanding the interconnected aspects of security, adopting appropriate policies and strategies, and ensuring effective institutional coordination. By learning from the experiences of other countries, continuously improving legislative and policy frameworks, and fostering collaboration among various stakeholders, Egypt can work towards ensuring food security for its population and contributing to global efforts in overcoming climate change-related challenges. The increase in crops, specially, wheat and rice production in Egypt can be attributed to the country's efforts to combat climate change and its effects on food security. But, considering that the data shows that imports of the two crops have increased throughout this time, it is impossible to conclude that it is successful to the point of self-sufficiency in these two crops.

Bibliography

1. *Abdelmajid, Saidi, Mukhtar, Ahmed, Baig, Mirza Barjees, & Reed, Michael R. (2021). Climate change, agricultural policy and food security in Morocco. Emerging Challenges to Food Production and Security in Asia, Middle East, and Africa: Climate Risks and Resource Scarcity, 171-196.*
2. *ABOELNAGA, Somaya, TÓTH, Tamás, & NESZMÉLYI, György Iván. (2019). Climate change hazards mitigation policies in the frame of the administration levels in Egypt. The Central European Journal of Regional Development and Tourism, 185.*
3. *Abou Ziyen, Eman H. (2019). The Impact of Sustainable Local Food Strategies on Egyptian Urban Development Plans. Ain Shams University (Egypt).*
4. *Abouaiana, Ahmed, & Battisti, Alessandra. (2022). Multifunction land use to promote energy communities in Mediterranean region: cases of Egypt and Italy. Land, 11(5), 673.*
5. *Adeyeye, Samuel Ayofemi O, Ashaolu, Tolulope J, Bolaji, Olusola T, Abegunde, Titilope A, & Omoyajowo, Adetola O. (2023). Africa and the Nexus of poverty, malnutrition and diseases. Critical Reviews in Food Science and Nutrition, 63(5), 641-656.*
6. *Alrteimei, Hanan Ali, Ash'aari, Zulfa Hanan, & Muharram, Farrah Melissa. (2022). Last decade assessment of the impacts of regional climate change on crop yield variations in the Mediterranean region. Agriculture, 12(11), 1787.*
7. *Chen, Otto, Abdelhalim, Ahmed, Liu, Ying, Rico-Ramirez, Miguel, & Han, Dawei. (2021). Climate change adaptations for food security in vulnerable areas of the Egyptian Nile—for tackling the overlooked nexus hazards of hydrological extremes and waste pollutions. Water, 13(4), 412.*
8. *Daoud, Mona. (2021). Is vulnerability to climate change gendered? And how? Insights from Egypt. Regional Environmental Change, 21(2), 52.*
9. *Din, Muhammad Sami Ul, Mubeen, Muhammad, Hussain, Sajjad, Ahmad, Ashfaq, Hussain, Nazim, Ali, Muhammad Anjum, . . . Qaisrani, Saeed Ahmad. (2022). World nations priorities on climate change and food security. Building climate resilience in agriculture: theory, practice and future perspective, 365-384.*

10. Eid, Helmy M, El-Marsafawy, Samia M, & Ouda, Samiha A. (2007). *Assessing the economic impacts of climate change on agriculture in Egypt: a Ricardian approach*. World Bank Policy Research Working Paper(4293).
11. El-Masry, Esraa A, El-Sayed, Mahmoud Kh, Awad, Mohamed A, El-Sammak, Amr A, & Sabarouti, Mohamed A El. (2022). *Vulnerability of tourism to climate change on the Mediterranean coastal area of El Hammam–EL Alamein, Egypt*. *Environment, Development and Sustainability*, 24(1), 1145-1165.
12. El Araby, Rana Magdy Salah. (2019). *The impact of legislation on NGO's role in programme delivery: the case of Egypt*.
13. El Bilali, Hamid, Bassole, Imaël Henri Nestor, Dambo, Lawali, & Berjan, Sinisa. (2020). *Climate change and food security*. *Agriculture & Forestry/Poljoprivreda i Sumarstvo*, 66(3).
14. Elhegazy, Hosam, Zhang, Jiansong, Amoudi, Omar, Zaki, Joliviana Nashaat, Yahia, Mohamed, Eid, Mohamed, & Mahdi, Ibrahim. (2023). *An exploratory study on the impact of the construction industry on climate change*. *Journal of Industrial Integration and Management*, 1-23.
15. ElKhouly, Sayed, Fonda, Aluned Ibrahim, & El-Ghitany, Aluned Shawky. (2022). *Adopting TQM To Mitigate the Effect of Russia-Ukraine War on Food Security Challenges in Egypt*. Paper presented at the Competition Forum.
16. Froehlich, Paulina, & Al-Saidi, Mohammad. (2017). *Community-based adaptation to climate change in Egypt—status quo and future policies*. *Climate Change Research at Universities: Addressing the Mitigation and Adaptation Challenges*, 235-250.
17. Garcia, Serge M, & Rosenberg, Andrew A. (2010). *Food security and marine capture fisheries: characteristics, trends, drivers and future perspectives*. *Philosophical Transactions of the Royal Society B: Biological Sciences*, 365(1554), 2869-2880.
18. Ghoneim, Ahmed Farouk. (2015). *The political economy of food price policy in Egypt*. *Food Price Policy in an Era of Market Instability*, 253.
19. Hafez, Sahar. (2021). *Crimes against the environment and their development: a development perspective*. National Center for Social and Criminological Research, Cairo.
20. Hafez., Sahar Mustafa. (2008). *Study of environmental legislation in Arab countries and the extent of their commitment to the requirements of international environmental agreements and modern concepts*. League of Arab States.
21. Lasheen, Eman Abdelhalim. (2022). *Against the Grain: A History and Policy Analysis of Rice, Water and the Edible Landscape in Egypt*. Massachusetts Institute of Technology.
22. Makwata, Lt Col J. (2022). *The Role of Military Forces in National Food Security Strategies a Comparative Analysis of Egypt and Kenya*. University of Nairobi.
23. Misra, Anil Kumar. (2014). *Climate change and challenges of water and food security*. *International Journal of Sustainable Built Environment*, 3(1), 153-165.
24. Mohamed, Hassan M. (2018). *Challenges of Promoting Food Security Policies in Kenya,(1990-2017)*. University of Nairobi.
25. Muluneh, Melese Genete. (2021). *Impact of climate change on biodiversity and food security: a global perspective—a review article*. *Agriculture & Food Security*, 10(1), 1-25.
26. Nachmany, Michal, Fankhauser, Sam, Davidová, Jana, Kingsmill, Nick, Landesman, Tucker, Roppongi, Hitomi, . . . Singleton, C Stolle. (2015). *The 2015 global climate legislation study: a review of climate change legislation in 99 countries: summary for policy-makers*.
27. Omar, Mohie El Din Mohamed, Moussa, Ahmed Moustafa Ahmed, & Hinkelmann, Reinhard. (2021). *Impacts of climate change on water quantity, water salinity, food security, and socioeconomy in Egypt*. *Water Science and Engineering*, 14(1), 17-27.

28. Outhman, Mona A, & Omran, El-Sayed E. (2023). *Overview of the Poverty, Food Security and Nutrition Situation in Egypt Egypt's Strategy to Meet the Sustainable Development Goals and Agenda 2030: Researchers' Contributions: SDGs Viewed Through the Lens of Egypt's Strategy and Researchers' Views (pp. 11-26): Springer.*
29. Pemunta, Ngambouk Vitalis, Ngo, Ngo Valery, Fani Djomo, Choumbou Raoul, Mutola, Sianga, Seember, Judith Achin, Mbong, Grace Annih, & Forkim, Enjeckayang Asomanei. (2021). *The grand Ethiopian Renaissance Dam, Egyptian national security, and human and food security in the Nile River Basin. Cogent Social Sciences, 7(1), 1875598.*
30. Saqr, Basheer, & Mattheisen, Emily. (2018). *Operationalizing food sovereignty in the Egyptian constitution. The land and its people: Civil society voices address the crisis over natural resources in the Middle East/North Africa, 311-316.*
31. Thyen, Kressen, & Karadag, Roy. (2021). *Between affordable welfare and affordable food: Internationalized food subsidy reforms in Egypt and Tunisia. Social Policy & Administration, 55(6), 1050-1065.*
32. Tondel, Fabien, D'Alessandro, Cecilia, & Dekeyser, Koen. (2022). *The effects of major economies' policies on climate action, food security and water in developing countries. The Netherlands: ECDPM: Maastricht.*
33. Yassen, Ahmed Nagy, Nam, Won-Ho, & Hong, Eun-Mi. (2020). *Impact of climate change on reference evapotranspiration in Egypt. Catena, 194, 104711.*
34. Yigezu, Yigezu A, Moustafa, Moustafa A, Mohiy, Mohamed M, Ibrahim, Shaimaa E, Ghanem, Wael M, Niane, Abdoul-Aziz, . . . Halila, Habib. (2021). *Food losses and wastage along the wheat value chain in Egypt and their implications on food and energy security, natural resources, and the environment. Sustainability, 13(18), 10011.*
35. Zhuang, Daoyong, Abbas, Jaffar, Al-Sulaiti, Khalid, Fahlevi, Mochammad, Aljuaid, Mohammed, & Saniuk, Sebastian. (2022). *Land-use and food security in energy transition: Role of food supply. Frontiers in Sustainable Food Systems, 6.*

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES



شروط وضوابط النشر بالمجلة الدولية لدراسات الاقتصاديات

معايير التحكيم الاولي لقبول النشر بالمركز:

- 1- أن يكون البحث إضافة علمية أصيلة، في الجانب النظري أو التطبيقي، ضمن أحد مجالات الفكر والمعرفة الاقتصادية، أو يتعلق بقضايا ومستجدات الاقتصاد العربي والعالمي.
- 2- مطابقة البحث لتنسيقات المعمول بها بالمركز، (يعتمد المركز في انتقاء الأبحاث المواصفات الشكلية والموضوعية)
- 3- ألا يكون قد سبق نشره أو قدم للنشر إلى جهة أخرى، ويقدم الباحث تبعاً لهذا تعهداً ممضياً بالأصالة والأمانة العلمية.
- 4- أن يتسم البحث بالأصالة والمنهجية العلمية في الموضوع.
- 5- ملف البحث يجب ان يكون على شكل ملف ميكروسوفت وورد docs.doc. غير مقفل أو محمي بكلمة سر.
- 6- أن يكون حجم الصفحة مقاس A4 وأن تكون هوامش الصفحة يمين ويسار وأعلى وأسفل 2.5.
- 7- ألا يقل البحث عن 10 صفحات وألا يتجاوز 25 صفحة بما في ذلك المراجع والملاحق، ويستثنى من ذلك الأبحاث ذات القيمة العلمية العالية بواقع 30 صفحة بقرار استثنائي من رئيس التحرير ورئيس اللجنة العلمية.
- 8- ضرورة احتواء البحث على أرقام تسلسلية للصفحات في منتصف أسفل الصفحة.
- 9- يكون التهميش بطريقة الية في اخر كل صفحة من صفحات المقال.
- 10- اللغة:

- مراعاة صحة اللغة وسلامة الأسلوب في البحث.
- تقبل المجلة الأبحاث باللغات العربية، الإنجليزية، الفرنسية. على أن تكون لغة سليمة.
- ترفض البحوث التي تعتمد ترجمة الية للعنوان والملخص العربي الإنجليزي أو فرنسي دون ضوابط أكاديمية للترجمة.

11- عناصر الدراسة:

- ان يكون البحث مكتمل العناصر.
- يكتب في الورقة الأولى:
 - عنوان البحث: إذا كان البحث باللغة العربية فيجب ترجمة العنوان ترجمة سليمة إلى اللغة الإنجليزية أو الفرنسية. أما إذا كان البحث بلغة غير العربية، فيجب ترجمة العنوان الى العربية.
 - يوضع أسفل العنوان بشكل مختصر، (اسم الباحث أو الباحثين والمؤسسات التي ينتمون إليها، والبلد).
 - ملخصين عن البحث أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الإنجليزية أو الفرنسية. ويجب ان لا يزيد عدد الكلمات في الملخص الواحد عن 250 كلمة والا تقل عن 100 كلمة، ويقدم الملخص بجمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسة، والطرائق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصل إليها البحث. ويرفق كل ملخص بكلمات مفتاحية بين (5-7) كلمات.

- المقدمة ويجب ان تتضمن اضافة الى التقديم العناصر التالية: مشكلة البحث وأسئلته، أهمية البحث، اهداف البحث.
- أجزاء ومحتويات البحث
- الخاتمة
- قائمة المراجع

12- نوع الخط:

- يجب أن يكون الخط المكتوب به عنوان البحث (Sakkal Majalla) حجم 18 غامق.
- خط من نوع (Sakkal Majalla) وحجم 14 الخط بالنسبة للمتن.
- المسافة بين السطور 1,15.
- الهوامش تكون أيضا بخط من نوع (Sakkal Majalla) وحجم الخط 12.
- قائمة المراجع بحجم خط 14.
- استعمال التدرج في حجم خطوط عناوين الدراسة البحثية من حجم خط 16 غامق بالنسبة للعناوين الرئيسية، الى 15 إلى 14 غامق بالنسبة للعناوين الفرعية.

13- أن يكون البحث مراعيًا لقواعد الضبط ودقة ووضوح معالم وأسماء الدعامات (الأشكال والجداول والرسوم التوضيحية والصور الفوتوغرافية والخرائط والملاحق) إن وجدت وذلك بأن تدرج في أماكنها الصحيحة، وإذا كانت ليست من إعداد الباحث تثبت مصادرها أسفل منها بحيث لا تتجاوز حجم الصفحة وأن تشمل العناوين والبيانات الإيضاحية الضرورية، وأن ترقم حسب تسلسل ورودها في متن البحث. وتكون عناوين الدعامات (الأشكال والجداول والرسوم التوضيحية والصور الفوتوغرافية والخرائط والملاحق) من حجم خط 14 غامق في الوسط، مع ادراج مصدرها في الوسط أسفل الدعامات بحجم 12 غير غامق.

14- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده المركز، كما هو مبين في الأسفل.

15- كل الشروط السابقة الذكر ضرورية وأي ورقة بحثية لا تستوفي الشروط الشكلية والموضوعية ترفض مباشرة ولا تحوّل إلى اللجنة العلمية من أجل عملية التحكيم.

16- إرسال السيرة الذاتية للباحث عند النشر الأول في المجلة.

17- إذا رأت إدارة المجلة أن المقال يحتاج إلى بعض التعديلات الشكلية تقوم إدارة المجلة بتسليمه للباحث مشفوعا بملاحظات هيئة التحكيم.

18- تعبّر المواد المنشورة في المجلة عن الآراء والمواقف العلمية لمحرريها.

19- لا يجوز إعادة نشر أبحاث المجلة في أي مطبوعة أخرى إلا بإذن كتابي من رئيس تحريرها.

20- ترسل المواد العلمية إلى عنوان المجلة الإلكتروني: economie@democraticac.de

أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع:

• الكتب:

اسم المؤلف أو المؤلفين، (سنة النشر)، عنوان الكتاب، اسم المترجم أو المحرر، الطبعة، الناشر، مكان النشر، رقم الصفحة. مثلا:
نبيل علي، (2001)، الثقافة العربية وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة 265، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص 227.

• الدوريات والمجلات والتقارير:

اسم المؤلف أو المؤلفين، (سنة النشر)، عنوان الدراسة أو المقالة، اسم المجلة، العدد، رقم الصفحة. مثلا:
محمد حسن، (2009) الأمن القومي العربي، استراتيجيات، المجلد 15، العدد 1، ص 129.

• مقالات الجرائد الإخبارية:

اسم المؤلف، عنوان المقالة، اسم الجريدة، تاريخ النشر. مثلا:
إيان بلاك، الأسد يحث الولايات المتحدة لإعادة فتح الطرق الدبلوماسية مع دمشق، الغارديان، 2009/2/17.

• المنشورات الإلكترونية

اسم الكاتب، عنوان المقال أو التقرير، اسم السلسلة إن وجدت، اسم الموقع الإلكتروني، تاريخ النشر إن وجد. مثلا:
ارتفاع عجز الموازنة المصرية إلى 4,5%، الجزيرة نت، 2012/12/24، شوهد في 2013/01/18، <http://bit.ly/2bAw2OB>.

ويستشهد بالمرجع في قائمة المصادر والمراجع بالنسبة للكتب والمجلات بإزالة رقم الصفحة كالتالي:

نبيل علي، (2001)، الثقافة العربية وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة 265، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

في حين يستشهد بالمرجع في قائمة المصادر والمراجع بالنسبة لمقالات الجرائد والمنشورات الإلكترونية بإزالة تاريخ المشاهدة والنشر.

- في حالة عدم معرفة اسم الكاتب أو المجلة نكتب بين قوسين (د.ن) وهي تعني دون ناشر.
- في حال عدم معرفة تاريخ النشر نكتب بين قوسين (د.ت) في القوسين الخاصين بالتاريخ وهي تعني دون تاريخ.
- كتابة المراجع باللغة الأجنبية يكون بنفس الطريقة التي تكتب بها المراجع باللغة العربية.
- لا تقسم قائمة المراجع إلى كتب ومجلات وموسوعات بل ترتب ترتيبا ابجديا حسب أسماء المؤلفين.
- توضع المراجع باللغة العربية أولا وبعدها المراجع الأجنبية.

مواعيد الإصدار واستلام الأبحاث المخصصة للأعداد الخاصة بسنة 2024

العدد	آخر موعد للتسليم	الإصدار
28	15 كانون الثاني/يناير 2024	28 شباط/فبراير 2024
29	15 نيسان/أبريل 2024	31 أيار/مايو 2024
30	15 يوليو/تموز 2024	31 آب/أغسطس 2024
31	15 تشرين الأول/أكتوبر 2024	30 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

النشر:

المركز الديمقراطي العربي
للدراستات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
برلين / ألمانيا
Democratic Arab Center
For Strategic, Political & Economic Studies
Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه
في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.
جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in
any form or by any means, without the prior written permission of the publisher

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريد الإلكتروني

economie@democraticac.de



International Journal of Economic Studies

International scientific periodical journal



المرکز الديمقراطي العربي

Democratic Arab Center